



# المحيط البرهاني

لمسائل المبسوط والمختصر والنوادر والنوادر  
والفتاوى والنواصب مدونة بذلائل المتقدمين رحمهم الله

آيت

الإمام بهاء الدين أبي الفتح محمد بن محمد الشافعي بن محمد بن أبي الفتح

رحمة الله تعالى عليه ووالديه

بمكة المكرمة

نعيم شرف نور احمد

المجاهد الثاني

المجلد العاشر

إدارة القرآن

# الخِطُّ البَرْهَانِي

أول طبعة كاملة في العلم الإسلامي

سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة القرآن والمطبوعات الإسلامية علماً بأن هذه النسخة مسجلة لدى الجهات المختصة ولا يجوز إعادة طبع هذه النسخة بأية صورة أو وسيلة إلكترونية كانت أو تسجيلي أو خلافاً لما في إقرار كتابي مسبق من الناشر

## إدارة القرآن والحجرات الإسلامية

٢٣٦٩ رقم بريد إلكتروني: ٧٨٤٥٠ - كندا

الهاتف: ٧٨٤٥٤٦ - فاكس: ٧٨٤٥٤٦ - ٠٠١٢٢٢

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م - شارع بونا بورت - مونتريال

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م - شارع بونا بورت - مونتريال

## الخِطُّ البَرْهَانِي

P. O. Box: 1, Johannesburg 2001, South Africa.

E-mail: [info@qibla.com.za](mailto:info@qibla.com.za)

At Post Street

10th Floor

Opposite J. and L.

India

At Medina Garden

Farahat Road 11

Karachi District

Pakistan

جميع الحقوق محفوظة - كندا - مونتريال - ٢٠٠٤ م

المؤلف: العلامة  
مكتبة الرشيد  
الناشر: النسخة

## كتاب الصلاة

هذا الكتاب يتناول على خمسة وثلاثين فصلا

في المواقيت	الفصل الأول
في فرائض الصلاة وزجائها وسننها وأدائها	الفصل الثاني
في بيان ما يفعله المصلي في صلاته بعد الاختيار	الفصل الثالث
في بيان ما يكره للمسعى أن يفعل في صلاته وما لا يكره	الفصل الرابع
في بيان ما يفسد الصلاة وما لا يفسد	الفصل الخامس
في بيان من هو الحق بالإمامة ، وفي بيان من يصلح إماما لغيره ومن لا يصلح وفي بيان تغير حال المصلي إماما كان أو معتقدا أو مفقديا وفي بيان ما يمنع صحة الأداء وما لا يمنع	الفصل السادس
في بيان مقام الإمام والمأموم	الفصل السابع
في الحديث على الجماعة	الفصل الثامن
في المار بين يدي المصلي ، وفي دفع المصلي المار ، واختلاف السنة وما نظها	الفصل التاسع
في صلاة التطوع	الفصل العاشر
	٢١٤
في التطوع قبل الفجر وبعد وفاته من وقته وتركه بمقتضى	الفصل الحادي عشر
في الرجل يتبرع في صلاة ، ثم أقبضت تلك الصلاة ، أو بدخل في المسجد الذي قد فُتِن فيه ، أو يتبرع في الغل ، ثم أقبضت فغيره	الفصل الثاني عشر
في التراخي والوتر	الفصل الثالث عشر
في الذي يصلي معه شيء من النعاسات	الفصل الرابع عشر
في الحديث في الصلاة	الفصل الخامس عشر

الفصل السادس عشر	في الاستحاضة .
الفصل السابع عشر	في سجود السجود
الفصل الثامن عشر	في مسائل الشك في الاختلاف الواقع به ، الإمام وتعيين في مقدار المؤخر
الفصل التاسع عشر	في زلات لزوم التخصيص
الفصل العشرون	في قضاء التواتر
الفصل الحادي والعشرون	في سجدة التلاوة
الفصل الثاني والعشرون	في صلاة السفر
الفصل الثالث والعشرون	في الصلاة على منة
الفصل الرابع والعشرون	في الصلاة في سفينة
الفصل الخامس والعشرون	في صلاة الجمعة
الفصل السادس والعشرون	في صلاة العيدين
الفصل السابع والعشرون	في تكبيرات أيام التشريق
الفصل الثامن والعشرون	في صلاة الجوف
الفصل التاسع والعشرون	في صلاة الكسوف والخسوف .
الفصل العشرون	في الاستسقاء .
الفصل الحادي والثلاثون	في صلاة المريض
الفصل الثاني والثلاثون	في الجنائز
الفصل الثالث والثلاثون	في بيان حكم التضييق والملاحق
الفصل الرابع والثلاثون	في المصنوع بحريتي الشروع في الصلاة التي هم فيها ، أو في صلاة أخرى
الفصل الخامس والثلاثون	في التفرقات

بسم الله الرحمن الرحيم

## الفصل الأول في المواقيت

هذا الفصل يشتمل على أنواع:

الأول: من بيان أول مواقيت وأخرها، فنقول:

١٠٥٧- أول وقت النحر من حين يطلع الفجر الثاني، وهو النحر يستخير فتنشر في الأمان، فإذا طلع الفجر الثاني خرج وقت الصلوة ودخل وقت النحر، وهذا هو الصحيح، عن أصحابنا ورحمهم الله تعالى، ولم يقل منهم: أن النحر لأول طلوع الفجر الثاني، أو لاستقراره وانتشاره، وقد اختلف المشايخ ورحمهم الله تعالى فيه.

١٠٥٨- وآخر وقت صلاة النحر: طلوع الشمس، (بعد طلوع الشمس حرج ووب النحر، ولا يدخل وقت صلاة أخرى حتى تزول الشمس، من حين طلوع الشمس) إلى زوالها وقت مهمل.

١٠٥٩- فأول وقت الظهر: من حين تروى الشمس، وإذا أوردت معرفة زوال الشمس، فنستوفى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه يتغير إلى القرص، فما دام في كبد السماء، وإلها ما زالت الشمس، فإذا أصبحت بسيروها، فقد زالت.

والخلاف عن محمد رحمه الله تعالى، في وقت: أن يقوم الرجل يستقبل القبلة، فإذا زالت الشمس عن يساره، فهو الزوال. وقد قيل في معرفة ذلك: أن تغرز خنجر مني أو غير مستويه في رواق الشمس، ويخط في مبلغ طلوع علامة، فإن كان الظل يقصر عن العلامة، فاعلم بأن الشمس زالت؛ لأن في الأشياء يقصر إلى رواق الشمس، وإن كان الظل يطول، ويجاوز الحد، فاعلم بأن الشمس قد زالت، وإن امتنع الظل من التقصير، ولم يأخذ في الطول، فهذا وقت الزوال، وهو الظل الأصلي.

١٠٦٠- ثم نعلم إلى آخر وقت الظهر: روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن عمر وقت الظهر أن يسير ظل كذا شيء، مثله (سوى ظل الأصل)، فإذا صار ظل كذا شيء.

مثله <sup>١٠٦٥</sup> . يخرج وقت الظهر ، ويدخل وقت العصر ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، وذكر في الأصل : أنه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قاعتين ، ولم يتعرض لآخر وقت الظهر ، وروى أسد الله بن موسى عن أبي حنيفة أنه إذا صار ظل كشيء منه خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله .

وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إذا صار الظل أقل من قاعتين ، خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر ، حتى يصير ظل كل شيء مثليه . قال أبو الحسين رحمه الله تعالى : هذه الرواية صحيحة ، فعلى حائطي الزاويتين يكون بين الوقتين وقت معلوم . لا من الظهر ، ولا من العصر ، وهو الذي يسجد بين الصلاتين ، وثمة يعتبر ظل كل شيء مثله ، أو مثليه . سوي في الزاويتين .

١٠٦٦ - وأعلم : أن ما من شيء إلا وله ظل عند الزوال ، لا تلك المدينة في أصول أيام السنة ، فإن أصول أيام السنة تلكة وثلاثة لا يبقى للأشياء ظل بعد الزوال على الأرض ، لا تلكة . لأن سيرة الأرض ، وسياطت الأرض ، ولما يابندية لئلا الشمس تأخذ الحيطان الأربعة . فلما هي غير هذا من الأماكن ، فلا تخفو الأشياء عن الظل عند الزوال ، غير أنه يصغر ويكبر ، ويطول ويقصر بحسب قرب تلكة إلى تلكة ، فلا يعتبر ذلك المقدار في تقدير ظل كل شيء مثله ، أو مثليه .

١٠٦٧ - فأول وقت العصر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : إذا صار الظل قاعة ، وزاد عليها . وذكر أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنه لم يعتبر الزيادة . قال أبو الحسن رحمه الله تعالى : الاختلاف في آخر وقت الظهر خلاف في قول وقت العصر ، وآخر وقت العصر وقت غروب الشمس .

١٠٦٨ - وأول وقت المغرب : حين تغيب الشمس ، وآخر وقت المغرب : حتى يغيب الشفق .

١٠٦٩ - وأول وقت العشاء : حين يغيب الشفق . وآخر وقت العشاء : حتى يطلع الفجر . ١٠٧٠ - وتفسير المذهب في قول أبي حنيفة رحمه الله : الباطن الذي يكون في حجاب المغرب ، وفي رواية أسد بن موسى أنه أحمر ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد ، والشافعي رحمهم الله تعالى .

١٠٧١ - ورد سنن في زمن الإمام الصليح الكبير برهان الأئمة رحمه الله تعالى : وكان

لها: إنا لا نجد وقت العشاء من بدنه، بل من الشمس كما نعرفه، نطلع الفجر من بدنه  
لآخر، هل علينا صلاة العلماء؟

نكتب في الجواب: أنه ليس "عليكم صلاة العشاء"، وهكذا كان يفتي الشيخ الإمام  
الأجل طهير الدين أفرغاني رحمه الله تعالى.

١٠٦٧ أما الأمر بوقته ما بين "وقت العشاء" ولا أنه مأمور بتفديم العشاء عليه.  
وقت الطمعة، وهو وقت الفجر.

### نوع آخر في بيان فضيلة الأوقات:

١٠٦٨ قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: الإسفار بالفجر أفضل في الأمانة كلها، ولا  
صحة يوم البحر للمحاج بالمدلة، فإن هناك التفتيش أفضل، وإن كان الإسفار في سائر  
الأزمنة أفضل، أقوله عليه الصلاة والسلام: "أسفروا بالفجر فإنه أعظم لأجره".

١١) وهي حاشية الإمام العلامة استنبط على سبيل الحقائق: "وردت هذه الحشوية من تعارض على...  
الائمة قبله في تأني غيبه العشاء، ثم وردت من يوم علمي الصحيح الكثير، وقد أشبهه الأبقار طائفة  
بعض الوجوه، فبلغ جوابه أخيراً في فارسيل من حيث في مدته بجاءه خوارزم، ما تقول حين سقط  
من الحشوات الخمس واحد؟ هل يكتم؟ فحسني به تحقيق بعد ما نفي. فمن قطع يقام من فترتيه، ثم  
وعلا من الكثير؟ ثم فترتيه، صوبه؟ فإن ثلثت كمالات سن الرابع، قال: وكذا ثلاث  
الحكمة، فمع الخوارزم، وأما ما نفي عنه ووقف فيه.

قال: العلامة فقال: ثم رحمه الله تعالى: ولا يرتب مثل في ثوب الفري، بل عدم مثل الفري، وس  
سبب المعالي الذي حصل علامة على أن حجب جميع الفري من نفس الأمر، وجوبه فقه المعراج  
لأنه... الزيادة... أنه اندم... وانتهى الفيل على الفري، لا يستمر بعده، طولاً وقبلاً، أمر وقت  
وجده... أن يكون عليه اختيار الإسفار من فرض الله الصلوات الخمسة به ما أمر: أو لا يصح، ثم اعتبر  
الأمر على الحسب ثم ما أمر لأجل الأمانة، لأن تعجيل عبادة أهل قطر، قطر.

وعادة في ذكره الله جل رسول الله ﷺ قلنا: ما قبله من الأمانة؟ قال: "ويعبر يوماً، يوم كسه، ويوم  
يهر، ويوم كسه، ودارك أمة كالمسلم، ففني يارسل الله ذلك اليوم الذي كسه ليكنيا فيه صلاة  
يوم؟ قال: لا أفهمه، رواه سنده، فقد أوجب فيه ثلاثه عشر قبل فسرورة نطق مثلاً ومثلاً،  
فحس منه، فاستعدنا أن أجوبه بعد الأمر به، على أنه يوم، غير أن: زاعجه على نطق الأوقات  
على وجودها، فلا يستطع به في الحروب، وكذا قال في خمس سنوات تنسب له على العشاء، من  
أفتى في حجب العشاء، يجب على قوله الفري، فالحاصل أن تعدي على الحروب لا يفي السقوط، والله  
أعلم". (صحيح الحقائق: ١٠٦٨)

(١٢) وفي كتابه: مع هو، كان ما يبر.

(١٣) أخرجه الفري، ١١٢، والله، ٥٢٦ و٥٢٧، أبو عمرو، ٣٦٠، وسنده: ٦٦٤، والفري.

وقال إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى: ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء كما اجتمعوا على التوريق بالجعر، ولأنه سب لكثير الجماعة، فكان أفضل، إلا أنه لا ينبغي أن يؤخر تأخير أيقع الشك في طلع الشمس، لأنه حينئذ يقع السك في نساء صلاته.

واختار الطحاوي رحمه الله تعالى في الفجر: الجمع بين السك والإسقاط يبدأ بالتفليس، ويطول القراءة، ويختتم بالإسقاط.

١٠٦٩- وأما الظهر: فتأخيرها في زمان الصيف أفضل، قال عليه الصلاة والسلام: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم»<sup>(١)</sup>، وتعجيلها في زمان الشتاء أفضل؛ لحديث إبراهيم، فإنه قال: «كانوا يهجون أن يصجلوا الظهر في الشتاء».

١٠٧٠- وأما العصر: فتأخيرها أفضل في الأزمان كلها ما لم يتغير الشمس؛ لحديث رافع بن خديج رضي الله تعالى عنه: «أن رسول الله ﷺ كان يأمر ما يتأخير العصر»<sup>(٢)</sup>، ولكن يكره تأخيرها إلى أن يتغير الشمس، وهكذا ذكر في الأصل.

وفي القنذوري: ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى: إلى أن تحمر الشمس، ولكن مع هذا لم صلى جليلاً لأنه صلى في الوقت، ثم على ما ذكره في الأصل، يعتبر التغير في حين الغروب، أو في الصورة الذي يقع على الجدران، والحائط.

قال سعيد بن إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى في الضر: «هكذا حكى الإمام الزاهد أبو بكر محمد بن حاتم عن الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى: «عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في التأخير أنه يعتبر التغير في الغروب، وبه كان يقول مشيخ بلخ، والشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى».

١٠٧١- ثم تكلموا في معرفة التغير في الغروب، قال بعضهم: إذا قامت الشمس للغروب قدر رحمتين أو رمح، لم يتغير، وإذا صارت أقل من ذلك فقد تغيرت.

وقال بعضهم: بوضع طست ماء في الصحراء، وينظر فيه، فإن كان لغروب يذهب لك ظره فقد تغيرت، وقال بعضهم: إذا كان محال يمكن إحاطة النظر إلى الغروب ولا تحار عينه، فقد تغيرت، وإن كان لا يمكن إحاطة النظر إلى الغروب ونحوه عينه فما تنهت. وقال

١٦٩١

(١) أخرجه محمد بن أبي عروبة (٢٤٦/١) وكتاب الكليات (٥٠/١) والمصنف الأوسط (٨/٨-٩) في بعض حديث (٢٨٩/١) ومروا الطحاوي (٩/٩).

(٢) أخرجه أحمد (١٦٦١٤)، وقال الريس في نصب الرعية (٢١٥٠٦) أخرجه الدرر القطبي في سنة - واليعقوبي في سنة -



بعض أصحاب رجموه الله تعالى: التأخير إلى هذا الوقت مكروه، وأما الفعل فغير مكروه لأنه مأثور بالنقل، ولا يتغير بسبب المعرفة تثنى مع الأمر.

١٠٧٦- وأما المغرب فمكروه تأخيرها إذا غربت الشمس، فإن علياً القمي وإسحاق لا يتراب هذه الأمة حبر ما لم يؤخره المغرب، فمكروه تأخيرها إلى انقضاء السجدة.

١٠٧٣- وأما العشاء فمكروه أفضل إلى ثلث الليل في رواية، وفي رواية أخرى نصف الليل، وهكذا ذكره العديري، وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن تأخير العشاء إلى ثلث الليل مستحب، ومثل ذلك نصف الليل صحيح غير مكروه، وقال الصحاوي رحمه الله تعالى: ومثل نصف الليل إلى طلوع الصبح مكروه، وإن كان تأخير بعضه عذر.

١٠٧٤- وأما المأثرون الذين لا يثق من نفسه الاستيقاظ، أو ترك أول الليل، وإن كان يثق بالأفضل إلى آخر الليل.

وفي يوم النهم يؤخر المغرب، والمظهر، والمغرب، ويجعل العصر والعشاء في الأونة كلها.

وأما يقول: يؤخر المغرب، أنت فهو فخر مما يستحق حروب الشمس، وقد دونه: يجعل العصر، ويجعل المأثرون يؤخر عنه أنه لا يقع في الوقت المكروه، لأن التأخير إلى آخر الوقت من غير الشمس بين حب. وأما فوائده حل العشاء، فتعجب قليلاً على الوقت لمعهده لأن التأخير إلى ثلث الليل مستحب في رواية، وفي رواية أخرى نصف الليل، مما يفسد يقع في هذه الكرامة، فيجعل قليلاً، استمرز آخر الوقوع في الوقت المكروه.

١٠٧٥- ولا يجمع بين الصلوتين في وقت إحداهما، لا في حضر، ولا في سفر، ما خلا عرفة، وأزدلفة، فإن الحج يجمع بين الظهر والعصر بعرفات في وقت الظهر، ويجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء، بتذوقه.

١٠٧٦- وبما أجمع بين الصلوتين فملايه في الظهر، لا في العصر، لا في العشاء، وحدث تأخر الظهر، وتعاين العصر، وتأخير المغرب، وتجعل العشاء.

١٠٧٧- قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: لا تأخير إلا ما لا يؤخر الظهر، حتى يصير قبل كل شيء، مثلاً، ولا يصلي العصر، حتى يصير كل شيء مثلاً، نصير مؤدياً كل صلاة على وقتها بالإجماع.

## بمع آخر في بيان الأوقات التي تكبر فيها الصلاة:

١٠٧٨- الأوقات التي تكبر فيها صلاة جامعة ثلاثة بكرة: قبل الطلوع وقبله، وفلك عند طلوع الشمس، وقت الترويض، وعند غروب الشمس، إلا عصر يومه، فإنها لا تكبر عند غروب الشمس، ومن أين يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز التحنيط وقت الترويض الجلوس، ولا يجوز في هذه الأوقات صلاة سجدة، ولا سجدة التلاوة، ولا سجدة سهو، ولا قضاء فرضي، ولو قضى فرضاً من الفرائض في هذه الأوقات، يجب عليه إعادة ركعتيها، وصلى صلاة اجازة لا بعيد، وكذلك لو سجد سجدة التلاوة في هذه الأوقات، لا بعيد يسقط عنه، وإذا نال أية السجدة في هذه الأوقات، فالأفضل أن لا يسجد في هذه الأوقات، ولو سجد جازاً، لا بعيد.

وإذا قد أحراز، بكرة فيها انصرح، وهذا بعد طلوع الفجر إلى طلع الشمس، إلا ركعتي المحرم وما بعده صلاة العصر إلى وقت غروب الشمس، لا بكرة فيها تنقض، ولا صلاة مأثورة.

١٠٧٩- ولا يجوز أداء مندوبة في هذين الوقتين، وإن كانت الصلاة التلبية والجمعة، إلا أنها وجبت بإيجاب العيد.

وتروا عباد على تسمية وجبة بإيجاب العيد، كالندوة، وقسم وجبة بإيجاب الله تعالى، قالوا على إحدى التروايات عن أبي حنيفة رحمه الله، ركسجدة التلاوة، وسجدة السهو، فوجب بإيجاب الله تعالى بجواز أدائه في هذين الوقتين، وما وجد، بإيجاب تعينه، لا يجوز أدائه في هذين الوقتين، ولم أوجب على نفسه صلاة في هذه الأوقات، فالأفضل أنه إذا بقى في وقت صباح، ولو بقى في هذا الوقت يسقط عنه، ولا يجوز ركعتا التلويح في هذين الوقتين.

١٠٨٠- وهذا وقت آخر، وهو ما بعد غروب الشمس قبل أن يصلي المغرب، فالصلاة فيه مكروهة، لكن لا تقضى في الوقت، بل لتأخير المغرب.

١٠٨١- هي الكلام في الوقت الذي يلح فيه الصلاة إذا طلعت الشمس، والمذكور في الأصل، إذا طلعت، حتى ارتفعت، فهو صحيح، لو غير مريح، بإباح الصلاة، وكلا النوعين الإمام أخيل أبو بكر محمد بن القاسم رحمه الله تعالى يقول: ما دام الإسبايق يدعو على انصرح إلى فرض الشمس، والشمس في انصرح لا يلح فيه الصلاة، وإذا عصر عن انصرح فيه الصلاة، وقال الشيخ الإمام أبو محمد عبد الله بن القاسم رحمه الله تعالى: ما دامت الشمس

محرمه، أو محرم أعظم روسي، أحيي، والحيال، والأسماء، وهي في الطلوع، فلا تخل الصلاة، وإذا لم يصب فقد عدت، وجلب الصلاة.

وقال شيخ الإمام الفقيه أبو جعفر السبكي في حقه الله تعالى: يؤمر طهراً به وضع في أرض مستوية، ثم إذا لم يصب من شئ من خطاه، فهو في الطلوع فلا تخل الصلاة، وإذا وقع في خطه، سقطت وجلب الصلاة.

١٠٨٦ - وبو شرع في النفل في الأوقات الثلاثة: للأصغر به ثلثيها، وما أعظمها ثمرة النقص في المشهور من الرواية.

١٠٨٧ - قال السبكي رحمه الله تعالى في حديثه: رأى من شجع عن أي حجة له لا يصح عليه، ولو شرع في الركنين في النافلة، ثم أقصدها برمة النقص، ولو نتج النافلة في وقت مستحب، لم أقصدها، ثم أراد أن يعصها بعد العيب، مثل عيوب نفس لا يقصها وإن كانت راحة، لأنها وجبت شروعه، فأسدده.

١٠٨٨ - وفي حديثه السبكي: لو شرع في صلاة النفل من وقت طلوع الشمس، ثم قطعها، ثم قصدها في السنة عقيب ما أقصدها حرام، وكذلك إن قصدها من المدة في مثل ذلك الوقت، وإن لم يقصدها ركنها، لأنفسه عليه، ذكر حديث في شرحه حارث بن عمرو عن أبي يوسف رحمه الله تعالى.

وهو في يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى: أنه لا يجوز القصص إلا في وقت يحل الأداء.

١٠٨٩ - وفي حديثه السبكي: لو شرع في سنة القصر، ثم أقصدها، ثم أراد أن يعصها بعد ما صلى القصر من طلوع الشمس، لا يقصها، حكاه قبله في حقه عن شيخ الإمام أبي بكر محمد بن أحمد رحمه الله تعالى: أنه إن يعصها بعد ما صلى القصر من طلوع الشمس، وعصده من سنكته عنه جاز، وإن إلى الإمام في صلاة العجز، وحرف أنه لو أشعل بالله عزمه في القصر بالجماعة، قال حارث أنه لا بد من حل في صلاة، أوام، ويترك السنة، ويعصها بعد ما طلعت الشمس عند محمد رحمه الله تعالى، وإن أراد أن يعصها من طلوع الشمس فالحل أن يصرح في السنة، ثم يعصها على سنة، ثم يصرح في صلاة الإمام، فلو صرح الإمام بغيرها من طلوع الشمس، ولا يكره، لأنه يافتة إليه حارث فيها عليه، ويصرح كمن صرح في الطلوع، ثم أقصدها على سنة، ثم قصدها من بعد الوقت، وذلك لا يكره، قد جهت.

١٠٩٠ - ومن شايخ من قال: في هذه الحجة من خطأ لأن فيها أمراً يفسد العمل،

والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُعْلِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> والأحسن أن يقال يسرع في نفسه، ويكبر لها ثم يكبر مرة ثانية ثم يصرعه، صرح بهذه التكبيرة من نفسه، ويصر شارباً في القربة (أقرباً) فمدح الإمام لا يسلم معه بالمرصة، بل يهوى إلى السد، ولا يرفع يديه عند التكبيرة لأن تكبيرة السنة وقع قبل المارصة شارباً ثلاثاً في السنة<sup>(٢)</sup>، ولا يصير مصداً للعمل، بل يصير محلاً لآس عمل إلى عمل، وهو كمن كبر للظهر، في وقت العصر عنى على أنه لم يصل للظهر، ثم تذكر أنه صلى الظهر<sup>(٣)</sup> في نفسه فكبر ثلاثاً من غير سلام ولا كلام ينوي الدخول في العصر، يصير شارباً في العصر، يخرجاً من الظهر، كذاها

١٠٨٧ - وم عرب الشمس في خلال العصر، لا بعد عصره وسبها، ذكر الناطقي رحمه الله تعالى في كتابه مسائل هروب الشمس في خلال العصر، وقال: ما كانت قبل غروب الشمس كان أداء، وما كان بعد غروب الشمس يحتاج إلى أن يري فيه القضاء، ولو ظلمت الشمس في خلال الفجر بعد فجره، وافتقر إلى العروب يدعى وقت من مثله، فلا يكون حائفاً، وإنما يندرج في بدخل وقت الفجر، ألا ترى أنه بدخل وقت العصر في خلال الجمعة بعد الجمعة، لأنه لا بدخل وقت فرض مثله

وعن الشمس من ربه أن من صلى عصر يومه عند غروب الشمس لم يجزه، كما إذا صلى الفجر عند طوبوع الشمس، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من صلى ركعة من العصر، ثم ظلمت الشمس، لم تعد صلاته، ولكن يجب كدبث إلى أن ترمع الشمس ويصير، ثم يتم الصلاة

### ومما يتصل بهذا الفصل

١٠٨٨ - ويكره الكلام بعد المشاقق الفجر إلى أن يصلي المغرب إلا بحر ٢ لآخر عمر

والمرحور وضى الله تعالى عبداً

وعن إبراهيم بن يحيى أنهم كانوا يكرهون الكلام بعد طوبوع الفجر إلا بحر ٢ وقوله هم - كناية عن العبد لله رضي الله تعالى عنهم ولما صلى العبد دلائل بأن يتكلم في حاجة، ويخشى في حاجة لعاشه ومعه، وفرد من هذا الكلام، الكلام أصبح أما الفاحش

(١) سورة محمد الآية ٢٢

(٢) مشهوراً في ١

(٣) سقط من الأصل، وإنما أحسنه من قد وم وتم

معزاد هي جميع الارضات

١-٥٩ ومن بعد هذا الموضع المذكور، جملته الصبر بقا إلى فناء الشمس  
وقد كان بعضهم من المترفعين - ليس في غير الخس في الله - وعنه أنه لا  
يتكلم حتى أنزلوا من

٦٩٠- وذكر لتسبع (إمام فضله أبو أحمد حمزة) في كتابه القمصان. قال: وهو الكلام لأحد بواسطه في مخرج قاضي الصلاة لغير أصحاب رحمته الله تعالى ذكر لك هذه معنيته، ولم يصبه إلى أبيه.

## المصطلح الثاني

هو: فالصن بصلان وواجباتها، ومذهب، وأدبها

**وَنَظَرُ الصَّلَاةِ عَنِ**

[illegible][illegible]

714

११. अथवा, अथ (१)

(٢١) ریدمیر چو کس و دد می (بیل) خلاف

وڪڙيل ۾

١٠٩٢- ودفتر بن مسیح رحمة الله تعالی، انه ادن مجبور الإبر، فکلا لفظ  
وأي عورة حصه من یف" تم عبر صلاته، وهکذا ذکر حسام می یوان، والمذكور هي  
يوم: حسام واد منی تر تعیف واحد هو محلول جنب، التبع منه، حی لو بط  
وأي عورة حصه، لصلاته لاسد، واد هلی، یان دم نظر، رال کاب اء لول فتوب صدود،  
فلم یو عورته لو نظر ال. ٧ نصد صلاته: یعنی هذه رواية حسن مسر لعمود من هه  
مطلأ، حی مری بعض اصحاب عی صه تقرای من ان یکر، المعنی عصف لعیة ویم،  
فأیكون ٥٣ الله، فقال ان کی المعنی کة الخیة مجور صلاته لأد خیة مستر  
عورته وقول بعضهم لألی صلاته، ولا تفعه لعیة

١٠٩٣ وقال الزيد بن رباح رحمه الله تعالى هذا لقول بني "نظمه" وقال أصحابنا  
وحديثهم انه تعالى حينما السراطين سمعوا من عيسى "لا من عيسى" لأنهم سمعوا من عيسى  
عنه عليه السلام، وكان هو في حق عيسى، ألا ترى أنه يجوز له أن يقول "لا من عيسى" بالنظر  
إليها، وزيد بن سنان عن أبي حمزة، ثبوت يومئذ عيسى عليه السلام أنه إذا كان  
محتاجاً للطبيب، نظم إلى عيسى، لا يفسد صلاته. وإن كان عنه فديني من عليه عيسى  
وكان إذا سجد لا يرى حذاءه، ولكن لو نظر بنسابة من هو يرى عيسى بهما أسرى

١٠٩٤- وأدركها بعد ما ستر عنها من قريب إلى قريبها لا يرميها سراجوه  
ونكثير ولا خلاف وإن الله بين اختلاف المتابعين واختلاف الروايات عن أصحابنا رحمهم  
الله، وكذا شيخ لإمام الفقه أبو جعفر رحمه الله تعالى في هذه، يقول مرة إن هذا  
أعورمه ويقال مرة إن هذا أعور، فمن جعلها أعور، لا يرميها سراجها  
ومن لا يجعلها أعور، يقول لا يرميها سراجها والأصح أن لا يسجد أعور، وهو حسنة كتاب  
الاستبصار

١٠٩٥- روى الشيخان في مسندهما وروى أبو داود في سننه ومسلم في مسندهما وأبو يعقوب في مسندهما.

(١) الزيادة ما يكلفه من جيب الفيس

م. ب. ج. د. هـ. (٥)

صاحب، وفي نسخة، عنه، يجب أن مسلم وحليل الانكشاف شعر، لإجماع أن  
مناسبه شري، مصر، لأن نسبه لا يجوز، فلياً حذو، منجه غير بالإجماع، ولا  
يلحق في الكثير، لأن باب، من بدلوا من كثير محرو، عجله عن

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٠٩٨ - والركعة عصر عَصْرٌ على حدث، أم تمر مع التحد عَصْرًا أو حدث. فقد اختلف المشايخ ورحمهم الله تعالى فيه، منهم من قال: الركعة عصر على حدث، حتى يعتبر فيه التكتاف الأربع من ومن المشايخ رحمه الله من قال: يصير مع العهد عَصْرًا واحدًا، حتى يصير الأربع جميعًا.

١٠٩٩ - وأما لخصيتان مع الذكر، ففيهما اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى أيضًا، قال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عَصْرًا على حدث، اعتمادًا بأدبه، لأن في باب الذب يعتبر كل واحد منهما عَصْرًا على حدث، ومنهم من قال: يحيران عَصْرًا واحدًا، لأن الخصيتين كالنبيذ للذكر.

١١٠٠ - وأما لدى المرأة، فإن كتاب عرافة، فهي سبع بنصير، وإن كانت كبيرة، فالنبيذ أصل بنصير.

١١٠١ - ومن جعلها طهارة ما يسري به عورته إذا كان بمهبط، وله ثوب آخر، أو ليس له ثوب آخر (وإذا كان مسافرًا، وله ثوب آخر، لا يجوز الصلاة مع الثوب النجس، إذا كانت النجاسة أكثر من قدر الدمام، وإن لم يكن له ثوب آخرًا)، وعجز عن صده، لمطم لظه، أو صده ماء وهو يحذف بعضه، جاز له الصلاة فيه، فإن كان كنه مملوء من الدم، كان هو بالخيار، إن شاء صلى عريانًا قاعدًا بزيه، وإن شاء صلى فيه قائمًا ركوعًا وسجودًا.

وعند محمد رحمه الله تعالى، يلزم لمن صلى فيه قائمًا ركوعًا وسجودًا، قال هذا القول الوجهين، لأن فيه ركوع واحد، وهو طهارة الثوب، وفي الآخر برك العرائض، من سر العودة، والقيام، والركوع، والسجود.

ونفسا أن الوجهين قد استويا في حكم الصلاة، فإن الصلاة عريانًا لا يجوز حدثًا إلا خيالًا، وكذلك الصلاة في الثوب المملوء من خدم لا يجوز حالة الاحبار، فكان له الخيار وما ينزل بأن في الصلاة عريانًا ترك العرائض، فقد ليس كذلك، لأن القاعد يأس بالأركان كلها لكن، لا يأس، وفيه ضربان: الأول، مع حترار الطهارة، وفي الجانب الآخر، متى بياض استعماد النجاسة، وفيه ضربان: الأول، أبيضًا فاستنوا.

١١٠٢ - وإن كان رداء طاهرًا وثلاثة أرباعه نجسًا، لم يجر بصلاته عريانًا، لإجماع؛ لأن

(١) ويد من يديه النسخ

(٢) هكذا في نسخة النسخ، وكذلك في الأصل، مع

(٣) ويد من يديه النسخ



للمرجح حكم النكاح في الجملة، فثبت لنكاح شبه الظهور، فصار رأي من الثمري الذي لا يسه  
فيه، وإن كان أقوال من مرجع صحتها، فله اختيار على الاختلاف، الذي مر، وهو وجوبه الله أقدم،  
بشروطه جملتها، وبيع رأسها، لا يرد على ذلك، فثبت، جدهم، ولم يسهه وأنها،  
فلم يجر صلاتها، لأن مرجع حكم النكاح، لا يرد، أنه لو انكشف ربه صحتها، لم يجر  
صلاتها عند أبي حنيفة ومحمد، رحمهم الله تعالى، وإذا جعل النكاح الزرع كان اكتشاف النكاح،  
يجوز، بالضرورة على مذهبه الزرع، كما تقدم، على تعصبيه نكاح، ولو كانت صدر على أن يعطى  
ذلك انشوب جدهم، أو أقل من بيع رأسها، فالأخص به لا يعطى من قدور عليه من  
نساء، فبالضرورة، وإن لم يعط رأسها، وعطيت جدهم، لأن ما دون الزرع ليس له  
حكم، للنكاح، لأن رأي الذي حكمه الانكشاف من فاتت الزرع، وبدره، فكذلك على حق  
التعصية

١١٠٣- وقد صنف وهو لأبي منعم، أو ملاء، وأحد قدسية عيسى، وتعرف الذي  
فيه التبرؤ من على الأرض، فإن كان التبرؤ يتحرك بغيره نفس، لم يجر صلاة، وإن كان  
لا يتحرك، تجوز صلاته، لأن في الرخصة الأول صار مستعلاً للنجاسة، وهي الوجه الثاني لا  
١١٠٤- وإذا صلى في ثوب وعنده أنه نجس، مما يبرح من صلاته تبيين أنه ظاهر بغير  
صلاته، وعطه لو صلى في ثوب، وعنده أن الثوب لا يجر جهه أخرى، فهو فرع من صلاته، فإن  
فيه أصاب القبلة لا يجر صلاة، وأما في مجموع الثوب

١١٠٥- ومن حمله ذلك، ظاهرة موضع الصلاة، فإن كان موضع قدسية، وركبته،  
وجيبته وأنها ظهراً، صار صلاته بلا حلافة، وكذلك إذا كان موضع قدسية ظهراً،  
وموضع آفة جـ، وموضع جبهه، وركبته ظهراً، جدر صلاته بلا حلافة، وكذلك  
إذا كان موضع قدسية وموضع ر، وموضع آفة ظهراً، وموضع جيبته جـ، وسجد  
على آفة تجوز صلاته بلا حلافة

١١٠٦- وإن كان موضع قدسية وركبته ظهراً، وموضع جيبته وأنها جـ، ذكر  
الترمذي وحسنه أن يعطى في طهارة ذلك لغير حيفه، رحمه الله تعالى، يستند على آفة جـ  
جيبته، وجوز صلاته، لأن الأرض لا أحد من الأرض أنسد به أكثر من قدر أسره، وموضع  
السجود وعنده يتأدى لموضع الأرض، وإن لم يكن بجيبته غير، لم يبرح صدا  
ومعناه، لا يرد من الصلاة، لأن لموضع سجود عند لا يبرح من موضع الأرض، إلا أن



فقد عرفت التي موضعها ظاهر ، ورفع القدم الأخرى التي موضعها حسن وقسي ، فإن صلاته جائزة .

١١٠٨ - وفي القدوري : لا تنح الصلاة على مكان نجس ، منع ذلك بمقتضى الصلاة ، وإن انفتح الصلاة على مكان طاهر ، لم نقل قدمه إلى مكان نجس ، لم يحاذ إلى مكان طاهر صحت صلاته ، إلا أن يظن ، حتى يصير في حكم الفعل الذي يريد من الصلاة أنسه .

١١٠٩ - ولو صلى على بساط في ناحية منها نجاسة ، إن كان النجاسة في موضع طاهر لا يجوز ، وإن كان في موضع سجود فعلى ما ذكرنا في كتاب النجاسة على الأرض . وإن كان في غير هذين الموضعين ، اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يجوز صلياً ، وإن كان في موضع سجود ، لا يجوز ، وقال آخرون : لا يجوز ، لأنه يرفع أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر أو كبير أو غيره ، فلهذا رفع أحد طرفيه لا يتحرك الطرف الآخر ، وفي الوضوء يجب أن يرفع أحد الطرفين الإمام التقى أثر حصر رحمه الله تعالى .

وقال بعضهم : إن كان سجدة صغيرة على التفسير أدى بها لا بحر ، وإن كان كبيراً على التفسير الذي قد يجوز ، ولو كان السطوط طيناً ، فأصبحت النجاسة أضعف ، فلهذا ذكر في التمهيد : وقد دام على ذلك الموضع ، غير محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز ، وهكذا ذكر في فوائد الصلاة : وهو أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز ، قيل جواب محمد رحمه الله تعالى في محيط غير مصرح ، حكمه حكم ثريين ، جواب أبي يوسف رحمه الله في محيط مصرح ، حكمه حكم يوم واحد ، فلا خلاف بينهما في نفسه .

في شرح المعبري رحمه الله : قال شخص الأئمة حساني من فوائد القسم بالخيانة ، وهو كسب منعه ، لا سيما في الجس وأبو يوسف رحمه الله يقول : القسم قد جازمه ، وهو كسب واستعاضة .

١١١٠ - وفي فوائد معي عن أبي يوسف رحمه الله : من جبهه مطهراً أصلياً ثم لم يقرأ الحمد ، وحلص من الطائفة ، وهو أن جميع كل أكثر من مائة الحمد ، وأصله أنه جلوس صلاته ، والحية بمنزلة ثوب واحد ، وروي أبو سليمان عن محمد رحمه الله أنه لا يجوز ، لأن هذا بمنزلة ثوبين ، وصار كالسطح المبط .

١١١١ - وفي النون : صلى رحمه الله تعالى ، فأصبحت بحمدته تلي من قدر

(١) روي في فتح

(٢) روي في فتح

القولهم. وبقيت السجدة إلى الخائب الآخر، حتى صار أكثر من ثمانين الذين هم إلا يهود، ولو كان القوم فاطنين، فأنه من عاصيه، وبقيت إلى الخائب الآخر، حتى صار أكثر من ثمانين، لم يجمع ذلك من الصلاة، لأن هذا من الجانبين، واحد، فلا يمتنع منه ذلك، فلما قد طعن في معتقده، وما ذكر من الخواص في ثبوتها كان ذلك طعن، فذلك قول محمد رحمه الله تعالى، أما على قول أبي يوسف رحمه الله، فلا يجمع ذلك جواز الصلاة، لأنه بحسب ثبوت واحد، مناه، فهل لك أن تذكر لنا دليل على هذا.

١١١٢ - وفي القدر في لو كلف على يظلمة معصاة أو في حشوها بجلصة، جازب الصلاة عليها، بخلاف ما إذا كانت النجاسة في حشوها

١١١٣ - ولا يمس من موضع نجس، وحشها بجلصة، وفاء. هـ. ح. ر. ولو كان لا لهما لا يهود، لأنهما يكونان نجساً، في حشوا النجس، لا يمس من مكانه، وعلى عليه نجاسة جازب عدمه، رحمه الله تعالى، بخلاف أبي يوسف، رحمه الله تعالى، ولو كان لم يخرج رجله، ورمى فيها، إن كان واسعاً فهو على خلاف، وإن كان ضيقاً لم يخرجها خلاص

١١١٤ - ولو كانت نجاسة في حشوها لا يهود ولا خلاف، وهو أبو حنيفة رحمه الله لا يحفظ في باب الفرج من تراجم الأئمة المجلدين رحمه الله تعالى

١١١٥ - رجل رحمه ساس يوم الجمعة، فحاف عن عبه برقعها، وهو في القصة، وكانت فيه نجاسة أكثر من عدد القوم، ثم غسلها لا يفسد صلاته، حتى يركع ويكبراً ثانياً، أو يحدسها ثانياً، والله في يده، حتى يصير مؤدياً ركناً مع النجاسة من غير حاجة، بخلاف حالة النجاس، وبخلاف ما إذا تسر في الصلاة، والنمل النجس في يده، ذكر المسألة في عيون المسامح

١١١٦ - وفي فتاوى أهل مسرقة، إن صلى على مكان صاهر، إلا أنه إذا سجد يقع ثلثه على الأرض نجاسة، أو يوسد جسده بجلصة، لأن ذي الصلاة في مكان طاهر، وفي احتلاف ذكر رحمه الله، إذا كانت النجاسة على يده، أو لاخرة وهو على ظاهرهما، فليتم يصلي، ثم يمسد صلاته

١١١٧ - وفي اختصني عن أبي يوسف رحمه الله تعالى القول، إذا كان على الأرض،

(١) وروى فيه نسخة

(٢) حكاه في الثنا عليه، ولا على تحيط، ولكن لأجله قد جهل

عيسى عليه، أو قرصه بطي وحصى، حتى وقع به أحكام العمل، بقاء عليه سعة ظهور،  
وصلى أجره، وبه فرق شهاب باطن البناء، وليس الله على هذا كالب، ولو مره  
ماثره، ولم بطي، وبه فرق بعض، وبطلان الفصل بباطله، فالله لا يجوز، وعنه  
لهذا سنة أو لجره، عيسى بول فمجد، حتى ذهب أثره، ثم بس عيب بناء، أو مرشها، جاز أن  
بصلى عليها

١١١٨ - وعنه أيضاً أجره، حسب بها غفلة قلبها راحل، وسجد عليه حائر، وتبناه لو  
حلت بخاصة بحسنه فمجد راحل، وسجد عليه لم يجر، هكذا ذكر في بعض المواضع  
وذكر مسألة الخسبة في موضع آخر، وذكر أنه إذا كان عظم اخسبه بحيث يقبل المقص  
يجوز الصلاة، وهي أي يوسد في الأجر والدين يقبل، يظهر في ذلك، وبه وضع بناء، لو  
للنشر جازت صلاته، وإن وضع بهر ذلك، لكي يرفع لم يجر صلاته، وكذا في الأجر  
إذا أصابته غفلة، فالله عيبه شره، وصلى عليها، فإن كان ذلك منكس، والبناء من غير  
أن يخل إلى غيره، صارت صلاته، وبالله، قال محمد رحمه الله في هذا الفصل كلها، إن  
صلاته جائزه، ولو كان بها أصابه غفلة، فقل وصلى على أنه جاءه أساء، روى عن محمد  
رحمه الله تعالى أنه يجوز، ولو أن يوسد رحمه الله لا يجوز، ومن جملة ذلك الموضوع  
أو التمس إذا كان مسافر، فإذا بسا، وماتل موضوع، والتمس ذكره في كتاب الخطبة  
١١١٩ - ومن حديث ذلك النوع، حتى لو صلى في دخول الوقت لا يجوز، وقد  
ذكرنا مواضع الصلاة في الفصل المتقدم

١١٢٠ - ومن رحمه ذلك المسألة الخسبة، قال الله تعالى ﴿مَوْلًى وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>١</sup>، وكفي من كان يحضره الكعبة يجب عليه إصابه عيب، وهو كافي غفلة  
عيب مفرضه جهة الكعبة لا عيب، وهذا قول الشيخ الإمام أبي حسن الكرخي، وأشيخ الإمام  
أبي بكر الرازي، لأنه ليس في رده سوى هذا، وتكليف بحسب النوع، وعلى قول الشيخ  
الإمام أبي عبد الله خر حاش من كان عيباً عليه، فصره عيب، لأنه لا فصل في النص  
وشرة الخلاف، يظهر في استراطيه عين الكعبة، معنى قول أبي عبد الله يشرط  
ذلك، وعلى قول أبي طيسر وأبي بكر لا يشرط، وهذا لأن عبد أبي عبد الله إذا كان إصابه  
عيباً مفرضاً، ولم يكن إصابه عيب حال عيباً عيباً، إلا من حيث البه، شرط به عيباً، وعند

(١) البقرة الآية ١٤٤

(٢) وفيه عيب

أبى الحسن وأبى بكر، كان الشرط لصلاة جهتها إلى كذا عائداً، وذلك يحصل من غيرية المعنى، لا حاجة إلى شرط به المعنى. وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البجلي يشترطية الكعبة مع استقبال القبلة، وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن حامد لا يشترط ذلك. وبعض المشايخ يقول: إذا كان يصلى إلى ظفراب، فكيف قال الحامدي رحمه الله، وإن كان في الصحراء، فكيف قال الفضلي

وذكر ابن خلدون في نظمته أن الكعبة قبلة من يصلى في مسجد الحرام، والمسجد الحرام قبلة أهل مكة، ومن يصلى في بيته، أو في النبطية، ومكة قبله أهل الحرام، والحرم قبله أهل العالم، قدس وغيره، مكة وسط الدنيا، قبلة أهل الشرق إلى المغرب عندنا، وقبلة أهل المغرب إلى الشرق، وهذه أهل المدينة إلى كذا<sup>(١)</sup> من توجه إلى المغرب عندنا، وقبلة أهل الحجاز إلى يسار من توجه إلى المغرب، فإذا صلى بمكة صلى إلى أى جهات الكعبة شاء، مستقبلاً شيئاً منها، وإن كان محرقاً عنها غير متوجه إلى شيء، لم يجر

١١٢١ - قال العمودي رحمه الله: إن علوا جماعة استدروا حرم الكعبة، بهذا حرف العادة، ومن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام، فإن كان في الجهة التي يصلى إليها الإمام، لم يجر؛ لأنه متقدم على الإمام، وإن كان في جهة أخرى جاز. وإن صلت امرأة إلى حبيب الإمام في تلك الجهة، صدقت صلاة الإمام، وصلاة الحرام، وإن صلت إلى غير تلك الجهة، فصدقت صلاة من يجاورها<sup>(٢)</sup> صحبه، والكلام في فساد صلاة من يجنب المحلة يأتي بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

١١٢٢ - وصورة كان الكعبة مية، أو مبهمة، بتوجه إليها، لأن الكعبة ديم باسم الخيطان، ألا ترى أنه هو وضع الخيطان في موضع آخر، وصلى إليها لا يجوز. وفي الأصل يقول: لو كانت الكعبة تسمى حارة أو تسمى إليها، وأراد به التهدم الخيطان، لكن كرهه، علائق لفظة الهدم عليها

١١٢٣ - ومن صلى في صورة الكعبة، أو على سطحها جاز إلى أى جهة<sup>(٣)</sup> توجه؛ لأنه مستظلي حرمها، واستدار إليها لا يصح؛ لأن احتمال الكعبتين

(١) حكاه في السمع، والصحيح: أن قبلة أهل المدينة لقعود حرامهم الله شرقاً - إلى يسار من توجه إلى المغرب

(٢) وفيه يحدده

(٣) كقولهم: جاز إلى حيث ما توجه

١١٦- ولو صيني على حرد الكمية، قرار كذا: حبه في سطح الحصة جوار، والا

✱

١١٦٥ وهو صلى من جوف الكعبة جماعة ساردا حبس لإمامه، وبني لم يوافق  
الإمام أن يجعل بينه وبين الإمام سره  
وحرص وظهر أن ظهر لآله أخره ومن لا ظهر له في ربه لا يم حذر  
لأنه متقدم على الإمام

١١٦٦- اذا صلى مع ابراهيم، ولم يوافقك فيه ذلك، فله الرجوع ودفعه  
 لم يجز، وان لم يكن في مكة، وعنده ثم المقام في بيته، احب اجراءه، لانه يرضى الله، وذكر  
 شيخ الاسلام المعروف به علم شرعه، في الباب الاول من الصلاة، من يرى مقام ابراهيم لا  
 يجزئه، ولا ان يرضى الله، فحينئذ يجزئ، ومن شرطه في الكعبة يرضى، ان يرضى للكعبة، او  
 يرضى لغيره، يجزئ، ولو روى الله لا يجزئ، الا ان يرضى بالله، الجاهل، ولو صلى مستقبل  
 وجهه في الخطم لا يجزئ.

۱۱۶۷- و، ان مردی صاحب غرائز لایمکنه از میان وجهه ایل قتلہ، و اس  
بخطیرہ اندر ہو چھ، بحر نہ صلائے حبب ما توجہ و گداز ادا گداز صحیحاً، بکہ مستحب من  
الاسو او غیرہ، و بحال انہ را محرم، استقبال اقبالہ آن بشدہ لہذا، و بکلی قتلماً،  
لو قتلہا بکلی، و بکلی محرم حبب من گاہ چھ۔

١٢٨ . كذبت والكسرت الخفية . وبقي على روح وحاج أنه لم يستقبل الخفية  
يسقط في الماء ، ثم أُرِىَ معنى حب في وجهه الفصلي إذ كان وجهه من الفصيلة إذ حو  
مفرد وسبب حلائه . وإن سمع حو من صدى لا تسمع حلائه . بد . مسبق [ لم ساعته الثالثة ]<sup>١٢٩</sup>  
الأنبياء ما يمكن الشعر من عرس . وثالث . وهذا الجواب قريب من أبي يوسف ومحمد . جمعا  
بأنه تعالى

اما على قربة الى حبيبه رحمة الله فينبغي ان لا تعتمد حلاله في ان يحبه حبيبته تا  
على ان يحبه الاستعداد به يمكن ان تصدق الاصلاح بعد الصلاة وعند أبي حنيفة انه  
لم يكن ان تصدق حلاله لا تصدق وان لم يكن في المسجد  
الحصل قد اذاعت عن الفقه على طريقتيه انتم الصلاة ثم بين انه لم يسمه فثبت ان

(۱۶) *وہ کہانی*

(٢) مكافئ ..... (٣) الأمانة العامة

عیشہ بنی ہاشم د مدت، یحیٰی علیہ السلام و انسہ مع ساسہ باقی عیالہ از  
شہادہ یحیٰی =

١١٢٨ ومن حقه ذلك السيد الذي سجد له صلى الله عليه وسلم في الأعمال والعبادات،  
وقد عبى السلام لأعصى من لائمه له<sup>(١)</sup> وفي الأصل يقول إذا زاد غول من  
الصلوات، حتى يصح أصحاب من صحت لم يذكر فيه، وبس لاه كذا طو، إلا أنه ذكر  
إرفاده حول في الصلاة، ويراد، أنه حول في الصلاة هي بيده، الكلام يجب في النصيب في  
كعبا، وفي محله.

[illegible][illegible]

وإن عرفت نصوص حنفية، ثم ظهر الوقت، ثم عصر الوقت، ثم عصر جبراء، إلا أن  
 فرضي الجمع، فإن في فرض الوقت يوم الجمعة خلافه عني، وهاهي بيانه في موضعه في ص ١٠٤  
 خاصي وإدما في فرض الوقت، ثم ظهر الوقت، ثم عصر الوقت، ولم يوافق له كتاب

(1) اس جہتی میں  $\frac{1}{x}$  والا معیہ 104 والا ہے

١٥٠٠ من قبله الكبريت ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢

(١٧) يعمرها فـ ر ر ر ر



جاء لأنه لا يرى الظاهر بعد يرى عدم الركوع، حدا لا كذا معنى في حرم، وإن كان  
يصلى بعد ما خرج الوقت، فهو لا يفسد سجدة الوقت، سوى فرض الوقت لا يفسد - لأن  
بعد خروجه وجوب الظاهر في الوقت آ، يكون هو الظاهر، أنه لا يفسد ان وقت، كان ماوي  
الظاهر، وصلاة الظاهر لا يجوز به يحضر.

١١٣٢- ومن شاع ذلك، أنه على أنه موقوف، فليس على به الموقوف، حتى مع  
عالمه لا هي التكملة، لأن في ذلك، به في إجراء من إجراء انعقاد مسدود، وهو موقوف على  
بالمرة الأول، وقد لو شرع في الظاهر، ثم ظهر أنها مكشورة، وبأن في رتبة فكونه، ولو كان  
يسرى الموقوف، ثم كثر سوى الله من، نصير شاذ عن في ظروفي

١١٣٣- وإن كان يصلي ظهر يومه، وعنده أن ظهر الوقت به يحرج، وقد حرج  
الوقت، سوى ظهر يوم حرج، لأن ما حرج الوقت فقد ظهر اليوم في ذلك، وقد يرى ظهر  
اليوم، قد يرى في ذلك، لأنه ليس ما عليه به الأداء، وفيه، أنه عليه به الأداء، فمثل هذا  
الذي ذكره الله، إلا أن من

أما إذا كان في ذلك، التكملة، في حقه - لأنه موقوف على ذلك، الله، ولا يحتاج  
لرؤية الإمام، لأن ذلك، بحسب الأمر حتى قال - أنه لا يصير الله - ليس إلا بنية،  
وإن كان حقه لا يكفي به المرفوع، والجميع، حتى يرى الأداء، لأن الأداء، وهو ما حلف  
الأدلة منقولة، والمقدمة من هذا الوجه الظاهر من التعميم في الظاهر، ومصر

١١٣٤- وكذلك في صلاة، سراج، ذلك مقصد، يحج إلى به لا فائدة مع به  
الفراديج، وإن يرى أنه لا بد، ولم يفسد الصلاة، أصناف منسج به، بل بعضهم لا  
حرجه، لأن الأداء، لا بد من سراج، أي فعل وجوه، والتعليل، أنه لا بد من الأداء، لأنه المقتضى  
وقال بعضهم بحرجه، لأنه جعل نفسه تماً للأداء مصلحه، وإن ظهر منه مطلقاً، إن

صير شارعاً في صلاة، لا بد، وهي أصغر من، وكذلك إذا كان حرج، أن صلى مع الإمام  
ونكر محمد في باب حدث، أنه قد رأى الإمام يركع الصلاة، ولا يعبه أي الإمام في أية  
صلاة، في الظاهر، أنه في الخمسة، أحرفاً أيته كانت، لأنه يرى الدخول، أي صلاة الإمام  
مستدنية، فيصير شارعاً في صلاة، وإن رأى صلاة، الإمام لا يجزئ به لا ينافي، لأن صلاة

الإمام فـلـكـونـسـو

۱۳۴- و ذکر شعری، آمده است: «بی‌خوابی سرج اختلست» به اذاتوی صلاه  
الإمام جواد علیه السلام، پس، «الاعمال» صحیح می‌باشد از بنام علی بن محمد طوسی  
الطوسی

١٣٦ واین بوی اسرع می صلواته الإمام فقد حلف بمسابع مبه، فذلك بعضهم  
محرره، وقد ينضمهم الأبيحرف، لأن شروع فی صلاة الإمام مشهور إزاء قتل وإلزام حرص،  
والعمل أقسى، فلهذا لا يخلو، بقصره إلى اليه، فيصير شارفاً في صلاة الإمام ولكن فتنة  
الأمر بوبق لنقل مقدياً الإمام ليعبر شارفاً في صلاة الإمام، ولكن مقلاً، والأول  
أصح، لأنه محرم بغيره، من كل وجه، ولا يكسب السعة من كل وجه مع الخاصه من وجه،  
ولو بوبق لأحد، فالإمام ما، ولكن يتم به صلاة الإمام، وهو يظهر فيه، هي الجمعة، لا  
يخوز، لأن الصلاة، بشرط مع الاقتداء، فإذا أقرت لنفسه بسير الإمام على نفسه، يبيح  
بسر صلاة الإمام، ولا يقتضيه، ولو بوبق أن يصلي به الإمام، يقضى الإمام، ولو بوبق  
الجمعة، ولم يتم الاقتداء، الإمام، استلزموا وجهه، بعضهم، والآخر، لأن جمعة لا تكون إلا  
مع الإمام

۱۱۳۶- ولو دى لافند، بالام، ونم يحظر منه انه يد او عمره حذر قندهاره  
ونورى الافان، الزام، ره يورى نهريد. جاداهو عمر و بصبغ افند، لان المعبره ملاسوى،  
لالا مري، وهو ديزرى اشياء بالام، ولو قال افندي نريد او ملى الاجنه، نريد، جادا  
هو عمرو فاصح اند.

[illegible]

(۱) ادویہ و ب (۲) صلا، (۳) امام غزالی، متوفی ۵۰۵ھ، بغداد، مصر، اسی سال

(٦) مجلسه علمیه

وقال المصنف الإمام الفقيه رحمه الله تعالى في هذا المقول رحمه الله تعالى لا يفتقر إلى ما بعده من الإمام عليه السلام ، وقبل قوله بكره ، وهو ما لم يعدوا إياكم عند الرجوع إلى الكتب الواردة ، ولو لم يكن مشروع في صلاة الإمام علي رضي الله عنه أن الإمام قد شرع ، ولم يشرع الإمام بعده ، احتجوا به ، قال بعضهم لا يجوز

١٣٩- ولما كان المسمى بـي محمّد الإمام فخر أحمد، بهذا الاسم الذي هو عبد الله، عافاهو جعفر حار، وقد اتحد في آخر شيعته لا يرى محمّد الإمام، فقال: اقتلب بهذا الإمام بي هو حاتم في هذا الحراب الذي هو عبد الله، بداهو جعفر.

١٤٠- يوم روى الصلاة، ولم يو اتصاله في العالي سحر، وتكون صلاة لأبي سليم لا يصح، لغير له حال.

١١٤٩ ولو شرع في صلاة ما عليه حتى أتيا مسجدا ، فإذا في أحدهما لا يصح شروعه  
 ولو شرع عن أيهما أحدهما ، فإنه في سبيله يصح شروعه ، وإذا صلى إلى المسجد قبل أن كان  
 الإسلام ويبدأ بالقراءة ، وإذا كان بعد فلا ، قال محمد بن يعقوب بن عيسى وعطاء بن  
 جعفر الهذلي لا يصح شروعه أصلا

١٦٤٦-١٦٤٧: لم يجر من صلاة الجمعة ، سكر بسبب في مواقفهم لا يجوز ، وعليه حصة ما لا يجر للفرنسيين ، وقيل ان عدم سبب بريشة ، ومبعدة ، إلا أنه لم يعلم السنة من البريشة ، ثم جبر البريشة في الكل ، لم يجر الفرنسيين

١٤٤٢ - ولو صلى سرياً، ولم يعلم بالثقل من فركته، ان طس أن الكس مريضة خارجاً  
صلى سرياً لأن نفس يتادو به (ان كذا لا يعلم أن بعض مريضة، والبعض سنة، فكل صلاة  
صلاة حسب الإمام خارجاً في صلاة الإمام) وإن كان يعلم العوض من التوافي، ولكن  
لا يعلم ما في الصلاة من العريف، والله، صلى الفرائض بسبب، فصلاته جائز، وإذا كان لا  
يعلم الفرائض من التوافي، فم لم، وجري الفريضة في الكس، فذكر أن صلاة الإمام كلها  
جائزة، وأما صلاة المزم، وكس صلاة قبله، مثلها من التطوع، كالمسحور، يظهر، لا تحور  
صلاتهم، وكل صلاة ليس منها من التطوع كالنصر، والمغرب، والعشاء، غير صلاتهم  
وجاء لأن كل صلاة بدت معها، أدى الإمام التلي بيه الفريضة، مع ذلك عن المزم، والتي  
تليهم بعدة عصر، فلا به، لفهم مزم، وجداء المزم، فليس لا يجوز

١١٤٤ [إرادة من الرجل تاتك في وقت الظهور، هل هو باي؟ وبوي ظهر الوقت، وإدا



[illegible][illegible]

وقال المسيح الإلام أبو الحسن تكحى صبح مازده في ثناء، ودا بعض منكري  
صبح ان نعدها على الكرم، ودها ودها بجه او احسن أن استمع لتكبير، وهو صاحب  
للدخول في الصلاة، ويحضر اليه عتده في حصره وعد التكبير وجهه به إليه لولئك  
أن يبه ورجل في أكثر تركه، بل لآلة يوم مناب لكل، فيصوم ربه عند الحضر

النوع الثاني. في مرتبة السداد التي هي عند شروع

[illegible]

### فصل في فِكْرَةِ الْإِسْبَاحِ.

١٦٠٢ تكبير، (أشبح، وجاهد معهما مع جبه عرض، لا دعوا في الصلاة إلا  
بصوت، حال غلبة الصوت، أو السلام لا يجزئ الله صلاة من قرأ بغير صوت مسموع ولا يصح  
التمتع بعد ذلك)، قال عبد السلام «مدح الصلاة يظهر بها التكبير» وإذا  
«أنا تكبيره به يديه، ويخط

١١٢٥) واحسب اساس من رفع القدي عبد نكرو (دساج، اجل هو سنة)  
 :الصحيح سنة لانا سور الله بنجوة وطيد عبيد. وثمة ملك الصحاب رضى الله عنه، وما  
 واطل عنه رسوم له بنجوة هو س، وهكذا روى عن قبي خيفة بعد عمر. برك مع ثيابي خال  
 انهم تكلموا في رسومهم ان اسمهم معهم فطرو (اسم ودرى عن قبي عبيد ما  
 في خال هذا القوي واذا درى ان رفع اسمي حاد. و رفع يده فضل وكلا صحيح  
 (الهم ان بعد انصاف سور ان برك احسنا لا ياتهم، ان ثمة دساج،

۱۱۶۴: کہند کہ حصار فی، نہ راجع الیہ، یا بعضہ، یعنی، نہ دیکھو، نہ  
بعضہم پر عمل پندہ ولا رستہ۔ دیکھو، شہ پر تہ پندہ

١١٥٥ ر.ا.ك. - لأحمد القصبه أبو محمد - يستعمل يظفر بكنفه، يبلله - ويسير أحياناً  
 ويرفعها إلى مسطر ثم حاصية للجدّة، يعني محله، الألبعير من مسجده لأبي بكر  
 الرافق حج د.م. منس الألفه سترخمى عليه حاصه شارب، من بعض المشرّح  
 القبول أن بعض احد به، أفسد، وبعدها حاصه لانه، ثم اد حاصه او انك يرسوا  
 عن بعضه أنه لا يخرج حاصه كالأكثر حج - لا يصحب كل القسم به كذا من - حاصه  
 الثابتة وهو المفسد

ذكر ليس رسم في بورد انه لا يوجد "كل التخرج في حالة اهلاء ولا رسم في انصاف الا في بورد في 1944 مع طرح في التخرج 1946 يحتاج في اعداد" في نفسه، وسمي معظم في اعداد في حقه لمعظم في نفسه، لا يحتاج في الاعداد على حقه، وسمي معظم في حقه على الاعداد، وسمي معظم في حقه على ما

١٠٨٢ هـ - تاريخه غير معروف ، صاحب مقصد الحظ ( ٥٩ )

[illegible]

(۲) در صورتی که در هر یک از این موارد،

11. چکھامی: اُچھل، ہی مارہ: "اچھ"۔

عليه الصلاة

١١٥٦ وعن أبي يوسف أنه يسن أن يقول التكبير أربع المرات، وبه أخذ شيخ الإسلام خوهرزاد، والشيخ الإمام الزاهد الصنار، وهذا لأن أربع المرات سنة التكبير، وما كان من سنة النبي، يكون شرطاً لنداء النبي، كسبحه وحده، كرسه والموجود، ويسعى أن يرفع يديه حاله أقبله، ويحدو بيده مسجدة أدنيه

١١٥٧ وأما ما رفع يديه، كما يرفع الرجل في رابعة خمس من أي حديثه، وبه الرواية أحمد بن محمد بن أبي داود، ولما يرفع يديه، رابعاً، رابعاً، رابعاً، رابعاً، وهو الأصح: لأن هذا أمر في حلقه، وبه يكون أشركاً لغير أبي راس بن علي، وأما عند التكبير، فذكره في كتاب الصلاة للحسن بن زيد

١١٥٨ - ثم ذكره في فتح، ليست من جملة تركه الصلاة، بل هي شرط للدخول في الصلاة، وقال الشافعي رحمه الله: هي من أركان الصلاة، وفائدة اختلافهم في جوابه: أن العل على غربة الموضع، وفي جوابه تكبيره يظهر هي تحريمه الظاهر، وفي جوابه تكبيره يظهر هي تحريمه الظاهر، وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز

وجه به هذه المسائل على هذا الأصل، أن عدداً من التكبير ما كان شرطاً كان هو مؤدبه للصل، شرطاً لغيره، به الموضع (مؤدبه) للعرض شرطاً لغيره، وذلك جازم، وعند الشافعي رحمه الله التكبير ما كان ركناً كان مؤدبه للصل لغيره، ومؤدبه للعرض، يكرر عرض آخر، وكل ذلك لا يجوز، حجة في هذا ذكره في حلقه، وفي حاله القيام، فيكون من الصلاة، كغيره، ولهذا شرط لصحة ما شرطه سنن أئمة الصلاة

وجه قول علماء، قوله تعالى ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ عَظِيمًا﴾، جاء في تفسير أبي المراء من تكبيرة الافتتاح، بالاستدلال بالآية، الله تعالى عظم الصلاة على التكبيرة الافتتاح، والشيء لا يعظم إلا على شيء، إلى بعض على غير ما ذهب إليه، على أن تكبيرة الافتتاح ليست من الصلاة، قال عليه السلام: لا يعمل الله تعالى صلاة من صلى حتى يصح الظهور هو أصح، ويستعمل القبة، ويقول الله تكبيرة، والاستدلال بالحديث، أن النبي عليه السلام الصلاة، واستعمل القبة، والتكبير سواء، ثم الصلاة والمستعمل القبة شرط، فكذلك التكبير

(١) وفي ب أن

(٢) وفي ب أن

(٣) أخرجه عنه في طريقه ٧١٥ فذكره







١١٩٠ ون دى "المهد" فضا احتلف أهل حربه على تربيته، فالبصريون،  
بصريا على أن سمى به غريبه الولد، فكانوا قالوا يا، وهناك بصرى، قال  
الكوفيون (بصريا)، ولأولهم.

رقی علیہ سنی اذ الفحی الفلاد المعود، ان التیہیہ لا یجوز سارہ لہ  
بلوہ حیدر ابہم رعدہ دہ شرف

[illegible][illegible]

١١٦٩ م. قال الله مع الامم اذ بعثه خروجه من مكة. ذكر في فروع الائمة من قوله انك على ما من حقه جبر الانوار القصير على قوله مع الامم اذ بعثه من فروعها كذلك ومن يسمي الله لا يحقره هذا لان الله لا يهمل ما يحقره

2000 (11)

244

— 57 —

100% (100%)

2000 年 6 月

١٤٢٥ هـ

[illegible]

فمن شذبه من ذلك في مكة رايت على وجهه البرق لا نور رذا لبرق  
على رجليه الاكمل يدهر تدرجا ومن الكيلج من حال من في مكة لخصه  
اه اليقين، احسنوا لخدمته، فاعلموا انهم على راية الله يعبرون لخدمته  
بور منى الا انهم لا يملكون الا بدع الله واحد وما ذكر من  
عدم ايقاع الظلم، وانهم لا يملكون الا بدع الله واحد  
فمن شذبه من ذلك في مكة رايت على وجهه البرق لا نور رذا لبرق  
على رجليه الاكمل يدهر تدرجا ومن الكيلج من حال من في مكة لخصه  
اه اليقين، احسنوا لخدمته، فاعلموا انهم على راية الله يعبرون لخدمته  
بور منى الا انهم لا يملكون الا بدع الله واحد وما ذكر من  
عدم ايقاع الظلم، وانهم لا يملكون الا بدع الله واحد

[illegible]

وَأَمَّا أَنْتَ يَا فَالَاهُ فَهَلْ تَعْلَمُ أَنَّكَ تَصِلُ إِلَى حَقِّكَ بِحَقِّهِ، وَتَأْتِيكَ  
تَطْعُمُ الصَّلَاةِ بِرُوحِكَ، فَتَكُونُ تَطْعُمًا مُبْقًى، لَا يَكُونُ تَطْعُمًا  
حَقِيقَةً، بَلْ يَكُونُ مَحَارَ.

وذلك الشيخ الإمام المصنف المشهور في زمانه الفاضل في شرحه آراءه كره  
الاصح قول من يزعم، وذاك في الأصول فورا محذور على أصله لثبوتها  
على حل بيته، ومن هؤلاء<sup>١</sup> علي بن أبي طالب، وعلي بن محمد، وعلي بن محمد لا يسيء إلى



علاقه شروع نام به مكبر بر جدمه بعد الإمام - لأنه مانع فلا يصح ما شروع الإمام، دليله  
المؤلف أن مشاركة فصل في الشروع مع الإمام صحيح لاختلاف ذكر بكراهية لفصله نفسه ولا  
يصلح بأنه يأتي من غير التعميم، بل على وجه المشاركة عند من يمانر الآثار

١١٧١- وقد سمعنا من بعض الفقهاء أن كسر فصل ذكر الإمام أو غيره من صلواته  
مكروه - صحيحه هي الآية أخرجه أبو كان أكثر من غيره، الإمام يحرره ويجوز  
كسر ريقه أنه كسر فصل الإمام لا مجرته؛ لأن كسر الرأي يوم معناه التمسك في الأحكام، وإذا  
أبى الفصل الإمام جازمه لأن أموره محمودة على الضرب، حتى يظهر خطأ وفادته  
الصلوات تكبراً له - وفرداً، سمعنا من بعض الفقهاء فكر مركباً يرى أن يكون ذلك عن تكبيره  
لاقتراح لم يحرمه ذلك عن اختيار الاقتراح، لأن تكبيره لا اقتراح سرع في حاله التكبیر، وحاله  
الركوع ليس بحال التكبیر مطلقاً، وكذلك عند أي التبعاع كسر من حاله الركوع  
لا اقتراح لا يجوز، وإن كان مطلقاً يجوز، فاعلم أن من غير عدم - والفرق أن التكبير إذا تسرع في  
قيامه مضطراً، فإنهم مطلقاً لا يكبروا شواشي الأعيان والصلوات الأصلية أصلاً، لأن  
الأدوية لا يهبط دعوى ركني الأسفل نبح، لأن الأدوية يمتنع دعوى، هذا أكثر في حال  
الركوع فقد خبر في غير ذلك ١١٧٢

فأما حاله لتطوع بعد شروع عند قيام نصف الأعيان، فذلك مني وأعلمنا بعد مني حال  
قوله نصف الأعيان، وهو سر مدحراً

## فصل في القيام

مسئل بعد الفصل تأتي في فصل صلاة الركن، قال الله تعالى

## فصل في الركوع

١١٧١ يجب أن يركع في الصلاة ركناً، قال الله تعالى ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾  
من القرآن، وقال سبحانه ﴿وَيُؤْتِلُ الْفُكْرَ مَرَّةً وَفَرَسَ الْعَرَقَةَ وَالْمَرْءَ يُؤْ

١١٧٢ وقد طالع

١١٧٣ قدس طالع

١١٧٤ سورة البقرة ١١٧



يوجد

١١٧٦- وأن الكلام من دعائها فنقول في المخرج من الركعة كلها حتى  
تقصر عن الركعة في الركعتين كذا وفي غير تقصير محل القراءة ركعتين، حتى يترقى الركعة  
في الركعتين إن كانت الصلاة في دوام النسيء يقرأ فيها جميعاً وإن كلف الصلاة من  
مواضع الأربع يقرأ في الركعتين الأولىين وفي الركعتين الأخيرين هو ما عدا ما شاء فقرأ، وإن  
شاء مسح، وإن شاء سكنت وقال النسخة وحدها هي من ركعتين في الأربع لأن الركعة  
كس، وكل ركعة تسلي على الركعتين الصلاة. ثم سائر الأركان كالركوع والسجود والقيام  
وهي من كل ركعة، فكذلك ركعتين وبعدها ركعتان ينظر في كل ركعة ولنا أن  
نصية القلب لاكتفاء بالقراءة في ركعة واحدة، فإن الأمر بالعبادة لا يقتضي التكرار، إلا أن  
الركعة الثانية من الأولى من كل ركعة، فأوجبا الركعة فيها، استدلالاً بالأول، فأن الأخرين  
فهما ركعتان على الأولىين، لأن الصلاة في الأصل كانت ركعتين، كما قال عائشة رضي الله  
عنها كانت الصلاة من أصل ركعتين، ويريد في الخمس، وأقرب من السجدة<sup>(١)</sup>، ثم  
يجز قيس الأخرين على الأولىين، ولهذا لا يقتضي الأخرين على الأولىين في كل ركعة  
القراءة، وهو الجهر والإخفاء وكذا في الفلذ وهو السجدة، كذا في أصل القراءة

١١٧٨- وإن ترك القراءة في الأخرين لم يكن عليه سراج، ولم يكن عليه  
سجدة السهو إن كان ساهياً، لكن القراءة أفضل، هذا هو الصحيح من الروايات، فكذلك  
الظهور في سرحه ودوى المجلس عن أبي حنيفة أنه أوسع من كل ركعة ثلاث تسجعات  
بجزء، وسجدة السجدة أفضل، وإن لم يقرأ ولم يسبح كان مسيحاً إن كان مسحطاً، وإن كان  
ساحياً عليه سجدة السهو، لأن القيام في الأخرين ملبود، فكذلك إخلاء عن الذكر  
والقراءة جميعاً، كذا في الركوع والسجود وقد كره رسول الله ﷺ ذلك لأصحابه، حيث  
قال لما أتى أركم من مسجدة<sup>(٢)</sup> أي وأقرب من مسجدة، لأن الأصل في القيام  
القراءة، فإن سقطت القراءة في الأخرين بقي القيام المقصود، فيكون قيامه كقيام المؤمن، بخلاف  
الركوع والسجود لأن القراءة ليست بشروطه، وإنما هو مع قيامه الذكر، فلا يجوز

(١) إنارة في حديث عائشة رضي الله عنها فخره لمصرى ٣٣٧، ربيع ١٥ - والنسخة ٢٢٩،  
وأورد ١٠١٣

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى ١٨، وذكره السبكي في شرحه ١٧٤، وذكره بلفظه  
فخره في نهج أبي الحسن (١/٢٢٥) في حديثه عن، وعنه إلى البخاري، وكل من ذكر غيره  
ذكر بلفظه صحيح

[illegible]

١٤٧١ هـ. وممّن أئمه صاحب الفهرست المرحوم كُتِبَتْ، حتى يصرحوا بغيره، في تركه  
كلها، وهذا على الوجه المذكور؛ لأنّ المور على أصحهما به، والفرق هو  
جمع التركم، وواجب، لا يشك في أصل أبي حنيفة، فإنه يأنون فرض عملاً لا اعتقاداً،  
ونزول القراءة في الممارات نفل.

وإحساناً من هذا النبي لغيره عليه السلام لأنه من حذر الإساءة، وأقله من أثر  
القصص: يوجب الصبر في كل حادثة، فإن الله قد أنزل في القرآن ما لا يحصى  
من الأدلة والبراهين على أن الصبر واجب استقام

[illegible]

۱۱۷۵ ویر بر بہ ظویرہ فی رکعتیں، نحو ان تکم سی، راجعہ بہ ما بہ انہض فی - کہ



والحز في ركعة، اختلف المشايخ فيه على قولين حجة، بعضهم قالوا لا يجوز، لأنه ما قرأية تنه عن كل ركعة، وعامهم على أنه يجوز، لأن بعض هذه الآيات توجد على ثلاث آيات فصلاً، أو تمديداً، فلا يكون قراءته أقل من ثلاث آيات فصلاً.

١١٧٩ - روى برادر بن محمد عن أبي يوسف - إذا كان الرجل لا يحسن إلا هذه الآية، وهو قوله ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فبها يقرأها مرة واحدة في ركعة، ولا يكررهما في الركعة، ويجوز صلاته وهو يقول بآية حجة.

١١٨٠ - وروى الحسن بن زاهد عن أبي حنيفة - إذا ما يجوز من المرأة في الصلاة في كل ركعة ثلاث آيات، تكون ثلث الآيات الثلاث مثل: أنصت سورة من القرآن، مثل ﴿إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ لَأَنْتَ لَكَ رَادٌّ فِي مَبِينٍ طَوِيلَةٍ﴾، أو بآية طويلة تكون ثلث آيات مثل أنصت سورة في القرآن يجزئ به، وإن لم تكن تلك الآيات أو تلك الآية مثل أنصت سورة من القرآن، لا يجوز.

١١٨١ - وفراة الفاتحة على المسجد ليس به من عبادة، ولكنها واجبة حتى يركع ركعها، وقال الشافعي فرض، حتى لو ركع حرقاً حباً لم يصح صلاته، واستدل بقوله عليه السلام «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»<sup>(١)</sup> وبمواظبة النبي عليه السلام على قرائتها في كل صلاة، ولما روى عن النبي «قَدْ رَأَى مَا يَسُرُّ مِنَ الْقُرْآنِ»، يهد بقصص حوزة الصلاة جرامة القرآن مطلقاً والعمل - بعدت الزيادة إجماعاً على وجبه لا يكون سعة، وذلك ما قد ثبت بالحنث وحب قراءة الفاتحة، حتى يركع ركعاً قرائتها، أما أن ثبت [الركعة] فلا.

١١٨٢ - وأما الكلام في صفة القراءة فتقول، لا يحسن ما أن كان إماماً، أو مأمراً، والصلاة لا يحل إلا أن تكون مكتوبة، أو مائة، فما إذا كانت الصلاة مكتوبة، فإن كان إماماً فبها يجهر في موضع الجهر، ويسر في موضع الإسرار، وموضع الجهر المجرى والمغرب، والمشاء، والجمعة، والعيدان، وموضع الإسرار الظهور، والعصر، رعد، لأن الجهر والإسرار في حق الأئمة ستة من يد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، فإن جهر فيما يحجب، أو خافت فيما يجهر عند الله، لأنه حالف الله، أما إذا كان مأمراً، إن كان صلاة بخافت فيها.

(١) وفي نسخة السج

(٢) أخرجه البيهقي ١١١١، بسند ٩٥، والطبراني ١٢٣٠، والنسائي ٩١، وابن ماجه ٨٦٥، والطبراني ١٢٢٤.

(٣) حكاه في غ. وكان في الأصل الله.

بمعانيه. وقد ظهر بكون صحيحه، فكذلك الحديث في رواية كتاب الصلاة. وفي كتاب الصلاة  
 يظهر فيها وهو ناظر إن شاء الله وأسمع عنه، وإن شاء الله. وقد روي في بعضه أنه إن  
 يجهل دلالته من الإمام، وإن شاء الله، لأن الإمام ناظر بغير سمع غيره، ولا يجهل لا  
 يسمع غيره هكذا ذكر في عمدة الروايات، وذكر في رواية أبي حمزة أن الخليل أفضل  
 والأصل فيه عادي عن النبي عليه السلام أنه قال: «من منى شئ، جمعة، شئ، شئ»  
 وهو من الثلاثة، وظهر به الكثرة جمعة، وظهر بها

١٢٨٣ - فإن قيل: شرعية أظهر لاثمة لحديثهم في سماع غيره، وأما لا يخرج إلى  
 إسماع غيره، فلا يشرع بغيره، فإنه قيل له: فكذلك إمام من حقه، فيجوز له إسماع  
 من كان قبله، إذا اعتبر إمام من نفسه، فإذا كانت له الجماعة، في حقه؟ قيل له: لا، لأنه  
 دون غيره، فكان محدثه كغيره

١٢٨٤ - وأما الروايات فلا يكون مما ذكره بكونه أفضل، أو بكونه أفضل، فإن كانت  
 رواية الشاذلي بغيره، فيها: «أب تامة للفرقة»، والأصل فيه ما روي عن أبي حمزة رضي  
 الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله «صلاة الظهر عجباً»، وأما رواية الخليل فلا يأمن  
 بالخبر فيها، لأنه مستور عن من نحن القليل، فكذلك الأفضل أن يكون بغير غيره، والإجماع، كما  
 روي عن أبي حمزة، أن الإمام، أنه «رجع ذات ليلة»، وذكر عن أبي حمزة وهو يروي  
 بالقراءة جاء، وروى بغيره وهو بغيره بالقراءة جاء، وهو بغيره عن أبي حمزة رضي الله عنه وهو يشترط  
 من سورة يونس، علمه أصبح ذكره، رضي الله عنه ذلك لهم، فقد روي بغيره رضي الله عنه  
 كتب أسمع من غيره، وقال غيره رضي الله عنه: «كتب أظرد السبل»، وأولئك يؤمنون، وقال  
 مالك رضي الله عنه: «كتب أسمع من يستأني بغيره»، فعلى غيره السلام لأن بغيره رضي الله  
 عنه أسمع من صوتك قبله، وقال غيره رضي الله عنه: «أسمع من صوتك قبله»، وقد روي ليلال  
 رضي الله عنه: «إذا أسمع من غيره، فلا يسمع من غيره حتى يرضى عنه»

١٢٨٥ - وأما ما ذكره في عدم الله لغيره من حريم في أوائل الروايات، فهو عند أصحابنا  
 وحدهم لغة، وهو غير الثوري، روي عن أبي حمزة رضي الله عنه أنه قال: «كتب أسمع من غيره»  
 رسول الله صلى الله عليه وآله، وخلف أبي حمزة وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فلم يسمع أحد منهم بغيره

(١) ما أسمع من غيره من حديث أبي حمزة، إنما أسمع من أبي حمزة في بعضه ٢٧٢ - ثم قال في

عنده من غيره من غيره

(٢) ما أسمع من غيره من غيره ٢٧٢ - ثم قال في غيره من غيره

بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(١)</sup>

١١٨٦- بنى الكلام بعد هذا في القدر لسون.

قال محمد في الكتاب ، القراءة في الصلاة في السجدة نقرأ بمائة كتاب ، وأى سورة تشبه ، وفي الحصر ستر في الركعتين بأربعين أو خمسين ، أى سوى المائة الكتاب ، وكذلك في الظهر والعصر والعشاء سوله ، والعشاء فيجب عن النصف من القدر في الفجر والظهر ، وفي المغرب يقرأ بقصر الفصل ، وهذا مذكور في ظاهر الرواية ، وفي بعض روايات الحسن ، ويقرأ في الظهر في الركعتين مثل قراءته في الركعة الأولى من الفجر اعلم بأن ما كان من باب التخيير لا يجب حياث ، بل يسع فيه التصر ، والنسخ قد ورد معقول المعنى ، والصبر من برأه في تقدير القراءة في الصلاة كتب معقول المعنى على ما بين بعد هذا - إن شاء الله تعالى - .

والحال حالان ، أحدهما السجدة وحالة الحضر

وحالة السجدة وهذان أحدهما الضرورة ، وهو أن يجعله السجدة ، أو يكون خلقاً في جهة الطول وحالة لأحيدر ، وهو أن يكون آمناً في السجدة ، ولا يجعله السجدة ، وحالة الحصر أيضاً نوعان ، حالة الاختيار ، وهو أن يكون في الوقت سعة وحالة الضرورة ، وهو أن يحاط فوت الوقت .

١١٨٧- إذ عرفت هذا ، فنقول بدأ محمد في الكتاب ، بيان حالة السجدة قال تقرأ في السجدة بمائة الكتاب ، وأى سورة شئت ؟ لأن السجدة لا أرجب عصر الصلاة سحياً ، أو حجب عصر لقراءته بالطريق الأولى ، ومن صح أن التيمم <sup>بالحجر</sup> هو صلاة الفجر في السجدة سورة المودتين<sup>(٢)</sup> ، وهذا في حالة الضرورة ، أما في حالة الاختيار في السجدة يقرأ في الظهر نحو سورة النروج ، وشئت ؛ يحصل الجميع بين مراعاة السنة في القراءة ، وبين التخيير وفي الظهر مثل ذلك ، وفي العشاء والمغرب دون ذلك ، وفي المغرب يقرأ بقصر جملة

١١٨٨- وأما في حالة الحصر ، فإن كانت الخلة حالة ضرورة ، بأن كان يحاط خروج الوقت ، يقرأ مقدار ما لا يعر به الصلاة في الوقت ، وإن كانت حالة الاختيار ، بأن كان في الوقت سعة ، ذكر في الجناح التخيير أنه يقرأ في السجدة في الركعتين بأربعين ، أو

(١) أخرجه مسلم ٦٠٥ ، والسنائي ٨٩٧ ، وملك في الوطا ٦٧

(٢) كحامي سر أبي داود ١٢٥٠ ، وصحيح ابن خزيمة ٦٦٦/١ ، ومسير الموطأ ١٠١/١٠١ ، والسنائي

الكبرى ٣٢٠/١ ، وأربعين لسنائي (١٥٨/٢) ومعه من أبي نعيم (١١٦/١)



[illegible][illegible]

١٦٩٦- وأما في صلاة العصر فيقرا في الركعة الأولى بعد سورة فاتحة الكتاب  
خليفة جابر بن سمرة روى عنه أنه قال: أتتني علي بن السلام لمأني صلاة العصر في الأولى  
سورة الأعراف، وأما في الركعة الثانية فقرأ في الركعة الأولى بعد سورة الأعراف  
عليهم السلام قالوا: "أما رسول الله ﷺ في العصر، فوجدناه على النصف من قرآنه  
في الظهر"، وهذا لأن المسح في العصر، هو النصف، فكثير ما كان، في وقت صلاة العصر  
مكروء، فإنه من عصر، فإن كان ناء يقول الحمد قبل أن يصل، فهو المكروء  
١٦٩٧- وأما في المسح، فمما يقرأ في العصر، حديث معاذ بن جبل روى عنه أنه قال  
أن قوماً شكوا إلى رسول الله ﷺ بطريقه في المسح، فقال: "يا بني عبد السلام، أقبل

(۱) اعلیٰ درجہ کے تمام شاہکار تصانیف کی کتاب

(١٤) أخرجه مسلم في صحيحه، وهو من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ يُحَدِّثُ بِمَا يَسْمَعُ مِنْ رَبِّهِ فَلْيَكْفُرْ بِهِ».

۸۴۹. ۱۳۵۳-۱۳۵۴

111 قصاص و ربه و مری ۱۳۸۶، و النعمانی ۱۳۸۴، و قس: ۱۳۸۶

(٩٢٢) قبل الأصل: مضموناً كما هو الأصل.

(٢) تبرعت ملكة ١٨٧ - النصارى ٤٦٩، وألفها في سنة ١٥٠٠، وكتبه في سنة ٨٧



السجدة في ركعة، والمقصود من ركعة ركعتين، فكأنهم الله تعالى فأنزلوا. يكره لأنه مختلف<sup>(١)</sup> ما جاء به الأثر. وذكر عيسى بن أبيان رحمه الله تعالى في كتاب الحج أنه لا يكره، وروى ذلك عن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى. وروى حديثاً بوساده عن بن مسعود أنه قرأ في صلاة الفجر سورتي يس وإبراهيم يعني «سبحي للذي أنزل القرآن» فبدأ بفتح ثيه الثلاث، ربيع وسعد ثم عاد إلى الثانية، وحتم السجدة. ولم يقرأ الركعتين من وسط سورة أو من آخر سورة<sup>(٢)</sup>، فلا بأس به.

١١٤٧ - وقد قرأ في ركعة الأولى من وسط سورة أو من آخر سورة، وقرأ في الركعة الأخرى من وسط سورة أخرى أو من آخر سورة أخرى، فلا بأس أن يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية، ولكن لا بد من حكمته حكى عن الشيخ (إمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى) ذكره شيخ الإسلام في ترجمته. وفي نسخة الشيخ الإمام لأجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال بعضهم يكره، وقال بعضهم لا يكره.

١١٤٨ - وهي «المتأوى» من غير التفرقة في الركعتين من غير أن تكون السورة أفضل أم قرائة سورة شامها؟ قال، إن كان آخر السورة أكثرية من سورة التي أراد أن يقرأها، كان قرائة آخر السورة أفضل. وإن كان السورة أكثرية، فهي أفضل، ويمكن بهي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة، ولا يبعد أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة، فإن ذلك مكروه عند أكثرهم، هكذا ذكر في تنوير الشيخ الإمام الفقيه أبي الفتح.

١١٤٩ - وإذا اتفق من أية إلى أية أخرى من سورة أخرى، أو من هذه السورة وبسببها آيات يكره، فقد صح أن يقرأ الله تعالى على ذلك حين سمعه يسفل من سورة إلى سورة، فقال «اقرأ في سورة على سورة» وكذلك يكره أن يقرأ سورة أو أكثر للسجدة أو أن يقرأ السورة على التواتر في الصلاة وحج الصلاة، لأنه يخالف فعل السلف، وكذلك لو جمع بين السورتين يسف سورة أو سورة واحدة في ركعة واحدة، فإنه يكره. وأما في ركعتين فإن كان سبب سورة لا يكره، فإن كان يسبب سورة واحدة، هل يكره؟ اختلفوا في ذلك، فيه، قال بعضهم يكره، وقال بعضهم إن كان السورة طويلة لا يكره، وقال بعضهم لا يكره أصلاً.

١١٥٠ - وإن قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الأخرى سورة أو تلك السورة (أو غيرها)

(١) وفي نسخة: فـ مـ

(٢) وفي نسخة: فـ مـ

ج ٢ كتاب الصلاة ٤٩ عند ثابتي في الغرر والره ١٠٠ وفي

في ذكره سورة ١٠٠ من سنن الركعة سورة آخر في حق سنن الركعة ١٠٠ مكر

١٢٠١ - وادع من ان هذه الآية **﴿قُلْ غُفْرَتُكَ لِلَّذِينَ﴾** يعني ان يقرأ في الركعة

تدبر **﴿قُلْ غُفْرَتُكَ لِلَّذِينَ﴾** يعني ان يقرأ في الركعة تدبر في الركعة غير مكر

١٢٢ - وقد مر في ان هذه الآية، وقرأ في الركعة الأخيرة من الركعة الثانية أو الثالثة

كقوله: ثم قرأ بعد ما في تلك الآية به في قوله: ثم قرأ تلك الآية وهو في الركعة الأولى

١٢٣ - وفيه من بين بينهما في قوله: ثم قرأ في الركعة الثانية أو الثالثة في الركعة

فهو على ما ذكر في القرآن

١٢٤ - وقد مر في ١٢ في سورة، وفيه في الركعة الثانية سورة، وفيه في الركعة

تدبر في الركعة لا يكره بعد سجدة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى

**﴿سُبْحَ سَمِ ثَلَاثِينَ﴾** وفي الركعة الثانية **﴿وَقُلْ لَكَ﴾** وفي الركعة الثالثة **﴿وَقُلْ لَكَ﴾** وفي الركعة

**﴿سُبْحَ سَمِ ثَلَاثِينَ﴾** وفي الركعة الثانية **﴿وَقُلْ لَكَ﴾** وفي الركعة الثالثة **﴿وَقُلْ لَكَ﴾** وفي الركعة

١٢٥ - وفيه في ١٢ لا يكره، هكذا ذكره في ١٢ لا يكره من الركعة الأولى في الركعة

الثانية، وإذا قرأ الصلاة وحده في الصلاة، فإنه إذا قرأها معه في الركعة، فملك مكره

١٢٦ - وذكر في ١٢ في الصلاة، في الركعة الأولى إذا أحلف الأمام في الصلاة لا يجهز

سجدة واحدة للشيخ، بعضهم قال لا يكره، وفيه من سجد الأمام هو مقصود، وبعض

مشايخ ذكر في ١٢ في الصلاة، إن على قول من يقرأ معه لا يكره، وعلى

قولهم ما يكره، ولا بأس بقرآن القرآن، يعني الثنايف، فقد سجدة واحدة في الركعة

ثم يقرأ ذلك، وسجد مرة ١٢ في الصلاة، لتسمع الأذن ويستمعوا

١٢٧ - وقد مر في ١٢ في الصلاة، في الركعة الأولى في الركعة الثانية أو الثالثة في الركعة

يركع

١٢٨ - ويكره في الركعة الثانية في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة

في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة

وفي الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة

١٢٩ - وفيه في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة

١٣٠ - وفيه في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة

في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة



يكون بها أنما يذكره عند الصلاة فيقول: "إلا من وراء هذه السورة أحد كعبه، فلا تسبيح  
 به ولو ذكر به واحدة، أو، فربما كان في الشطوط الذي يقاسي وحده، فحدث جبهه مكرره  
 تسبب جملتها على جماعة من السبب وحده أنه تعالى عنهم أي كانوا يحجبون بينهم بآية التذلل،  
 ثم آية الركعة، أو آية الـ، أو أنه لا خوف من أن يكون ذلك في صلاة التبريقه فهو مكرره  
 لأنه لم يسل إليه من أحد من السبب أنه فعل ذلك، وهذا كونه في حال الاحتيال، وإنما هي  
 حالة معتزلة، السيد من السبب، فلا يفسد به

### سورة آخره في معرفة طول الفصل وتوسطه وقصاره

١٢٠٩- لقول: "الذال ينصل من الحركات إلى سورة والشمس، وب الترويح"،  
 الأوسط من سورة، في السبب، في الترويح، في سورة، وأما في السبب، في سورة،  
 فأنه ينقل إلى الآخر

### سورة آخره في طائفة السور في الركعة الأولى على الركعة ثالثة

١٢١٠- لا يبرهنا ركعة واحدة من الجامع الصغير، ويظهر في الركعة الأولى من  
 التبرج على الثانية، وركعت الظهر سورة، وقوله محمد رحمه الله تعالى "أحد إلى لا يطول"  
 الركعة الأولى على تتابع من الصلوات كلها، يجب أن يبرهنا، هذه التبرجاة في الركعة  
 الأولى على سبب من السور مسبوقة بالإجماع، فذلك من كسر التبرجاة جماعة، وهي  
 سائر الصلوات كذلك عند محمد رحمه الله تعالى، وبعد من حيث وأن يبرهنا ركعة واحدة  
 بدلي إطلاله فركعة في الركعة الأولى في سائر الصلوات غير مسبوقة، احتج محمد رحمه الله  
 تعالى بحديث من "أدريس بن علي بن محمد" في غير هذه مسألة، وهو وصف أبو حمزة  
 أنه علمي رحمه الله قال: "صلاة رسول الله ﷺ من خمسة ركعات، إلا أني  
 كنت يطول، ثم في الركعة الأولى في كل صلاة، وهذا لا، التفصيل في صلاة التبرجاة صغير  
 أنه وقت عرفة، محمد بن "أدريس بن علي بن محمد" رحمه الله، هذا الحديث من حاشية

(١) من التبرجاة، سبب من السبب، سبب من السبب، سبب من السبب

(٢) من السبب، سبب من السبب، سبب من السبب، سبب من السبب

(٣) - من السبب، سبب من السبب، سبب من السبب، سبب من السبب

(٤) من السبب، سبب من السبب، سبب من السبب، سبب من السبب

الأوقات، إلا أن العمل في وقت الصبح والنوم، وفي سائر الأوقات باجتماع الناس  
 منكسب وهما اجتماع رضى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى جماعة من الركعة الأولى  
 فحة الكتاب وسورة الضحى، ومن الثانية المناقشون، وفي مرة أخرى في صلاة الجماعة في  
 الركعة الأولى «سبح اسم ربك الأعلى» وفي الثانية «هدى إليك حديث الغاشية»<sup>(١)</sup>  
 وهما مفتريان، أو الثاني من الأولى، ولأن الثانية تكرار الأولى، فيكون مثل الأولى،  
 ألا ترى أنه يكرر حركته، وهو سحر السورة، وكذلك يكرر بعدد

والنبي في سحره هكذا، وما ركعها من سحر، لأنه وقت يوم وعمله، بخلاف  
 سائر الأوقات، فإبى وقت علمه، يقفه، لم تقاتلوا تصفوا بأشغالهم بأمر الدنيا، وذلك  
 مصنف إلى تقصيرهم وحسبهم، والنوم لا يكون ما يحسبهم، فالحصير هناك لا يكون  
 مصفلاً فيها.

١٢١١ - ثم يسمي التظهير من حيث الآيات إذا كان من قرأ في الأرض وبر ما يقرأ  
 في الثانية مغايرة من حيث الأولى، أم إذا كانت بين الآيات مغايرة من حيث الطول والقصير،  
 يحسب الكلمات والحروف.

١٢١٢ - بعد هذا أحسن ما يشرح رحمهم الله تعالى مصداقهم «الو» بهمى أن يكون  
 التعلوت بينهما من السب والنسي، التعلوت في الأولى، والسب في الثانية، وفي شرح  
 الطحاوي قال بهمى أن يقرأ في الأولى قدر ثلاثين، وفي الثانية قدر عشرين، أو عشرين،  
 هذا هو في الأولى

وأما ما حكى، فهو، التعلوت وإن كانت قاصداً، فإن قرأ في الأولى بقرعين أو  
 وحى الثانية ثلاث آيات لا بأس به، وما روي الأثر

١٢١٣ - وأن إطالة الركعة الثانية على الركعة الأولى، مذكور، لإجماع، هكذا  
 ذكره في الإسلام، وهو لا سلام في شرح المصنف الصغير، ولا وقد إذا كان التعلوت  
 كثيرًا ثلاث آيات، كما مر فيها، وأن ذلك قليلاً، نحو أية أو اثنين فلا يكره

### سورة الفاتحة في الصلاة

١٢١٤ - وقد مر أن الصلاة بالعامية، حازت حرماناً، سواء كان بحسب العربية، أو

(١) سورة الأعراف

(٢) سورة الضحى

لَا يَحْسِبُ الْعَرَبِيَّةَ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَحْسِبُ الْعَرَبِيَّةَ يَحْتَوِرُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَحْسِبُ يَحْتَوِرُ وَيَكْفُرُ،  
وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

١٦٦٥ ولد أبو يوسف، ومحمد، وحبهما الله تعالى إن كان يحيى المصيبة لا يحور قريشته، وإن كان لا يحيى يجوز قاله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للمعصية، ومنعهم القاطن والمعي إذ قنن عليهما

١٦١٦- وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلاة ، ضمن الأئمة الصوفا في شرح الجامع الصغير رجوع أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى نوحه ، وقال القاضي رحمه الله تعالى : لا يجوز ، فإنه عيسى كل حال ، وأصح هو عيسى به لا تسد صلاته بالقرآن بالقرآن ، إنما اطلاق في الخبر

احتج أنت على رحمة الله تعالى بقوله تعالى ﴿أَنْ حَقَّقْنَا قُرْآنَكَ فِي أَنْفُسِنَا﴾ ، فانه حاله  
أدبر أن يقرأ في عربى ، ولا يكون العارضى هو القرآن ، فلا يجوز له إلا أنه : ١٥٤٠ - ٧ بين معنى اسم  
الشجر ، والإعجاز من نظم والمعنى ، وذا خبر عبيد لا يأذن لفرغ لا بهما ؛ وإذا  
عم عن نظم إلى ما قدر عليه ، كسر عجز عن الركوع والسجود لا يقبل بالآلة.

[illegible]

قال الشيخ الإمام لأجل شمس الأئمة الطوائف رحمه الله تعالى إن يا حبيبة رحمه الله  
تعالى إنما حوز في هذه القرنين بدو سنة ثمان مائة وثمانين في سنة رحمة الله وشمس الأئمة  
الصلوة عنده فهو ما دعى الآيات

١٢١٧ - ثم ذكر الشيخ الإمام أبو سعيد البرقي رحمه الله تعالى أن حجة النجاشي  
تقر بالعلمية خاصة دون غيرها من الأقسام القريبة من العربية، على ما حكي في الحقيقة  
فإن لغة العرب والعلمية العربية.

٣ سورة النور

[illegible][illegible]

والأصح أن الاختلاف في جميع الأقسام والفتاوى، نحو التركية، و بروميه، والهيبة خلاف واحد ثم بما يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان مقتضى الموضع، شيء آخر من هو المص، ويكون على نظم القرآن بحر قوله تعالى: ﴿فَمُخْرَاجُهُمْ﴾ "سراء وفي خروج، ولونه" ﴿فَمُخْرَاجُهُمْ﴾ "فجمعناهم عندنا" وقال الله تعالى ﴿فَمُعِيشُهُمْ﴾ "فمعيشة صحتك" فقال معيشتك فأما إذا لم يكن على نظم القرآن فلا يجوز.

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله رحمه الله تعالى يجوز كيف ما كان، ذكر في باب السهو وقال بعضهم، إن يجوز إذا كان ذلك شك، كسر، الإخلاص، ما في ذلك من التخصيص فإنه لا يجوز، كتول دعاء: ﴿تَكْلُ أَيْوُسُفَ﴾<sup>(١)</sup>، يقال تكليد يوسف را، فإنه لا يجوز، فتد صلاته والصحيح أنه يجوز في الكل.

١٢١٨- وإن اعتاد البراءة بالبرية، فلو أن تكليد المصاحف بالعربية، منع من ذلك على أشد المنع، وإن فعل ذلك في أية أو آيتين، لا يمنع من ذلك، ذكره الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي: رحمه الله تعالى في شرح اجمع الصغير، فإن كتبه ذلك، وتفسير كل حرف وروحيته تحت، روى عن الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر، رحمه الله تعالى، لا بأس بذلك في ديوانه، لأن معاني القرآن ولو، نلها لا يضبطها التثنية، لا بهذا، وإن يكرهه عند في ديوانهم، لأن القرآن يدل بالبرية.

١٢١٩- وإن مر الرجل في صلاته شيئاً من التوراة والإنجيل والزبور، لم يجز صلاته، سواء كان محسراً أو لا يحسب القرآن، على عقاب لأن هذا كلام وليس بقرآن ولا نبيح، وإذا ذكر أنه يحرى في الصلاة بما قرآن، أو مسيح، وما يجري مجراه، قيل عليه الصلاة والسلام: "إن صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الأوثان أو مسيح والشيطان وقرآن القرآن"<sup>(٢)</sup>

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة العلواني رحمه الله تعالى حكى عن أسائه القاضي الإمام سيده الشافعي رحمه الله تعالى هذا التعليق من محمد رحمه الله تعالى ينسب إلى أنه لا

(١) سورة السجدة الآية ٩٣

(٢) سورة التكهف الآية ٩٩

(٣) سورة طه الآية ١٣٤

(٤) سورة يوسف الآية ٩

(٥) أخرجه مسلم ٨٢٦، والسنن ١٦٠٢٠

برای تعیین اینکه آیا این تغییرات در طول زمان، در نتیجه تغییرات در دما و رطوبت است یا در نتیجه تغییرات در دما و رطوبت است، باید به دنبال تغییرات در دما و رطوبت باشیم.

[illegible][illegible]

سورة احرم من عند الفصل في المعرفات خبر موسى سره على الاولي

١٩٩١: محمد علي بعلرب في ليبيا: دراسة في حياة فرائدي. دار من الكتب، بيروت.  
 ص ٥٥: ترجم بقرم في كتابه: «بعدد في التاريخ» دار من الكتب، بيروت.  
 ترجم من بقرم في كتابه: «بعدد في التاريخ» دار من الكتب، بيروت.  
 في كتابه: «بعدد في التاريخ» دار من الكتب، بيروت.

۱- اختلاف علیٰ انہ سبحان حبیبہ ظہر تعالیٰ فی مکر، حبیبہ - انہ - وراجہ فی  
الایضاح ورجع فی بیان حبیبہ - حبیبہ - انہ - وراجہ فی  
انہ - حبیبہ فی الایضاح - حبیبہ - انہ - وراجہ فی  
انہ - حبیبہ فی الایضاح - حبیبہ - انہ - وراجہ فی  
انہ - حبیبہ فی الایضاح - حبیبہ - انہ - وراجہ فی

لا بد من إجراء تقييمات دورية للتأثيرات البيئية المحتملة لأي مشروع استثماري، وذلك من أجل تجنب أو تقليل الآثار السلبية على البيئة. كما يجب أن تكون هذه التقييمات جزءاً من عملية صنع القرار الاستثماري.

[illegible][illegible]

وہم کہہ رہا ہے کہ میں نے اپنے ہاتھوں سے اس کو قتل کیا ہے اور اس کو اپنے ہاتھوں سے قتل کیا ہے۔







١٢٢٨ - محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة: حمله الله تعالى في تفسير قوله عليه الصلاة والسلام «لا يصلي بعد صلاة مثله» يعني ركعتين بركعتين، أي لا يصلي بعد الظهر أي قبل لا يشبهه العصر، عند ذكره في الجامع الصغير، حتى لا يصلي بعد الظهر والعصر والعبادة رتبة يتر في الركعتين الأولى، ولا يتر أي الآخرين وذكره في كتاب الصلاة. وقال الثعلبي حديث روى عن عمر بن الخطاب عن مسروق، يزيد بن ثابت عن أبيه عن علي بن عيسى، وإني حمل الحديث على ذلك لأن هذا الحديث من خصومه بالانقياد، وفي الرجل يصلي سنة العصر ركعتين، ثم يصلي الفجر ركعتين، ويصلي الظهر ركعتين، ثم يصلي السجدة ركعتين، والجميع يصلي سنة الظهر أربعاء ثم يصلي الظهر أربعاء، فيحمل على وجه صحيح، هو ما يري

ومن العلماء رجعهم الله تعالى من حال الملاحقة رجوع عن ترك الصلاة، أي إذا توسعه من السجدة، فإنه يتركه بالإسكان أو يقضي صلاة عصر، نائب، بعد الذي يجزئنا من السجدة صحيح سنة بغيره، «نه» أصح من أحد الأئمة صلاة الأمام فقال عليه الصلاة والسلام «إن الله يهاكم عن أن يؤمكم» - والله أعلم -

١٢٢٩ - ويحفظ من ذكر في الأصل بناء انتح الصلاة، وركعتين قبل أن يقرأ، ثم رجع رأسه وقرأ، وركعتين، لأن هذا الركوع الثاني، حتى لو أتى به إسكان في هذا الركوع يصير ركعتين الركعة، لأنه ما مر من الصلاة بعد الركوع الأول، لأنه ما يأت بالركعة، ومتى أتى بها وهي محلل به، فليس الركوع، يرفع الركوع الأول، يرفع الركعة، وهو محللها، وكذلك إذا لم يقرأ الفاتحة وركعتين، ما قرأ الفاتحة ولم يقرأ السورة، أو قرأ السورة ولم يقرأ الفاتحة، وركعتين، ثم رجع رأسه، وأتم الركعة، لأن للركعة هو الركوع الثاني، لأن صم السجدة إلى السجدة من واجبات الصلاة، ولم يأت به، وكان مأثور بالانقياد، فإن أتى به وسجل القراءة على وجه التمام قبل الركوع، لا بد أن يركع الركوع الأول، فضع الفاتحة في محلهما، فلهذا إذا أتم الركعة وركعتين، ثم رجع رأسه من الركوع، وهو نائب وركعتين، ذكره في باب

(١) قال العلامة الذكوي في بيان تفسير حاشية الجامع الصغير رجع هذا خبر إلى أبي حنيفة بسند، وإقامه موقف علي بن عمر وابن مسعود، وله من في شبه

(٢) يزيد بن ثابت

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن معمر بن حصير بوجه ٩١١٥، وخرجه الطحاوي في مسنده ١١١١، وعبد الله بن أبي السرح ١١١٢، ورواه في مسنده ١١١٢

المحدث أنه العصر هو الركعة الأولى، حتى لو اتفقوا على أن هذا الركعة لا تعتبر متركاً للركعة، وذكر في باب السجدة أن يعتبر هو الركعة الثانية.

وجه ما ذكر في باب السجدة أن الركعة الأولى حصل في أيتها، لأنه حصل بعد تمام القراءة، فوقع معناه، فلا يصح أن يكون تكرار الركعة في ركعة واحدة.

وجه ما ذكر في باب السجدة أن الركعتين حصلتا بعد القراءة، لأن القراءة الثانية إن لم تعتبر، والقراءة الأولى معتبرة حتى قلنا أن الركعتين حصلتا بعد القراءة، إلا أن اشتراط اتصال بالسجدة والأول غير متصل بالسجدة، والركعة في غير اتصال بالسجدة، فكانت الأخيرة ركعة، والركعة الأولى

١٣٠ - هو أن هذا الاسم ركعة، ولم يرد فيه، ولما رجع رأسه من ركعة الأولى سبعة المحدث، فاستحلف رجلاً، فقرأ هذا الرجل وركع، فجا، ركن واقتضى به، بصور متركاً للركعة.

وكذلك إذا قرأ الإمام الأركان الثلاثة، ولم يقرأ السجدة وركع، ثم رجع رأسه سبعة المحدث، فاستحلف رجلاً، فقرأ الخليفة السورة وركع، فجا، ركن واقتضى به، فإن لم يركع يعتبر متركاً للركعة.

وكذلك لو قرأ الإمام الأركان السجدة، ولم يقرأ الفاعلة، ركن المسألة على خانها، فقرأ بصير متركاً للركعة، لأن الإمام الأول قرأ ركعة (ولما رجع رأسه من ركعة سبعة المحدث، فاستحلف رجلاً، فقرأ هذا الخليفة وركع)، فجا، ركن واقتضى به، على الرواية التي ذكر في باب السجدة لا يعتبر متركاً للركعة، على الرواية التي ذكر في باب السجدة يعتبر متركاً للركعة.

والقبي في الك أن خليفة ماتم مقام الأول، فقال كعب الإمام الأول، ويطوب في حق الإمام الأول على هذا المقتضى، فكذلك في حق الخليفة - راجع -

### سورة آخر في دلالة غاري

١٣١ - يحاج لحد يجمع مسائل هذا النوع إلى معرفة محارج آخر، ف: يعرف اتفاق المخرجين ووجه، وإلى معرفة حواء، إن شاء الحروف بعضها على بعض.



وہوئی انکے سے بڑھ کر لاکھوں ہزار کھائی ہوئے غلام حیدر و نصرت الدین کے نام پر  
 ان کے والدین کا نام ان کے بھائی بھانجے اور بھتیجوں کا نام

وَمَا أَكْفَرَهُ لَقَدْ هَمَمَ الْفَرَسُ أَنْ يَنْهَضَ بِرَبِّهِ فِي الْوَهْدِ وَالْفَرَسُ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا يَفْعَلُ وَكَانَ يَحْسِبُ أَنَّ رَبَّهُ يَكُونُ مِنْهُ وَلَقَدْ هَمَمَ الْفَرَسُ أَنْ يَنْهَضَ بِرَبِّهِ فِي الْوَهْدِ وَالْفَرَسُ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا يَفْعَلُ وَكَانَ يَحْسِبُ أَنَّ رَبَّهُ يَكُونُ مِنْهُ

[illegible][illegible][illegible]

المنع في ذكر الله سبحانه في موضعها، والأمر بها في غير موضعها، انتهى. وهو  
المنع في الأعراب، فإنه عشر فريق الإجماع والأمر بها في الأعراب في  
غير موضعها، انتهى. في خلاف ما في موضعها، في عهدنا من بعدهم، والراجح  
أنه في ذلك من الأعراب من الكلمة خمس عشر في ذلك، الناس في أسدده  
على أسدده من الناس، انتهى. انتهى.

التفصيل الأول في ذكر حروف مكمل حروف واجبه علمي وحتهي

٩٢٣٥- الأقرن ان لا يخرج الكاهن من حرمه الى غير ذلك من هذه  
 لكسبة مع حرف سد، يرف في العراق معقول ان يقرأ بالواو. محله معقول  
 في هذه الآية لا يصح صلاوة، فيجوز ان يقرأ بغيره من هذه الكتب

[illegible]

ومضى احرار لا يمتد ان يمدد له ستميله عن التبرج والقصير واحد وهو يملأ  
يقول (فأخافه نزل في الف) وهو يملأ فأنه يمدد فملأ بدمعة ١٥٥٠٠ الفأفأ  
صحو

و بعد کتب فی مصحف عبد بن محمد و در حقیقت که دعا و الهی الحیر یسألکم فی سوره  
البقره و الا انتم اذ و غیر هذا را و اما آنچه گفته اند از آنکه این دعا را بگویند  
در روز الاحد هر دو بار یا

[illegible]

تهالي، واستحضر بعض شياخنا رحمهم الله وقالوا بعدد نوحات في حوزة الحرم، خصوصاً للصوم، وقد في كل وقت اقتداره في المخرج، وفي حوزة المساجد في المخرج، قد يعبر البعض، حتى أن بعضاً منكم يمكنه من ذلك، محمد صلاته

١٦٣٧ - وخصائص من أحسنه في حوزة المساجد، أن الكعبة مع طوق البدر، إذا كانت لا توجد في المكان، وعرفان من مخرج واحد أو بينهما قرب المخرج، ويجوز إيمان إيماناً آخر من الآخر، لا تعد صلاة عند مخرج المصباح، رتبة العترة

١٦٣٨ - ومن عند يدري أن صلاة، فأما اليوم فلا تكبر بالكاف، لا تعد صلاته على ما اختاره بعض المصباح، لأن صلاة من طهر يدنون الكاف من الغائب، ويخرجها واحد، والغيب في ذلك كله، أن المخرجين إذا كانا من مخرج واحد، أو كان بينهما قرب المخرج، واحدهما سلك من الآخر، قد ذكر عنه المخرجين كذكر ذلك المخرج، فيكون رتبة معنى، ولا يوجب فساد الصلاة، وكذا في يدري بين المخرجين اتحاد المخرج، ولا فرق، إلا أنه في معنى حرمه، نحو أن يأتي بالمدان مكان الصلوة، أو يأتي بالمرء، يحضر مكان العال، والظاهر يمكن الصلاة، لا تعد صلاة عند بعض المصباح

١٦٣٩ - ومن عند يدري أن صلاة، لا تعد صلاة عند بعض المصباح، لأن بين الاتحاد واللقاء قرب المخرج، وفي كتاب الأورد من صلاة، أو لفحات، لا أن الحمد لله بالهاء، تعد صلاة، لذا كان لا يحسن لتصحيحه، وبني أن لا تعد، لأن الله، مثل من جاء لفحة، يقال مدحه، وسدحه

١٦٤٠ - وإذا قرأ الصمد بالسين، حكمي هو المصباح لإمام عمه بدر السفي، أنه لا تعد صلاته، لأن الصمد بالسين هو السيد، حكفاً يحكي بها، قال الشيخ الإمام الراعي القاضى أبي بكر بن يحيى، وكذا أبو قال، أحد الصرور، ما أن يقرأ بلفظ من حوزة، أو قرأ المصليين بالهاء، لا تعد صلاة، لأنهما من مخرج واحد، رتبة ملوئ العلاء، لأنهم لا يجهلون بهما، وبوعد أحد الشراطين المتضمن، ما سجد، أو يقرأه، مخالفة، أو بالهاء التي بين الراي، والسين، لا تعد صلاة، لأن هذه هي مسجد،

١٦٤١ - ولو لم أهابت من مكان علو بالسلم، لا تعد صلاة [لا بد، قراءة، ولو قرأ على حين ما بين مكان حبي حبي، لا تعد صلاة، وهي لم «أب مسجود، وهي لغة

ہدیل ونصافاً، وبلغ الی عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ اب اس مسعود رضی اللہ تعالیٰ عنہ  
بقوی الناس حی جن عی جون، فقد لہ، ان القرآن لم یمن بلعہ عبدہن، فہوئ الناس بلعہ  
مویشر

آئندہ مضامین

فعل فاعله لا أصح اندس ، والأصل هي . روى حليته بولي صواب من جانب النقلي  
وصر معانته العمداء الدهداع في المحدث ، واخصاص في اخصاص ، وبين الحاء  
واقهر من القهر ما يور في جد نكث عجا ، كما ان لولا الإتيان في الصاد نكث بناء  
ولولا الإتيان في الطاء نكث ولا

١٢٤٢- وپو پر غني مکان جي لائحه عملانيه، وپو پر، عائشہ رضي الله تعالیٰ عنها، وپو پر اسحق حويلا لائحه عملانيه؛ لاءِ قراءت، واپر کات سادہ، [اول، کات قراءت لائحه عملانيه، واپر کات سادہ]<sup>١٢٤٢</sup>

١٤٤٣ ولو لم يكن مكان الفلك أو على العكس، عند صلاه بالانقلاب، وقام لك  
 كوكب قمر في مكان الفلك، واللام مكان الشمس، أو على العكس، فـ . . . . .  
 بين هذه المخرجات اتحاد، بخروج، ولا فـ

١٢٤٤-، لומר هي دعي العترة "ويعسفرك بالحد"، لا تسعد صلاته عند بعض  
المتابع: لأن بين العترة وأخذ العدد المخرج، وسبق اقرب انفس، فالاستغفار طلب الأمان،  
والاستغفار طلب العترة، ومن روى الأمان، فقد روى العترة، ومن روى العترة، فقد روى  
الأمان

١٦٤٥ - ويوفى وزير ايس عشقته بعد صلاته لأنه ابن من الباء الأخرى به، غلب  
الباء المسبوقة به، وبه قال الفقيه من ذابها، عياله حتى لو هو وزير - حج - لأنه - صلاته لأن  
انفصال الفقيه من الباء ليس معتبر

وَمَا تَعْلَمُ بِهِ الْقُرْآنُ

١٧٤٦-١٥١٣، وجرفا لا ترجمه للكلمه في الأهل، لأنه لا يدبر نظم والحكم. ولا

(١) يرمي ب : د ، كناية 'الأخضر' حوله 'حياتي بعد' كناية 'أنا لمي بسوء' وهي قرارة  
جاء

15. *Id.* (3)





## وعما يتصل بهذا الفصل

١٥٤٩ - ألح ، هو سى لا يقدر على التكلم ببعض بكلمة ، ونحو ما كان المراد به ،  
 فيقرأ أمكنة الرحمة المرحوم ، أو ما ينسبه ، ولا يقرأ على سبيل غير ذلك ، وفيه عثم  
 وجهان : إما أن يؤم ، أو يقام وحده

عنى قوله الأم ، لا يبنى أن يؤم إلا نطقاً على حاله ، لأنه إذا كان لا يقدر على  
 التكلم ببعض الحروف كان في حيز ذلك الحرف أسأ ، ولا يجوز ، بنية لا من القارئ ، ويجوز  
 أن كان يقرأ وحده ، هو أبو يوسف ومحمد ، وشهدت قولاً من حبيبه إذا أتى بكس في  
 المقوم من يقدر على التكلم ببعض الحروف ، فليأخذ إذا كان في المقوم من يقدر على التكلم بذلك  
 الحرف ، فلهذا صلاته وبالله الموفق ، في حقه ، وهو من الأمي إذا صلى تأميراً  
 وقائماً ، يكلف من عطف في غير مواضعه ، لا يعف في مواضعه لا بمعنى أنه يؤم ، وكذا  
 من سجد هذه القراءات كبرى لا معنى له أن يؤم ، لأنه يؤمن إلى مجلس الصلاة وكذلك من  
 كان به خمسة ، هو من يتكلم بالقراءة مرثراً ، أو ثاقلاً ، وهو من يتكلم بالقراءة مرثراً ، حتى يكلم  
 به ، لا معنى له أن يؤم ، لأنه يؤمن على القارئ ، وبعد الصلاة على المقوم  
 وأما الذي لا يقدر على معارج الحروف لا بالفتح ولا بكس بالقراءة ، ولا بالثبات  
 وإذا أخرج الحروف المخرجها على الأصح ، وصلاته وفيه جازماً ، ولا يكره أن يكون  
 مثلاً

وهي القراءات التي ، هو ما فاكى يصلى وحده ، نظر إلى سم كسر منه تدبيل الكلام ،  
 ولا يتكلم أحد سجد من القرآن أن ليس فيها تلك الحروف ، يجوز صلاته بالانقائ ، وإن كان  
 يمكنه أن يتحد من القرآن ، ليس فيها تلك الحروف ، لا يسجد لأنه الكنا ، وأنه لا بدع  
 قراءتها

وإن كان قد تدبيل ، فإن كان بعد آيات ليس فيها تلك الحروف ، يقرأ تلك الآيات التي  
 ليس فيها تلك الحروف ، وهو ما راع ذلك الآيات التي فيها تلك الحروف ، هل يجوز صلاته ؟  
 ١٦٥٠ - رد في بعض نسخ في أنه لا يقرأ في اختلاف المسامع ، والصحيح أنه لا  
 يجوز صلاته ، لأنه يكلم بكلام الناس مع قدرته على أن لا يكره ، ومن هذا يوجب فساد  
 الصلاة

١٦٥١ - وذكر في بعض النسخ التماس أن لا تجوز صلاته وفي الاستحسان يجوز ،  
 وبالقسم ناه

وجه الاستحسان أن الآية هي لسانه حقيقة وبه لا يضر على أن يراد بها  
بالحق، فصار كالمدي حلز وهو آخره

وعلى جود الناس بالعرف بين الأحرار، والافتخار أن لأحرار لا يقفوا على الإنزاف  
 بغيره أصلاً. ما الألف مقدار على قراءة بعض السورة بمراتب الصحة، فهو ظهور على حفظ  
 سورة واحدة ولا يحفظ غيرها، وهذا لا يجوز الصلاة غير ذلك، كـ

فلان قيل: الآخر من قادر على انصرافه. زاد ههنا بغيره، وتعتبر قوله الإمام فرائد له على ما يطلق به الحديث ذلك بعد انفساد أثر الإنسان بما هو عليه من نفسه لا بفعل غيره، فلا تكون قوله لإمام فرائد أنه وإن كان لا يجد أدب ليس فيها تلك الحروف، قال بغيره: يشاهدنا بسبب، ولا يلزم، ولو هو أن قصد صلواته رجال بعضهم بغيره، ولا سبب، ولو مكنتهم، وهو من يوجب بغيره، ويجوز أن يقال يقل فيها تلك الحروف

[illegible]

الفصل الثاني: في ذكر كلمة مكان كلمة علي، وحيه ليدل.

١٦٥٣- وروى عنى وحيد بن أسامة الأول أن توجد بكنته التي هي مدلى في فقراته ،  
وإنه عنى حسب الأول ان يواى الفذل فيلعل في لىسى ، بحر أد بحر انما بحر كلك الاثيم  
في قوله تعالى «طعام الاثيم»

والله اعلم، قال صلى الله عليه وسلم: «أما بعد، فقد أصبح منكم من يسعدو رضى الله  
عنه، أنه أمر أن يعمد، مسجدة الخرم، طعام الحاج، حين عجز الحجاج عن الوقوف، طعام  
الأنبياء»

١٦٥٤- القمص السبي أن يحالف الضل للضل من حيث معنى ، إيه علي بوعبي. إن كان الخلفه صفاراً، حدو أن يترأ طعيم مكان العليم، أو السمسم مكان البصير، أو يقرأ.

[illegible]

(١٣) ضرورة الدخول إلى

حسراً مكان حسراً، أو يقرأ كلاماً موعظة تذكر تذكره. وفي هذا النوع صلواته نامة، وروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال: ليس الخطأ في القرآن أن يقرأ في موضع لم يتركبه العليم.

١٦٥٥ - وإن كان أحدهما متتابعاً، يجوز أن يحسم بآية الرحمة بآية الصلوات. أو يبدء بالصلوات بآية الرحمة، أو أراد أن يقرأ الرحمة علم القرآن. فجوزي على لسانه سلطان، أو أراد أن يقرأ الشيطان بعدكم العسر، فجوزي على لسانه الرحمن بعدكم العسر. يعني قول أبي حنيفة ومحمد بعد صلواته

وأما على قول أبي يوسف فذلك اختلاق الشايخ. قال بعضهم لا يفسد إذا لم يقصد ذلك، وصح على لسانه غلط، ويجعل كونه اسماً بكلمة من كلامه في القراءة. وهذا لأنه قصد قراءة القرآن على ما أنزل، فجسم في التقدير كونه مركباً من هذا النوع، وأخذ بانقراءه من ذلك النوع، وهو في ذلك الموضع قرآن، فلا تصد صلواته، وبه كان يفسر الشيخ الإمام الحنفية أبو الحسن، وهو حينئذ محمد بن محمد بن الوليد. وفي نسخة عن أبي يوسف ورويات

١٦٥٦ الوجه الثاني أن لا توجد الكلمة التي هي من القرآن، وإنما على قسمين أيضاً: الأول أن يوافق اللفظ لفظاً من حيث المعنى، نحو: يقرأ الله لا يعرف أن يكفر به، مكان أن يسرك به، أو قرأ رأي الآء ربكنا محمد. مكان بكه مان، أو قرأ أتم. فذلك التماس لا شك فيه، مكان قوله لا يبق فيه، أو ما يسه دست، وفي هذا القسم لا تصد صلواته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله: فلا تصد بغير المعنى، وأما عند محمد رحمه الله تعالى فإنه يصير المعنى مع اللفظ العربي، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تصد صلواته لأنه يختار اللفظ المختلف.

القسم الثاني أن لا يوافق اللفظ اللفظ من حيث المعنى، نحو: يقرأ قوسره مكان قسورة، أو كمنهم مكان قل كمنهم، أو مسحقاً لأصحاب السعير. مكان السعير، تصد صلواته بالاختصار، لأن هذه الألفاظ ليست بمشغولة في القرآن، وليس بين هذه الألفاظ وبين المتقولة في القرآن مفارقة من حيث المعنى؛ ولهذا تصد عند لكل واحد من الأعمام.

وعايتصل بهذا الفصل مستقبل السجدة وآية علي وجهين

١٦٥٧ - الأول: أن لا يكون السجود إليه في القرآن، نحو: أن يقرأ





مسحود رضى الله تعالى عنه، ورغب في التقرأة بقراءته، ولا ينههم عن السجدة رغب في التلاوة قراءة لا يجوز معها في الصلاة

والجواب عن هذا أن يقال من شرط جواز الصلاة قراءة القرآن طهراً، ولم يثبت كون ما في مصحف ابن مسعود أمراً رضى الله تعالى عينا عواناً عندنا بطلان لعدم شرطه، وهو الأصل المختار، فلم يجر الصلاة في مصحفه إماماً يكون ما في مصحفه لرائاً، فقد ثبت عنه قهراً لأنه سمعه من رسول الله ﷺ، ومن دون صلاته ما في مصحفه، وقوله عليه الصلاة والسلام من أراد أن يقرأ القرآن حراً طهراً، «إلى آخره»، «دلت قراءة عنه قهراً» بشرط وهو الفصل المختار، فليقر بقراءته.

١٢٦٠ وذكر بعض مشايخ رحمته الله تعالى إذا قرأ غير ما في المصحف المعروف، ما لا يؤدى حتى ما في المصحف المعروف، فعند صلاته تلاوته، إذا لم يذكر ذلك دعاء ولا ثناء في حقه، لأنه هار تاركاً لتعظيمه، معنى وإن قرأ بما يؤدى معنى إلى مصحف المعروف، فعلى قولهما لا نصدق، وعلى قول أبي يوسف يصدق.

والصحيح من الخراف في هذا أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود رضى الله تعالى عنه، أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلاة، إنما لا يصدق صلاته لأنه إن لم يثبت ذلك قرأه بيت قراءه شاذة، والمفروءة، كان هو «شاذة» لا يوجب فساد الصلاة، وما روي في أول هذا الفصل عن أبي حنيفة، رأي يوسف، ومحمد، وعصام بن يوسف رحمهم الله تعالى أن المصلي إذا قرأ غير ما في مصحف العامة في صلاته، فصلاته فاسدة، وتاويله إذا قرأ هذا ولم يقرأ معها شيئاً ما في مصحف العامة، تصد صلاته، لفرقة قراءة ما في مصحف العامة، لا لقراءته ما في مصحف ابن مسعود، حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً ما في مصحف العامة مقدار ما يجوز به الصلاة، يجوز صلاته.

### الفصل الرابع في ذكر آية مكان آية.

١٢٦١ - يجب أن يعلم بين المتأخرين اختلافوا في هذا الفصل، منهم من قال يجوز على كل حال، لأنه فارق ما ذكره جرجان، والآية محصلة عن الآية، معلاف التكملة، ومنهم من فصله فصلاً، فقال إن وقف على الآية وفقاً تماماً، ثم ابتدأ ما به آخره، لا تصد صلاته وإن تميز المعنى، يجوز أن يقرأ والنون والزيرو، وظهر سبب، وهذا المد الأمر، ووقف



فصاعداً، لا تغد صلاة، وذلك نحو أن يترك من طائفتين الواو والثاء، ونحو أن يترك من هاتون ومفروت الواو والهاء، ونحو أن يترك من هاتون والواو والياء، وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: إن حذف حرفاً أو حرفين، ونفى بجميع أصول التكسية، ولم يكن قاصداً لا تغد صلاة على قول أبي حنيفة وعبد الله بن المبارك، رسيهما الله تعالى، وهو مدعى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، وذلك نحو أن يقرأ: إذا فُتحت المواقيع يحقق اللهاء، أو قرأ: لا تقرأوا أصواتكم يحدف إليهم؛ وهذا لأن الحذف إذا كان حرفاً، فإنه لا يغير معنى الأصل في الكلمة، فلا يوجب الفساد.

ثم اختلف أهل الفتوى فيما بينهم في فصل أنه إذا ترك حرفاً أو حرفين، فالحرف الباقي قبل الشروع هل يسمى على حركته؟ فأكثروا أنها المنعوى على أنه يبقى على حركته، حتى يقال: يا حلو، بكسر الهمزة، من حادث، أو يقال: يا عائش، بفتح السين من عائشة، ونظائره، يا فاطم، بفتح الهمزة، وبعضهم على أنه يرفع الحرف الآخر، حتى يقال: يا حار، بضم الحاء، ويا عائش، بضم الشين، هذا إذا كان الحذف على وجه الإيجاز والشمع، أما إذا لم يكن على وجه الإيجاز والشمع، فلا كما لا يغير المعنى، لا تغد صلاة، نحو أن يقرأ: ولقد جاءهم رسولنا بالبينات، يترك التاء من جاءهم، أو يقرأ: ولوئله من بعدهم الجباب، يترك التاء من جاءهم، أو يقرأ: قاتلوا أي أنتم من المشركين، ما أنتم إلا بشر مثله، يترك الواو قبل قوله: عائش، أو يقرأ: سبحانه الذي بيده ملكوت كل شيء، يترك التاء من سبحانه.

والدخيل المسمى، تغد صلاته عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى، نحو أن يقرأ: وما لهم يؤمنون، شرك لا، أو يقرأ: وإذا فرغ عليهم القرآن يسجدون، يترك لا، أو يقرأ: فسئلوا عليهم الملائكة أن دعوا، وتقرئوا، يترك لا قبل قوله: دعوا، وفي رواية: عزروا، فإنه تغد صلاة.

والأثرى أنه لو تعدد ذلك مع علمه، واعتقد ذلك، بكفر أو كان معصياً، تغد صلاته والله أعلم.

### وما يحصل بهذا الفصل

١٢١٢ - إسقاط حرف من الكلمة بآيات حمزة مكاتب، أو قرأ حافظاً على الأصوات والصلاة الأسطى، أو قرأ فقد استمسك بالعمدة الأولى، وما أسه بذلك، فعلى قول أبي



حيه وخمسة آلاف مدي في طهر الرويه وهو دور عبد الله اس ثبات لا يسجد صلاته وهو  
مستحب ابن محمود من له يعانى عنه وعلى قرون اس يوسف خمسة م وهو حقيق  
الرواية عن ابن حيه : لا اله الا ما في في مصحف العاد - زواله على -

**الفصل السادس في زياده كمة لا على وجه العدد**

[illegible]

الفصل السابع في حظ في التقدريم والتأخير

[illegible]

موجہ الثانی : یہ دیکھ کر کہ اس کی گتہ - لا پیرامی ۷۶۱ میں بھی وہی سہجی ادبی آویزاں ہے۔ جب، لائنڈالیا، رگدیت اور دیگر ناموں کے ساتھ



صلاته، وعلى نحو الدعاء، لا تعد صلاة؛ لأن مقتضى عسى لا يجد بد من الوقت في حال هذا الموضع، إن لم يتضح النفس أو غيره، ولو رجعنا ذلك جمع الناس في المخرج وبعض الساجد ذكر في كتب الصلاة، فقالوا: إن عدم أن القرآن كعب هو، إلا أنه جرى على الساجد، لا يجب الصلاة، وإن كان في استعادة القرآن كدلت تعد صلاته، وعلى هذا إذا قرأ، جاء صراحة بحريز الاستحباب

الفصل السابع في ترك الله والشديد في موضعهما،

والإتيان بها في غير موضعهما

١٢٦٨ [قرئ في الحديث في موضعهما، والإتيان به في غير موضعهما]، إن كان لا يحسن، ولا يبع كلام، لا يوجب تعد الصلاة، وإن كان يعبر المصير ويقبح الكلام، احتج المصنف رحمه الله تعالى به، قال بعضهم لا تعد صلاته، فقد دلحرج وقتها، عنهم تعد صلاة

المقالة الأولى في ترك الشديد. إذا قرأ ملعونين بعد تقويمه أحد ولو أتوا تحميلاً، بغير شديد، لأنه موبه من قوله أنلو بالشديد

المقالة الثانية إذا قرئ من أحد من الناس، وذكر ثوب بغير شديد، أو قرأ إن النفس لأمره من غيره، ذكر الأماز بغير شديد [ولو قرأ إليك بعد بغير شديد]، قال بعضهم تعد صلاته؛ لأن به صرة، فكانه قرأ صوتك بعد، وقال بعضهم: لا تعد، لأن هذه قراءة، ولو قرأ من ظنه عر كدبه على الله، سيد الذين في كدبه، احتلف المصنف فيه وج قرأ أولئك هم العدو، وشبه القرآن، تعد صلاته بلا خلاف

والثالث الأولى في ترك الله إن قرأ إنا أعطيك، بدون الله

والرابع الثاني إذا قرأ من غيرهم قبلتهم، بدون الله، وهو إن قرأ دعاء وماء يكون الله، احتلف المصنف فيه كما في ترك الشديد

(١) حكاه في حقه السج، من المصحح عسى لا يجد بد

(٢) بيد من ب ر ف ط

(٣) يد من حيه السج

(٤) وفر ط بعضهم مكان حاسنهم

## وختاماً ينص هذا الفصل:

١٦٦٩. دافع بعض من طائفة الملحكة... عن أميين مدعىين بدينهم، وقد عني عند صلاته، وهيل لا تعتمد على قول أبي يوسف، لأن هذه الكلمة مع لك والاضطداد منقول في القرآن، قال الله تعالى ﴿وَلَا آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(١)</sup> وقيل لا يعتمد على مدعىين أيضاً، لأن هذه عبارة... عنه المصنف... يعني أن يقول... آمين بغير مد ولا تشديد، آمين بفتح دونه التثنية.

واضح بأن أميين أصحاحاً إلا أنه داسط عنه به الله... ودخل به الله فيهم الله مقام ما الله... وولم يأمر من بعده حذف الياء، لا بعد على قول أبي يوسف، لأنه منقول في القرآن. ولو لم يكن حرف الياء، يبين أن مصداقاً لأن منه لا يوجد في القرآن.

## الفصل العاشر في النجس والأعراس

١٦٧٠. بدأ عني في الأعراس طناً، فهو على وجهين، إما أنه لا يعتبر النجس، بدأ قرأ ﴿لَا تَقْرَأُوا فِيهَا﴾، أو قرأ إلى الذين يعضون أعضائهم، روي في القرآن على القرآن ﴿...﴾، نعمت رحمتي على هذا لوجه لا بعد عنه... لا بعد عن... وإما أن غير أميين، بدأ قرأ هو الله الخالق البارئ المصور، بفتح الهمزة ورفع الراء، أو قرأ، وعني مدركه، نصب دم وفتح وده، أو قرأ... إدسن، بفتح السين، بفتح الهمزة بفتح الهمزة، أو قرأ من طنة والثاني، بفتح خيم، وقرأ عني الله عز وجل لم توت لهم، تكسر التاء، والياء، عني هذا الوجه استلحق المشايخ، سمعهم لله تعالى، قال بعضهم لا تصد صلواته، وهكذا روي عن بعض أصحابنا رحمهم الله تعالى وهو الأشبه بما في أخبار المصنفين في الأعراس، إجماعهم في المذبح، والله ج معذون مرة وروي عنهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، إذا قرأ القرآن في الأعراس، وهو إمام قوم، ففتح على جلاله، صلاته حاضرة، وهذه المسألة تدل على أن ما يروى عنه الله تعالى

(١) سورة المائدة ٨٤

(٢) بكره المذبح

(٣) سورة الحجرات ٢٤

(٤) حكم المذبح

(٥) سورة طه ٥





الفصل الثالث عشر في حد ما هو مظهر وفي إظهاره هو محدود

١٣٤٣ أما يظهر من هو محدود، فهو أن يقرأ حد من كبر، بحجر المسم من  
 هم ويعهد الألف من، وكذا: الألف محذوفة في الوصل غير، بدلالة أنه  
 محذوف، فقرأ: "الله" في الألف هو أن يقرأ في الوصل مع، وهو الألف،  
 ويقرأ في الألف، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"  
 بمثلها، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"  
 فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"

وكذلك إذا ظهر من هو محدود، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"  
 في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"  
 في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"

وأما حذف ما هو مظهر، فهو أن يقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"  
 في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"  
 في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"

وهو مظهر من هو محدود، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"  
 في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"

وكتاب الصلاة بعد الفصل

فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله" في الألف من، وكذا: محذوف، فقرأ: "الله"







[illegible]

العصر في العراق

[illegible]

۲۷۸ وادار کی بضعہ دینے کے لیے بھیج دیا۔ وہاں سے لوٹ کر اپنے  
 قلعہ میں آئے اور ان کے ساتھ ایک سو پندرہ آدمی لائے۔ ان کے ساتھ  
 ایک سو سو آدمی لائے۔ ان کے ساتھ ایک سو سو آدمی لائے۔ ان کے ساتھ  
 ایک سو سو آدمی لائے۔ ان کے ساتھ ایک سو سو آدمی لائے۔ ان کے ساتھ

[illegible][illegible]

۱۶۸ تا طیاره گذاریم، راسه باطلاب، یک بعرب عدائی حبه  
و محمد رحیم باغ عالی جی جوگر که لانه خفته راسه بی نومده السامی  
حسین باغ مولی، راسه جی لوز که نسله صدانه، قریه باغ ابی و کدینه متعلقه را دلی می

(الفرد، من عدمه في عام ١٩٨٤)، (٢٠٠٤)؛ (٢٠٠٤)؛ (٢٠٠٤)

[illegible]

(٢) 'مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا' (٢٤٥)

(1) من اظهر حيله وادبها





الأرض، كدائبة بالركوع والسجدة، فكانت تبايناً بالأمور، لا بالآمال من حال جده إلى السجدة بغير رفع رأس لا يكثر، فيشترط رفع الرأس، محض لا تشدد، لا لأن رفع الرأس فرضي بعمه، حتى لو كان الاشتغال بالسجدة إلى السجدة من غير رفع الرأس، بأن سجد على وسادة ثم برعت الوضوء من تحت العرائش، ومسجد على الأرض بجوار، ولا يشترط فيها رفع الرأس، هكذا ذكر الصدوق في كتابه وذكر مسيح الإسلام في مسجده ثم على الرواية التي شرط برفع الرأس من الركوع، يكتب بأدنى ما يعتدل عنه اسم الرفع، وكذلك في السجدة إذا شرط رفع الرأس يكتب بأدنى ما يخلو عليه اسم الرفع، والعودة إلى المقام عند رفع الرأس من الركوع، وخمس بين السجدة بغير إقامته بكونه فرضين عند أبي حنيفة فهما سائر عنه بخلاف ذلك، ذكره الإمام الزاهد أبو نصر الصدوق

### فصل في الخروج عن الصلاة بعمل المصلي

١٢٨٧ - قال أبو حنيفة رحمه الله: الخروج من الصلاة بعد انصراف الرأس، وذلك بأن يمس على صلته صلاة، إما فريضة أو نافلة، أو يصح ذلك صفة، أو يحدث عمداً أنه يكلم، أو يذهب، أو يسلم، ولا بأس بغيره. [وفي المصنف] وبعد ما هي الخروج بغير سلام مني<sup>(١)</sup>

وتمرة الأحكام، يظهر منها: طلب التنصيص بعد ما بعد من المسجد، ثم يسلم، ثم يعمل شيئاً مما ذكرنا، فسدت صلته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، خلافاً لهذا، ويترى على هذا حتى علمه مسألة - والله سبحانه وعالي أعلم -

١٢٨٨ - وأما وجبات الصلاة، فالذكر في شروح المشايخ أنها خمسة: جلوساً، تحليل الأركان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى،

والتكليم، تعيين الدعاء بعد القراءة الأولى، والالتفات على قراءة سورة، وتعليقها على السورة، ونحوها الأربع، وقراءة ثلاث آيات بعد ذلك، وقراءة الفاتحة في الأخيرين، عند ما هي ظاهر أمره، وعند الكل في رواية الحسن أن رواية

والتكليم الفعلة الأولى من ذوات الأربع والثلاث من العرائش والوجبات

والترجمة قراءة الشهادتين بعدة الأولى والأخيرة

والخاتمة قراءة الفاتحة في الوتر





بعضهم يصوم في النوافل ، فذكره لأجل ٦ صرعى ، وبعضهم ياتمخ في التبرؤ ، فذكره لأجل  
اليهود ، وبعضهم ياتون ، فذكره لأجل ١٠ محرم ، فنعرض عن أن يجتمعوا على شيء .  
قال عبد الله بن عبد بن عبد بن أبي بصير ، رضي الله تعالى عنه ، فبينا أنا يا حنظلة في اليوم وكنت  
في ثلاثين وثلاثين إذا برز من محرم من النساء ، وعندهم بال ١٠ محرم ، وفي يومه سبعة  
١٠ محرم ، فقلت : أليس هذا ؟ فقال : ما تصنع به ؟ فقلت : يشربه عند صلاتها ، فقال : حين  
أؤذنك على ما هو عليه ، فقلت : نعم ، فقام على قدمي ، ثم قال : يا حنظلة ، فقال : الله أكبر  
الله أكبر ، (الأذان ، بعد ، ف ، ثم ، مسلمة ) " فبينا ، ثم قام فذا : مثل مفاته الأولى . ثم رآني  
الأحرق ، فذاعب الصلوة مني . فأكب : سجد الله عليه بصلاته وأسلام ، فذكره عند ذلك ،  
فقال : عليه الصلوة ، السلام ، روي حماد ، أو قال : روي أحمد ، الله عليه بصلاته . فذكره عند ذلك  
منك ، فالتفت عليه ، فقلت : على من صبح امرأة نزلت عليه ، وجعل يردد ، فجاء عبد الله رضي الله  
عنه ، فقلت : هو في رداء ، وهو يبرؤ ، ويقول : بعد طواف من ما قال عليه الله ، بعد ، لا أنه  
سبني ، صل هذا الصلوة ، وسلام ، فقلت : إنه ذنب . روي أبو عبد الله رضي الله عنه ، رضي  
الله تعالى عنهم ، قلت : أريد من الله واحد ؟

سوخ اذخر فی بیان ا بقعل فیه.

[illegible]

ومر الناس من فوق إذا كان يصلي وحده لا يحزن وحده لأنه لا حاجة إلى الصلاة

١١١) صاحب جود عبود فر سرح حديث خلدان رقمه ٤١٧ تاريخه السنو - منج المجر  
للحمية وخمسة ابناء، نوحه لثقله وهي رواية لبحاري بيده، وفي رواية لشمس الدين - في عماله، وفي  
رواية لشمس الدين - في عماله، وفي رواية لشمس الدين - في عماله، وفي رواية لشمس الدين - في عماله

(٢) «*مجلسه التدریس*»



هذه، وهو قول شمس الأمان طبري، والأصح جمع أقدمه على علم، فإن ما ذكره الأندلسي  
لأنه مجموع من علم من حال، ثم قال: أي الذي يؤمن به، ثم قال: أن جواب وجهه عليه  
السلام، قال: قد علم، وإن سأل في خصوصه، وحسن لأنه راجع إلى الصلاة، فصحاح  
وجه إلى ذلك، لا سيما فيهم، ثم قال: سطح من الصلاة، المبالغة، وهو بحال الرئيس  
يتم، ثم قال: مع ما في الحديث: «سبح الصومعة، أما بعد، فذلك فلا يعني بيت زيد بن ثابت» لما  
روينا، وانتاز من السب، ثم علم من حديثه وأمر، وثالث لا بد

[illegible][illegible]
$$\text{val}(e_{i+1}) = \text{val}(e_i) + 1 \quad \text{if } e_i \text{ is a leaf node} \quad \text{and} \quad \text{val}(e_i) = \text{val}(e_j) + 2 \quad \text{if } e_i \text{ is an internal node and } e_j \text{ is its left child}$$

4 2000.00



ولأنه للتعود من الأدب لاعتلاء ذلك برفع الصوت، وحسن التصديق في الأدب يريده في رفع الصوت، وعرف هذا الأثر أن يرتد جـ، يكون سمع بصوتك، وإن يرك ذلك لم يصح، يعني إن يرك حسن الإصغاء في الأدب، وما عدل في سمع بصوتك فهو حسن قالوا: خلاف السبب كيف يكون حاكاً؟ وأجوب أنه رضى به أنه أمية، لأنه ليس في حديث المنزل من الماء، ذلك، ولكن أمير رسول الله ﷺ بل لا بدت، لأن صوته يخل في أذنه، وربما يصحبه، قد كان ذلك لا يؤثر فيه، ولا يكون ركة رأساً، ولا يجهده نفسه، ولا يرون أن همز رضى لله عنه وإن مؤثراً يجهده نفسه في الأذن، فقال أبو جعفر أن يتقنع برطاك

١٦٩٨ واشرب في الحجر على عني الصلاة وحى على الصلاة بين الأذان والإقامة  
حسن. ويكره التوب في سائر الصلوات. هذا هو لفظ الجامع الصغير  
وذكر في الأصل ولا شرب إلا في صلاة الصبح عدا، ولا صل منه ثوبه حديه  
الصلاة والسلام فلا، صلى الله تعالى عه<sup>١</sup> "ثوب في محرم لا ثوب في غيره"<sup>٢</sup>  
والقى في المسألة أن وقت صبح وقت يوم وعطه، واستحسن زيادة الإعلام للكتب<sup>٣</sup>،  
فقد كون فضيلة الصلاة بالجماعة، أما أوقات سائر الصلوات وروايات كثيرة ولا حاشية على  
التوب فيها وقت بمنزلة لا ريب ما أن يعقب المؤذن في سائر الصلوات جميع الصلوات  
ويقول السلام عليكم أيها الصالحين ورحمة وبركاته، على سائر الصلوات على الصلاة  
يرحمك الله لأن، ياد، نعم سبب الغفران أمور البراعة، وسورة البقرة<sup>٤</sup>،  
فيسحب في حقه، ياد، علام، وكذلك كل من فشل بمصالح المسكين كماله في الغنى،  
يخصر، مع الإعلام، والمعنى في الشكل أنه يؤتمن بعض صرخ، سلام، لا يصرف هو وقت  
المصروف، فربما يخصر كذا مع الأذان، ومع يخصر الغنم بعد، فبئنا إلى انتظار القوم،  
سقط مصالح المسكين

(۱) ویسی ف لبالہ می

(١٧) إخراج مصر: مدينة القاهرة في ١٩٨٢. ذكره مسيو في المجلد ١ من تاريخ الطباعة (١٩٩٠/٩٣) في المجلد المذكور.

(٣) وفيه من غيبه الناصر

(٢) هكتاري ماء ، ط ، ب ، ر ، و ، والأصل في الأمر للبرق

(5) مکتبہ اہل بیت و آلہ و اولاد اہل بیت

ومشابهة اليوم لم يرو بالشك في مشافهة سائر الغرائز في حق جميع الناس، لأنه حدث بالناس بكس في الأمور الدينية وانتشلوا بأموالهم من أمور الدنيا، وتغافلوا عن أداء الصلاة بأوقاتها، فمرل سائر الأوقات في زمانة مبرلة صلاة العصر في زمن الرسول ﷺ، ثم على ما أحسنه، فصاح من التوبة في سائر الصلوات في زمانة، يصير في ذلك ما يشاء كل يوم، فكان من جهة قلبه صلاة رحمه الله أنه كان يستدح، وكان عارضة أهل سمرقند قبل ذلك حكما، ويخبر مشايخهم بخلاف الصلاة فقامت ثوب بانك تلمز منك عذر، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه سئل للمؤذن أن يحث بعد الأذان لمرأاة الإنسان عشرين أية ثم يتوب، ثم يصير ركعتي الفجر، ثم يحث قليلا، ثم يصير، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه، لتوب بعد الأذان، ساعة

حل محذور رحمه الله، في جامع الصغير التوبة التي يربط الناس في العصر بين الأذان والإقامة حتى على الصلاة حتى على التلاح من غير حسن، وبعد هو التوبة المحدث، ولم يرب التوبة العبر

وذكر في الأصل كان التوبة الأولى في صلاة العصر بعد الأذان الصلاة خير من التوبة فأحدث الناس هذه التوبة وهو حسن، ولم يبين المحدث، بعض مشايخ رحمهم الله، قالوا أراد محمد بن وهب في الأصل فأحدث الناس هذه التوبة فأحدث الناس هذه التوبة، لأن التوبة الأولى في صلاة العصر الصلاة خير من التوبة بعد الأذان، فالناس جعوا في الأذان، ولكن هذا ممكن، لأن محمد بن الحسن الأصناف الأحكام إلى الناس، وإدخال هذه التوبة في الأذان غير مطابق إلى الناس، من هو مضاف إلى ماله وهي أنه عه، فإنه هو الذي أدخل هذه التوبة في الأذان، ولكن بأمر من الله ﷺ، فإنه روى أن يلا رضى الله عنه أن النبي عليه الصلاة والسلام يده بالصلوة، فوجد رقا، فقال الصلاة خير من التوبة، فاتبه الناس عليه الصلاة والسلام، روى الحسن بن علي بن فضال في ذلك، ومن مشايخ من قال أراد محمد بن الحسن، فأحدث الناس هذه التوبة، نفس التوبة، فإن التوبة الأولى الصلاة خير من التوبة

ثم إن الذين روى أهل الكوفة أحسنوا هذا التوبة، وهو من حتى على الصلاة حتى على الصلاة من بين الأذان والإقامة، ولعل الخادم الصغير يد على هذا، فإن الله

(١) معنى حديث أخرجه ابن ماجه ٧٠٨، ولفظه ١١٦٠، وفي نسخة الأوسط أيضا ٧١٠  
٣٠٩، ٢٩٠، وعنه في الطبقات الكبرى (١/٢٤٨)



وعلى كثرة ربه التي وإن لا يكره الأذان مع الحديث، فرق بين الأذان والإقامة، ووجه ذلك أن عكره الإمام مع حديث إنما كان لأنه يقع الفصل بين الإقامة والصلاة، وإليه غير مشروع، ومما ينبغي لا يفتي في الأذان؛ لأن الفصل بين الأذان والصلاة مشروع.

ثم في الأذان من بين أجزائه والخطب على إحدى الرديتين فقال لا يكره الأذان مع الحديث، ويكره مع الإقامة، ووجه ذلك ما ذكرنا أن ثلاثاً من أسباب الصلاة ألا أنه ليس بصلاة حقيقة، ولو كان صلاة لا يحوز مع الحديث والحجبة، عزاد كان سبباً بالصلاة فلا يكره مع التحية اعتباراً بحسب الله، ولا يكره مع الحسنة اعتباراً بحسب الله، بل إنما اعتباراً بحسب الله في الحديث، ولا يعتبره في الحديث؛ لأن لو اعتبره في الحديث، يترتب اعتباره في الحديث من الطريق الأول، لأن الحجة في الحديث، بحيث لا يحفظ حاشية الخليفة، فاعتبر جانب الشبه في الحديث، ومن اعتبره في الحديث.

وبعض مشايخنا رحمهم الله ذكروا في شروحه عن أبي حنيفة أن أذان الحديث وإقامته حلتان من عركرعه وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله، لأن الأذان والإقامة لا تعلقاً بحسبهما على درجة العرائض، ثم للحديث لا يمنع من ثواب الصلاة، فكذلك لا يمنع من الأذان وإقامته.

١٣٠١- وأما الكلام في الإقامة، فاذن الحديث لا بعد وكذلك إقامة، وأما الجنب وإقامته يمانان على طريق الاستحباب في رواية؛ لعل حكم الجماعة، وسنة حكم الحديث، وفي رواية لا يمانان.

وقد بعض من أجاز الأذان أو الإقامة بعد الأذان، ولا بد من ذلك، لأن تكرار الأذان مشروع في خمسة، كما في صلاة الجمعة، فأما تكرار الإقامة فغير مشروع أصلاً مع إن محققاً رحمه الله، قال في الحب أحب إلى من بعد، وإن لم بعد أجره قبل يحصل أن يكون معنى قوله أجره جواز الصلاة بعد الأذان، ويحصل الجواز في أصل الأذان، الحصول المأمور.

١٣٠٢- وفي الأصل وليس على من أذنا ولا إقامة لأن الأذان والإقامة من سنن الصلاة بجماعه، ليس على من أذنا الصلاة بجماعه، فلا يكون عسراً أذان ولا إقامة وإن عسراً بجماعه حينئذ يبرأ منه ولا إقامة، وإن عسراً بأذن وإقامة، جازت الصلاة مع

الآية، في جامع الصغر، وقرأه إذا أدب بعد أدبه، وإذا لم يبدؤا، جاز، هكذا ذكرها

وذكر في الأخص، وبكره إذا لم يقرأ، ولم يذكر، هل أم، أم لا، وجه الفكر، أنه في مع الصلوة، ما قصده، في رده، وهو ما قلناه، أن تكون المصيبة، ثم يردع صاحبها، حتى يراهي، ثم يعود من الأدب، هو لأعلام، وفي له في الكفاية، وإن سمعوه، جاز، يحصل حوا الصلاة، غير أدب، ويحصل حوا في أصل، لأن على ما

١٢-٣ و-، ذكر في جامع الصغر، حكم إذا التقى، وذكر قدور، وجهه، أنه في سرجه، أن إذا صلى لا يخلل، ويحوي بعد ذلك، وأن ما في لفظة، هو الإعلام، لا يحصل بذاتها، لأن الناس لا يعمرون كلام غير العقل، فهو وصوب الغير، وبكره إذا سكر، ويسبغ، عاده، وقد بكره إذا تقصص، لأنه عاده، امر به فلا يؤمن التقصص عليه، ولا يعاد لذاته، على ما عاده،

انفسر على الأدب، فقرأت، ذكره في (احسن)، وبحور أفان انبسط، والعمري، وأهل الضرر، ورواه، والأعشى من غير كراهة، لكن غير هو، لا، وفي ذكره، يجوز أن في بعض الصلوة، دون البعض، لأن كتاب في السور، وأما، وفي أنه لا يلام، غير كراهة، غير، وفي أدب، حل، وفي رجل، حوا، عا، الأول، حوا من غير كراهة، وإن كان حوا، بلحمة، فترجسته، ياتمه، غير، بكرة، وفي صلى لا يكره عفا، وإذا كان، فإن يوم، مع القوم، بكرة، لأنه إن كان، صلى، فهذا تغا، والأدب، وأنه غير مسروق، وإن كان، بعض، فقد جمعهم على الخبر، وإن لم يكن، والله اعلم

### في آخر في الفصل بين الأدب والإقامة

١٢-٤ - قال في جامع الصغر، ويجوز من الأدب، وإن أمه في من الصلوة، إلا من المغرب، وهذا، في حقيقته، حكمة، وقال أبو يوسف، محمد، رحمه الله تعالى، يجلس في المغرب، أينما جلس، يحسن، فيمضي، الفصل، بين الأدب والإقامة، في من الصلوة، مسجدة، وأما في من له عليه الصلاة، لا، إلا أن صلى الله عليه، فاحمل من أدب، وإقامة، فله، يردع، الأكل، في أهله، والمغرب، من شره، و غير لفظة، في من الصلوة، بالصلاة، حتى إذا، في الصلوة، في صلبها، من مسجود، أو مسجدة،





ولأن الأذان شرع للإعلان بدخول وقت الصلاة، ولا حاجة منظرية إلى ذلك فإن يسمع الأذان وقت الظهور<sup>(١)</sup>، لأن الظهور يجب تبع الشمس<sup>(٢)</sup>، وأساس مع البر التي، فيكون الكل بيد للقرآن، وقد وجب الأذان للبر التي، فلا حاجة إلى إبعاده بدفع، أن يؤثر بعدهما الظهور بغيره، ولا أذان ولا بد من الظهور بالاحتياط، على ما ذكرنا، وأن عند فني حقه فلا يكون، وإن كانت واجبة عليه، لأنها لا تؤدي بالجماعة إلا من شهر رمضان، وعند أذانها هم مجتمعون، فلا حاجة إلى الإعلام، وإخراج رمضان لا يوتى بالجمعة، والأذان سنة تؤد الصلاة بجماعة، وأما البر التي فلا بد من أن تؤد بجماعة، لكن يجب ليعتد، وقد قد وأقرب للمعنى، وهم مجتمعون عند أذانها، وكان الخلق الإجماع للعبادة بعد الله المبرح على رسول إذا الصلاة أتمها، بقا<sup>(٣)</sup> للتراث، والبر التي، لما كان الوقت وبه لهم، والأذان يقع<sup>(٤)</sup> أيضًا، وأما المبدأ فلا بد من حديث جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «العبادة بعد بغير أذان ولا إنسان» ولم يصل قبيل ولا بعده<sup>(٥)</sup>، وهكذا حديث السورب إلى برما هذا، والنسوانة فالتواتر، ولأن صلاة العظمى سنة، وقد ذكرنا أنه لا بد للبر التي.

وأما الجمعة، فيؤد لها يوم، لأن غرض مكنون، وغرض كذا من غرضه الظاهر يوم الجمعة، حتى إذا كان الظهور لأحد، والأذان والإقامة منبر وحده في الظاهر، وكذا في الجمعة، ولأن الأذان بها مخصص في القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾، ولأن الأذان شرع بالإعلام بدخول الوقت، والقداء إلى الجمعة والاجتماع أولى به، لأنه لا يجوز تأخيرها بعد خارج الوقت، ولا يجوز تأخيرها من الجماعة، وسائر الصلوات يجوز تأخيرها بغير حرج، ويجوز تأخيرها عن حرج.

أدعت

(١) وفي م و د: ولذا الظهور مع للبر التي بدفع نكدة للبر التي، فيكون قيد

بم

(٢) ريد

(٣) وفي م مع

(٤) حجب جرس من، خرج به مسلم ١١٥٠، والبرتي ١٨١، والبرتي ٩٩٩، والبرتي  
في هذه الروايات: «بم» بغير فيها ولا بعده، ولكن ويثبت في حديث جابر بن سمرة عن الله سره أحمد في  
مسند ١٢٨٥.

(٥) سورة الجمعة ٩.

[illegible]

والله اعلم بالآيات  
الغيبية

سورة النحر في مدرك الحس الرفاعي

[illegible][illegible]
$$\frac{d}{dt} \left( \frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x} \quad (7)$$

١٩٨٧  
٢٠٠٥

أحدث حثراً، وعامهما أولى، فيردل الأئمة الفقيه ذكره، فإنه كان لا يهل إمامه صل  
الوجوب.

١٣٠٨- وكذا، في صحت يؤذن في الأذن، أو رعد، والصباح لله تعالى - حالاً، في أن  
يستقي غيره؛ لأن نوبت الصبح صلاه، وبأثرة خط عسده، ولذا، في المصنوع والباطل،  
والله لم يستدعي غيره، وثمة حذر، وبأنه لا يهل صلاه بعد صلاة، أو بعد صلاة، وأمر وامر يحمي  
وتسويهم حذر، وإن مستقيم، لأن ذلك أولى؛ لأن ردة يعني ذلك، والله، فإنه لم يوق  
اصلاً.

١٣٠٩- وقد قدم يؤذن في صلاه، أو أقاله بعض الكتب، من بعض، وهو أن يقوم  
أنه لم يصبه وسور، في حين أن يؤذن، فيصعد إلى الله، لا الله، لا الأمر في هذا، في ص  
سبب نواته لا بعده، حذر، بعد، أو نواته وموجبه، لأن لأن شرع منصوص، فبذلك، في  
على صلاه، ويرى، في بعض على ذلك حذر صلاتهم، لأنه، في ذلك أصلاً تجوز  
صلاتهم، فهذا أولى.

١٣١٠- ولا تسبح لأذن على أنها الإذنه، فأقدم من غيرها، على ما هو، في صلاتهم  
صلاتهم؛ لأنه من، في الأذن، وفي ما يؤذنه، وفي ما هو الإذنه، وركب الأذن، وفي ركب الأذن  
والإذنه صلاتهم، فهذا أولى، وفي ما يؤذنه، وفي ما هو الإذنه، وفي ما هو الإذنه  
قد قامت الصلاة، أنه لم يلد، فإنه يتم لأذن، في صلاه، لأنه، في ذلك على  
ووجه، إلا أنه غير آخر، فكان عليه أن يجمع ما هو الإذنه (صلاح) وقد أمكنه الإصلاح  
فيما سبق من تسريح في الصلاة، ثم سئل الإذنه، لأنه ما يؤذنه، وفي ما هو الإذنه  
ويجب لأذن، في ما يؤذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه  
يستعمل الإذنه، والله أن يؤذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه  
خاصة في الاستسقاء، أو في الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه  
على الأول، لأن الأول، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه  
الأذن، ولم يجر، في الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه  
لأنه من التوجه الذي جعله، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه  
فصل بعد ذلك، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه  
في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه، في ما هو الإذنه

كاهن<sup>33</sup>، ولو لم يكن، آخره لنا في باب الصلاة، وصلى به. «نزل وأولاه» «جاء» «فألقى  
الإمام في صاع، ظل أبى بك لا يجره، حاستقن الإدال من ثوب، ثم أقام وصلى، فإنه  
يحيى» «لأنه أتى بالحسب وأكملها» «وقد أكمل»

شروع آخری میں منقصبی الصوتات یقیناً ادا ہو، قائمہ و مبرحہ:

١٦١) وم منته صلاة غير جنبه فصاحجه، فأسر أدل لها وأتم، وأحد كذا أو  
صاحبه؛ فحدث له النفر من جن يربو رسول الله عليه صلاة والسلام على وعلى، فقال،  
من يكلمات الله عز وجل أو أنى رضى الله عنه أن، فعب رسول الله ﷺ لا يتم،  
فتوسد رسول الله ﷺ إلى مؤخر رجليه ومام، فلم يسقط حتى سقطت السماى ركب  
عمر رضى الله عنه معهم' فاستطاع يلقى، فاستطاع السى ﷺ من صامه، وأمر على الصلاة  
وصلى وكفى الصبح، ثم أسر فقام وصلى بهم الصبح " وسئل رسول الله ﷺ عن أربع  
صلوات يوم الحدي، فخصص بهم هوى من الدنيا، قال ابن مسعود رضى الله عنه أسر بلالا  
فأذن فقام للأربع ثم أدرك كل صلاة بعدها وعانى خابر رضى الله عنه مرة وأذن فقام لكن  
صلاة، وقال، يوسعنا أخرى رضى الله عنه أمره إلا أنه كان صلاته والمضى به وهو أن  
تفصا، على حبه لأداه ربه، ثم الأداة والأداة والإمام بمصاحبه، وكذلك لقضاء، فإن  
اكتسبوا بالإمامه لكن صلاة، حار، لأن الأداة للإعلام الناس، فلا حاجة به ذلك فى القضاء،  
والإمامه لإمامه صلاة، وهو محتاج إلى ذلك. ولكن لأحسن أن يرد ويقيم لكل صلاة:  
ليكون القضاء على سبب الأداة، ولأنه إن لم يكن محتاجا إلى الإعلام، فهو محتاج إلى إحرار  
الزباب، وقد عرف أبواب الأداة والإقامة

وذكر الشيخ الإمام الأحمس من الأئمة السجدة في السجدة العظمى أبو جعفر الهندي، قال: أحسن أن يؤذن ويقيم للأولي - فبعد ذلك بعض كل صلاة، يقيم مرءو أن، لأن المقصود من الأذان هو الإعلام، وهم مستمعون، فلا حاجة إلى الإعلام، أما الأذان فلهما، ولتخرج، وهو صحيح، ذلك

وذكر الإمام القسطلاني وابن حبان وغيرهم أن هذه الرواية لا يمكن الاعتماد عليها.

(١٢) كذا في النسخة بخطه، بدلاً عن المصحف، ومن الأصل: لا النسخ في النسخة.

(۹) وہی ط عجم، ولی ب ر م و ف واحکم

(٣) حديث في الصحيحين، أخرجه مسلم ١٠٩٨، ورواه غيره ٣٧١، راجع إلى ١٩٩

الصلاة والسلام بدن على الجوارح ، ولا يتخل على فوجوب

ومى آ الجامع لهادوس قوم ذكروا قضاء صلاة صلواتى من غير وقت تلك الصلاة ،  
فطبوها بأدنى وإقامة من غير المسجد الذى صلوا فيه تلك الصلاة مرة ، وإن ذكرها لها من وقتها  
صلوها من ذلك المسجد ، ولا يبعدون الأذان والإقامة ، فإن حضروا فإنه فى ذلك المسجد صلوها  
وحدثاً - والله اعلم -

### سورة آخر فى المنكرات من هذا الفصل -

١٣١٢ إذا صلى رجل من يسه ، وانتهى بأذنه الناس وإقامتهم آخره من غير كراهة : لما  
روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه صلى بمقامه والاسود فى يسه ، فقبل له - ألا تؤذن  
وتقيم ، فقال له أذان أى بكف ، وأذان يؤذن ؟ أى نائب من أمر المعلن من الأذان  
والإقامة ، لأنهم هم الذين يصرون لها ، فكان نائباً عنهم ، يكون الأذان والإقامة من الوقت  
كأن الأكل وإقامتهم من حيث الحكم والأصلي ، وإذا جعل آدم وإمام عمرته لأذنه  
وإقامتهم ، فقد وجد الأذان والإقامة منهم من حيث الحكم والاعتبار ، وإن لم يوجد حقيقة  
مضى بين هذا وبين المسافر ، صلى وحده وترك الأذان والإقامة ، أو ترك الإقامة فإنه يكره له  
ذلك ، والقيم إذا صلى وحده غير أن لا إقامة لا يكره ، والفرق وهو : أن القيم إذا صلى  
بغير أذان وإقامة حقيقة ، ويكنه صلى بأذنه وإقامته من حيث حكم والاعتبار ، وأما المسافر فقد  
صلى بغير أذان وإقامة حقيقة ، حكمه ، يكره له ، وإن أذن للقيم وإقام وحده ، فهو حسن ؛ لأن  
المفرد مطلوب إلى أن يودى الصلاة على هيئة الجماعة ، فلهذا كان الأفضل أن يجهر بالقراءة  
من صلاة الجهر ، وكذلك إن آدم ولم يؤذن ؛ لأن الأذان لإسلام الناس على بعضهم ، وذلك  
غير موجود هنا ، الإقامة لإقامة الصلاة ، وهو يجهلها ، والناس عليه ، روى عن طلوس أنه  
قال : إذا صلى الرجل وحده من صلى بإقامته ، صلى معه منك ، وإن صلى بأذان وإقامة  
صلى من وراءه من ملائكة [مسند الأئمة] قال القاضي لإمام صدر الإسلام - إنهم يؤذن  
فى تلك الحالة ، يكره له ، نعم ، ولم ترك الأذان وحده لا يكره ،

قال القسودى من شرحه روى عن أبي حنيفة فى الجماعة إن صوامى من ، أو  
من سجد بغير أذان ولا إقامة ، أنهم ساؤرا ، ولا يكره للمؤذن ؛ لأن أذان الجماعة يقع للأفراد

(١) مكتفى بـ و ف و م ، ومن الأصل : و ط ، لأن أذان أى

(٢) مكتفى بـ و ف ، ومن الأصل : المختص

أمر لا يتم إلا بعد أمر

٣١٢- سر سميع زاد وقلبه أن يحيد في هذه الدنيا لا يلام في قول  
 يجب الأمان عند هذه الدنيا قال شيخ الإسلام الأمام محمد بن أبيه الحافظ في كتابه  
 "أمر في الإجابة" قال في بعضه من الإجابة بالقدم لا بد من أن، حتى لو أضاف  
 إلى قوله "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً، ولو كان محتملاً لم يكن محتملاً حتى يسمع  
 الأمر عين فيه الأمر، ويؤيد عليه نصه في قوله "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً  
 لا في كماله، بل في كماله من قول الله عز وجل "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً  
 فمما يأمركم الله به فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به  
 هو شأن وسهله بعد هذا الذي وعدناه من هذا الأمر في حلي الفلاح،  
 يقول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

وفي مجموع سؤالات حوزة قم في تفسير الأمان، لما كان هذا الوجه في  
 الأمر، ظهر في ذلك لا يجب الإجابة، وإن كان في قوله "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً  
 لا يجب الإجابة، بل في كماله من قول الله عز وجل "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً  
 قال شيخ الأمان، حسن لفظي واجب عدم اليقين في إتمامه، فلا يلى  
 في الأمر، فكم من الله عز وجل "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به  
 يؤيد وفيه أمر الإجابة، فكم من الله عز وجل "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً

٣١٤- حلي العمل في هذه الدنيا، من قوله تعالى "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً  
 قوله "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به  
 لفظه "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به  
 الأمر في قوله "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به  
 في الإجابة، مع ما قلناه في الإجابة، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به  
 جملة الإجابة لا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به  
 مع ما قلناه في الإجابة، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به  
 جملة الإجابة لا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به

(١) روح بيضا، لفظ غير رسمي في قوله "أمر في الإجابة" لا يكون محتملاً، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به  
 في الإجابة، مع ما قلناه في الإجابة، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به، فلا تأثموا به

روى عن أبي يوسف في المصنوع لأول أنه قال: إن يكره نكاح الجماعة إذا كان القوم كثيرًا، أما إذا صلى واحدًا، أو اثنين معًا حتى فيه أهل، فلا بأس به. وروى أن رسول الله ﷺ يخطب على أصحابه، فدخلوا نحوهم، وقام يصلي فقام معه صلاة والسلام من ينصت على هذا ليلوم ويخص منه، فقام ثم نكر وجهه لله تعالى وبصلى معه وروى عن محمد أنه سمى بالذكور بأكثر إذا صلى في روية من المسجد على سبيل احتجاب، وأنه كان يكره إذا صلى على سبيل التمام والاحتجاب

فإنه القدر في كونه وإن كان تشجع على طارعه الطوبى، وليس به هم عفيف، فلا بأس بترك الجماعة فيه، لأن تكرار الجماعة في هذا الفصل لا يؤدي إلى تقليل الجماعة

١٣١٥ - حدثنا من أهل مسجد النواحي المسجد على وجه المدة، بحث لا يسمع غيرهم وحدهم، ثم حضر يوم من أهل المسجد، ولم يسمعوا ما صنعهم في الأول، فذهبوا على وجه الظهر والأهل، ثم عظموا ما صنعهم في الأول، فذهبوا على وجه الظهر والأهل، ولا عبرة بجماعة الأولى، لأنها ما أقسمت على وجه السنة بارتفاع الأذان والإقامة، فلا يظن حتى الباقين

١٣١٦ - ولا بأس بالترتيب في الأذان، وهو تمجيد المصطفى من غير أن يتبعه، فإن تكلم بغير قوله أو ما نسيه ذلك، فهو قال الشيخ الإمام الأجل شمس لأنسه فغضبني بتركه ذلك، إذ كان من الأذكار، ما قرأه حتى على الصلاة حتى على الملاح فلا بأس بذكره الله

١٣١٧ - فلو كان لا يمكن عالمة ما لو كانت المصنوع لا يسمع من أرباب المؤذنين.

١٣١٨ - ولا يسمع المؤذن أن يكلمه في الأذان أو الإقامة ينسب، إذ ذكر ما كان لهم شيئا بالصلاة، وإن تكلم بكلام غير، لا يسمع ولا اسمال

١٣١٩ - وإذا انتهى المؤذن في الإقامة في قوله قد سمع الصلاة، أو طارعه إن شاء انتهى في مكانه، وإن شاء انتهى إلى مكان الصلاة ليعلم أن المؤذن، أو سم يكر

١٣٢٠ - وإذا سمع الرجل من المؤذن في قوله لم عطس رجب، روى عن أبي حنيفة أنه يرد السلام في نفسه، ويصعد في قلبه، ولا يكره شيء من ذلك إن لم يرد غير محمد أنه

لا يفعل شيئاً في الآذان، لئلا يفرح من الآذان بركة السلام، رُشفت العينان إن كثر حاصراً  
وهي لم يرفع رحمه الله تعالى، فله لا يفعل شيئاً من ذلك، لا فسر القراع من الآذان، ولا  
بعضه وهو الصحيح

١٣٥- ولا بد من التأمل فيه، ولا يليق من غير معرفة، من علم الناس أنه قد  
 قبله الله بجزءه - والله أعلم -

فصل في بيان ذب الصلاة

١٣٦٦- مبرورہ میں ادب الفضائلہ پر اختصاراً شکریہ میں شکریہ میں شکریہ

١٢٢٨- وب أن يكون المرفق في بيعة بني موصع - حدوده - من الزكن إلى فصل  
رجله، وفي السجود من أكمة أقمه، وفي القعود إلى حجره، وبأنه ذلك منعه من فصل  
الركعتين - إلى أن يقرأ -

١٣٧٤- رجب، محرم، شعبان، رمضان، شوال، ذو القعدة، ذو الحجة، قسماً  
تصلها والاحكام اید فتاویٰ ہند کم عن مسالاة غلیظہ حدیث ان القبط پندرہ فی ہر ماہ

١٣٦٥ ومنه دفع المال في عدة ما أعطاه

١٣٦١- رحمه الله لا يسبح الله عز وجل والبرق عر وبعده بعد من بعد المنشد هي كـ  
الصلوة، فكيف ذكر المنهج لإمام جملة الناس السعي في الحصول

واعلم أن ما أتت على وجهه تجدّها بإمام ج. ع. بعد السلام، فإنه لا تس  
به، بل يستحب ذلك، لأنه خرج من اتصاله، وفيه إرادة الأذى عن

والثاني إذ سمع جيبه منه الصراخ من أخذ الصلاة من السلام، وفيه لا بأس به أيضاً لأن هذا هو خروج من الصلاة والذهاب، وهذا يبيح له الخروج، ويباح له الذهاب من الخروج، حتى لو ذهب ولم يسمع عن صلاته، فمما دون الخروج والذهاب أولى أن يكون ما ذكره.

[illegible]

(١٦) شككوا في هذا السبع وكنوا في الاحليل مع كل التراب في و.

(۴) ملینیت اعرجہ مسلم ۱۱۱۰ھ - واپس دیود ۱۱۷۵ھ - والد ۱۱۷۷ھ



من بعضها، أكره ذلك، وذكر في بعضها، لا أكره ذلك.

بعض مشايخنا قالوا: قوله "لا" مضعف عن جوده، أكرهه، فهو "لا" مضعف، وقوله "أكرهه" رأيته له، معناه لا يضر، فحصل هذه الفائدة، وقوله "أكرهه" ذلك سواء، وهذه الفائدة يستدل بدروى عن سفيان بن عيينة عن أبيه عن ثعلبة عن أبيه قال: "أكرهه"، وذكر في حديثها، أن مسح جيبك قبل أن تخرج من صلاتك.

قال بعضهم: قوله "لا" مضعف لقوله "أكرهه"، فمعناه أنه سقط على قول هذا الثقات، وقوله "أكرهه" ذلك سواء، ويستدل هذه الفائدة بدروى عن أبي عبيد، أنه قال: "بني يميني بخالتي ميمونة"، ونسخت أصلي مع النبي ﷺ ففقدت عن يسرة، ودروى عن "يمينه"، ورأيت في صحيح البخاري عن جبهة<sup>(١٢٦)</sup>.

الربيع إذا مسح جيبه في حلال الصلاة، وهي طاهر الرأية، لا بأس به، وقال أبو يوسف رحمه الله: أحب إلى أن يسحبه، فرق أبو يوسف بين هذه الوجهة وهي ما تقدم من التوضيح.

والفرق أن في هذه الوجهة يومسحبه، شرب وجهه دنيًا ونالًا فلا يبيد، ولو فعل ذلك في كل مرة، كان عملاً كثيراً، ولا كدنت التوجوه الثلاثة، لأنه لا يحتاج في المسحبة ثباتاً في التوجوه الثلاثة، وكان لمسح مبدئ.

١٢٢٢- قال محمد بن لأصل: إذا كان الإمام مع القوم في صلاة، فلو أحب أن يقول: "يا أيها المؤمنون"، أو قال: "مؤد"، حتى على الصلاة، يجب أن يعلم بأن هذه لفظة من حله جهل.

إما أن يكون المؤذن غير الإمام، أو يكون غير الإمام.

قال كذا غير الإمام، وكذا الإمام مع القوم في المسجد، فإنه يسمي الإمام والقوم بغير المؤذن، حتى على الصلاة، عند غفلة الناس.

وقال الحسن بن زياد: إذا قال المؤذن: "قد قضا الصلاة"، فاسر عن التضرع، وإذا قال: "مرثية"، فاسر.

(١٢٦) وفي ط لا يضره مكان مضعف.

(١٢٧) وفي ط إلى مكانه.

(١٢٨) قصة الحديث أخرجه البخاري، ١١٤، ١٣٥، ١٧٧، ٦٥٦، ومسلم، ٦٦٦، وأبو داود، ١٣٨، والترمذي، ١٣٥٣، ليس في هذه الروايات رأيته يصح القول، هي جيب.

والصحيح هو ما ذهب إليه الثلاثة، لأن قوله قد وبت الصلاة، خبر عن صحة القيام في الصلاة، وما تضمنه (ج) من حقيقة القيام إلى الصلاة، ذكر في القيام سابقاً على قوله قد قامت الصلاة، ومضى سر القيام على قوله قد قامت الصلاة، يحصل القيام عند قوله حتى يمر بالغايح، ولا يبدى بسلامة إلى حب الله، فيبني ما يقوموا عند قوله حتى يمر بالغايح، حتى يتمكنوا من إحصاء أئمة، هذا إذا كان يكون غير الإمام، والإمام حاضر في المسجد.

فلما إذا كان الإمام خارج المسجد، عند دخول المسجد من ثلث العشر لم يفتوا فيه، فإن بعضهم كتب: «الإمام يعمد» وقال بعضهم: ما له بأحد لأمر مكان الصلاة، لا يقومون وحال بعضهم (هذا حديث الإمام بالقوم، قاموا) قال بعضهم: كلما حاور صفاء قام إليه ذلك بعضهم، وأنه قال: أصبح الإمام سبب الأئمة الذين، وسبب الإسلام للضرورة في حوائجهم، والشيوخ الإمام سبب الأئمة الذين، لأنه كتب: حاور صفاء، صار ذلك العهد حدثاً لو ائتمروا به، صبح انفسهم، فصرى به عند بكمال الصلاة في حق ذلك الحب.

وإن كان لأمر من المسجد قد تم، وهو ما علمنا رأوا لأمر، لأن في تلك الحالة صاروا حلالاً، لو ائتمروا به، صبح انفسهم، صار كأنه أحد مكان الصلاة، مضمون.

وإن كان الأمر بطريق، سجد، فإن أقام في المسجد، فالمرم لا يقومون حاشم عن حق الإقامة، لأمر يؤدروا، لأجل الصلاة، ولا وجه، إنه لا لهم أدب لإمامهم، ولأن قيام إمامهم في هذه الحالة لأجل الإقامة، لا لأجل الصلاة.

وإن شاء الله سبحانه وتعالى، فلا ذكر لهذه المسألة في الأصل، وبشرطنا انفقوا على أنهم لا يفتوا من شأنه بدعوى الأئمة في المسجد، دون رسول الله ﷺ كده في حجرة عائشة رضي الله عنها، كتب أقام بال صلاة جرح ومرد، ثم نقل إلى مسجد، فزنى الناس بشرطه قبله، فلما بهم رسول الله ﷺ، فما في أراكم صامدين، أي ولعين صجيرين، وفي

(١) وهي عليه السلام كتب

(٢) وفي ط ولا وجه

(٣) أسد سه البيهقي في الكبير (٢٠٢/٢) وأما في حاشية (٣٥٦) وهذا الرأي (٢٥٢/١) ونكره  
المصنف بخلافه في غير المصنف (٧٤/٢) صاحب غير القمطى (١٧١ ١٢٢ ١٢٧/٢٧)

رواية، لا يشرع في حلق حتى يروى قد خرجت ولا يلبس لابساً ولا يلبس على الشكر

ما قبل بدخل الإمام بحرب، يستحب الصلاة، فإذا لموافقتهم بمن غير معه فحرمه

١٣٦٨ تم كونه، فمن يذهب إلى إقامة على الكلا لثاني ٩١٤ و ٩١٥ من الزمان والمؤذن واحد

والفقه ١٣٦٩ روى عن أبي يوسف أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأن هذا من أفعالهم، لأنهم

يذهبون بالآخر مع واحد، من أبي عبد الله الذي ذكرنا، فلهذا لا يمتنع من أن يكون له يدان

وقال بعض أصحابنا، انتهى إلى وجوب الصلاة، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم

أخذوا من الصلاة أنها ركن، شيع الإمام، ثم بعد ذلك، يصح الصلاة، ويصح الإسلام المعروف

في حلقه، ولا يشرع من الصلاة، لأنها في مكان الذي بدأ به، لا يشرع من الصلاة، ولا يشرع

من الصلاة، غير الإمام، لا يشرع من الصلاة، لا يشرع من الصلاة، لا يشرع من الصلاة

١٣٦٩ تم، روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧٠ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧١ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧٢ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧٣ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧٤ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧٥ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧٦ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧٧ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧٨ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٧٩ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨٠ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨١ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨٢ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨٣ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨٤ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨٥ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨٦ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨٧ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨٨ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

١٣٨٩ روى عن أبي عبد الله، أنه يمتنع من أن يكون له يدان، لأنهم يمتنع من أن يكون له يدان

الصغار أو سداد من التكبير كان يقول إن كل الرجل حارس ، ورد أن رسولك فضيلة تكبيره  
 الافتتاح ، يسمى أن يسبح من صلاة الإمام قبل أن يقرأ الأتلات ايات ، و ، كان هاتذا ، يسمى أن  
 يشرح قبل أن "أ" سبع ايات ، وذلك معهم إن أدرك الإمام في أله كعه لأولى . يصير هذا  
 فضيلة تكبيرة الافتتاح ، وهذا ، وسبح الناس . راجع اعظم -

### العمل الثالث

في بيان ما يعمل به الصلي في صلاته بعد الافتتاح

[illegible]

١٣٣٩ قال الشيخ الإمام المعروف أبو حامد محمد بن علي بن يوسف  
عليه حقه من رحمه

١٣٣٢ هـ محمد في الباقية أنه في حقه أنه برسل يديه ولا يحسد له  
بمسد إذا مر في أي عامي صلاة الجنازة، ومات لور، ولا يحسد ولا تحو  
التي مير الركني، محمود برسل، الأضاح عند محمد، واحصى ما وضعه منه قبله  
في قرايه واحصى ما يح علي نور أبي حبيته في قلوب نور كان يتشبه برسل، وهو  
بولامي برسل وذلك ما هم عليه

١٣٢٤- واما في اللغة التي هي المردف والوجود ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلاة فذكر ان معنى قول محمد بن مسلم في موضع آخر انه قال هو هذا

[illegible]



[illegible][illegible]

١٣٤١- واسم الزكوة في الترمذ على فضل أحمد في سنة، في علمه  
يعود، في ذلك لا يعود، حجة حلية في، في السنة في، حلية حجة  
رسول الله ﷺ، وحجة في مكة، في السنة في، في السنة في، في السنة في  
رسول الله ﷺ، وفي مكة، في السنة في، في السنة في، في السنة في

و حضرت خدیجہ امی بدرہہ رضی اللہ تعالیٰ عنہا نے کہا کہ یہ وہی ہے جس نے رسول اللہ ﷺ کو پالنے پر آمادہ کیا تھا۔

١٢٤٩- ولد في روفنه بدمشق على عهدنا محمود الثاني، على الخيام وقلاً  
بعض أصحابه وأما محمود بعد الفداء فيقول في حياته: «كنت ألتزم في صغري  
بعض الحكماء وكانوا يذكرون لي ما كان عليه من عجز وانه يفتقر

وإنا نقول الحمد لله رب العالمين (الذي هو ربنا ورب كل شيء) في آخره

١٣٤٥ - تراثات في هذه الميعة، ومما قصدهم يدره محمد وهذا مختلف فيه  
الفرق - قال بعضهم أن هذا هو الذي أسسهم من النبطاء الرقيم ، وهذه  
بعضهم أعز ذلك من السنين ثم جدد إلى ما كان في السنين التي

<sup>١</sup> محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، مؤلف كتاب "الدرر النيرة"، ص ٢٤٠.

[illegible]





[illegible]

١٢٤٤ - و بعد من الكلام في التسمية في مباحث حدها أب التسمية على من  
 أتت في معاني من معاني، وعند مالك وحضره له في معاني من معاني تلك  
 حاشية على من الله على ما روي في الحديث في الحديث في الحديث

ووجهه المشرق من روضه البدر عماره آية خال عديت خلف رسول الله ﷺ  
وحف أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وكما في المحرر سم له رحمه الله الرحمن  
والعلي عليه ثم مدحاً له جل النسيب في الفرائد حيث قد سم بسنح الفرائد، ويحكي  
سيرة فخر حسن الزوجه، هذا يدل على انه من الفرائد الذين عليه به مكتوبة في سورة  
الأنعام صورة الميم فربما يكون هي ثاب قوله في سورة

۱۳۴۵ خاتمی ابھی سے لے کر مجھ سے ملنے کے سرور، ح<sup>۱۶</sup> قال اصحابنا  
الباقین من قدامہ ولا من رسل الہیۃ ولا من انہ<sup>۱۷</sup> "نورہ" للفصلین  
سورہ بھی اختیار اس کے نام میں ذکر لاری

وقال الشافعي: ما أتت النجاسة، عولا واحداً، من كذب من رأس كل سورة  
قولاً، فمما ذكره الإسلام في سورة

دوسری تقریری میں، انجیل کے حوالے سے ایک اور عمدہ اضافہ ہے جس سے یہ ثابت ہوتا ہے کہ انجیل کے مصنفین نے اپنے دور کے علم و ادب کو اپنا حصہ بنایا تھا۔

[illegible]

44

١٢٤٧- والبربر ب ما بکر ٩ ای الحی عن ای حبیب ٤٥٥ مفسر بمفسر فی

ج ٢- كتاب الصلاة = الفصل ثلث في ما يبعد بعد الشروع في الصلاة

أوله صلاة، ثم لا بعد، وروى في النسخ الإمام الشعب أبو جعفر، وروى الحسن عن أبي  
يوسف عن أبي حنيفة أنه يمس يمينه في كل ركعة، وهو يروي عن يوسف وذكر الشيخ الإمام  
نفسه أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه إذا قرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة،

وروى عن أبي حنيفة عن محمد أنه يأتي بالتسبيح عند السجود، وعند التشيع  
الركعة أيضاً، لأنه إذا كانت صلاة جهرية فالقرآن لا يأتي بالتسبيح بين الفاتحة والركعة  
وعند التشيع رخص الله تعالى يأتي بالتسبيح في كل ركعة، وأما ما أشبه في رأس كل  
سورة، سواء كانت صلاة جهرية أم سرية، أو مخفية

وذكر الشيخ الإمام أبو حنيفة أنه يقرأ قبل سجدة الكتاب في كل ركعة، قال وهو  
أوله أصحنا، كما هو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة، وهو لو... أبي يوسف، وهو موجود  
لأن التشيع أحسن من التسبيح، هل هي من الفاتحة، أم لا؟ وعليه إعادة الفاتحة في كل ركعة  
يؤكد عليه إعادة التسبيح في كل ركعة آية كونه من خلاف

وكان عند الإمام في ذلك، وذكر محمد بن الحسن في السنة ٢٠٠، في أبي يوسف، وفي  
نفسه، قبل الصلاة، والركعة، كما ذكر في السنة ١٠٠، في الحسن عن أبي حنيفة أنه يسجد  
في الركعة الأولى، يدركها في الصلاة، من حيث لا يدرى، تنكر: امرأة، إذا  
فرغ من الفاتحة قال: من، رخصتها الإجماع، لقوله عليه الصلاة والسلام: إذا كان الإمام  
ولا لقائين يقولوا آمين، قال الإمام يقولها<sup>(١)</sup>

هو كذا، من الإمام يسجد، لا يسمي في قوله: قال الإمام يقولها، والحديث يؤمن  
في صدر قوله، وروى في حديثه أنه لا يؤمن ولا يسجد، انتهى من الإسلام ولا  
الصائين في صلاة لا يجهر فيها، مثل الظاهر والمقصود من يؤمن؟ بعض صائغ قالوا، أنه لا  
يؤمن، وعن الشيخ الإمام عليه السلام أنه لا يؤمن، وهو سجد لإمام آخر في صلاة  
استدعاه، انتهى هو.

١٣٤٨- ثم إن نزع من الغرابة يركع، وقد ذكر بعض منسوخ ركوع في الفصل استقيم  
قال محمد بن أحمد بن أبي بكر، قال بعض مشايخنا: إذا ركع محمد بن أحمد بن علي بن  
تكريم الركوع يؤمن به في حال السجود، فإنه قال: إذا أراد أن يركع، وكان  
وقال بعضهم: تكبر عند أول الركوع للركوع، فيكون ذلك، وقد قال الحارثي.

(١) سقط من الأصل واستدركه من النسخ الأربع الموجودة عندنا

(٢) من الحديث: من صلاة الصلوة، ١١٨، والقاسم، ١٢١٨



لا يجوز له الانتظار، وإلا كان غير راسخ له الانتظار، وهذا ليس به الإمام عليه أبو القالب بن  
 كابر الإمام عرف المحامي لا يتصرف لأنه يشك في ملكه وإن يعرف، فلا بأس بذلك.  
 لا ريب، فذلك يشك عن ريبه

١٣٥٦ وسان بمصنوعه ان اصل الزكوة لافرك حاسي لمزخج خاصه، ولا يرد اصل الزكوة للشعوب الى الله، بعد مكرهه. لانه لو ان ركوعه كان لله، وأجر ركوعه للفقراء، بعد افرك في صلواته غير الله تعالى، وكان فيه أمراً عظيماً، لانه لا يكفر، لان الطائفة الزكوية، كتب على معنى سدين والعباد، بالعموم، وان كان لادراك الزكوة، وعلى هذا يحمل قول أبي جعفر

وين أظن الركون يعرفنا إلى غدا تعالى ، كما شرع به نغربا ، من الله تعالى : فيقول : يا فتى  
الركوع ، فيكون الركوع من أوله إلى آخره حائضا عنه ، فلا يصح له ، ألا يرى أن الإصا  
يطلب في ركعة الأولى هو الجهر على الحاجة ، وإنما يعمل ذلك لإدراك العمود الركعة ، فلا يصح  
الإسراء ، كذا هو . رئيس هذا يحسن ما قلنا عن أبي مطيع

١٢٥٣ - ثم يرفع رأسه من الركوع، فيمد يديه لا يجزئ أن يكمل المصلي يميناً، أو  
 يميناً، أو عنقاً، فإن كان يميناً، يقول: سمعنا من حمدك، بالإجماع، وهل يقول: وصلى  
 لك الحمد؟ على قولين، في حصة لا يقول، وعلى قولهم: ضرر، فحينئذ في ذلك ما روي عن  
 عائشة رضي الله عنها أنها رأت رسول الله ﷺ إذا رجع رأسه من الركوع يقول: سمعنا من حمدك  
 حمدك، وبها لك الحمد، وعن عيسى رضي الله عنه، أنه قال: ثلاثة يمتنعون، الإمام، وذكر  
 من سألته من بعد ذلك الحمد، إلا عن من سأل في مسجد درج من المذبح، فإنه قال: أربع يمتنعون  
 الإمام، وذكر من جملته - بذلك الحمد، ولا في جميعه قوله عليه الصلاة والسلام  
 (لا تجعل الإمام رأساً يومئذ ولا يمشوا معه) الحديث، إلى... قال: وإذا قال: سمعنا من

(١) حيث عاشه صلى الله عليه وآله وسلم عليه بعد الأنعام، ولكن اسمه بن حبه بقره ١٢٥٢  
في كتاب الفقه لأحمد، والتمه صمد، رحمه مع حج. لم يفسد. سمع الله في حقه، وقد وثق  
أحمد.

(۱) دیکھو! لڑکے کی جہاز (۱۹۷۵ء) کے بعد وہ عادت بنی کہ اس کی سب سے زیادہ  
 محبوبہ جیسا کہ اس کی سب سے زیادہ قابلِ حوصلہ اور دل میں بہت سے گہرے پھیرے سمیٹے  
 لڑکے (۱۹۷۵ء) کے ساتھ ساتھ وہ اپنے دل کے

(۳) اسفند کے دن ۱۱ و ۱۲

(١١) بحرين: البحر، ٦٨ وماء ٦٧٥، المني ٩٧ راجع لظروف ٦٦٩

في حقه حضوره ثالث طحا. الثاني عليه الصلاة والسلام قسم بين الذكرين بين الإمام وبين المقتدى، ومنه يظهر أن لا يركع حدهما بعده من القسم له.  
 فإن قيل كيف هذا من حق [التابع]؟<sup>١٢٦</sup> فإن النبي عليه السلام قال: «وإذا قرأ الإمام ولا تعجلوا بقوله»<sup>١٢٧</sup> «ربنا إجماع» الإمام يقول آمين عند لو عسا ظهر القصة، كما تقول بأن الإمام لا يقول إلا بركعة عا الظاهر بسيل، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا قرأ الإمام فأمنوا»<sup>١٢٨</sup> ولا يركع فيما بعده»<sup>١٢٩</sup> فيه. (فيمن فيه) بظاهر لفظة. كيف وقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن الإمام لا يقول آمين فإن أئمة الرواية، يستدلون

فادخل قد سمع جوع في حقه عن هذه الرواية، وربما أن محمد ذكر في صلاة الأامين يحيى الإمام الكبير (١) ويسجد، ويسم الله الرحمن الرحيم، ويقرأ: «وإذا قرأ الإمام فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون»<sup>١٣٠</sup> فإذا كان كذلك، كما يحصل أن يكون من أبي حنيفة، يحصل أن يكون من أبي يوسف (لأن محمد، لم يكتب عن أبي يوسف، إلا ما فيه اسم الكبير)، فلا بد، الرجوع عن أبي حنيفة ثالث، ونسب في أسأله أبي حنيفة أن الإمام لا يقرأ الحمد بعد تحميد بعد تحميد تقدي، وأدرك الصلاة ما نسب على هذا، [فإنما يركع الإمام وحده، ما لا يركع به معه، أو يركع به الإمام] أو لا ولما<sup>١٣١</sup> ثم يأتي به المقتدى لولا، ثم يأتي به الإمام، فلا أصل له حال لا يخ الإمام ضمن لأئمة المقلون.

ما، ١٣٢

(١) حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا قرأ الإمام فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون»<sup>١٣٢</sup> في كتاب الصلاة، والشيخ صاحب، وفيه من حديثه حال سمع الله من حبه، وسألت

(٢) هكذا في نسخة ط، وفي الأصل المصحح

(٣) خرج في الصحيحين ٧٤ ودرهم ٦١٨، وفي حديث ٢٢٢، وفي ٩١٨ ولم يرد  
 ٨١٠، وفي ما، ٨٤٠، وفي نسخة ١٨١، في المصنف ١١٨

(٤) وفي نسخة ط، وفي ما،

(٥) استخرج من نسخة المصحح

(٦) نسخة ط، وفي ما،

(٧) نسخة ط، وفي ما،

(٨) وفي نسخة ط، وفي ما،



[illegible]

١٣٥٧- ثم ادّعى كل من أحد الإمامين ع، ثم لم يزل الإصباح وقع، ولم يزل  
 واقع، فهددوا القضاة لم يمسوا لا يجره عن الركوع، لأنه ركع قبل أول عاتار  
 حدث الإمام، وهو مع الإمام، وركع بعدهم إلا أنهم ثلاث مرات، ثم لم يزلوا يركعون،  
 جبر. ولم يركع الإمام بعدهم إلا جماعة، وسعى السوء، ثم ركع المنقضى معه، ثم عاد الإمام إلى  
 قراءة السورة، ثم ركع المنقضى على ركوعه الأول، آخر ذلك الركوع.

١٣٥٨ - وهو ذكر الإمام علي كرمه الله في الركعة الثالثة أنه ركب سجدة من الركعة فقلت:  
فاستوى الإمام محمد الصبي، ركب السجدة ثم قام، ركب سجدة، الركن على حاله ولا يكمل  
له يوم الجمعة يومئذ ذلك الزمان

مراجعة من مسائل اركن خم، جئت إلى السجود، قل،

١٢٥٩ هـ. هجر ساجداً وبكبر في حالة الخزور ذكر بعض الخروز في التواريخ، وهي الأصل ذكر ثم يحط وبكبر وبمسجد، وكأنه اختار أحمد خرويه ابنه للكتاب، واختار له المصنف ما يقع عليه

١٤٦٠- وينزل في سورة محمد وفي الأعراس ثلاثاً وديناً، وإن أراد فهو  
أفضل، وإكلام من سبحات السجود في الكلام من سبحات الركوع ثم يرفع راسه  
ويكبر حتى يطمئن، ثم يكبر ويهبط للسجدة الثانية، ويسبح فيها مثل ما يسبح في السجدة  
الأولى.

١٣٦٦ - زاد، سعد موزع، رأسه قليلاً، ثم حمله أخوه، ان كان إلى السجود أقرب، لا يجزئه عن السجدين، لأنه بعد ساجداً، وإن كان إلى الخلف أقرب، بغيره عن السجدين، هكذا ذكر في الخبر، لأنه بعد جثاً

(٢) - في كل من

(۱۶) آخرت میں یہ (۲۱/۳) میں حلیہ<sup>۲</sup> سے غمو، وطن حب اور صبیح (۵۱، ۷۷) ورحم  
اللہ المستخرج عن صحیح مسلم (۴۹/۲۱) وصابغیہ بن عوف (۱، ۱۳۵ و ۱۳۶ و ۱۳۸، ۱۴۱)  
والسیرج (۱)، لکڑی (۲/۷)، وانوار ص (۱، ۳۹۹)

ج ٢ كتب الصلاة - ١٦٥ - الفصل الثاني في كيفية السجود في الصلاة

وبعض مساجد هاتوا ، قالوا ذلك جيئته عن الأرض بارتفاعها ، غير ذلك من السجدين ، ومن أحسن من ربه ما هو قريب من هذا ، فإنه قال : تارة رآته يقرأ ما يجري فيه ، أربع ، يجوز

وقال محمد بن سنان : لا يكون عبدا ، ما لم يرفع حبه مقدار ما يقع عند الناظر أنه رفع رأسه للسجدة ، هي ، أو أقل ، لأنه جاز عن السجدة ، لا لا يكون من سجدة واحدة ، وهي مرة ما ذكر في العيوب

وفي القدرى أنه يكنى ما مطلق عليه اسم الرقع ، ولد مرثى ، من هاتين الفصل الثاني ، وفي فصل الطهارة في الركوع ، والسجود ، وبقية التي بين الركوع والسجود ، والخمسة بين السجدين ، هي الفصل الثاني أيضا

١٣٦٢ - وإذا سجد قبل الإمام ، وأدركه الإمام قبل ، جاز له أن يركع خلفه ، ولا يكره يكره منعه من أن يفعل ذلك ، وقال بعض : لا يجوز ، والكلام فيه مظهر الكلام في الركوع

١٣٦٣ - وإذا سجد من رفع الإمام رأسه من الركوع ، أو سجد الثانية من رفع الإمام رأسه من السجدة ، الأرض ، ثم سركه الإمام قبلها ، فقد روي أحسن من أبي حنيفة ، أنه لا يجوز

١٣٦٤ - وإذا رفع يديه من السجدة الأولى ، نرى الإمام سجد ، فكل من أتى السجدة الثانية ، وهو في السجدة الأولى ، فله أن يركع على ما وجد في الحصة يصير مساجداً للسجدة الأولى

الأول سجد ، ثم يركع سجداً لأمه على الخراب ، وهو ثمانية

والثاني إذا نوى لأرض

والثالث إذا نوى لثابتة

والرابع إذا نوى الأرض في السجدة ، والحول فيها يظهر

والخامس إذا نوى الثانية وثلاثة ، لأنه يقع المعارض بين اليدين فجعل كأنه سجد ،

فإن ترجع ما هو الصحيح

والسادس إذا نوى السجدة

وهذا يصير مساجداً من الثانية ، لأن هذه ثانية باعتبار راسه ، فله من ذلك محلها ، ومن يوجد في معارضة أخرى ثم إن هذا سجد من الثانية ، فرفع الإمام رأسه عن السجدة



الأولى، وأورد في هذه السجدة، قد ذكرنا رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز ودعي  
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز، ونحن محمد وبنا قال أطال الله سيرة السجدة  
الأولى، وسجد الإمام السجدة الثانية، ثم وقع في السجدة ربه، في الإمام ساجدا، فظهر به  
هو السجدة لأرضه فسجد، فافسده أعيد على من أوجه، وفي الوجه كتب بصير ساجدا عن  
الله في أمانيه، فحضره الله كاتب هذه عليه باعترافه له وحال الإمام ولما إلهامه  
ثانيه، فوجد في السجدة الأولى السجدة الثانية، ففعلهم رابع، في السجدة والأولى، فلهذا  
ذكرنا، وأما الثاني الأولى سجد سجدات في السجدة الثانية، فلهذا ذكرنا، ولا  
يعز حاش الإمام ليعز - والله أعلم

۱۳۶۵: 'جميع اصحاب رحمهم الله على ان مرضي - موجود بآئین بر صبح انجی، و نه  
لم یکنی راجع غدر و غیر نادری بوضع الامه<sup>۲</sup> فان بو حیدر: پناهی . - لم یکنی بحیثه  
غدر و حالا لا پناهی، لا ۱۶ در بحیثه غدر خلیف حقیقه و رحمه الله بقدر . - سجد علی جعفر  
ساجدین محلا تسبیحه، سجد . - کتاب سجد علی اعمیه لا ۱۷

يَسْمَعُ الْإِنَّمَاءُ مِنْ رِجْلِ الْمَسْكِينِ وَنِدَاءُ الْمَدِينِ  
يَكْفُرُ الْأَعْيُنُ عَنْ رِجْلَيْهِ إِذْ يَقُولُ لِخُطْمِهِ أَتَنْهَلُنِ مِنْ دُونِ الْحَنِينِ

[illegible]

١٣٦٧ - وسم السبع الفميه عبدالكریم عمر وضع حبيبہ علی سكف نالسدده  
قال: لا يجوز وقال غيره من اصحابنا يجوز

١٣٦٨ - ر. سبط كفة عن أبي الحسن: «قال بعض صاحب جزم: كما لو كان  
محصلاً عنه وقال بعضهم لأبجد: «لأن كفة مع له» واسم هذا لفائل جاء ذكره في كتاب  
الأجنان إذا جئت أن لا يحسن على الأوصى، محسن عن ديبه، أنه يحب» لأن ديلة مع  
ه، كتابها

١٣٦٩ و.، مسجد علم، ظفر، عہدہ سبب الارداخام، دکن فی الہ، اہ پیچون

1964 14 29(3)

(T) وفي ٢٠٠١، أصبح مكان ال وضع

وقال الحسن بن زياد الشافعي لا يجوز صلاتهما فيه، فيه الصلاة والسلام، فمكّن  
 نفسك على الأرض، **حجج** حجت من رضى الله تعالى عنه، فإنه قال: هذا  
 المسجد بناه رسول الله ﷺ، ويحصر فيه المهاجرون والأنصار، فمن وجد فيه موضعاً سجداً  
 فليصل، ومن لم يجد فليركعاً سجداً على ظهر فحيه (١) ولأنه صرح به لأن الإرجاع  
 أقبل في أداء الصلاة لاجتماعها، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا يجوز الفاسد  
 على ظهر الفسي، وإذا سجده على ظهر غير الفسلي لا يجوز، لأن يجوز سجدة الضرورة،  
 والضرورة لا تنقض في حق غير الفسلي، لأن غير الفسلي لا يمكن في المسجد، وذكر ابن أبي  
 شيبة العيون، غير محمود بن الحسن، ولكن مرسته

١٢٧٠ - دکنی سعد بن مسعود، ابن کاتب مصری، مؤلف: *الذکر*، (مطبوعہ: لاہور، اثنی عشر)۔  
 یہ کتاب یکتا ہے بحر السحر، ابن کاتب مصری، مؤلف: *الذکر*، (مطبوعہ: لاہور، اثنی عشر)۔

۱۳۷۱- دینو سعد شمس، لا یعور معقر او خیر عمر

ولذا لم يصح المصلي ركبه على الأرض عند سجود لا يجزئ، هكذا احتاره الفتح  
الإمام علقمة أبو النيث حبه الله لا تأثرنا في مسجد عن السبعة لأعصمه صوي متابعنا  
على أنه يجوز لأنه لو كان موضع الركبتين نجساً جازوا، هكذا ذكره المدودي في كتابه  
والفتح الإمام الأعظم برأسه به يصح هذه الرواية، أنه لو كان موضع الركبتين نجساً  
يجزئ.

١٣٧٢- وقال: «مؤدوس» عليه بربط لحي الراب عن وجهه مكره ذلك، لأن هذا من الكبر. وإن سمع يعني التراب عن بيته، وسجد عليه لا يكره، لأن هذا ليس مكره.

١٣٧٣- ومن أول ثمرة التواضع: «حل يخطى على الأرض» وسجد على خرقة وضعا بين يديه: «لنفي به عري» لا بأس به. وذكر عن أبي حنيفة أن فعل ذلك، فسر به رجب فقال: «يا مسبح» لا ينبغي مثل هذا. فبما مكرهه، فقال له أبو حنيفة: «من أين سمعته؟» فقال: «من حوازم» فقال أبو حنيفة: «الله أكبر حله التكبير من حوازمي» يعني من نصف الأرض، ومراعاة

[۱] ایشلرله قیلمی سولتانی عجمیه حرمینده آخرجه آحمد ۲۱۷۳، ونبه حدیث علی لیلی مجید من  
نیز در لغت الفوائد الی الامال له صاحب دکن جلد اول ص ۴۸۵ خطی مجید عظیم الاوصاف

(7) أنترو حقه بحدود ٢٠٩

(٢) مذكورات من أمانة خزانة دار الشريعة

وَعَلَّمَ الْكُتُبَ وَجَعَلَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ الْفُلْكَ الْمُنِيرَ ۖ ذَٰلِكَ نَوْمُ الْبَاقِي ۖ

۱۳۷۱ هـ مطابق ۱۹۵۲ م. خلیج فارس لاہور (پاکستان) محمد زکریا قزوینی  
کتاب خانہ المصنفین لاہور

[illegible]

الآية ١٣ - (وَأَمَّا مَسْحَدٌ فَلَيْسَ بِمَسْجِدٍ وَلَا مَكْرَأٍ وَلَا يَتَّبِعُهُ الْكُفْرَانُ إِلَّا مَسْجِدُ اللَّهِ الَّذِي فِي الْأَرْضِ عَظِيمٌ لِلْغُلَامَةِ الْمَكِينِ)

[illegible]

حضرت ابی بن کثیر رضی اللہ عنہما نے فرمایا کہ میں نے اپنے والد سے سنا ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جو شخص اپنے والدین کی خدمت میں سے کسی چیز کو چھینے کی کوشش کرے گا، اللہ تعالیٰ اس کی عمر کو چھینے لے گا۔

وَقَدْ عَاجَزَ بَدْرُهُ خَلِيَّ الْأَرْضِ وَتَكْرُمَ رُحْمَتِهِ الْأَجْمَعِ أَهْلَ الْأَرْضِ

[illegible]

(٩) ما كان له (١) راحة... كذا... (٢) راحة... كذا...



ثم ذكر في بعض الروايات فيما إذا قصد ذكر التشديد، ولو أبصر الشاهد اختلافاً بين أبي يوسف ومحمد، عند أبي يوسف نحوه صلاته، كما لو ترك الكنز رحمه محمد لا تخور صلاته، لأنه إذا قرع في الفراشه، فعرض عليه الإقدام، فإذا ترك فقد ترك المرضي، فتعسف صلاته.

قال وهو نظير من سئم، ثم يذكر أن عليه سجدة بلاؤاً، ولو دخل ولم يسجد لها فصلاته باطلة، ولو خرج ساجداً، ثم رفع رأسه ونحى ولم يعد التسجدة، فسدت صلاته وكذا في مسألتنا وينسجد في هذه التسجدة أيضاً، فإذا خرج من التشهد صلى على النبي ﷺ، ويذو القوسين والواحات، وينسه، ولو عليه من كلتا صميمي، فقد ذكر الطحاوي، ولم يذكر محمد الصلاة على النبي ﷺ هنا في الأصل، والصحيح ما ذكره الطحاوي.

١٢٨٢ - ثم يدعو بما شاء من هذه ألفاظ القرآن، ولا يدعو بما به كلام الناس، والصلاة على النبي ﷺ في هذه التسجدة، يست من الواجبات، وقال الشافعي رحمه الله هي واحدة، كما ذكر المديني، وقال الشيخ الإمام أبو الحسن الكرخي الصلاة على النبي ﷺ واجبة على الإنسان في الصورة، إن شاء، فعلها في الصلاة يرضى غيرها.

وعن الطحاوي أنه يجب على الصلاة كلما ذكر حال الشيخ الإمام شمس الأئمة المرغسي، عاذكم الطحاوي بحالف للإجماع، فعنه العمداء، غير أن الصلاة على النبي ﷺ كلما ذكر سجدة وليست بواجبة، وقال الشيخ الإمام أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله الصلاة على النبي ﷺ ليست بمرضى أصلاً.

١٢٨٢ - في الكلام بعد هذا في كيفية الصلاة على النبي ﷺ، ذكر عيسى بن أمان في كتابه المصحح عن أهل المدينة أن محمد بن أحمد رحمه الله مثل عن الصلاة على النبي ﷺ فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

ولأنه خرج موافقاً لحديث كعب بن عجرة، أنه قال يا رسول الله عرفنا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ فقال يا ابن آدم صل على محمد وعلى آل محمد كما ذكرنا ونكلم أصحاب رسول الله ﷺ في كيفية الصلاة على النبي ﷺ، وكأنه ابن عباس.

(١) حديث كعب بن عجرة أخرجه الطحاوي ١٢٧٣، ومسلم ٩١١، وأبو داود ٢٢٥٠، والبخاري ١٢٧٠، وإبراهيم بن عوف ٨٢٠، وابن ماجه ٨٩٤، والترمذي ١٣٠٨.

وَأَمَّا هَرِيرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّيْتُ عَلَيْهِ عَلَى حَقِّهِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَرِيشَانَهُ، وَفَرَحِمٌ  
 حَمْدًا، وَأَمَّا مُحَمَّدٌ كَمَا بَدَأْتُ بِهِ، فَبَدَأْتُ بِإِسْمِهِ، وَأَمَّا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، فَاسْتَأْذَنَ مِنْهُ

١٢٨٤- وحكى عن محمد بن عبد الله أنه قال بكثرة قول علي وأرحم محمدًا  
وال محمد، وكان يقول: هو روح علي يتقيض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، من أجل أن  
يستحق القربى، لا يربى إلا به، ومعنى آخرنا تعظيم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام،  
وبوقرهم، ولهذا قد دخل في الأثر رحمه الله، ولكن بعضهم عساه وكذا إذا ذكره  
الصلوة وأمر الله رحمه الله، ولكن على وجه آخر، عساه، مع الإسلام، وأمر  
الله، وشجع للإسلام، لأنهم المرحى، وذكر أنه لا بد من ذلك، لأن الأثر ورد من  
طريق أبي هريرة وأبي عيسى، ولا عساه على من أجمع الأثر، لأن حديث لا يستعمل عن وجه

واختلف الآراء في قوله: «عسى يراعيه وحلى» اليراهيم، فذكر في بعضها إرااهيم،  
والم يكثر إرااهيم، وذكر في بعضها الآء، ولم يذكر بعد إرااهيم، وفي بعضها جميع

وكان الشيخ الإمام المتبأن حفيظ رحمه الله يقول (أنا أنقول وأرحم محمد وأولاد محمد، وأندم الذي غلبه الحارث الذي وجهته في أهل الغنى، وأما أن أسلموني وكان الشيخ الإمام الوليد ابن عيسى السجستاني يقول لا بأس به، وكذا يصرح معنى قولنا أرحم محمدًا وأرحم أمه محمدة فهو الجمع إلى الأمه، وهذا كقولنا نحن من بني عبد المطلب، أرحم هذا الشيخ كبير، فأولادنا أن يسمى بمصرية على شفاهاة الناس يقولون بندي يعاقب أرحم هذا الشيخ اكبر، فذلك أرحم، وأرحم أبي الأمي الطائي حبيبه، فيكون مثلاً أرحم هذا الشيخ، وأرحم علمي، أرحم حائلي، كذا، فهذا أرحم وأرحم أمه أم الإمام

۱۳۸۵- ویدیو ال پیروم البخیر اب کنھا تکبر الافاح و تکبر، ان کو جو مالہ جرد،  
خدیجہ ابراہیم خدیجہ فوونا علیہ، و عروضا علی رسولہ صلی اللہ علیہ وسلم، الافاح  
جزم و تکبر جزم، ولار کمر علی ودر افش، کت، کان علی حد الفون، لا یحصل  
شد

وَعَلَّمَ الْبَنِيَّ اِيَّاكَ فِي الْاَكْثَرِ مِنْ اَلْفِ سَنَةٍ مِنْ اَمَامَةٍ رَافِقَةٍ

(\*) ذكر الإمام في هذا الشأن في مسنده عن حديث صحيح ٢٦١، روى عنه إبراهيم بن الحسن بن أبي النضر حماد بن محمد بن علي وذكر الأئمة الأربعة

الله لا يجوز إمساك بكون من أوله، أو في أوسطه، أو آخره. فإن كان في أوله كان خطأ، ولكن لا ضد الصلاة، وقال بعض مسانيدنا يوم الكفر، وقال الشيخ الإمام الراشد أبو نصر الصمغني لا يومهم

فإن كان في أوسطه، فهو صحيح، وهو المختار. وإن كان في آخره فهو خطأ، ولكن لا ضد الصلاة أصلاً. وأما إذا كان لدنني أكبر، فهو ضد الصلاة، سواء كان في أوله، أو أوسطه، أو آخره. وإذا بعد ذلك في أوسطه يكفر، لأن الأكبر اسم لشبهان، وإن لم يسمه لا يكفر، ويستغفر ويثوب.

١٣٨٦ - وبه يبي أن يقول: لله مرع الهاء، ولا يفر. بجره الهاء. وفي قوله أكبر هو المختار بين شاء ذكره بالرفع، وإن شاء ذكره - يجره لأن تكرار التكبير مراراً، ذكر الله بالرفع في كل مرة، وذكر أكبر بعد المرة الأخيرة بالرفع، وفي مرة لاحية فهو يفتقر. إن شاء ذكره بالرفع، وإن شاء ذكره بجره.

١٣٨٧ - قال محمد بن أبي حمزة - ويكون منسب منظر النفس في صلاة إلى موضع سجوده، فحدثني ابن قتادة رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ كان إذا صلى ومن يجره إلى السجدة، فلهذا هو معنى «وَمَوْمِنَاتٍ قَلِيلٍ» من بعده إلى موضع سجوده. وقال أبو طلحة: سألت رسول الله ﷺ، حين قرأ قوله تعالى: «لَقَدْ قُلِعَ لِالْمُؤْمِنِينَ الْقَلْعُ عَمَّ فِيْ صُلُوْبِهِمْ خَاشِعُونَ» ، ما الخشوع ما رسول الله؟ فقال عنه الصلاة والسلام. فإن يكون منسب منظر المصلي إلى موضع سجوده، قال أبو طلحة رضي الله تعالى عنه ومن يفتقر ذلك يا رسول الله؟ فقال عنه الصلاة والسلام. «إذا في المكتوبة» به. يدل على أن الأمر في التطوع أهل، ولم يزد محمد بن أبي حمزة.

١٣٨٨ - وذكر الطحاوي والكوفي، يعني أن يكون منسب منظره من قبله إلى موضع سجوده. قال الطحاوي ومن الركوع إلى ظهر قدميه. ومن سجوده إلى أربية أخته، ومن قعود إلى حجره. ورواد بعضهم: وعد الألبة الأثرى إلى كتفه اليسرى، وعد الألبة الثانية إلى كتفه اليسرى.

(١) سئل عن الأصل، واستدرك من نسخ الموحدة عندنا

(٢) سورة البقرة الآية ١٣٨

(٣) سورة البقرة الآية ١٤٠

[illegible][illegible]

١٣٤٠ - تم جمع بعض هذه الأشرطة حتى تم البيع لأحد صناديق جمعته في عام ١٩٤٠  
بمقدار خمسة جنيهات وثمانين فلساً مع الألبوم الذي كان به ١٠٠ صورة في عام ١٩٤٠

[illegible]

١٦٩١- ما عني الله به يكون اسمه الثاني حفص بن أبي العاصم  
 لا إلا أنه قد ورد في بعض النسخ أن طلبة قتال قد ورد في اسمه لا في  
 الخرج الخرج لأن من باب التسمية فكانه من باب لا يكتف ولا يكتف  
 في التحويل لا يردم إليه يكتف

[illegible]



١٢٩٣ وسوى بالنسبة الأولى من عن يمينه في الحفظة، ثم حال وانصاع، ثم تسليمة  
الثانية من عن يساره منه، هكذا ذكر محمد في الكتاب، ولم يذكر كيفية البنية، واختلاف  
الكبريات، منهم من قال في بنية الحفظة يولي الكبريات الكثر، وقد يمكن أن يكون ذلك مع  
الأولى، يكون أحدهم عن يمينه يكتب الحساب، ويكون الآخر عن يساره يكتب البنية.  
ومهم من قال يولي جميع من معه من الثلاث، لأنه حسب الأصل، في عيدهم، هي  
بعضه، فإن مع كل من شمس، سهم واحد هي يمينه، وواحد من يساره، يكتب أعمدته كذا  
ذكرت، وواحد لعمده يمينه أصغر، واحد وواحد يدع عنه، فكانه، وواحد على يمينه  
وكذا ما يولي على النبي ﷺ، ويدهم يولي عنه، وقد بعضهم مع كل مؤمن يتولى  
ملكاً، ولأن بعضهم حالة رسول

١٢٩٤ وفي بنية الرجال وسواء لاختلاف المتابع أبق منهم من قال يولي من كثر  
معه في الصلاة، لأن سلاء حقد، والخطاب للحاضر، يعني هذا القول، في زمان لا  
يولي نفسه، منهم من قال يولي بالنسبة الأولى من عن يمينه من حضور، لأنه للخطاب،  
وهي الثانية يولي جميع عدا الله الصالحين لأنه دعاء كما قال في قول سلام علينا وعلى  
عباد الله الصالحين، يولي جميع عدا الله الصالحين، من الثلاث، وليس

يولي عن يمينه الصلاة والسلام، قال في هذا، قد أوردت كل هذا صالح في  
الماء والأرض، ولكن هذه الأمور، كما يروي عن محمد، فقد ويناها محمد  
أن السليمة الثانية لغير الحاضرين، والثالثة الأولى للبعيد، لم أر، منهم من قال في  
التسليم حديقاً يولي جميع مومنين، وإليه أشار المحكم في محضره، لأن البعض على  
عن الناس منهم بالتحريم، لا يكتمونه ولا يكلمهم، بعد، منه فكانه قال قد أترككم  
وحصرهم<sup>(١)</sup> كواحد منكم في أمور الدين، فكموسر وهذا البنية ذكرها في عن الإمام  
١٢٩٥ - والفتن في بحث، في ما الإمام مع يمينه ذكر، فلا، الإمام في الحديث

(١) استدلوا به بطلان

(٢) كذا في حديث ابن سعد حريجه في خبر ١١٦٧ ومعه ١٠٦٤، والثاني ١٢٨١، ومعه

معه ٨٨٩

(٣) وفيه بطلان

(٤) وفيه بطلان

[illegible][illegible]

۱۳۹۷ رسمہ میں جبکہ یہاں افسانہ نگار علی حسناء احمدی ان دنوں ۲۰۰۲ء میں قلم ریزہ  
آدمی، مبینہ حبیب اللہ، کتاب الصلاه، کتاب من راہہ نصیبہ، ادب لکھ، وچوں حبیب اللہ، حبیب  
احمدی، کتاب من راہہ فصل، آدمی، ونگہ ہوا علی لاجہ کاغذی، مبینہ حبیب اللہ احمدی

[illegible][illegible]

سرعة إلى الجحيم، يكون نوبتي وهي صخرة للتمساح - على "البحر" حوض من التمساح،  
والاستعداد - حذر الناب، ولا يفتي في حرة التمساح - حوض من - يفتح عن حوض التمساح  
وعلى قوائم، من يفتي (الإمارة) - يفتي هذه الإمارة

وَيُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

«ذلك النسخ لإيصاله إلى أحد من بني بنيهم»

يُؤْتِي السَّاعِدَ كُلَّهُمْ مِنْهُ بِالْإِيمَانِ وَالنَّسَبِ وَالْإِيمَانِ

۱) محمد، سید . مسلم "أما عن تسمية مسلم فممن عرّفه الله" ، إذا صدم

الفرقة عن بعد، في ضوء الأثر - من إعداد عبد الله بن محمد

وكان المسيح الإله - يعمد في نهر الأردن - سمحاً لشفتي من الإلهام حتى يصير

خروجك سلاماً ۹۰ (۸۵) عطفه ابو صفه الى اذ انشدني قصير عارضاً عن الصلاة سلام  
الإمام، فيصير كذا بسم مع الآية حتى يصير عارضاً عن صلاة صلاة نساء، انكواعاً عسناً  
بسمه

وعو لي حيفه شي هذا رايك من رايك يمشي الحسن خارج من حجرة الصلاة سلام  
الإمام يعني رايك لا يمشي خارج - وما التخيخ الإمام الفقه بر حفر إلى الرواية شي يمشي  
ساحر حرج حرمه الصلاة بالإمام

١٣٩٩- ر. هـ. بعد الصلاة عليه عتقا، وجسه بخرص، حتى - خرج عن الصلاة  
بكله، أو فعل باسم الصلاة، يجوز ولا يلزمه إلا بعد، ر. هـ. ان شاء الله ر. هـ. في قوله  
الإعداد

٣-٥ راجع لأمام من أصحاب القرآن العظيم، وهو الإمام، لا يبع

الأسبوع الثامن

[illegible]

وإذا تم الإمام من نفسه، أو اختار من غيره على نفسه (أو من أئمة الأمام - ام  
بسم الله، وفي بعض النسخ: أئمة الأئمة وسلم الله

١٠٦١. من الامور المصداق انهم على انه لا يك في مكة مستعمل الفيلة في النعم من كلهم. هذا دلت يذنه ان لا يلا فيهم هذه من غير ذنبا، اجرب على

ج ٢ - كتاب الصلاة - ١٢٢ - بعض النكاح في ما بعده بعد الشروع في الصلاة

بجهد أو عن ساروه وإن لم يذهب إلى عوانته، وإن سبه سبيل ابن من ماله إذا لم يكن بمسند رجل يصلي، وإن لم يمسك بيده، إنما كان المصلي في الصف الأول أو في الصف الآخر، وهو حوت بغيره، أنه إذا كان صفًا، رجل يصلي، يكره لإمام أن يصلي الناس بوجهه، وإن كان بينهما صفوف

وإن كان صفًا، صف بطرح كالظهر والمغرب والمغرب، يقوم من الطلوع، ويكره له تأخير الطلوع من حال أداء الفريضة

١٤٠٢ - وقد قدم إلى الطلوع، لا ينطرح في مكنته الذي صلى بغيره فيه، من ينظم أو يتأخر، أو يعرف شيئًا، أو يقرأ، أو يذهب إلى بيته ينطرح فيه، ومن يتأخر من حال أن كان يعلم من عاقبه أن ينطرح من المكتوبة عن غير الجواب، بعد المكتوبة يسمى أن ينطرح من بيت الجواب

قال الشيخ الإمام مسمى الأئمة الخليلي رحمه الله، وقد إذا لم يكن من صفه الاستعمال ما دعه، فإن كان له ورد بعده بعد المكتوبات، فإن كان بعض من لم يشغل بالطلوع، فإنه يقوم من صفه فيقف في ردة قائمًا، وإن شاء جلس من ناحية من المصلي وقضى ردة، ثم قام إلى الطلوع

ثم الصلاة روى الله عنهم من كان يقضى ردة قائمًا، وممن من كان يجلس من ناحية من المسجد وبعض ردة، ثم يقوم إلى الطلوع، والأمر فيه واسع، وما ذكره بعض الأئمة الخليلي دليل على جواز تأخير التلويح عن حال ردة المكتوبة، وما ذكره باقي الأئمة المسألة على كونه تأخير التلويح عن حال أداء الفريضة، هذا الذي ذكره من حال الإمام

١٤٠٣ - وأب المفرد، يصدى بعد أداء الصلاة، أو بعد صلاة، فإن للطلوع من مكنته، أو في مكان آخر

وفي بعض المرات، إن كان لطلوع في مكان آخر من المسجد، فهو أحسن، هذه الجملة من شرح مسمى الأئمة الخليلي، وفي بعض الروايات، أن يذهب جماعة أو ينطرون، فهو أحب إلى، وفي شرح تبليغ الإسلام، بعض من يخبرنا قالوا، أن يعود ينصرفون الصلوة، ويتأخر معهم، ويعلمهم البعض، قال وهكذا، وفي من محمد

## وما اتصل به الفصل

١٤٠٢ - إذا أتى إلى الإمام - وقد سمع لإمام يقرأ من صلاته - من يأتي بالتناء فقرأ

علي ووجه

الأول إذا أدركه في حاله القيام في الركعة الأولى أو في الثانية، وفي هذا الوجه كان الفاضل الإمام أبو علي يسمى بحكم من أسمائه أصبح لأمام، أن كان يقول لا يأتي بالتناء، وهذا خبره من أصحابه، يأتي وذكر شيخ الإسلام المعروف به عوازمه، أن كانت الصلاة صلاة بحاق فيها بالمراء، يأتي بالتناء لا محالة، لأنه لو لم يأت بالتناء، فإنه لا يأتي كيلا يعرفه الاستماع، فإذا كانت الصلاة مما يحاق فيها بالمراء، لا يلزمه الاستماع، والتناء ذكر مقصود نفسه، يأتي به

فلان قيل إن كان لا يعرف الاستماع متى أشعل بالدعاء، فإنه يدعى، ومن الإحصاء، فلنا الإحصاء، لا يقتصر من صلاة استماع لقراءة، لأن الاستماع، لا يستحق به الإحصاء، والاستماع فرض، لا لا يتحقق الاستماع إلا به، يصير فرضاً بقاءه

فأما في غير حالة الاستماع، والإحصاء إنما شرع بسببه تعظيماً لأمر القراءة بقصر الإمكان، لا أنه مقصود نفسه، والتناء ذكر مقصود نفسه، فكان مراعاة التناء أهم من مراعاة الإحصاء

فإن قيل الإحصاء فرض وإن كان لا يسمع القراءة متى سقطت عن القارئ القراءة

فإنه هو ركن الصلاة لأجل الإحصاء

قلنا القراءة م سقطت عن القارئ، فكان الإحصاء، لكن لا سقطت، لأن قراءة الإمام جعلت قراءته، متى شارك الإمام في القيام شيء هو محل القراءة للإمام، ألا ترى أنه متى أدركه في حالة الركوع، صار مدركا لهذه الركعة، وإن لم يوجد معه انصاف لقراءة الإمام، لأنه شاركه في القيام، فجاءه قراءة الإمام له قراءة، لما شاركه في القيام، وأما بناء الإمام فلم يجعل بناء من المندى، فإذ كان يشتمل بالتناء، يكون بناء الصلاة، وأما إذا كانت الصلاة بحضورها للقراءة، إن أدرك الإمام في الركعتين الأخريين، فكذلك الخواص يشتمل بالتناء، لأن الإمام يحذف بالمرء، في الركعتين الأخريين، وإن كان في الركعتين الأولىين، فقد اختلف فيه الشيوخ، منهم من يروى يستغل بالتناء، ومنهم من يقول لا يشتمل بالتناء، من يسمع القراءة، وإليه كان بين الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد ابن الفضل، وهو

—

ومعهم من يعون عنهم من جميع ميكنات الإمداد، فيأتي بالفرد به حرفة  
أما هو قال - به يستعمل بالبناء، فمذهب هي ذلك من أن لا يصنع له شيء من  
الاعتناء بالنساء . . . . . من بعضه وثقته بمصروفه بالأساء، فكلمة  
الأشهر بالأساء أو ليس

و اما من يقول لا بد من العقل بالبدن، يقولون انه كل جسم من اجسام العالم، غاية في القوة الاستيعابية، وانه  
قد حصل فيه مقدار من القوة العقلية، فكل من كان له اذن من اذن الله عز وجل، حصل في عقله مقدار من القوة العقلية، فكل  
الانسان، لانه ما وجد من جسم من اجسام العالم، انه ليس من اجسام العالم، الا ترى ان الامر قد اختلف  
الاخرى، لم يجد من اجسام العالم، و قد وجد من اجسام العالم، فكل من كان له اذن من اذن الله عز وجل، حصل في عقله مقدار من القوة العقلية، فكل  
الانسان، و قد وجد من اجسام العالم، و قد وجد من اجسام العالم، فكل من كان له اذن من اذن الله عز وجل، حصل في عقله مقدار من القوة العقلية، فكل

وہم مویقور ہر مالہ فی سکتہ الامام، فادھب فی دیت من ان شکر اقامہ ہدو  
انستہ عن عرو بن زید و ابن الامام ع باقی شیعی ما فی حک اب (۲) ہم لکن علیہ الیاتی  
بالنظام سکتہ الامام

و هو مع كتاب نسخ الأمان عليه آية الله عليه السلام في حقه من الأمان المسموع من أبي أمامة ، و لا سمع من  
 لقمان في صلاة ، بحقه ثوب ، بشر بالآثار ، و أوحا ، و بأمر هو الله ، و في صلاة ، و حقه  
 فيها ، و أن يروى من أبي بصير ، و قال محمد بن الحسن ، لا بأس أنه من أبي بصير ، و حقه  
 من قوله تعالى : ﴿ يَسْمَعُوا ﴾

ومرسله العدد ٤٤٤٤، في ٢٤ من الشهر في حيدرآباد من لادم لا يسمع مرادته. هل ينبغي بعد تكبيره الانتقام؟

والله اعلم  
بما نزلنا من كتابك

[illegible]

١-٢-٣-٤ هذه الدوائر الأربع، إلا ما دعي هذه السماء، وما هو في كنفها من جنة ولا عذاب، وكل من يجره إليها، فإنه على نفسه.

يتحرى به، إن كان أكبر رآه أنه لو أتى به قائماً، يدرك الإمام في شيء من الركوع، فإنه يأتي به لأن الموضع الذي أدرك الإمام فيه ليس بموضع التمام بالإمام، والركعة بالتمام لا يؤدي إلى ثبوت هذه الركعة إذا كان يدركها، فقد أمكن إدراك الأمرين، ويصلح بين الأمرين وأحرزهما أولى، فلا يترك واحداً منهما.

وإن كان أكبر رآه أنه لو اشتغل بالتمام لا يدرك الإمام في شيء من الركوع، لا يأتي بالتمام، بل يبايع الإمام في الركوع، وتلك أنه لو أتى بالتمام، فأنته الركعة مع الإمام، وإدراك الركعة أهم من إتمام التمام.

فإن قيل الركعة لو فاتته فتعزى إلى خلف، فإنه ينقص بعد فراغ الإمام من الصلاة، وإن شاء بقوته أصلاً، لولا أنه لا يأتي به بعد ذلك.

فتا: الركعة إن كانت تعزى إلى خلف، إلا أنه سبب الإجماع في هذه الركعة تقوته أصلاً، وموافقة سنة الجماعة أرى من مراعاة السنة التامة، ألا ترى أنه لو أدرك الإمام في صلاة الفجر، فله كذا أكبر رآه أنه لا يدرك الإمام في الركعة الثانية، فإنه لا يشتغل بركعتي الفجر، وقد ورد في ركعتي الفجر من التوكيد، ثم يرد في غيره، فكيف لما كان الاشتغال بركعتي الفجر يؤدي إلى ثبوت سنة الجماعة بالركعة الثانية، كان إقامة سنة الجماعة أولى، فكذا، هما.

١٤٠٦ - فإن أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع، يكبر تكبيرة الإيماء قائماً، ويأتي بالتمام، إن كان أكبر رآه أنه لو أتى بالتمام، يدرك الإمام في هذه السجدة، لو كان لو أدركه في السجدة الأولى، يكبر تكبيرة الإيماء قائماً، ويأتي بالتمام، إن كان أكبر رآه أنه لو أتى بالتمام، يدرك الإمام في هذه السجدة، فكذا، هما.

١٤٠٧ - وكذلك إذا أدركه بعد ما رفع رأسه من السجدة الأولى، يكبر تكبيرة الإيماء قائماً، ويأتي بالتمام، إن كان أكبر رآه أنه يدرك الإمام في السجدة الثانية، ثم يسجد، ولا يأتي بالركوع والسجدين، وإنما هما نفس الصلاة، لأنه صار بمراد ركعة تامة بعد ما شرع في صلاة الإمام، فنفس الصلاة.

١٤٠٨ - وإذا أدركه في السجدة الأولى، يكبر تكبيرة الإيماء قائماً، وهل يستفتح قائماً؟ ذكر لي في هذا من قال: يستفتح، وسبب من قال لا يستفتح، وعن أبي حنيفة، وأبي يوسف بن المبرق، أنه يستفتح طلعاً من غير فصل، وأما إذا أدرك في الركعة الأخيرة، فإنه يكبر تكبيرة الإيماء قائماً، ثم يقعد ويتابعه في

التشهد، ولا يأتي بالدعوات مشروعة بعد الفراغ من التشهد عند بعض الساجدين، وإليه مائل فتح الإجماع المعروف بحججه ورواده، لأن الدعاء مشروعي حر الصلاة، لا في وسطها وبعضهم قالوا: يأتي بها مائة لإمام، وهكذا رواه الشيخ لإمام أبي عبد الله عليه السلام من أنبي حبيبه، ومن كان من عباده من أنقص رحمه الله، ومنه لأن أنقص الله لا يشغل باله الدعاء في وسط الصلاة لأن فيه من تأخير الأركان، وهذا المعنى لا يوجد هنا، لأنه لا يأتي بشيء من الأركان قبل سلام الإمام، وإلى هذا يقول مال السجود الإمام الأجر نفس الأمانة السجدة وحده الله تعالى

ثم على قوم من لا يأتي بالدعوات المنبرية بعد الفراغ من التشهد، ماذا يصنع؟ احتفظوا به، يسجد، قال بعضهم بكرر التشهد من قوله، وقال بعضهم يحسن على النبي ﷺ، وقال بعضهم يأتي بالدعوات التي في القرآن نحو ﴿وَمَا لَنَا أَوْحَيْنَا بِكَ آيَاتٍ كَذِبًا﴾، ﴿وَمَا لَنَا أَوْحَيْنَا بِكَ آيَاتٍ كَذِبًا﴾، وقال بعضهم بسكت، وقال بعضهم هو الخبر أن الله أنى بالدعوات المذكورة في القرآن، وإن شاء سئل على النبي ﷺ

١٢٠٩ - ولا ينبغي معصون أن يعود إلى فعله ما سبقه من سلام الإمام، في حال حال قبل أن يصح الإمام من التشهد، فاسأله على وجهه إما أن يكون مسنوناً تركه، أو تركه، أو تركه ثلاث.

هذا كان سبب تأخير ركعة، فإن وقع من قراءته بعد فراغ الإمام من السجود فحذر ما يجوز به الصلاة، حذرت صلته، بمعنى على ذلك، وإن لم يقع من قراءته ذلك فحذر ما عجز الإمام من التشهد، لا يجوز صلته، لأن قيامه وقراءته من فراغ الإمام من التشهد لم يقع منه ترك، فإذا عصي على ذلك، فقد ترك من صلاته ركعة، ذلك يجوز، وكذلك ترك ما سبقه تركه، لأنه ترك لقراءته في حذرها.

ولو كان مسنوناً ثلاث، كان عليه قرع في القراءة في كعبين، وفرع في السجود في ركعة، فيظن أن كان قام بعد فراغ الإمام من التشهد، أنى قومه، وفرع في السجود في ركعة الصلاة جازت هكذا، وإن كعب في الأولى قبل فراغ الإمام من التشهد، ومنع على ذلك، فقد صلاته - والله أعلم -



الخمس ابرار

طی یہ بات ہو کہ وہ مصیبت سے بچنے کے لیے غصا لاتے، وہ لا بکر۔

۱۳۱۰- م. ک. د. سیدسید، «مطالعی در بارهٔ فی الفقه» اثر ابوالحسن، ص ۱۴۵، معانی  
عنه، نقل، ج ۱، ص ۱۴۵، «م. ک. د. سیدسید، «مطالعی در بارهٔ فی الفقه» اثر ابوالحسن، ص ۱۴۵، معانی  
عنه، نقل، ج ۱، ص ۱۴۵، «م. ک. د. سیدسید، «مطالعی در بارهٔ فی الفقه» اثر ابوالحسن، ص ۱۴۵، معانی

آن قى حاشا لعل، بالعبارة الثانية، فإذ جاسوسى من مخرج يده سعى منه، على حشيه بصلة  
و ناسم، عاتقك فى عبارة صفة جودك لكسار يدركه، و قال، وهـ،

المراد به

[illegible]

وسمى محمد هذه القديسة التي لا يكون لها عباد ولا مع سلف، وهو في ذلك بعض الامحاء عن راسه، يحمل طرف سبحة الثمينة بسبعة يده يمين وجمعه في يده المكنة في يده من جبهة القلب والامام.

[illegible]

۱۲۳ پیکر، آدم، صبح بدیده سیر، آ، ص قیل کنبه، د احمد سیمود، ئاذا ظهرفه

١١٠٠

427 400 1 51A 2 000000 000000

(\*) ثمنه مسموم ۵۴۱۷ و ابرو ۳۱۵۶ و چشم ۲۲۰

1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 26



على رأسه، ويلقب به جميع يديه بحيث لا يبقى له فرجة، لأن فيه معطية الصم، وأنها مكرهة.  
١٤٦٨- كذبت بكرة له أن يكتب نيابة أو يرفعها؛ فلا يرب، لأن فيه نوع تحجير، ويكره  
للمصلي ما هو من أخلاق الجبابرة، وكذلك يكره الصلاة على إزار واحد، بخلاف الصلاة في  
ثوب واحد، من شحابه، ولد يرب الصلاة من قبل.

١٤٦٩- ويكره الصلاة حاسراً وأنه تكلم لا رهبونا، ولا بأس بما قصه تدللاً  
وعتقوها، على حر حس، هكذا، حكى عن الشيخ الإمام ليس، حسن السمعي،  
وقال الشيخ الإمام بهم اللبس، هي "كتاب الخصائل" ثبت لشيخ الإسلام - ابن محمد -  
يقول في "الكتاب"، لا بأس ما يصبى في ثوب واحد، من شحابه.

قال في "الكتاب" - مراد محمد أن يكون ثوباً طويلاً يتوشح به، فيجعل حشفه على  
رأسه، ويضعه على منكبيه، وعلى كل موضع من يديه، ما ليس فيه نصيب على إزاره  
الرأس والمنكبين، ولقد روى أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يكرهون صراة للكتب في  
الصلاة.

١٤٧٠- وكذلك يكره الصلاة في الثياب البذلة، وروى "أن صبر رضى الله عنه رأى  
رجلاً فعل ذلك، فقال: أرايب لو كتب أو سلك إلى بعض الناس، أكتب فيه في ثيابك هذه؟  
فقال: لا، فقال صبر رضى الله عنه: الله أحن إلى يتيمين له  
١٤٧١- وكذلك يكره الصلاة في ثوب فيه تصوير

١٤٧٢- قال الشيخ الإمام الصمعي أبو جعفر: ويستحب للرجل أن يصلي في ثلاثة  
ثياب قميص، وإزار، وعمامة، ويستحب للمرأة أن تصلي في قميص، وحمل، ومقنعة،  
ولا يرفع رأسه (ولا يغطه)، ولا يبيت يسه من جسده، أو ثيابه، قال عليه الصلاة  
والسلام: "إن الله تعالى كره لكم ثلاثاً: البس في الصلاة والثوب في المصباح والمصباح في  
القبض". ولا يرفع أصابعه، قال عليه الصلاة والسلام: لعن رضى الله عنه. "لا ترفع  
أصبعك وأنت تصلي" [ولا يبيت بين أصابعه]، ولا يبعس يده على حصرته، قيل إنه  
استراحه أهل النار.

(١) استأذن من د ر ف

(٢) أخرجه الطحاوي في مسند الشهاب ١٠٥٧

(٣) أخرجه أبي ماجة ٩٦١

(٤) استأذن من د ر ف و ط

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

(١٥) *سورة مريم*، الآية ١٨.

© 2000 Blackwell Science Ltd

• *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1001-1005

وہاں تک کہ وہ اپنے آپ کو دیکھ کر ہنس پڑے۔

٩٩٤ هـ / ١٩٧٦ م

والفرق بيني وبينكم، ذلك، لأنه لم يبق مني؛ رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا أئمة بعده،  
وكون محمدًا، وشر أئمة ومحدثاتها

ومسألة غير الإمام، وجوابها، أنه لا يصح ذلك في سبب، والفرق أنه لم يبق ذلك عن رسول الله ﷺ ولا عن الأئمة المهديين<sup>(ع)</sup> بعده، ولا لأحد، من خلف الصلاة على النعم، والله معكم.

وَمَعْلَمَةٌ فِي الْفُتُوحِ وَجُوبِهَا أَنَّهُ يَسْمَعُ وَيَصِفُ ، لَا يَسْمَعُ بِإِذْنِهِ ، قَالَ لَهُ  
عَلِيٌّ «وَأَيُّ شَيْءٍ أَتَى بِكَ هَذَا» قَالَ «أَتَى بِكَ هَذَا» قَالَ «أَتَى بِكَ هَذَا»  
قَالَ جُوبُ ، وَالدَّعَاءُ بِحَسْبِ الْمَسْمُوعِ وَ«يَصِفُ» بِحَسْبِ الْمَسْمُوعِ ، وَحَسْبُ مَا  
سَمِعْتَ الْفَرَادِيسَ عِندِي ، وَعَسَى أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ شَيْئًا بِكَرَرِ قَوْلِي لَكَ بِطَرَفِ جَمْعِهِ

١٤٤٦- ويذكر به أو ينظر إلى السجدة، وقت كتاب وسور الله ﷻ بعض تلك المقادير.  
 من قول الله عز وجل: ﴿وَأَقْبَحَ الْمُنَافِقِينَ أَلَمْ يَكُنْ فِي صِلَتِهِمْ مُنْكَرًا﴾ (نور) إلى  
 الأوصى، ولا يعلت بيتاً وشيئاً، ذلك عليه الصلاة والسلام أبو عبد الله الحسيني من يلقى ما  
 عليه السلام.

ومرارة من المسألة . . . حزن بعض وجهه عن الضلع . . . ، ، نظر يوتي عجيبة ، ولا  
حزني بعض وجهه ، لا يكره

۱۶۲۷- ویکریہ بہ البیحد علی کثر عملاتہ ویکریہ الہ التبحیح بعدہ یعنی فی الحیل  
 ہذا کلام صوفیانا حروف ہاء لاء با کد لہ حروف کلام فی کتبہ مفسدۃ اختلاف کما سیاقی  
 سے بعد علی ای شہادۃ ہاں واسی لیسعال اتفق ہو صحوفہ یہ ہاں ہاں پکر

١٤٤٩ هـ وبكى، والشمع فهدأ، ولا يصلي، وفي عقبه ذراعيه، ولا يمسر ولا يمتعه من  
الفرقة، ولا يمتعه من الموضع، ثم خرج حلة له، وهكذا ذكر في بعض المواضع  
وذكر في موضع آخر إلا معه شيء، فلهذا هو بعد الصلاة، وإلا لم يمتعه من شيء.

(1) درونی و بیرونی

(٢) من الأعراف الأربعة

$$f_{\text{in}} \rightarrow f_{\text{in}}(T)$$
<sup>1</sup> 李長吉 (註)

(c) أحد جهات التوزيع في مكتب إيداع غير مكتب الإصدار موقوف عليه، و ٢٠٠٠ ليرة سورية فقط.



نكح . وسيأتي الكلام فيه بعد هذا في فصل المفصلات

١٤٣٥ - وإن أحد نعمة في الصلاة ، يكره له أن يفتله ، لكنه يذهب بحب العصى ، وهذا قول أبي حنيفة ، ورؤى عنه أيضا . لو أخذ عصاة أو برحونا ، رذله أو دمه ، فقد أساء ، ومن معص ، أنه يفتله ، به نسب أحب . من من دقيا ، أي ذلك من لا بأس به ، قال أبو يوسف . يكره خلفا وجوبا في الصلاة .

١٤٣٦ - ويكره أن يبرق في الصلاة ، وكذا يكره ترك الطهارة في الركوع والسجود ، وهو أن لا يتم سجدة ، ولا ناس بالصلاة على الطافس ، واللبدة ، وسائر العرس .  
١٤٣٧ - الصلاة على الأرض لا على ما يستأجر إلا من نصب ، ويكره أن يطول الركعة الأولى في التطوع ، ويكره تطويل الثانية على الأدنى في جميع الفصول .

١٤٣٨ - ويكره نزع اللبس والعلوية وسهما ، وخلع الحف بعين يسير ، ويكره أن يشتم طيبا أو ربحا ، وأن يرفع ثوبه ، أو يروجه ، أو أن يمد يده فلا عسد صلاته . وكتبه من مسائل هذا الفصل يأتي في باب الكراهة والاستحسان والله أعلم .

### وما يصل به الفصل :

١٤٣٩ - قال محمد رحمه الله في الخلع الصغير لا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد ، وإنه في السجود في الطاق (ويكره أن يقوم في الطاق) ، ما إذا قام في الطاق ، فإذا يكره ، إما لأنه حرم بمسحه مكانا ، وذلك مكره ، كما روى عن عمار بن ياسر . رضي الله عنه أنه قام بالمدائن عني . فكان يصلي بالصلاة ، فجعلته حديثه ، رضي الله عنه ، فلبس من صلاته ، قال له حديثه رضي الله عنه . أما عمار بن ياسر رضي الله عنه ، قال : " ذلك معاني عمار رضي الله عنه . بعد أن ذكرت ديني حين جئته " ، ويخرج معنى ، وهو أن هذا يشبه بأهل الكتاب ، وإنه سمى مكرره . وإنه لأنه إذا قام في الطاق بسعة على القوم حاله ، وإنما يقدم الإمام على القوم ، حتى يظهر لهم حاله ، ولا يشبه ، فمما يحسب انشبه حال الإمام عليهم يكون مكررا .

فلا كان العرب متشككا ، وإمام الإمام في الطاق ، من نكح ، من جدوى الطيرين آ ،

(١) يكره من سار في صلاة ، وكذا في الأصل ومما

(٢) نصه ذلك من مخرج بوجوده

(٣) وهي موطأ و ب مدني

(٤) حكاه في ب ر ب ، وفيه ، وكان في الأصل رة الثاني







## الفصل الخامس

في بيان ما يفسد الصلاة وما يفسد

١٤١٢ - يجب أن يحمى بأن ما يحد المصلحة من جانب دول ومعمل ، ضد المخطوف تعوي

٤٤٣- فَايُكَلِّمُ فِي صَلَاتِهِ رَجُلًا مِنْهُمْ أَوْ فَاسِدًا يُغْلِبُ أَتَمًّا كَثِيرًا. تَكَلِّمُ  
لِإِصْلَاحِ صَلَاتِهِ إِذَا كَانَ لِإِسْلَامِهِ فِي مَوْضِعٍ لِمَعْرُوفٍ فَقَالَ لَهُ تَكَلَّمْ أَوْ دَعِ الْإِسْلَامَ  
مَوْضِعَ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ لَهُ تَكَلَّمْ. هَبْ أَوْ لَا لِإِصْلَاحِ صَلَاتِهِ. وَيَكُونُ الْكَلَامُ مِنْ كَلَامِ الْفَتَاوَى.  
اسْتَبْرَأَ فَصَلَّى. عِدَّةً مِنْ تِلْكَ الْبُيُوتِ ثَلَاثَةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كُنِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ عَدَّ لَوْ رُفِعَ  
فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَعْرِفْ، يَمُوزُهَا وَيُسَبِّحُ عَلَى صَلَاتِهِ لَمْ يَتَكَلَّمْ. وَهَذَا تَكَلُّمٌ - قَلِيلٌ  
لِظَاهِرِ هَذِهِ الْحَدِيثِ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ مَعْرُوفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمْ يَدْعُ مِنْ أَحَدٍ فَوَجَدَ وَسُئِلَ  
أَنَّهُ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَرَدَّ: "الْإِسْلَامُ عَلَيْكَ" فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:  
فَأَحْزَنُنِي مَا قَرَّبَ وَمَا بَعَدَ. فَقَالَ بَرَّخِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الصَّلَاةِ، قَالَ لِي يَا ابْنَ مَسْعُودٍ  
إِنَّ اللَّهَ يَحْدِثُ مِنْ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ جَمَلَةُ مَا أَحْدَثَ أَنْ لَا يَكَلِّمُ فِي صَلَاتِهِ. وَهَذَا إِذَا  
تَكَلَّمَ عَلَيْهِ وَجَّهَ بِسَمْعِهِ

1221- هَذَا إِلَهُكُمْ هُوَ الَّذِي لَا تَسْمَعُ مِنْهُ ، فَإِنَّ كَانَ مَحْسُوعٌ يَسْمَعُ مِنْهُ فَصَلَاتُهُ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ سَاجِدًا لَا يَسْمَعُ مِنْهُ ، إِنْ لَمْ يَصَلِّهِ أَغْرُوبٌ لَا مَعْرُوفٌ ، وَإِنْ صَبَّحَ الْغُرُوبَ حَكَمَ عَنِ الصَّبْحِ الْإِسْمَ الْكَرِيمَ أَنَّهُ مَعْدُ صَلَاتِهِ ، وَحَكَمَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْإِمَامَ الْجَلِيلَ نَبِيَّ بَكْرِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ أَوْ لَا تَنْفُسَ صَلَاتِهِ ، وَالْإِخْتِلَافُ فِي هَذِهِ أَسْأَلُهُ كَلَّا خِلَافٌ مِمَّا إِذْ قَرَأَ صَلَاتَهُ وَبِمَعْنَى صَلَاتِهِ ، عَنْ بَحُورِ صَلَاتِهِ وَفِي التَّوْزِينِ إِذْ تَنَكَّبَ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ تَعْدُ صَلَاتَهُ ، وَهُوَ مُخْتَارٌ ، لِأَنَّ كَلَامَ فَاتِحِ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا ، وَالرَّحْمَةُ الصَّلَاةُ بِالسَّلَامِ ، وَإِذَا صَلَّاتُهُ هَذِهِ لَا يَصْدُقُ قَوْلُهُمْ فِي كَلَامِ النَّاسِ ۝

(۱۱) سہ ماہی کے لئے اُنڈے میں جامعہ

(١) وفي ب. ميم يرا عليه نهالة السلام.

(۳) محسنی المذنبین، علم حلالہ، ص ۱۱۷ و ۳۵۸، زمزم پبلشرز، الدمام، ۱۴۰۶ھ و ۱۴۰۷ھ

(۴) اخراجہ مسلم ۵۳۶، دس لکھ کے قریب صلیبوں پر ۸۵۴ء میں بحال کی گئی تھی۔

١٤٤٥- وإذا غطى رجل، فدلته رجل في الصلاة، برحمته الله، فسد صلاته، ذكر لنا شيخنا في الجامع الصغير من غير ذكر خلاف، وذكر من مذهب آخر، وقال أبو يوسف، لا يفسد صلاته، وجه قول أبي يوسف أنه لم يجد من في صلاة ما يفسد صلاته، لا بالعمد والرحمة، وهذا مما يوجد في الصلاة، وجه قول أبي حنيفة وسبعه حديث معاذ بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال: "قلت من قرأ في الصلاة، يغطى رجل يجلس في الصلاة، قلت: برحمته الله، فقال: رسول الله ﷺ عن أبيه، قال: إن صلاتنا هذه لا تصلح لكلام الناس أي هي التسليم والهيل وقراءة القرآن"

١٤٤٦- وفي مائة الفاضلي إذا غطس الرجل ، فقال رجل من الصلابة : انخفضه  
لا يفسد صلاته ، وإن أراد به خواب . لأن جواب غير العاطس لئلا يفسد بس هو الخسوف .  
فلم يأت بما يصير مجيباً ليعاطس فلم يكن جواباً وهي رواية غير عن أبي يوسف إذا  
غطس الرجل في الصلاة سجد لله تعالى ، وإن كان وحده إن شاء الله به وحرك لسانه ، وإن  
سأه الله . فإن كان خلف إمام أسرته وحرك لسانه ، وقال أبو يوسف بعد ذلك : إن كان  
يهلك وحده ، أو خلف إمام ، فغطس الله حادثة في نفسه ، ولا ينكلم

[illegible]

١٤٤٧- واید، حشر، المصطفیٰ بحذر مسوء، مآئن قبل به عات ابوک، اوجیل به سوسه نیک،  
مقالی یانته ونا اید راجعون و اید حوله و نهلا یملع الصلاة و اید م یروحوه لا یضع  
الصلاة، و ذکر المسألة من غیر ذکر علاقته

١٤٤٨- وبنو حجر بن مسهر، بأن قيل له: علم أبوك، فقال: أحمد له، وأراد حواه  
قطع الصلاة، قول ابن عبيد ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
لا يقترن الصلاة

وَعَلَىٰ خَلْقِ الْإِنسَانِ فِي طَبْعِهِ، فَلَقَالَتْ مَسْجَدًا لِلَّهِ، أَوْ لِلْإِلَهِ الْأَلَّهِ،

[illegible]

و منهم من ذكره في سنة ، عند جامع حلي الواقف ، وهذا الكتاب يحتاج الى تعرفه  
 يومئذ ، والبرهان - الا انه من جامع اختيار المحققين ، وما شرب من الصلاة لاجله ، والتمحيص  
 لا يظهر من ذكر الصلاة من غير واحد ، ولا من حقيقه ومحمده ، حسب ما افقده على جواب  
 سطر الكلام ، فيصير كذا ، بل هو على تقويم في ذلك ، ان لم يرد من ذلك السطر  
 انه عند الصلاة كذا هو .

[illegible][illegible]

تخرج المذاهب في هذا الباب، وأما وجه التمسك على القول بصلاته، وذكر الله تعالى به  
عطف القبر، نحو: «وذكر الله تعالى» أو «بسمه»، فثبت صلا، في قول أبي حنيفة ومحمد  
وعنه ابن عباس، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يبعد صلاته، وإن عرق من  
تسبح له، فلا بأس به، وقد سبق يعلم غيره أنه في الصلاة لا يبعد صلاته [ولا  
يسبح للأمام، إذا لم ير الأمامين]، وتبادلتهم الصلاة، عند أبيه وعمره، في الصلاة،

لا بعد صلاة

٤٤٠ - وأحمد بن محمد بن أبيه - قال سئى عنه الصلاة، سلام  
 من أياها من سجودك ما يجهد في أداءه فإنه حسن أن يستحب أن بعد منه <sup>١١٤</sup> "تأخر من  
 لأجل أن ينادى يا سيدي أو العزى ولا يسه كلام الناس، لا يسه الصلاة لأنه ذكر  
 وذكر أنه تعالى لا يكون معه صلاة

وإن دى ما يثبت كلام الناس معه صلته، الخلف من أيا من الحكم السلي، أنه  
 أجب فلما طس من الصلاة، هذا برحمتك الله فلما خرج رسول الله ﷺ قال لعائيه "ي  
 صلواته لا تصح سئى من كلام الناس فما هي التسييع والديس وفي القرآن "فقد  
 جعل رسول الله ﷺ يؤلف برحمتك الله، من حسن كلام الناس

١٤٥١ - والعزى بين يدي - في القرآن - ويرى ما يسه كلام الناس أن قل ب  
 سأل الله تعالى به، ولا يسأل به غيره، جهته مما يسه في المزج، وبحث دعوى  
 اللهم اغفر لي اللهم دعوى أخرى، لأن الغفر، لا يحال عليه لا يسأل بهما إلا في  
 تعالى

وكلمة يسأل به الله تعالى، ويسأل به غيره، فهذا من جهة ما يسه كرم الله تعالى  
 صلواته، وذلك نحو قوله اللهم زوجني قلاته - اللهم اغفر لي - اللهم اغفر لي  
 ربنا - لأن هذا كما يسأل به من الله تعالى، يسأل به من غيره، بغير الرجل بغيره - دعوى  
 منك، اغفر لي، اغفر لي

والذي يؤيد هذا - دوى عن أبي بكر تفضلت دعوى الله تعالى به - أنه قال لرسول  
 الله ﷺ عيسى يا رسول الله دعوا دعوى في صلاتي، فعد قل اللهم دى ما يسه  
 قلته كتب "وإيه لا بعد التسوية إلا أنت واغفر لي معفرة من سيد ورحمى إنك أنت العزى  
 الرحيم"

وذكر من الجاء مع التفسير - نوع في الصلاة بكل سئى من الدعاء، وسع، مثل عن

(١) أخرجه مسلم ٧٣٨، والبيهقي ١٠٣٥، ورواه ١٧٤٢، وأحمد ١٨

(٢) - من حواشي

١٣١ المكون من ب و ك

(٣) - أخرجه البخاري ٧٩٠، مسلم ١٨٧٦، والترمذي ٣١٤٤، والنسائي ١٢٨٥، وابن

مسجد ١٧٤٥ - أحمد ٨



113

ثم يعلمه الحروف من حروف المعجمة فلهذا يسمى الحرف من  
الحروف الكلام يجب أن يكون محسداً ، كأنه من قولي قولك الحمد لله رب العالمين ، فيما أن  
الحروف من حروف المعجمة ، وله اسم خاص

وحدہ قول فی حقیقت و محقق رحمہما اللہ تعالیٰ ان سورۃ البقرہ علی لہ بدولہ  
و راجع و هو یصح بقولہ صلا اصابہ من یصح فی صلاۃ بعد تکبیرہ و لا یصح  
قولہ ان من حسن السلام البصر لانه حر وہ من جملہ من صلاۃ ان الله تعالى ﴿فَلَا  
يُفْلِحُ كَافِرٌ﴾ فالکلام طالع صلاۃ ان النبی الامام ابراہیم ابو نصر صمد رحمہ اللہ  
تعلیٰ ذکر النہج فی کتاب دولہ و سکر نصیرہ ذیل رحمہ اللہ تعالیٰ و یصیر ان  
عبد رب

١٤٤٣-١٤٤٤ هـ لا قطع الصلاة لأنه لا يمكن الاستماع عنه ، فكان عيوفاً  
 ١٤٤٤- واستحب إلى عدم ما خرج إليه ، لا يقطع الصلاة ، بل يمسك ثم يركع ، لأنه لا  
 يمكن الاستماع عنه وإلا لم يكن مبروراً ، لأنه لا إصلاح فيه ، يسد ذلك من القبر ، وإن  
 ظهرت له حروف ، نحو : ج ح ، ويكلف لذلك ، وإن شئنا لإمام عليه السلام عليه  
 السلام رحمه الله تعالى ، يرون قطع الصلاة عند هذا ، لأنه حروف صحيحة ، يقال غيره ، من  
 سبيلهم إليه تعالى لا قطع ، وإن لم يظهر له حروف ، فهو لا يقطع الصلاة عند

$$r^m = \sum_{j=1}^m |y_j| = 1 - \sum_{j=1}^m \frac{y_j}{2} = \frac{1}{2} \left( 1 - \sum_{j=1}^m y_j \right)$$

(T) معصامی کا روبرو، ایک ہی لائن میں، خط کا آغاز

٤٩ (٣) آخر جدول

(2) آیا چه اخلاقی در سبب دیگری، ۵۳۹

على قهاس ما ذكره سمن الأسنة رحمه الله تعالى

١٤٥٥- وإذا ساق الله ماله علاء أو حر الكلب ليلال مر " يقطع عندهما " أيضاً لأنه حروف مهجاء وإن ساقها على المراد حروف مهجاء لا يقطع عندهما، على ما ذكره سمن الأسنة، وكذا إذا دعا أنهره بجائه حروف مهجاء يقطع الصلاة عندهما، وإذا دعاها على ليس به حروف مهجاء لا يقطع، وكذلك إذا دعاه ما به حروف مهجاء " يقطع عندهما " وإذا نعت به بكن مدبراً إليه، وحصل به حروف مهجاء، يقطع الصلاة عندهما، وإذا لم يكن مدبراً إليه، وإن كان إلا أنه لم يحصل به حروف، لا يقطع الصلاة عندهما.

١٤٥٦- "وإن" هي صلاته، أو نأوه، أو يكي، فإن نزع يكأوه فإن كان من ذكر الجاه أو النار، فصلاته صالحة، وإن كان ذلك من جمع أو مصيبة، تعدت صلاته عند أبي حنيفة ومحمد، رحمهما الله تعالى.

وتفسير الأثر أن يقول أو يبول أو يلهو، وفي الثاني الحديث كما قلنا، حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت سألت عنس ما هي صلاته، فقال: "إن كان لحشية الله تعالى، لا نفسه صالحة، وإن كانت لأكرم، فقد حلت له"، وهذا لأن ما كان من ذكر الله أو النار، فهو مكتوبة لله تعالى، فيكون في معنى سبيح، ٧٤، معظم الله تعالى فعل ما فعل، وكذلك حكم النسيح، وقد قال الله تعالى: "إن إبراهيم لأواه حليم"، وكان النبي صلى الله عليه وسلم في كرباءه يلهو.

ولما كان من جمع، أو مصيبة، فهو جرح، منه من جملة كلام الناس، أو حود حده، يقطع الصلاة، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا كان يركع الاستماع عنه، يقطع الصلاة، وإذا كان لا يركع، لا يقطع الصلاة، وعن محمد رحمه الله تعالى، وهو قريب منه، فإنه قال: إذا كان من جمعاً، يقطع الصلاة، وإن كان مصيبة، لا يقطع الصلاة، لأنه لا يركع القعود والقيام، لا بالأثر، ومنزل محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى عن ذلك، فقال: لا يقطع

١٥٩ روى عنه

(٢٥) روى عنه يقطع عنه أب

(٢٦) استدرج به ر ف

(٢٧) أنه تعالى، عنس من الأثر.

(٢٨) سورة البقرة الآية ١٧٧

(٢٩) روى عنه ر ف ويشرح



فصله؟ وعش فعال لأن هذا مما يشترطه المريض ولا يشترطه غيره، ولا يمكنه الاحتجاج به.

والمتفق على أن يوسف رحمه الله تعالى ورواين، جدهما أن لا يسأل لا يوجب قطع الصلاة، سواء كان من مرض، أو من فقر الحية والنار، بعض مساجد حرمهم الله تعالى ذلك، في شرح طراز الصدر الاختلاف في هذه المسألة، على اختلافهم في الجمع في الصلاة، من أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يقطع الصلاة، وعد أن يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع.

أقربه ثمانية إذا كان لأربع بحرفين، نحو ده، لا يفسد الصلاة، وإن كان بثلاثة أحرف، بحرفين، ده، يفسد الصلاة، عند بعض الفقهاء، سواء كان من رجوع، أو ذكر أثناء، وعما سأل عن أن كل كلمة اسمية على حرفين، اثنين، أو جدهما صبية، والآخري ولتكم، لا يقطع الصلاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، رغم أن صبيته ومحمد يقطع الصلاة.

وكل كلمة اسمية غير ثلاثة أحرف، أو ما لا عدده، من زيادة على الثلاث، تفسد الصلاة عند أبي يوسف بخلاف بين الفقهاء، وهو الثلاث خلاف المساجد رحمهم الله تعالى.

والحروف الأربعة عشر، جميعها المبدئية في قوله اليوم، سبحان، قوله أو مع التثنية، يتولد منه أربعة أحرف، لأن التثنية يندرج مع حرف حاء، وأوه بدون تشديد يتولد منه ثلاثة أحرف، يتكون من أوه بدون تشديد خلاف لتسبيح، على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ومن أوه مع تسديد، اتفاق بين الفقهاء رحمهم الله تعالى.

وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: من كلام العرب على ثلاثة أحرف، جدهما لثلاثة، وثلاثي، جسي به الكلام والنائب لسبب عنه، إلا أنه إذا تكلم بحرفين أصليين، فقد وجد أكثر مما يس عليه كلام العرب، فتكلم معكم كلمة، وبه يرى ما إذا كان إحداها وانفرد، لأن النظر إلى ما يس عليه الكلام لم يوجد إلا بحرف واحد، والكلام لا يقوم بحرف واحد.

والجواب عن هذا أن الروايات من طريقه لو كانت معني، لا تعد صلاته بإدخال.

(١) وفيه تسبيح من رجوع

(٢) كتاب الأمل، رول المساجد، مادة

وحكى عن الشيخ الإمام أبي حمزة الكبير رحمه الله تعالى أنه كان يقول: إذا تلاوه في صلاته، لا يمسد صلاته، وأنه خلاف الرواية، وقد جرى عن سنده غيره واحد، لا يمسد صلاته عند الذكر، هكذا ذكر عامة المتأخرين وجميعهم أنه تعالى في سر وجهه.

وذكر شيخ الإسلام المعروف - خواهر زاده - رحمه الله تعالى، في شرحه أن على قوله أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى: يمسد الصلاة، بالصوت المسموع، في حرف واحد أو في عدة الحركات، على ما في نسخة الشيخ في نسخة أبي حنيفة، لا يمسد الصلاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، لا خلاف بين الشافعيين، قال أبو حنيفة، يمسد الصلاة في الحركات المتتابع، عندهما يمسد الصلاة، في الحركات المتتالية - والله أعلم

١٢٥٧ - قال محمد رحمه الله تعالى: في الرجل يسفنته الرجل، وهو في الصلاة يفتح، قال في هذا كلام

المعتمد أن يفتح، يمسد لا يخلو من ثلاثة أوجه: إما أن يكون عن إيمانه، فيمض على رجل ليس هو في الصلاة أصلاً، أو عن رجل هو في صلاة غير صلاة الفتح

١٢٥٨ - فإن كان الفتح غير إيمانه، لا يمسد صلاته، لقوله عليه الصلاة والسلام: إذا استطاعت الإمام لأطعته، أي إذا استطعت ذلك، ففتح عليه، وعن عبد ربه الله تعالى عنه أنه قرأ سورة الحج (سجدة)، فلما عاد إلى الصلوة أخرج عليه، تلقاه واحد. إذا ذكر له الأخرى، فقرأها، وبشكر عليه، ولأنه سعى في إصلاح صلاة إيمانه، لأنه لو لم يفتح عليه، ربما يجري عن سنده شيء يمسد صلاته، في إصلاح الصلاة، صلاة الإمام إصلاح صلاة نفسه، وما يرجع إلى إصلاح صلاة الفصحى، لا يمسد الصلاة، وإن كثرت الأثرى ثم إذا سبقت الخلل، وجب وبرهاناً، لا يمسد صلاته، كلاهما

بعض من يفتار جميعهم الله تعالى قالوا: هذا إن كان به إصلاح صلاته، بأن يرجع على الإمام قبل أن يقرأ الفقرة، يجوز في الصلاة، أو بعد ذلك، إلا أنه لم يفتل إلى أنه أخرى، وإنما إذا لم يكن به إصلاح الصلاة، بأن مر الإمام مقدماً من مجزوء الصلاة، أو انقل إلى أنه أخرى، يمسد صلاته، لأنه يمسد في غير موضع المسد

وبعضهم قال لا تعد صلاة على كل حال؛ لأنه من وجوبه لإصلاح الصلاة - لأنه ربما بقرأ ما بعد صلاته - ما شرب عنه الماء، فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يصلي إلا بعد أن يشرب من الماء، ما كان في الصلاة من الصلاة إلى الصلاة، حتى لا يكون من السجدة إلى السجدة، الإمام بن بكر بن عزي وعنه الله تعالى، أنه قال: لا تعد وتكره من التمشيع قالوا لا تعد، ولا يسجد للإمام من يسجد في القوم إلى الفتح، لأنه ينجسهم إلى الفتح، خلفه، وإذا تكرهه، ولكن إذا لم يفسد ما تجوز به الصلاة بوجوب، وإن لم يفسد ما تجوز به الصلاة، ينتقل إلى به أخرى، لأن الواجب صلاة الفجر، ولكن مرأى، ولا يسجد للمفتدى أن يسجد على الإمام من صاعته؛ لأنه ربما يفسد الإمام من صاعته، فيكون مرأى الله عليه فرائض من غير حاجة

١٥٩ - وإذا كان نفع على رجلي ليس هو في الصلاة، فهو على رجليه، وإن لم يكن عليه تعليم، فلهذا لم يرد في التعليم، وإنما أراد به فرائض الفجر، لا تعد الصلاة.

أما إن أراد به المصنوع، لأنه إذا كان في الصلاة ما ليس من أفعال الصلاة، لأنه انصبت من الصلاة؛ لأن الذي ينتج كأنه بقراءة ما قرأه كذا، وكذا، خدمني والتعليم ليس من الصلاة في شيء، وإذا كان ما ليس من الصلاة في أفعال الصلاة، وجب بعد الصلاة، ولأن هذا من جنس كلام الله، لأن معنى التمسك أن غير الفعلي مع ما من الصلوة، فصار فتح الفعلي جوازيًا من، فيصير من كلام الناس، مقتضية على من يصلي، أن يعد صلاة إذا أصبح على إمامه، لكن سقط اعتبار السجدة على الصلوة الأولى، وسقط اعتبار سجرات على الصلوة الثانية؛ للأحاديد والكمالات، الخاضعة إلى إصلاح صلاة نفسه، ولا نص في هذا الصورة، ولا حاجة إلى إصلاح صلاة نفسه، فيعبر به نصيبه أنفاس

وأما إذا أراد به في الفرائض لا تعد صلاته، فما على الصلوة، فإنه ما انصبت من الصلاة، وأما على المنس الثاني، فإنه ليس من كلام الناس بعض صلواتهم، رحمه الله تعالى، قالوا: ما ذكر من أخبار فمما إذا أراد من التعليم، يجب أن يكون قول أبو حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى، أن على من لم يوسد رحمه الله تعالى يصلي أن لا تعد، لأنه إن كان، فلا يجوز بقصد الفرائض، وإن كان، فإنه أحاطت رجلى في الصلاة. لا إله إلا الله

١٦٠ - وإذا كان نفع على رجل هو في صلاة غير صلاة الإمام، فهو على رجليه



جعلت من القرآن ، صار كأنه قرأ القرآن بالعربية ، ونحوه لا يقصد بالإجماع ، إنما لأختلافه في الاعتناء به للمصلي . - وسوسه الشيطان ، فعليه لا حرج ولا غشوة إلا بالله . إن كان ذلك في أمر الآخرين ، لا تعد صلاته ، وإن كان في أمر الدنيا ، تعد صلاته .

١٤٦٣ - وفي فتاوى أبي الهيثم إذا قال المصلي في صلاته : حي على الله علي محمد ، إن لم يكن موجبا لأحد ، لا تعد صلاته ، لأنه دعاء بصيغته ، ولم ينو حراجه حتى يتغير .

وفي فتاوى أهل سمرقند : إذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فليس عليه وهو في الصلاة ، عدت صلاته ، لأن هذا جادة ، ولو صلى عليه ولم يسمع اسمه ، فهذا ليس بجادة ، فلا تعد صلاته .

وإذا قرأ المصلي من المصحف عدت صلاته ، وهذا قول أبي حنيفة ، رحمه الله تعالى . وقال أبو يوسف ومحمد ، رحمه الله تعالى ، لا تعد ، حجتها أن عائشة رضي الله تعالى عنها ، أمرت دكران بدانتها ، وكان دكران يقرأ من المصحف .

ولأبي حنيفة ، رضي الله تعالى عنه وجهان أحدهما أن سئل المصحف ، وتغلب الأوراق ، والنظر به ، والتفكير بهم باعية يقرأ ، عمل كثير ، والعمل الكثير يعد ، لما سبق بعد هذا . وعلى هذا الطريق يشترط حال سماعه إذا كان المصحف في يده ، أو كان بين يديه ، أو يقرأ من الحراب .

الوجه الثاني أنه ممن من المصحف ، وكأنه تلقى من معلم حر ، وتعدت بعد الصلاة ، فهذا كذلك ، وعلى هذا الطريق لا يصرق الخائف أصحها إذا كان المصحف في يده ، أو بين يديه ، أو يقرأ من الحراب .

وكتب الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الجبلي رحمه الله تعالى ، يقول في التعليل لأبي حنيفة ، رحمه الله تعالى ، أن جمعا على أن الرجل إذا كان يركع أن يقرأ من المصحف ، ولا يمكنه أن يقرأ من ظهر طه ، أنه لو صلى بغيره ، أنه قبحه ، ولو كتب الصلوة من المصحف حائزه ، لما أصبح الصلاة بحر المائتة ، ولكن إظهار أبيها لا يسمن هذه أسأله ، وبه قد بلغ بعض السابغ رحمه الله تعالى ، وأول حديث دكران ، أنه كان ينظر في المصحف ويتلقى ، ثم يقوم ويصلي ، يدل عليه أن هذا مكروه عندهما ، ولا يظن بمائتة رضي الله تعالى عنها أنها ترضى بالكروه .

١٤٦٤ - وإن كان الكروه على الحراب غير المعزلة ، كما في مكتوب عليه كرمي



لأن هذه الصلوة معدة في حقله ، لا إلى غيره من المصنف

١٤٦٦ - وإن كان هذا هو الشئ المكتوب وفهم فيه ، إن نظر غير مستفهم ، ولكنه فهم ، لا قصد صلواته ، وإن نظر مستفهم وفهم ، بقصد صلواته عنه ، محمد وحب الله تعالى ، وبه بعد العقيدة أن النبي وحب الله تعالى ، لا يقصد عنه شيء يؤمن به الله تعالى ، وبه بعد صلواته

١٤٦٧ - وفي العبودي محض شاطئ على أحد ، يؤمر بسلامة على غيره ، فليست بصلوة ، ورأيت من صبح جده ، وأراد المصنف أن يظلم عمه ، صلياً ، بعد حال السلام ، ثم ذكر أنه لا يصح له أن يستلم يده من الصلاة ، فكيف بقصد صلواته ، والله تعالى أعلم

### النوع الثاني في بيان لأفعال المصنفة

١٤٦٨ - ذكر محمد رحمه الله تعالى في تفسير الكسر ، في أي منه القيس في الأورق بين قيس أنه نبي أب برده يصلي أحداً يصلي غيره ، حتى صلي ركعتين ، ثم أسئل ثبات غيره من يده ، محض الفهم ، هو الصلوة ، شعبة أبو برده ، حتى أحد يقبده ، ثم يرجع بالصلوة على عقبه ، - في معنى تركعتين الرباقيتين - قال محمد رحمه الله تعالى في تفسير الكسر ، وهذا بخلاف الصلاة بخبري ، مع جمعة صبح ، لا يقصد ، لأن صبح ، لأنه رجوع على عقبه ، ثم يصلي بركعتيه ، ووجهه ، وهو لم يقصد القيس بوجهه ، حتى جعلها خلف ظهره ، بقصد صلواته

ثم ليس في هذا حديث يصل به إلى المصنف ، الكسر ، بهذا ، بل أن ذلك المصنف في الصلاة مستثنى المصنفة ، لا يوجب قضاء الصلاة وإن كثرت ، وبعض ما يثبت رحمهم الله تعالى وكوا هذا الحديث ، وإن كان هذا الحديث في التفسير ، فهم من ثبات تأويله أنه لم يثبت في المصنف أول ما جاز موضع سجود ، وإنما إن جاز ذلك ، وإن صلواته بعد ذلك موضع سجود في بعض الصلاة ، وكذلك موضع السجود كلسجد ، هذه من صلاة غيره ، كما قلنا في المصنف إذا ظهر أنه عطف في الصلاة ، فذهب إلى أن الصلاة القنية ، به علم أنه ما عطف في صلواته قبل أن يخرج من المسجد ، ثم عاد إلى مكانه لا بقصد صلواته ، أو خرج من المسجد عاد ، قصد صلواته ، وكذلك إذا كان في نفسه ، فإن سجود المصنف ، أو موضع سجود ، فثبت بصلواته ، وإن لم يجز ، لا تصح وكذلك : رأي سر في صلواته على غيره ، فلو ظهر أنه سجد أو عطف ، فإن حلول المصنف ، أو موضع سجود ،

فقد هيّئت له في يومه

وہم ہر مریض ۱۰ روپیہ اور ایسے بچے کے علاج کے ۵ روپیہ عطا کیے۔ ہم میں  
حضورؐ کی ذاتِ بعلیہؑ کی خدمت میں ملائیے، یہاں سے ملائیے، یہاں سے ملائیے اور  
شہر بھر کے ۵۰ روپیہ لایے اور ہمیں

وَمِنْهُمْ مَن دَالَّ آلِيَهُمْ حِرَافَتَهُ لِيُكَلِّمَهُمُ الْكُفْرَ ۚ وَكَانَ مُسَوِّدًا ۚ  
وَمِنْهُمْ يَحْيَىٰ ۚ ابْنُ مَرْيَمَ ۚ هُوَ كَلِّمَ الْكَفْرَ ۚ وَكَانَ مُسَوِّدًا ۚ

[illegible][illegible]

١٧٠ - و. محمد رحمه الله تعالى في الخصال الصعبة الأمازيغية في المغرب، وذكّر في حبله الأضواء، وذلّ له مردود في أصالة لاس. د. د. ولم يكتفي في حبله الأضواء. هل يرجع به ذلك وهو على الإجابة في الجمع المبرور في آخر المغرب. وما ياتر عليه.

$$m_{\pi^0} = 137.036 \pm 0.004 \text{ MeV} \rightarrow m_{\pi^0} = 137.036 \pm 0.004 \text{ MeV}$$

19. *Journal of the American Statistical Association* 93(463):1089-1092 (1998)

(\*) جدولی کے لیے: انور محمد



١١١ - بعض الخواص ، العدد مائة وثمانين

واعلم أن هذه حكمين إباحة القتل - فساد الصلاة - وأب تركهم الإباحة - حدث  
مناياهم وحملهم به على من سوى يرمي - تحية العرب في حكم الإباحة - وقال كذا  
بطل العرب في الصلاة - يعني أن عليه

وہی ان کی کو بیحد، کسی مسویہ و عریضہ، وہم اور نکتہ  
سودا، کسی ملوثہ، و یک فریت سوا، و زلہ صاف الطریق سے کہہ والا ہیمل میہ قولہ  
علیہ السلام، الفی الامور میں وگو کہ فی اللہ، خیر و بکر ہے، و جو مطلق  
من غیر قصیدہ حیرت، حیرت

ومن حينئذ جعلهم الله تعالى من قرة عين أبيه محرمين له. يعني من الحرم  
في الصلاة ولا يحل فيه شيء من الصلاة الخفية وهو عتيق من ذلك لأن كل  
الحرم ساقط بعد ذلك. يوضح بقوله عليه السلام وهو قوله تعالى «وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْهُ يَوْمَ نَرْفَعُ  
رُسُولَهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ» أنه كان يفتي أنه بعد ذلك ساقط من الحرم ما كان  
قبلها. مثل أحد / يعني لا حاجة إلى غير ذلك من ذلك من غير ضرورة.

ومن المتأخرين رحمه الله تعالى من يقول: يحيى عقل وغيره من الحسنى، ولا يحيى قلب الحسنى،  
والأصح فيه قوله تعالى المصلاه، والسلام، "ياكم وأحب إلىكم"، أي من أحسنها، وهذا  
الذي نقله هؤلاء، أي يورثه، ثم عرّفه المصلاه، أنه يحلّ قلب غير جسدي، ولا يتم من الحسنى إلا بعد  
الآية.

وَالْأَمَلُ وَهُوَ الْيُسُودُ مَرِيضٌ وَاللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ فِي تَرْبِيعِ الْمَسْمُومِ لَا تَعْمَلُ  
عَمَلَهُمْ رَسُوْلُهُ لِيَقُوْلَ لِلَّذِي فِيهِ حَيَاتٌ يَحْيِيهِمْ

[illegible]

والقول: «إدماج نصيحي»، «تحرير من القيود» (إدماج من حيث المبدأ) وحال كونه، «فما

١٠٨٢ : تاريخ طبرستان ، ج ٥ ، والدين ، ص ٦٤٩ ، وديع بن محمد ، ١٣٧٥ هـ

[illegible][illegible]

إذا كان لا يحل لأبي، فبكره الفصل، وهكذا يروى عن أبي جعفر رحمه الله تعالى - ذكره الحسن بن زياد في كتاب الصلاة.

والله أكبر، ثم عن أبي جعفر - يذكره قبل أخيه والعمر - في الصلاة، إلا أن يحافظ أن يؤدّه، فحسب ما ذكره من هذه الحقايق.

وأما حكم قضاء الصلاة بالنفل، فمن مشايحنا من قال: لا احتج من النفل بما ينشأ من إتيان الصلوات الكبيرة، فمما صلاته: لأنه عمل خير، ونعمل لكثير بعد الصلاة، وإن لم يمتنع إلى النفل والكثرة، بأن وطنها برجعه، أو صبح عنه عنها، أو غيرها، أو صبرها محض صبره واحدا، لا تعد صلاته؛ لأن هذا معنى يسر والعرض اليسر لا يفسد الصلاة.

ومن مشايحنا منهم الله تعالى، في أظن الجواب بطلان، كما أظن من محمد رحمه الله تعالى في الأصل: لأنه مما رجعنا رجعنا شغلي فيه، فهو كذا بعد الحدث، والاستسقاء من البئر والحصى، ونتم صر.

١٦٧١ - وذكر في الأصل: إذا رمي طائر الحجور وهو في الصلاة، أكره له ذلك. وصلاته نامة، إن كراهه، لأنه سفل بما ليس من إتمام الصلاة، وقد مر ذلك وأما صلاته نامة، لأن هذا عمل من، والعمل الفلاني لا يعد الصلاة، لأن يرى به جرمي إلى حية أو عقرب، لا يعد الصلاة، بل لا يعد؛ لأنه عمل من، كذا ههنا. لأنه ذكر الكراهه ههنا، ولم يذكر في منزله، وتعرف: [لأن أخيه والعمر] أي يستعان قلب الفلاني عم صلاته، فكان في ثلثهما إصلاح صلاته، فكان من إتمام صلاته، ولا يكون مكرها، أما الظاهر فلا يشغل من المصلي عن صلاته، فلم يكن في هذه إصلاح صلاته، فلا يكون من إتمام صلاته، وله ما يذكره الله.

فصل، حد إذا كان حجر في يده، ثم إذا أخذ الحجر من لا من، أو رمي به طيرا، قصد صلاته، ولكن هذا خلاف، بل الأصل: فإن قصد أن يرمي به من ذكر في الأصل صلاته نامة، ولم يقصر من الأصل، سيما إذا كان الحجر في يده، أو أحله من الأرض.

١٦٧٢ - وفي الأصل أيضا: ثم ولما أتته طوبى رومي به، بكسر صلاته، قالوا: وهذا إذا أخذ أحدهم، أو وضعه على الأرض، ومنه حتى يرمى، لأنه يصير عملا كثيرا، فانه إذا

رمى يائنه سر، فلهذا الصلاة لأنه قال سر كذا الورق، وحسنه لو كان الورق  
في يده، ولشبههم من الورق، لا يصح الصلاة إذا رمى: لا عمل يصير

١٢٧٢: ثم بعد ذلك، ومع وجههم الله تعالى في الحقائق من العمل المسموع ومن  
العمل الكثير، معصوم ذو، بعدل الكثير ما يقتضي على العدد ثلاث، واستحق هذا التقابل  
فما وجد الحق على أي حذمه، إذ لم يوجّه نفسه بمرور حذمه، لو، من، لا يصح صلاته، وإن  
وإن على ذلك، يطلب منه

ومعهم فالمر العمل الكبير من يكون مقصوداً للعلماء، بمرور مجلس على حذمه،  
وهذا التقابل يستلزم الأمر في جميع أحوالها، أو طلب سببه، لعدم صلاته، وبكأنه  
معنى صبي نبيها، وعن النبي، فقد صلاتها

ومعهم فلو كل عمل لا يكثر إقامته إلا باليد، فهو كثير، حتى قالوا لو شد  
الأرؤ، فمعد الصلاة، وكذا إذا عم، وكل عمل يكثر إقامته مرة واحدة، فهو يسر ما لم  
يكون، حتى قالوا لو جرد الأثر، لا يصح صلاته، وكذلك لو سال عنه عمارة، وانقص  
مها كور، فلو، لا يصح صلاته

وذكر ابن سبويه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رجلاً، أو عنه، فلو، أو  
بلفظ، جرد، فلو، لا يصح صلاته، لا يصح صلاته، أو عنه، فلو، أو  
فصلت صلاته

وإن، معصوم، كل عمل يسر، فلو، لا يصح صلاته، أو عنه، فلو، أو  
عمل يصير، وكل عمل لا يستلزم طهر، أو ليس في الصلاة، فهو كثير  
والشيخ أحمد شهيد، قال: إن الشيخ الإمام النجاشي عن بعض رعاياه أنه تعالى،  
وهو احتسب الفحصي، وقال: معصوم، معصوم، ذلك، أي، في معنى، وهو المصلي إن  
استحقه واستغفره، فهو كثير، وما لا فلا،

قال الشيخ الإمام: إن من ضمن الأئمة الخلو في رحمه الله تعالى، هذا القول أقدم من  
مذهب أبي حنيفة، رضي الله تعالى عنه، لأنه في جميع هذه المسائل لا يفتقر هذا القول، بل  
يعوض ذلك إلى أبي أبيه

وإن إذا لم يكن، أو جرح ربه، أو حطت أقرانه، صعب، رحمه الله تعالى، أو  
طعم ثوباً، أو حذمه، فهذا، فلو، عمل قسبر له، هو جرح على الأثر، كنهاناً، وإلا جرح



في قوله - رحمه الله - من سرح المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة،  
 لأن كان شيئاً من الصلاة، فهو قدر المحضة فيها حقاً، وعند الصلاة، ربما لا يسهل، وهكذا  
 وهو في غريب لفظه فاشيح (ممن طلقه في جهر حرمه ولا يسهل).

وفي الحديث السابق: إنه إذا سرح المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة،  
 فهو شيء من الصلاة، فعليه صلاة، ولم يذكر المذبح، وهذا هو الذي لا يسهل، وهذا  
 هو الذي لا يسهل، لأن الصلاة، فمن سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.

وعن ابن أبي عمير، عن حماد بن عيسى، عن أبي بصير، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى،  
 أنهما إذا كانا في صلاة، فوجدنا المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل،  
 فهذا هو الذي لا يسهل، لأن الصلاة، فمن سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.

بشرطها، لا يسهل الصلاة، لا يسهل الصلاة.

١٦٦ - وعن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى،  
 أنهما إذا كانا في صلاة، فوجدنا المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل،  
 فهذا هو الذي لا يسهل، لأن الصلاة، فمن سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.

١٦٧ - وعن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى،  
 أنهما إذا كانا في صلاة، فوجدنا المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل،  
 فهذا هو الذي لا يسهل، لأن الصلاة، فمن سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.

١٦٨ - وعن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى،  
 أنهما إذا كانا في صلاة، فوجدنا المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل،  
 فهذا هو الذي لا يسهل، لأن الصلاة، فمن سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.

١٦٩ - وعن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى،  
 أنهما إذا كانا في صلاة، فوجدنا المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل،  
 فهذا هو الذي لا يسهل، لأن الصلاة، فمن سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.  
 ثلاث مرات على قولنا، لا يسهل.

١٧٠ - وعن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى،  
 أنهما إذا كانا في صلاة، فوجدنا المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل،  
 فهذا هو الذي لا يسهل، لأن الصلاة، فمن سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.

١٧١ - وعن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى،  
 أنهما إذا كانا في صلاة، فوجدنا المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل،  
 فهذا هو الذي لا يسهل، لأن الصلاة، فمن سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.  
 وحده لا يسهل، ولو سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.

١٧٢ - وعن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حماد بن عيسى،  
 أنهما إذا كانا في صلاة، فوجدنا المذبح الذي سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل،  
 فهذا هو الذي لا يسهل، لأن الصلاة، فمن سرحه من أمه من سرحه في الصلاة، فهذا هو الذي لا يسهل.

الأرض، ووضعا على م. م.، لأنفسهما صلاته 1 لأنه يحصل بهما، أحدهما من غير تكبر، والآخر من الصبر، لأنفسهما صلاته، ولأنه ليس المقصود، بنفسهما صلاته، ولو تضمن، أو صرح به، لأنفسهما، لأنه لا يحتاج بهما إلى التبيين، ولو لم تكن بنفسهما صلاته، لأنه يحتاج بهما إلى التبيين.

1680 = ١١٠٠ هـ. مصادف إله تبارك ملكك التسليم عليه، فهدر هلاكه، لأنه ملام، ولو كتبني صلاته خط مشيئة لا بعد صلاته إلا بطون، فيصير عملاً كثيراً، فحشد نفسه صلاته (حد بطون أ)، يريد عسى ثلاث كلمات ذكر في مجموع سورتي

۱۴۸۶ ولو کتب علی بطنه، أو علی فمها، شیء لا یسیر، لا یفسد صلاته وإن کثر  
وإن حبس إحدى عینیه وحدثه لا یفسد صلاته، رب أحد، وکذا ما یسجد، وادعی  
مرأسه یداً أخرى، فسد صلاته، لأنه شغل کثیر، وإذا طعن ماء الزور شیء یفسد وجهه علی  
شعره، فلیش ذکره

۱۴۸۷- و بموضع البیت، لا یفقد عیالته، و لوفتح اسباب یفعل، بعد عیالته، و قد ذکرنا قبل هذراویه ثم یسفر حجه فیه تعالی عیاله، لیح ما نا، ثم علیه سبعة سجداته، لا یفقد و علی سبب البیت و در کشته و در فرود، و در بار کرد و بار علی هذه الخروجه و در بار کرده و بار کرد، و علی بر صلبه و علی سبب و می کشاد

واحتلهم في تحريك المسألة، بعضهم قالوا لأن إطلاق سبب بلدم ردة واحدة هي ما  
 عليه العاقبة، وفتح الباب لغيره عاتق لا يذم ولا يمدح  
 وبعضهم قالوا كل المعنى بتمامه واحدة، إلا أن في الصبح بكنز العمل لأن إحداه  
 هو إلى إدخال ردة في المعاني، ثم تحريك المعاني وقت الصبح، ثم إخراج المعاني من موضع  
 إلى

٢٢٨٩- وبورك، دالة عسفت حلاله، لأن بركه، الداء على ما عليه اللغاة لا يقوم، لا بالمبدئ وبور عن الداء لا عسفت حلاله، لأن لورب نفس سوى استعفاءه ثمين.

في هذا بكر ما ارد حننه هره، و وضعه على السرج، فان ذلك معه صلاه، وان  
هذا امر لا يحتاج اليه من اليه صلا، صلاه من ليس

فالت<sup>۱۱</sup> اذراب علیہ من رجسہی احدثھا ان احکم پی علی عالیہ، وغالب

[illegible][illegible][illegible]

١٤٩١ ~ وكذلك يروى في الأصل: «خشب ثور حجر عيسى»، «أدعاء». وكذلك  
لو دخل السوق في ربح أو خسر، أو أضع عليه على «الارض» من «السحرة» فسأله أنه لم  
من غير فائدة. فثبت بطلان عهدها، وقل كعبه هذا الكلب، لأن لا حرفة عنه يمكن،  
من قاله يحرق<sup>١</sup>، «مما كانه يعمده ذلك» وكذلك لو كان ثوب من حرير، تسقط مباحرة  
فحرقته.

(۹) دھرم و وف و م و ف و ب

(۲) محرم و صفر و اردیبهشت

(\*) استمر كذا في بابية الاسم

(دوره، م و ر ف) هم به هم اشاره دارند.

١٥١) عَطَا فِي يَوْمِ ذِي الْحِجَّةِ وَلَكِنَّ الْعَجُوزَ مَرِيضًا

١١٤٧- وأما ما في صلاة، فهذا فصلان فصلان في الشيء، وفصلان في الشيء

أما فضل الصيام، فهو من أفضل عبادات الله تعالى، قال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ أُمَّةَ دُعِيَ إِلَى الْإِسْلَامِ كُفِرَ بِهِ إِلَّا كُفِرَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَهْلِهَا خَلَوَ عَلَيْهِمْ رَحْمَتُ اللَّهِ وَغُلِقَ عَلَيْهِمُ الْبَابُ وَأُولَئِكَ عَدُوٌّ لِلَّهِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ (آل عمران: ٨٥). والصيام من العبادات التي يحبها الله تعالى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا الصَّوْمَ لِلَّهِ طَاعٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ٢٠٤). والصيام من العبادات التي يضاعف الله بها أجر العبد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَارَعْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهََ عَظِيمًا﴾ (آل عمران: ٢١٨). والصيام من العبادات التي يسهل الله بها العبد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَارَعْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهََ عَظِيمًا﴾ (آل عمران: ٢١٨). والصيام من العبادات التي يسهل الله بها العبد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَارَعْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهََ عَظِيمًا﴾ (آل عمران: ٢١٨).

هذه هي، نعم، بعض الفهم، ولكن لا يمكنك دلالته، لأنه أليس كانت ضئيلة،  
في حوضها؟ ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، وهو قادر على أن يحمي،  
سلطت حلاته، لأنه عمل كثير

١٤٩٢- وأد فهد الشفيق، فؤاد كان قتل في من - ١٠ هـ بم حصة صلاته، وإن كان مل -  
الف - حصة صلاته : لا - أحبب حصة : وإن ابتلع ما بين صلاته من الدم، لا يبعد صلاته  
أو لم يكن ما - فهد

۱۴۹۸: المصلي، انظر في روح شرفه الطمعة مدائن طبعاً سجون، مطبوع في مصر، ۱۳۰۵ هـ،  
وهل يغيب صلا<sup>۱۴</sup> حكم المصلي في احكامه، انظر في روح شرفه، مطبوع في مصر، ۱۳۰۵ هـ،  
رحمهم الله تعالى عند صلاته، وهكذا ذكر شيخ الاسلام، مغرب، خوارزمي، ۱۰۰ الصدر  
التجديد في شرح كتاب الصلاة، دليل على اقتراح احكامه، وحب الشيخ الإمام في التلخيص  
الصغير، رحمه الله عالم، انظر في احكامه، حكمه، عن ذلك في انظر

وهي الجامعة الصغرى . فان من شجاع ان ينظر لنفسه في صرح امرأة يسجد له ، يسير له  
فقد صلا له من قيام من من حمله وحمله فانه جليل . ( انه اسبح بها ، لا يرى له يحرم  
عليه مهواه انساب ، به ان صاحب الجامعة الصغير . ) فان من حمله ، انظر . لا في انظر  
الى الفرح انما نحن مريد . لا سمع في حق التبريم ، لا في من ليس ، لا في انظر ذلك  
في حق يسجد لله . وهي من حكمة ، فحجور ان ينظر في من حكمة دون حكمة ، وهذا  
فمن صاحب الجامعة الصغير . وقد سجد هذا الطعن فذكر من يستمر في موافقه فقد ذكر

وقال يوحنا: رحمته انه تعالى المصلح لنا غير اني فرج الصراخ بسوءه لا نحمد

(١) وفيه ١٠٠٠ من النسخ الأصغر

(५) नदी के तट पर





١٩٩٧ هـ. في هذا الإصدار بعد ما بعد من الشهد قبل ان يسير، فيلانة ثلثة، وان لم  
 ان يلفظ " ١٩٩٧ هـ. الخراج بعد ما لا سلام الى امر من يد " ان ان من على قبل ان  
 حقيقه وجمعه انه يعان، حر ورجع الصلابة، ورجع صبح نصي، عسى صلاية، ورجع  
 انوصيه لصلاة اخرى بعد صلات ثلاثه، حلقاً في روجه لله تعالى  
 وقول ربح من هذا، وبما اننا وجدنا الفقهه في وسط الصلاه، والله في ان اعقبه  
 هذا جعلنا فافقه لوصيه امرنا، بحلات القيام في موضع من جده، عدا " وانفذه  
 منه، لا يوجب لصلاة الصلاه، ولا يوجب انشاء امر الصلاه، ولا كبريت الفقهه في وسط  
 الصلاه

ووجدنا ان اعقبه وب حرمه الصلاه، صحت، الا ترى ان وافقتي حل في  
 هذه الخلاء، صحيح تمام، في حرمه بخاصة الطهارة، كدليل، جدد في وسط الصلاه، لان  
 لم يخصص صلاته، لان يس عليه ركن من اركان الصلاه، ولا ركن من واحده، وان صلاه  
 اجمع، فان كبر، لا يخرى في كبر من الصلاه، فسلانه صلاه، وركنوا مسوقين فصلانهم  
 فسلانه في قول آخر حقيقه ربح، فوكلها فصلانهم

فوجدنا انه لم يوافق من الفقيه في بوجه، حسب عدلانهم، ان في صلاههم  
 بعد لصلاة لصلاة لصلاة، ورجع بعد صلاه الإمام ههنا

حقيقه في حقيقه روجه الله تعالى، حقيقه بعد حقيقه من الصلاه، عن رسول الله  
 ﷺ انه قال انما اربع الامم من السجده الاحمر ورجع بعد لصلاة الشهد، ثم اجده  
 فوجدنا فيلانة بصلاة من كان في حاله " ان لولا ان صلاه من ليس مثل عده فاسده، والا  
 لم يكن لقل هذا تمحيطه فانه

ولم يفي في ذلك ان لصلاته فوجدنا فيلانة بصلاة من ليس فيلانة فيلانة  
 فيلانة اخرى مسيرت، فيلانة العمود، فيلانة مسيرت، الا ان الامر لم يبين عده الفقهه  
 فوجدنا صلاته على الصلاه، والفقهه فيلانة فيلانة، عن الذي " فسر فيلانة  
 فيلانة صلاته، وقد يضاف ما يوجب الإمام أن يكتم، ورجع من فيلانة ما فيلانة  
 فوجدنا فيلانة، حيث لا يفسد صلاه لمسوقيه فيلانة فيلانة، ولفقهه فيلانة فيلانة

(١) امر به بعد الركن ١٠٧٣، والجزء ١٠٧٤

(٢) وترى في كتاب الله

(٣) لصلاته فيلانة

والنرى أن السلام منهي، لأنه من موجبات التصرع، فيشبهه التضرع، والكلام قاطع لا مصدر لأنه لا يوجب به شرط الصلاة، وهو للظهور، فلا يعتبر ذلك في حق هذا المبيوع، طاب الفقه وأحدث بعده، ففسدان للصلاة، لا قاطعان لأنه هوت بهذا شرط الصلاة، ولهذا لم تكلم الإمام، لو سلم بعد ما بعد فساد الشاهد، فعلى القوم أن ينموا

١٢٩٨ - ولو أحدث الإمام منهصفاً أو فقهه، لم يسلم القوم، بل يؤمرن ويدهيبن، ولأن الكلام قاطع، ليس بمصدر، فلا يجمع جواباً له

١٢٩٩ - وكذلك الخروج من المسجد بحركة الكلام، لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لا يمسحون على الله تعالى عنه، فإن قلب هذا لم يصح، لما كنت صلاتك إن شئت أن تقربهم وإن شئت أن تباعدهم، وقد ثبت صلاة الإمام بقرعة المبرورة، ويقضى ما عليه ١٣٠٠ - وإن فقهه الإمام وعوم جميعاً في وسط الصلاة، فإن كان فهمه الإمام لئلا، فعلى الإمام إعادته أو صوره، والصلاة جميعاً، وليس على الفرد ذلك، لأن القوم صاروا خارجين عن الصلاة بخروج الإمام، فمحكوم لم يصادف حرمة صلاة، فلا يوجب اتعاض الظاهر.

وإن كان فهمه القوم أولاً، فعلى الكبر إعادة الصلاة والتوضوء، لأن فهمه القوم صانفت حرمة الصلاة، وهذا ظهر به التمسك بما يوجب خروج القوم عن حرمة الصلاة، وكذلك فهمه القوم، لأن الإمام لا يخرج عن الصلاة بخروج القوم عن الصلاة، وكذلك إن فهمهم جميعاً معاً، لأن فهمه الكل صادف حرمة الصلاة، أما فهمه الإمام فظاهر، وكذلك فهمه القوم، كما اختلفت في فهمه فهمه الإمام

١٣٠١ - ولو تكلم الإمام بعد ما بعد فساد الشاهد، ثم صحت القوم لا وصوره عليهم؛ لأنهم صاروا خارجين عن الصلاة بكلام الإمام، فمحكوم لم يصادف حرمة صلاتهم، فلا يتعاض ظاهراً

١٣٠٢ - ومنى بواحد من سماعه من أبي يوسف، عدم تشهد، ثم صحت قبل أن يسلم، فصحت بعده من حيث، تعليم الوضوء، قال، فقال لأنني كنت أروهم أن يسلموا، أشد إلى أن القوم لا يخرجون من حرمة الصلاة بصحت الإمام



١- الحاجة منه، إلى إصلاح صلاته، ليتجوز شدة، وسيمسك على لا أول، وإذا جاء وقت الصلاة، يتأخر ويؤخر، رجليه من أحد، ثم يسلم بهم، ثم يقوم هذا السبيل، ويقضي ما سبى من هذه الصلاة الإمام إلى من، وهو يلى عليه رجعة، ورجعه من الصلاة الإمام، الأول، رجلا من رجعة، ٢-

أما بعد الصلاة، فلا تفهمه لانه حرمة الصلاة، فقد صلاته، وإذا بعد الصلاة، بعد صلاة من حدث، لأن صلاة تقتضى سبي عن صلاة الإمام صحة، ٣- ذلك، فإذا قسدت صلاة الإمام، بعد صلاة المقتضى.

وإذا بعد صلاة الإمام الأول، لأن الأول، لا يشك في الثاني، كقول الإمام الثاني، وصلى الأول، من قبل بالذي، ومن صلاته صلاة، الإمام الذي صلى، مسدود، كما في سائر المقتضى، وقد بعد صلاة الثاني، فتعد صلاة الأول، حرمة، حرمة، على يقوم، ولا على الإمام الأول، لأن التفهمه وحده من الثاني، لا بهم.

في يوسف، الإمام الأول، الإمام الثاني في الصلاة مع الإمام، سببه الإمام الأول، لما ذكره في الإمام الأول، من مسدود، فيكون حكمه حكمه سائر بعد من، والمقتضى يسأل الإمام، حكمتهم.

١- إذا أراد الإمام الأول، يصلي، فإنه ينظر، إن حدث، بعد، ثم لا يمضي عن تحية صلاة صلاته، ٢- ويستأنس المسألة بعد هذا في فصل الاستحلال، - ب، ف، الله تعالى -

٣- إذا بعد الإمام الثاني في الصلاة، قدر استند، ومنه الله سبحانه، تحية الوضوء، الصلاة، لأنه عن غيره، فصحة حاله في حال الصلاة، فتعد صلاة وصحته. ٤- وما صلاة، من حله، من كان مسوقاً، وكذلك طاعة أئمة، لا بهم من حرمه عن حرمة الصلاة، بصحة الإمام، وقد يلى عليهم ركع، ولا وضوء عليهم لصلاة حرم، لأن التفهمه يجذب من الإمام لأئمة، فلا تفهمه عليهم، كما تأخر أئمة الإمام حرم، وصلاة المرفوعة، تأمه، لأنهم خرجوا من حرمه الصلاة، ومن يلى عليهم ركع من إرشاد الصلاة، فلا نفسه صلاته، كما تأخر خرجوا بصحة أنفسهم.

٥- ذكر الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر الطوسي رحمه الله تعالى، في غريب الخروايس، أن أبا يوسف رحمه الله تعالى، قال في الأماني، صلاة تذكرك من سببه، فبصحة الصلاة السجدة، لأن صلاتهم من بركة صلاة الإمام، فبصحة صلاة الإمام، فبصحة صلاة

المقوم إلا أن ظاهر دعوات ما قبله أن صلاة القوم وإن كانت مبرومة بصلاة الإمام، تكر لم يسلم شيء، سمعت صلاتهم على الصحة، هكذا ذكر الشيخ الإمام الرافعي في بعض المصادر، وحده الله تعالى.

وأما صلاة الإمام الأول، فإن كان خرج من صلاته خلف الإمام الثاني مع القوم، صلاته تامة بلا خلاف، كغيره من المراكز، وإن كان في بيته، ولم يدخل مع الإمام الثاني في الصلاة، خلت القرويات فيه، في رواية أبي سبيح، فقد جازاه وهو الثانية بالصواب، هكذا ذكر المحقق الجليل في مختصره.

وفي رواية الشيخ الإمام الكبير أبي جعفر، صلاته تامة، لأن يدرك لأول الصلاة إلى آخرها، فكأنه خلف الإمام من أول الصلاة إلى آخرها، من حيث حكم والإحصاء، ولو كان خلفه حفصة، لم يفسد صلاته، وكذلك حكاه واعتبراً.

وفي رواية أبي سبيح، أنه وإن كان مفترقاً لأول الصلاة، لم يفسد عليه شيء، من صلاته بعد ما صحت الأصوات، وقد ذكرنا أن ما حدث الإمام بوجوب خروج المقتضى من حرمه الصلاة، فقد خرج وعيه شيء من صلاته، لأن الكلام بمسأله، بقي عليه ركعة أو ركعتان، ففسد صلاته، كما لو خرج ضحك نفسه، والشيخ الإمام الرافعي في بعض المصادر، وصليح الخراف، صحت روايته أبي جعفر.

### وما يتصل به الفصل.

١٥٠٧ - زاد في صلاته ركعة أو سجدة ذكر في هذا الرواية أنها تفسد صلاته، وهذا ظاهر، فإن من إحدى بالإمام، والإمام ساجد، كان عليه أن يسجد معه، وذلك السجدة له رتبة، وقد ثبت أن السجدة هي الصلاة، لزمه سجدة السلاوة، وهذه السجدة ليس من موجبات تحرجه، ثبت أن زاده سجدة في الصلاة لا يفسد صلاته.

وكذلك إن زاد سجدتين أو أكثر، لا يفسد صلاته، لأن العيس وحده، فهو وإن كثرت كثرة سجدة واحدة أو اثنين عليه أن من عثم المرفوع في صلاته، يلزمه أربع عشرة سجدة، وهي كلها روايت من إجمعه، لأنها ليست من موجبات تحرجه الصلاة، لأن ما شرع في الصلاة شيء، فالواحد حكمه، فإن الركعة تكفيده السجدة الواحدة، كما يفسد بالسجدة، وكذلك السجدة يحصل بالسلام الواحد، كما يحصل بالثاني، ثبت أن ما شرع في الصلاة

مشیرو سیکرٹری سیکرٹری

ثم الصلاة لأبعد ما يجده إلى أحدية، وكذا في شئ، ودين، ثم السجود كخلافه في  
الركوع الزائد، وكذا في كل شئ، وما زاد على ذلك، فهو فيل، ليس له المسبوق، وتلج الإمام  
شئ سجدة المسهر، ثم بين أنه ليس على الإمام سجدة صلاة المسبوق مسعدة، وما زاد إلا  
سجدة

قلنا قسلا الصلاه هناك بمنزلة الخمر في الدنيا فانه انما هو في موضع كذا عليه  
الاعراضه. وحدث بسند صحيح. وروى عن محمد. انه قال في السجود الفرائض تصدق  
بها. وهكذا ذكر الخمر في كتابه تعالى رحمه الله تعالى.

روحه هذه الزوجة أم السجدة بمسحة الصلاة، لا يرى ان تركعة تنفيذ بها، ولا شافهة  
بمسحها، فلبه سجدة صلاة، ويد كذب قربه في مسحها، أئسبب الركعة الثانية، ويرادها  
ركعة نافلة قبل التمام صلاة، فمسح الصلاة، فكذلك في مسحة

ثم خرج محمد بن عبد الله بن أبي ربيعة، من مكة فمضى إلى كوفه، فلما برز إلى المدينة فوجد  
الفرقة قد انقسمت إلى فرقتين، فرقة من أهل المدينة، وفرقة من أهل كوفه، فمضى  
محمد بن عبد الله بن أبي ربيعة إلى كوفه، ولا نعلم ما كان من أمره من بعد ذلك، ولا نعلم  
ما كان من أمره من بعد ذلك، ولا نعلم ما كان من أمره من بعد ذلك.

[illegible]

والفرق أن من استأجر الأثر لم يضمن لا ربحه ولا خروجه ، لأنه لو كان يجب مسؤولية الإقليم  
في السجود ، ولما لم يفسد الصلاة ، إنما هنا أدخل ربحه وخروجه ، وهو ترك ركوع والصحوة ، وفيه  
مسئلة الصلاة

ويعرض سبحانه رحمتهم الله تعالى قتلها، إذ أراد في الركن، وفي المصنوع، إن كانت  
المرحلة من شهر، من ركن، ركنه، وسعد سجوداً ركنه، لا تعد صلاة بالإجماع  
أما إذا تعد ذلك، يجب أن يكون استقالة عن الأعراف، عن دول، عن حزمة، وأبى

[illegible][illegible]





والتبیان فی...  
والتبیان فی...  
والتبیان فی...

والتبیان فی...  
والتبیان فی...  
والتبیان فی...

والتبیان فی...  
والتبیان فی...  
والتبیان فی...

والتبیان فی...  
والتبیان فی...  
والتبیان فی...

والتبیان فی...  
والتبیان فی...  
والتبیان فی...

والتبیان فی...  
والتبیان فی...  
والتبیان فی...

١٥١٤- وهي "تسمى" أيهم عن محمد وحمه الله تعالى أنه سئل هل يهتلي حلقه شارب الخمر؟ قال لا، ولا كرامته، ومعنى قول محمد لا، لا يهتلي، فأما الصلاة خلفه، فيجائز.

١٥١٥- وفي نوادر لدي : عن أبي يوسف رحمه الله تعالى معنوه، عن أبيه، إلا أنه ليس لإفادته وقت معلوم، وإن كان في أكثر حالاته معشوقاً، فهو في جميع حالاته بمنزلة الطيب عليه، فإن صلى في حال إفادته فهو، فأما الصلاة، وإن كان لإفادته وقت معلوم، فهو في حال إفادته بمنزلة الصحيح.

١٥١٦- قال ولا بأس بأن يوم الأعياد، فأدري أن الشيء بشيء أصح، أم أن يكون مكروماً على المدينة وشباب من عاصم رضى الله تعالى عنهم وكان أعظمهم، "والصير أوس" لأن الأعياد لا يتولى من التجسس.

١٥١٧- ويكره إمامه المبدع، ورده الفرقا، وأما ولد الفراء، فإنه لم يكن له أب يشعقة، فكان المفضل عليه عالماً، والعبد مشعوق بجمعة المولى، فكان المفضل عليه عالماً أيضاً، قال، وأما الأعرابي فإن كان عالماً بانته، فهو كبير، لأن من غيره أوس، لأن من غيره عالماً، والمفتوى منهم نافذ.

١٥١٨- قال ولا يجوز إمامه المسمى في صلاة الفري، وقال لشافعي يجوز، لأن الفصل يصح في المسمى، لا في غيره، ولقد تكرر في المتن لا يجوز، على ما يلى، يله بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

١٥١٩- وأما إمامه البالغ بالصبي في التطوع فقد حرمه محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى: لحدثة إليه، حصره في الباني <sup>(١)</sup> مصان من الترويح، وبه قال مشايخ طبع، والأصح عنهما أنه لا يجوز، لأن نقل الصبي دون نقل البالغ، حتى لا يلزم الصبي الفصاة، لإقصاد، بخلاف البالغ، وبه الفتوى على الصحيح لا يجوز، كيف وقد قلنا رسول الله ﷺ "الإمام عاقل"، والصبي لا يصح منه ضمان، فكيف يصح منه ضمان صلاة الفتوى؟

(١) في نسخة أبو داود ٦٥٤٦، وأصح ١١٨٩٤-١٦٦٢، وليس به، ذكر عبد رضى الله عنه، أما ذكره في رواية سنن الترمذي ٦٨٢، فلهذا الأصح.

(٢) في نسخة في م و م ب، وقد في الأصل و ط - غير.

(٣) في نسخة في م و م ب، وأبو داود ١٢٢٤، وفي نسخة ٩٧١، وأصح ٦٨٧٢، في نسخة في م و م ب، في نسخة.



له، والى، شنع ما دونه وما هو منه، ولا يستع ما هو فوقه، فإن كان حاله الإماماً "مثل حال المقتدى أو مقلده، حار صلاة نكح. وإن كان حال الإمام دون حال المقتدى، حرمت صلاة الإمام، فلا تصح صلاة المقتدى.

١٥٢٥ بهذا الحد لا يصل إلى مسائل أدراك الإمام يقضى فائده ركوع وسجود، وختمه قوم بصلوب اليد بركوع وسجود، أو قوم بصلوب يدي الركعة وسجود، أو قوم بصلوب اليدين مستعقب عن تعاقب، فصلاة الكافر حرة؛ لأن حاله يماثل حال المقتدى، وانقضى من حال المقتدى.

١٥٢٦ وإذا كان الإمام يقضى فاعداً بركوع وسجود، وختمه قوم بصلوب يديهما بركوع وسجود، انقباضاً أن لا يجوز صلاة الموم، وبه أخذ محمد بن حبيب الله تعالى، لأن إجماع الموم يعمد للقيم وإجرام الإمام لم يعمد له، فلا يتحقق إلا إذا كان في حاله الموم أقوى من حال الإمام.

ومع الاستحسان يجوز صلاة الموم، وهو قولهم، وقد صح أن النبي ﷺ صلى في غير عمره فاعداً، والدين خمسة مائة، وكما في رسول الله ﷺ أسوة حسنة. ١٥٢٧ ولو كان القوم يصيرون سجوداً بركوع وسجوداً كالأعداء، ويصيرون سجوداً بالأعداء، ولا يفتدوا على السجود أو يصيرون سجوداً بالأيدي، كما لا يقدر على السجود، فصلاة نكح حرة، لأن حال الإمام مثل حال المقتدى، وقوى حال المقتدى، فإن الصلاة فاعداً بركوع وسجود أقوى من الصلاة فاعداً بالأيدي.

١٥٢٨ ولو كان الإمام يصلي وحده بالأيدي لا أحد على السجود، وختمه قوم يصيرون سجوداً بركوعاً، حرة؛ لأن حال الإمام مثل حال الموم، فإن كان ختمه قوم بركوع وسجوداً، أو قوم بركوع وسجوداً، لا يجوز صلاة الموم عدماً، وعند ربه تجوز؛ لأن نكح الصلاة.

ولنا أن الاقتداء بغيره، واليه على المصطفى لا يحسن، ويجوز الإمام لم يعمد للركن والسجود.

فخرج في بواكر الصلاة على هذا الأصل.

١٥٢٩ وقال إذا كان الإمام في غير حاله، وختمه من يمينه من يمينه، ومن يمينه

فإنه إذا جهل صلاة من هو من مثل حاله، ولا يحرم صلاة الفجر، لأنه ليس من ماء أصاب على  
الخصبة، وإن حاله يشتمل في الإيماء، وقد ذكرنا في الفقه، لا يرى أنه لا يجوز صلاة تطوع  
بالإيماء مستحباً، أو كان قادراً على التمسك، ولهذا فرقنا بين حبيبه وأبو يوسف، وحبيبه الله  
معالى بين خذاريين، والله أعلم بالصواب الذي يرفع ويهبط، لأن حال الإمام معك قريب من  
حال المصلي، حتى يجوز أداء المتنوع قطعاً مع الفجر على يده، وهذا بخلافه

وقال صاحب حبيبه الله تعالى في إجماع الصمير أباك في أمي من قوم أمي،  
ويقرم فارسي، فصلاته حبيبه فاسدة عند أبي حبيبه وحبيبه في عالمي، وقال أبو يوسف  
وحبيبه وحبيبه الله تعالى صلاة الإمام، ومن هو مثل حاله ناهي يجب أن يعلم، وأن لا يرى  
أم قوماً أمي، إن صلواتهم جميعاً جازية، لا صلاة، لأن حاله مسدود، فهو كقصر في أم  
قوماً حرة، وكحبيب الجرح الذي لا إذا أم قوماً حرة

١٨٣- والام إذا لم يدر، فصلاته بكل صلاة، ولا خلاف، وإما صحت صلاة  
الإمام، لأنه من الجماعة مع الصلاة عليه، ففصلته صلاة، كقصر في أمي، فهو كقصر في  
صلاة

وإنما قلنا أنه يرد العبد في صلاة مع الفجر حبيب، لأنه لو لم يدر، فكيف يكون  
قوله في صلاة، فإما إذا لم يدر، فكيف يكون، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة

وإذا لم يدر، فكيف يكون، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة

وإذا لم يدر، فكيف يكون، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة

وإذا لم يدر، فكيف يكون، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة

وإذا لم يدر، فكيف يكون، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة، ففصلته صلاة

موسم فلا يحسن من بعد ختمهم لله تعالى لا يجزئ ٧٠ لا يحسن لا يبيح له  
وهو فرضي، وأما ما بيده، فص كقوله تعالى بالأمس، ذكر في بعض الشواهد لا  
يجوز من غسل الخلاء من غير أن يغتسل.

١٠٠ - ج الإجماع في مخرج من الصلاة (١) لا يحسن مع الأمي إذا أراد الصلاة  
في الأمي إلى ركبته، فبعد من على جوارحه، الأمي الآخر، والأشبه بأن  
لا يحسن، فلهذا لا يحسن إلا خلاف، وأما لا يحسن إذا نزلت حرمة، ولو لم يترتب الصلاة  
لكل فائتة عند من حسبه، وحسبه لا يحسن، وبعد ما صلاة لا بأس من من حله حائز  
في الملتزمين جميعاً، فبما على من يترتب إذا هو ما نفسه، حرمة، ومبدأ على صاحب المخرج  
الاستلزام، دام هو صاحب واحد من، وقيل لا بأس من الموضع، أم يوماً مومناً، وقولاً فائز  
بأن من حله حرمة، صلاة، لا بأس من من، بل حاله لا خلاف، كذا يجب

حسبه حتى حله وحسبه، لا يحسن أن الإمام يترتب الأمر، مع عدم عليه، وأنه يفتقر على  
أن يجعل صلاة، مقره، لا بأس من القارئ على من يترتب، هو معنى ذلك، تركه قصر، مع  
الحديث عليه، فبعد صلاة، لا بأس من صلاة، فبذلك صلاة، غير.

١٠١ - على حله، ثمرة من، أن كان يحسن الأمي، حله، لا يحسن، الأمي يحسن أن  
صلاته ما فاته الصلاة، الإمام، وهو الأمي وحده، لا يجوز صلاة من غير حله وحسبه  
على، ذلك، من هذا القدر، كذا، حتى، لا يحسن، لا بأس من

١٠٢ - بخلاف العري، حتى، عدم من لا يحسن، لا بأس من من حله على أن  
يحسن صلاته بكسوة، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من جعل كسوة، لا بأس من، حتى  
هذا، لا بأس من بعد، ترك كسوة مع القدره عليها

١٠٣ - بخلاف صاحب المخرج، لا بأس من صاحب واحد من، لا بأس من، لا بأس من  
أخرج الاستلزام، غير من على، يحسن صلاته عليها، لا بأس من، لا بأس من  
لم يحسن، ظهوره في الموضع، حتى، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من  
مخرج القوم، إذا هو ما مومناً، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من  
صلاة، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من  
الصلاة، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من  
القارئ على صلاة من صلاة، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من، لا بأس من  
الصلاة، لا بأس من

وأما إذا كان عارفاً في ناحية من الناحيات، والأمر في ناحية أخرى، وصلاته مؤثرة، فقد ذكر القاصي الإمام أبو حامد علي بن أبي حمزة في شرحه أنه يعني لا يجوز، وهو غير متعلق، والله أعلم، ولترسله أنه قد، فلو كان من جهة أنه لم يظهر من الفقيه رحمه الله الصلاة بعبادة، فلا يغير وجوده عارفاً في حق الأمر.

وذكر شيخ الإمام العتيق أبو عبد الله، فخره الله، رحمه الله تعالى، في المحقق الإمام أبي حامد، في مسألة الآخر من إحدى علوم حرس وعلوم دارين، وفي مسألة الأمر في صلى بعده أمير، يقول دارين، في تفسر الصلاة الآخر، والآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، إذا علم أن حلقه فاني، أما أنه لم يسم فلا تصح صلاة كذا، لا، في ظاهر الرواية لا يفتل في حالة عدم، وفي حالة صحت.

وروجه ذلك أن يصره في صرح، وما يفتل بالمرأى لا يفتل من ليله والجهل، ألا يرد، أنه لو ترك المراءى، أو جهلاً، أو عارفاً، لا يجوز، وهو يفتل من، والتي هذا كان بين الشيخ الإمام الرهد، يصره التفتل ووجهه في تعالى.

وذكر في كتاب عن محمد رحمه الله تعالى، أنه قال: قال عاب، عاباً إذا تم الآخر في الأخير، فصلاته الآخر من جهة، وصلاة الأخير من جهة، والأمر الآخر من جهة، عاباً منها، والله.

قال شيخ الإسلام العتيق أبو جعفر رحمه الله تعالى، أبو محمد رحمه الله تعالى، يقول: قال عامة أصحاب من كاد من المنعنيين، أما لم يرد به أب حنف رحمه الله تعالى، لأنه يعلم أنهم في ذلك.

١٥٣٥- ثم إن محمداً رحمه الله تعالى لم يذكر في إجماع الصغير، والفقير، إذا اقتلوا بالامر، هل يصير منه، في الصلاة؟ وهذا من باب الخلاف المباح، وحسبهم الله تعالى، بحسبهم فالمر لا يصير تلقاً، حتى لو كان من سطوع لا يجب القضاء، وبعضهم قال: يصير منه ما لم يفسد، حتى لو كان من سطوع يجب القضاء، والصحيح هو الأول، يصر عليه محمد رحمه الله تعالى في الأصل.

ذكر القاصي رحمه الله تعالى في شرحه، في الفقيه إذا دخل في صلاة الأمر، مكثوا، ثم لم يفسد، ثم يصره القضاء عند من رحمه الله تعالى، قال: ولا يرد به أي حجة في هذا الفصل.



وإنما لا يلزمه المضاء، لأن الشروع بمنزلة التثنية، ولو مثل العاري، أن يمسى يعبر فرائضه، ولا يلزمه، وكذلك شرع، وكل جواب عرّفه في القارئ إذا انتهى بالأس، ثم أقسده على نفسه، فهو الجواب في الرجل يمسى بالمرأة، أو العصى، أو حدث، أو جسد، ثم أقسده على نفسه.

ولا يؤم المومن من يركع ويسجد، وقال دهر: يجوز، لأن الركوع والسجود ههنا يسقط إلى يده، والتأدي باليد كشأوى بالأصل، ولهذا قلنا: إن التمس يؤم من صوته، وبه يفرق ما تقدم؛ لأن هناك الفخر سقط لا إلى يده، فلم يكن البناء عليه. ولما أن الإله ليس سلك عن الركوع؛ لأنه عضو، ومحص الشيء لا يكون بدلا عنه، وصلى كائن يمسى بالأصل هو جازر الاختلاء، فكان مقتضاها في بعض الصلاة دون البعض، وذلك لا يجوز.

١٥٢٦- قال: ولا يؤم المرأة الرجل، لأن الرجل يتأدى من حمله، فهو منى عنه ضرورة الأمر بالتأخير، وإن قام بحدوثه، لا يجوز لهذه العلة، والعلة من المحاذاة، فلو تأخر قصد صلاة الرجل.

١٥٢٧- ويؤم الناس العاس، لأنه بلل صحيح، والبذل الصحيح حكمه عند العجز عن الأصل حكم الأس، خلافاً لصاحب الفرج القليل، فإنه ليس صاحب بلل صحيح. ١٥٢٨- ويؤم القاعد الذي يركع ويسجد قوماً قبلاً صد أبي حنيفة وأبي يوسف، وحسبهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يؤم، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يؤم أحد يمسى جالساً»، ولأن الممسى يمسى الصلاة على صلاة الإمام، وإذا يتحقق بناء الموجود على الموجود، لا بناء الموجود على المعلوم، والافتناء القائم بالقاعدة بناء الموجود على المعلوم في حق القيام.

ولهما ما روى: أن النبي عليه الصلاة والسلام في مرفه صلى بالناس وهو جالس؛ ولأن جبر القمام والنسود صارياً، فإن القمام كلا النصين من مستور، وأحد النصين من القاعد مكنون، وبسماجات، والمجاوون في وضع الكمال لا يجمع لاختلاء، كافتناء القمام بالركع. ١٥٢٩- ويؤم الأحداث القمام كما يؤم القاعد، ولا يؤم الركب المنازل، والأكثر إذا أم غير الأئمة، ذكر الشيخ لإمام إجماع أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه يجوز:

—

[illegible]

١٥٤- أبي أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ أَمَرَ بِمَنْفَعَةٍ لِلْعَامَّةِ فَلَهُ أَجْرُهَا».

وجه العبد يس. وهو أنه لما ائتمن المقلد في هروب صلاته بقرائه لأبي قراءة الإجماع قرأه له في ما رويته من الحديث، وإذا كان هراء الإمام له قراءة، قصد كأنه قد غاب ما في الابتلاء، وكثر كذا هرباً في الاستعداد، ثم قام به قصد هتسب به، ويحجب عن القراء ما لم يسي التفرغ، لا يجرى صلاحه في ما يبرر بعد هذا إن شاء الله تعالى فكذاك هنا

وجه الاستحسان وهو أنه إنما يلزمه التزاعد عند عدم اللفظ، وهو مقتضى جماع على الإمام، لا فيما سبق به

وَيُوضَّحُ أَنَّهُ بَرَأَى كَمَا مَزِدْنَا بَعْضَ الصَّلَاةِ بِرُ ٥١، وَبَعْضَهَا بِعِ ٥٢، وَلَمْ يَكُنْ  
كَدَ مَزِيدًا جَمِيعَ الصَّلَاةِ بِعِ ٥٣، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَدَاءَ بَعْضِ الصَّلَاةِ بِرُ ٥٤، وَبَعْضَهَا بِعِ ٥٥،  
أَوَّلَى مِنْ آتَاءِ جَمِيعِ الصَّلَاةِ بِعِ ٥٦

وهذا هو جل افتتاح الصلاة العصور مع تذكره أن الظهر عليه، مما سألني رغبتي غروب الشمس، يعني على صلاته لأنه لو استقبل كان مؤدياً لجميع الصلاة بجميع الأوقات، ولا فلت أن نقاد بعض الصلاة في الوقت، وعرضها خلوج الوقت، أو من ادعى جميع الصلاة خارج الوقت، بحال ما إذا سبى المرأة، حيث تمسك صلاته عند أبي حنيفة وحده الله تعالى؟ لأنه لو استقبل كان مؤدياً لجميع الصلاة بجماعة، بأنه يسأل فارناً، فيذكره حتى يتذكره، فيصير جميع الصلاة خرواً، أب ههنا فلو أمرنا بالاستقبال، صار مؤدياً لجميع الصلاة بجماعة، وكذلك اجرب في الآخر.

وفي الأسفل : إن الأمل إذا أصبح الصلاة يقوم بمصومهم أمور ، وبعضهم عارفين .  
فلعلنا نرى أن بعض شيئا ، فأنصرف ، فقدم رجلا من الناس ، من صلاتهم قسده . وحصل  
قوب أي حبه ، رحمه الله تعالى في الكعب ، وفي قولهم حبيبا .

فما على مذهب بن حبهة في حيلة الإتيان فائدة من لا يبداء ولا يخلف من الأسماء

فإن حصل في صلاة، دسده، أو استخلاف في صلاة، دسده، فإنه من غير ما عني من حيثها بلان صلاة التقارئ كتاب دسده، بعد، قد استخلف من ليس له صلاة، فلا يصح الاستخلاف، كما لو استخلف صبي، أو مجنون، أو رجلاً جاهلاً، أو جاهلاً، وله بشرع في صلاة الإمام كان الاستخلاف باطلاً، لأنه يستلزم من لا صلاة له كتابها، إلا أن يدعى جهلاً، أو جاهلاً، أو غير ذي لد حول في صلاة الإمام، يجوز الاستخلاف له، لأنه الذي سببه حدث بينهم، ويصلح لإمامته.

وفي مسائل تقارئ، ما ذكرناه، وبشرع في صلاة الإمام، لا مانع للاستخلاف، لأنه حصل بتدبيره بالأم، والام، لا يصح إماماً للتقارئ من جهة الحدث، فحدث من الحدث أمي.

١٥٤٩ - قال محمد بن حبيب بن عثمان، في الجامع الصغير، في عدم إمامي الأولين، سبقه حديث، ثم قدم أمياً في الأخيرين، قدمت صلواتهم، وكذلك إن قدم في التشهد، وهو قولنا لمي يوسف ومحمد وحميد الله تعالى.

ويزي، في أبي يوسف، عن رواته الأصحاب، أنه لا تصح صلواتهم، لأنهم من لدولة صدر موفية، فصارت أئمة والتقري سواء في ذلك، كعيسى الأحرش، وهذا هو الرواية وجهان أحدهما أن تحريرات، الخليفة لم تعقد للقرابة، لأنه لا قرء عليه مني كان أمياً، وإن لم تعقد تحريرات للقرابة، لا يكره أن يمس على حالته صلاة لم تعقدت بقرءه، لا يرى أن الأئمة إذا تعبد في وسط الصلاة، قدمت صلواته، لما يأتي بيانه بعد هذا، لا منه، لا معنى، ولما قدمت صلواته، لا قبل.

ثم جاء التمس، أنه استخلف من لا يصح إماماً أو إماماً، دسده، صلواته، وصالواته، كما لو قدم صبياً أو امرأة، رد، لأن الاستخلاف عمل كثير، إلا أن يكون، لأجل إصلاح الصلاة، ونس في تقدم من لا يصح إماماً، صلاح، فقد.

ويقال، أنه قد حرر عن بقرءه، ولا صلاة في حق العدائي إلا بقرءه، فمن لا يقرأ إلا غير صلواته، لعدم تركه، إلا أنه يجوز صلواته في حق مع يواب لتركه بقرءه، ففتت فاسده في حق من لا يقرءه، فبعدم الصلواتية بهذا الدين.

والفقه في دسده، أن الشرع لا يقرءه في جميع هذه الحالات، فإن عليه الصلاة والسلام، لا

(١) استلزم من يبيع المصحف

(٢) هكذا في نسخة المصحف، ويجوز دسده، وكذلك في الأصل، لأنه لا يقرءه صلاة.

صلاة بالإمارة<sup>(١)</sup> ، وسم الصلاة يشمل على جميع هذه العبادات ، فيسمى أن يوجد المقرأاة مشتملة على كلها ، غير أنه لا يمكن تحصيل ذلك تحقيقاً ، لعدم الحصول في البعض موجوداً في الكل تقديرًا ، وإذا يمكن إثبات شيء تقديرًا من تكون له أهله محصلة ، عند اختلاف الأسماء نعتت المقرأاة هي لأخرى تقديرًا وتحققًا فقد

وأما إذا صلى ركعة ، ثم سجد المحدث ، ثم لم يتخلف أي ، ثم يصح هذا الاختلاف بلا خلاف ، لأن المقرأاة مرفوعة في الركعة الثانية وقد تركها المحدث ، فبعدت صلاتهم ، كما لو لم يتخلف فلو لم يقرأ ، فكان الأول في مكانه وترك المقرأاة

### وأما بيان تعبير حال المصلي :

١٥٤٢ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : أمر صلى بفوم بعض صلاته ، ثم تعلم سورة وفراء فيما يلي ، فإنه لا يجوز صلاته وصلاة من خلفه ، بمنزلة الأخوس يرول ما به من المفسر في خلال صلاته . وهذا قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى ، لأنه يريد أن يسي صلاته بقراءة على غيره ، ثم بعد المقرأاة ، فلا يصح هذا البناء ، فيسب على القاري إذا اقتضى بالأمر ، فإنه لا يصح اقتداءه ، وإنما لا يصح لوحده . أحدهما ما قبل هذا

والثاني أن مقتضى يريد أن يسي صلاته فراء على غيره لم ينعقد لها ، وكذلك القاري على الركوع والسجود إذا اقتضى بالسجود لا يصح اقتداءه ، وإنما لا يصح ، لأنه قال .

بيان ما ذهب ، أنه بعد ما تعلم سورة لزومه المقرأاة ، وتجريه لم ينعقد لها في الابتداء ، لكونه محجزاً عن المقرأاة عند التمجيد ، هذا إذا كان إماماً ، وتعلم سورة في وسط الصلاة

١٥٤٣ - أما إذا كان مستديماً بالقارئ ، وتعلم سورة في وسط الصلاة ، لا ذكر لهذه المسألة في الكتب المشهورة ، وقد اختلف في تأويل رحمة الله تعالى فيه ، كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العصور رحمه الله تعالى يقول : لا قصد صلاة . لأنه كان قارئاً حكماً في قول صلاته ، من حيث إن قراءة الإمام جعل قراءة له ، فأنقضت تجزيته بقراءة ، فإذا تعلم سورة ، فهذا يسي صلاته بقراءة ، على غيره لم ينعقد لها ، فلا قصد صلاته ، كالقارئ إذا تعلم سورة أخرى

(١) أخرجه البزار في صحيحه (١٠٤/١) وذكره في "عون المصنف" (١٠٤/٢) خلاصه في البزار قال : أخرجه البزار في صحيحه في المقرأاة خلف الإمام (١٨/١ - ١٧/١ - ٣١/١) وكلها من طريق أبي هريرة رضي الله عنه

هـ كان النسخ لإمام نو بكر محمد بن طاهر، وهما من نسخ محمد بن علي بن يونس  
 هذا صلاة لأن لم يرد به من بعد لشره حقيقة لأنه لم يذكر عادة على الحقيقة، إلا  
 أنه أعيد قوتاً حكمة، من حيث إن لم يرد الإمام حتى فراده، وحينئذ السورة، فقد ورد  
 على الفراد حكمة، فلا يمكنه، على ترجمته منقذ لشره، من حيث حكم، لأن ما ورد  
 قول فلا القارئ داعي بعض الصلاة، من حيث الفراد وهو أن، لا صلاة عند من  
 حياء رحمة الله من، ويستحبها، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يعني لا  
 تعد صلاة، ومن حيث استحسان، هو قول ومحمد رحمهما الله يعني

حسبهم من رتب أو من امرأة في تركتها، الأثر في ما يرد ترك الصلاة في  
 الأولى، وفرام في آخرين إجراء، إذا كان قارئاً أو من، وفرام الركعتين، فقد أدى  
 فرض القراء، فلهذا في الأثر، لا يصح تركه للقراءة مع الفرض

والأثر في حياء رحمة الله تعالى أنه إذا كان قارئاً في الأثر، وسائر أداء جميع الصلاة  
 بمراده، ثم يخرج من رتبة، ثم، فمن الاستبان

١٥٤٤ الف، أي إذا صلى بغيره فارد، وهو أن لا يترك من الأولى، ثم أنه لا،  
 واستحب أمياً، بعد صلواتهم، إلا على قول وهو رحمة الله تعالى، أنه يقول الإمام  
 الأولى أدى فرض القراء، هو القارئ في الركعتين، وبعد القراء، فرضاً في الركعتين  
 الآخرين، فاختلاف القارئ في الأثر، فهو

ولا يقول القارئ فرض من جميع الصلاة، يؤدي في موضع معين، فإن كان الإمام  
 قارئاً، فقد انقضى أداء جميع الصلاة، بصفه امرأة، والأثر عاجز عن ذلك، فلا يصلح حياء  
 له، واستحب الإمام باستحبابه أن يصلح حياءه بعد الصلاة لأصام، كما أن  
 استحب حياءاً مرة

وعلى هذا إذا رفع الإمام رأسه من آخر السجدة، فبجده حدث، فاستحب أمياً،  
 صلاته، صلاة الصوم عندئذ، فإن كان بعد صلاة فريضة، ثم صلاته الحرام  
 فاستحب، فهو على الاحتياط المعروف به، أي حياءه وحياءه، عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى بصلاته، وعنده لا، وهي من جملة الأثر في حياءه، هكذا ذكره الشيخ الأمام  
 الآخر حسن، وأبو حنيفة بن طاهر رحمهما الله تعالى.

وذكر في ١٩ خ ١٨٩ ما رواه أبو حنيفة رحمه الله تعالى، في ٢٥٤٥، أنه قال



الأصل إطلاقاً عالم، وعند ذلك الحائط دلاً نصيراً، وإذا كان حلالاً، فيجمع صحة الاقتداء، وبعض من هذا أحكام الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر، عليه حال بين وبين الإمام حينئذ قبل التصريح، رُشِدَ إلى الغنى، وقال: لأنه إذا كان بهذه النية لا يكون حائلاً، ويختلف التصريح، جميعهم الله تعالى في الحد الفاصل بين القصص القليل وغيره.

حكى عن الشيخ الإمام، الذي من أبي طاهر اندياس رحمه الله تعالى أنه قد يقول: الأدلي، الذي يصدق عليه من غير كثرة ولا شدة، يخطو خطوه، ويصح قدمه عليه.

وعلى محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى، أنه حال لدليل، الذي لا يشبهه على المختار حال الإمام به، وغير الأدلي، الذي يشبهه عليه حال الإمام بنسبه.

وقد أصبح لإمام شيوخ الإسلام التعريف، في قوله: رحمه الله تعالى في الأدلي، الذي لا يتبع المختار من الوصول إلى الإمام بوصف الوصول إليه، من حيث التصورة لا جمع صحة الاقتداء، وإن كان صعباً عنه غير الوصول إليه، ولكنه لا يشبهه حال الإمام سبحانه وتعالى، فمن متابعيهم رحمه الله تعالى من قال: مع صحة الاقتداء، لأنه إذا لم يمكن الوصول إلى الإمام، فقد خُلف المبدأ.

وسمى من قال لا يجمع، لأن حاله إنما يصبر به، لا يستند بحال الإمام، لا اختلاف المكان، لأن المصدر الذي هو متعمد يقتضيه لو كان: وإلا لا يختلف المكان، وهذا هو الصحيح.

إن كان الاختلاف من حيث هو، لا من حيث هو، بحيث يجرى من الوصول إلى الإمام، لو أراد الوصول إليه، ذكر من بعض المواضيع أنه يجمع صحة الاقتداء، أشبهه حال الإمام، أو لم يشبهه، وإذا كان على من أخذ بعد المعنى في الطويل ثعب، إن كان لا يجمع عن الوصول إلى الإمام، لا يجمع صحة الاقتداء، وإن كان القصد صغيراً، يجمع عن الوصول إلى الإمام، ولكن لا يشبهه حال الإمام سبحانه وتعالى، فمن متابعيهم رحمه الله تعالى من قال: يجمع صحة الاقتداء، وسمى من ذلك لا يجمع، وهو الصحيح.

وإذا كان على هذا حاله، فإن كان الباب موصوفاً، لا بغير حائلاً، لأنه لا يشبهه عليه حال الإمام، ولا يجمع عن الوصول إلى الإمام، فلا يجمع صحة الاقتداء، وإن كان الباب موصوفاً، فإن الفسخ لإمام عليه من ذكر الإسكاف رحمه الله تعالى يصبر حائلاً، يجمع صحة الاقتداء، لأنه يجمع الوصول إلى الإمام بوصفه.

وقال الشيخ الإمام الصغرى أبو بكر الأعمش رحمه الله تعالى: لا يجمع صحة الاقتداء، لأن

الشمس، وجميع النجوم، والسموات، تكون على ما علمه وضع الأرض، كالشجر، وإن كان الخشب طويلا، إلا أنه مستقيم، فمن أعسر أنه يقول إن الإمام، بجميعه حبالا، ومن أعسر عدم اتساقه حبالا لإمام، > بجميعه حبالا

وذكر السيد الإمام بن أبي حمزة رحمه الله تعالى أنه قد لم يكن على الخلفاء  
القرميين شيء، ولا حب، ولا غشوة، فيه روايتان في رواية مع الافتداء لأبي شيبه عنه  
حات الإمام

وهي رواية لا يجمع، قال وعليه عمل الناس، فلهذا لم يورد في مصنف إبراهيم  
وبعض الناس يوردون الكلمة من الحاشية الآخر، وسبب ذلك أن الإمام الكشي لم ينفهم  
أحد من ذلك

١٤٤٧ هـ. ووجدت فيه دهن الزمان حريق عظيم، ودمر عظيم، لا يحوي الاقضاء عنتها،  
نحوه عليه الصلاة والسلام. اسمى مع الإمام من كان معه، من الإمام بهر أو طويس أو غيره من  
العلماء، ولأنه جعل بينهم ما يسي مكنون الصلاة حميه، وحكم، وحنان الفكان يحس صفة  
الاجزاء

وتكامل ذلك مع رحمة الله تعالى - هي مرفودا للطريق الذي مع صحة الانشاء، ولـ  
بعضهم، أن يكون مصداقاً لرب المحلة، فوحش جيم، ولـ بعضهم، أن كان على طريق  
بحر في العامة، يكون عطفهم كغير الانشاء.

وإن كان غرضه لا يمر فيه أعمى، ويحجب عنه أفراده، والآيات لا يمنع الأعمى، وهذا  
الآية منصوص صريح، فإن إذا فصلت المنصوص عن الطريق، لا يمنع الأعمى، وهذا  
لا يشكل محكم نصيب المنصوص، فكذلك الصلاة، وإن كان، على التفسير واحد لا يمنع  
الانصراف، وإن شئت يجب الانصراف بالانصراف، وعلى نفس خلافه، عن يمين يوصف وحده  
الله تعالى، وعلى يمين يوصف وحده الله تعالى لا يمنع

وكذلك حفظوا إلى مقدار شهر العظيم الذي يحججهم إليه، والبعثهم إلى  
العظيم ما يحوي فيه السمع والرواي، وهكذا ذكر الحكيم السهمي في معنى من معنى  
رحمة الله تعالى. وهذا صحيح لأنه إذا كان هكذا، لم يكن مما يتبع الانشاء في  
هذا التصور، كان سائرهم من غير أن يكونوا، لا يحججهم إليه، هذه الأثرية من  
مستجابات السمع من حتمت رحمة الله تعالى، وهي ليس يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا كان  
بحسب يمكنه أن يسمع فيه في الله، كان عظيماً



من المذموم، وهو الذي يفتي من قال إننا كبر لا نكبر، جزئياً، ويحتلوه مرسلاً،  
فهم عظيم، ومعهم صحبة الزند، وإن كان على النهر حراً، عاد صبراً، وعنده لا يبع مرسلاً،  
الافتراء، والعلانية حكم العصب بالإحسان، (بني نوحاً) حكم العصب، (جما) (أ)، وفي  
الشيء اختلاف على ما مر من القدرين

[illegible][illegible]

والصلاة لا تأكل من ثمره من غير صلاة ولا صلاة من غير صلاة

وهو المندوب. هذه معنى قوله على أنه يريد بصفتك باسم في الطريق على قوله،  
قال: قاله مكره الأسماء. الاسم مفرد واحد من الجنس، جازم بصلابه وإلا فلا  
وكانت هي العصب لأنه ربي العصب الثاني. لأن الجمع من الأسماء، فهو الطريق، لأن  
الأسماء يكون أكثر من واحد. والظن أن الجمع من الأسماء يدل على الجمع، بخلاف الجلالة  
الإنسية، لأن الجمع محذور في المجال، فهو في الصفات بالعدد.

[illegible]

وعلى القائلين : ليس في المحرمات فتاخر عن موطع يد الله سبحانه ، ولا  
كسر لسانه ، وحشر قلبه ، من حلقه ، ومن بينه ، ومن سارده ، وبعض هذه القدر حكيم

٢- كتاب الصلاة ١٩٢٠ الفصل السادس حكم الإقامة والاعتداء  
 المسجد كما في واحد على، فاعلمت حر هي مسجد، لا... صلاة ولا... الخط في  
 هذا الباب، حتى لو جاز على خط، ولم يخرج عن الخط، ولكن تأخر عن ذكر ناسي الموضع  
 عند الصلاة

١٥٥٠ وفي هذا موضع أيضاً فهم يفتنون في ح مسجد، أو في الصحراء، وهي  
 وسط الصحراء مواضع، يقيم بها أحد عقول حوهم وفي، يجوز صلاة من وراء ذلك  
 الموضع، إذا كان المصنف يفتنه حول ذلك الموضع لا المصنف و ذلك من مكنته حول  
 ذلك الموضع - هذا التكل في حكم مسجد

١٥٥١ وهذه مسألة تدل على من يفتن حول الصلاة، خارج لمسجد، إذا كانت  
 المصروف مشقة يصعب مسجد دون أن يكن لمسجد ملائ وفي باب الجمعة في صلاة  
 الأصل مسألة كان في حد المولى، وصورتها إذا ملى الرجل في سوي انصافه صلاة  
 الجمعة، فقد ياد في المسجد، يجوز إذا كانت المصروف من صلاة يصعب المسجد اعتبر  
 تعالى المصروف لا، ولم يفتن كقول للمسجد ملائ

١٥٥٢ - وقد ملى الرجل في التفتن مقتدياً بإمام في مسجد، يجوز، وكذا لو ملى على  
 سطح المسجد مسدياً إمام في مسجد يجوز الصلاة، عند روى عن بر هريزه رضى الله تعالى  
 عنه أنه كان يفتن ذلك، وأن كان سطح المسجد لا يجوز عن كونه رصداً، فصار كحائط  
 بين وبين الإمام عليه السلام، وهذا إذا كان مقامه خلف الإمام، وفي باب أو على يساره.  
 وأما إذا كان أمام الإمام، أو ياراه فموقوف منه لا يجوز، هو الخبر عن أصحابنا حمهم الله  
 بعثي، ذكر هذه حمله السبح الإمام الأحمدي ضمن الأئمة الطوائف أ، وحمه الله تعالى في  
 شرح كتاب الصلاة

وذكر الشيخ الإمام شيخ الإسلام المعروف به خواهر رانه رحمه الله تعالى، هذه المسألة  
 وعن الخواص في كذا في غلط، إذا كان عند ربات مفلوج، أو مفلوج على  
 آخره، فتأمله على سطح المسجد

١٥٥٣ - وفي ملى على سطح مسجد - سطح مسجد - مسجد، ذكر الإمام لأخر  
 تحت الأئمة أصحابي حمه الله تعالى في شرحه أنه يجوز، أعني بدال لأن سطح بينه لنا  
 كذا - مسألة فالمسجد، لا يكن، أثناء حاله من مسجد، يكون بيت المسجد، بين وبين المسجد

(١) مسجد من الأصل، شاركه من جهة التفتن المرفوعة عند

(٢) فكما في باب الصلاة، وهو في الأصل المرفوعة

حافظ، ولو عملي، قال في سر هذا، سر، مقيداً بإيماء من جاز، وهو يصح للشك من الإمام قومي الأكثر بغير صلاته، فالقيام على الصحيح يكون كذا

وذكر القاضي الإمام علاء الدين رحمه الله تعالى، في شرح مختصره هذه المسألة وقال لا يجوز لأفندي، ومن وقال لأد الحافظ حافل كماله في سر من، من تلك الأدلة، ووجه التوفيق بين التبيين يظهر من آخر في المسألة المتقدمة

١٩٥٤ - وإذا دام من رأس طائفة، بولاية طائفة أخرى من جاز، وبغير مراه، ذكر القاضي الإمام علاء الدين رحمه الله تعالى في شرح المحلفات، قالو يجوز لأفندي، لأنه لا حائل فيها، وذكر في من الإمام علاء الدين في نفسه أنه إذا كان على من لحاظ صفة، صف على سطح سر، فصح إتمامه الصف الذي على سطح سر من خلاف، فيما إذا قامت تصريف حاج المسجد لمنصفه بالسجدة، وهناك في كان المسجد بلك، يصح لأفندي، وإذا لم يكن المسجد بلك، فله بعض السجدة، وحسبهم أنه بلك لا يجوز لأفندي، وفي بعضهم يجوز وهو الصحيح، وسببنا بيان ذلك بعد هذا في شاء الله تعالى -

### فتاء المسجد له حكم المسجد

١٩٥٥ - سر في هذا، مسجد، وأصله بالإمام صح إتمامه، وإن لم يكن المستوفى متصلاً، لا لمسجد ملائ، إليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب صلاة المسجد - فقال، يصح لأفندي في التعديلات المذكورة، وإن لم يكن مستوفى متصلاً - لا يصح في دار العبادة، في ذلك الصفوف متصلة، لأن التعديلات المذكورة متصلة بالمسجد، وليس بها من المسجد المربع، ولا يشترط فيها تعين الصفوف

وأما دار العبادة متصلة من المسجد، فيكون المسجد مبرور، فيسقط عنه تعين الصفوف، وعلى هذا يصح لأفندي، من قام على الدكان الذي يكون على باب المسجد لأفندي من فناء المسجدة متصلة بالمسجد

وفي حواشي الشيخ لإمام البهية أبي الميثم رحمه الله تعالى - من صلى بالناس في مسجدة الجليل في غير يوم جمعة - فقام صف خلف الإمام هذا المسجدة، وقام صف آخر في

آخر المسجل: شكور، عبد الله، مسجل من قائد بجوار، وعلم من قائد ٢ بجوار

قد قصد الإمام محمد الأعرج من الاخترايط أن الأماة إذا كان في المقصورة، فقد  
في سريره، فإنه إذا كان في سريره، فقد قصد الإمام محمد الأعرج، وأن المقصورة هي سريره خاصة  
بجور<sup>(١)</sup>، وإذا كان الإمام في المقصورة، والمعهود في سريره لا يجوز

١٥٢٦ م عهد صلاح الدين بسطة الإحتفال - حتى لم يفتح الهنداء على القاهر  
على انحصار ، ولا افسد من بهيلى قلعهم يوم بين بهيلى منهم بام غير ذلك ، ولا احتفل  
بالفرض بالانتمى ، و هو ما كان عليه اميرهم

۱۵۶۷ رتبه سیاسی محمد آقا علی صاحب الامر فی جیم دلت

هم إدا نه صحيح لافت. في هذه المسائل عديدا، وله نصر مبارعا في العرجة، هل يصير  
منظورا مبارعا في العرجة؟

[illegible]

﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبَدِّلَ عِلْمًا سَاءَ بِمَا تُحْكَمُ بِهِ السُّلُوكُ ۚ لَئِنْ لَمْ تَفْعَلْ سَ بَطِلَ الْإِسْلَامُ ۖ فَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

وذكر في كتاب التلخيص صلاوة : ما وقع تكبير الفلاني من تكبير الإمام ، حتى لم يصير  
سأله عن صلاوة الإمام ، من يصير مع عاقي صلاوة من أحنبلين به ، قال بعضهم يصير  
منزهة ، البه أسير محمد حبه الله تعالى في هذا الباب ، حيث عار من تحليل المسألة : لأنه  
دخل في صلاوة غير صلاوة الإمام ، وذكر في سواند لم سليمان رحمه الله تعالى ، وأما ما  
قد لا يصير - مدعى ، الإصباح أن في المسألة روايتين ، قال الله عز وجل ولا تعبد على أن لا  
يصير - مدعى

١٥٣٨ - مريم، فتاة من حشمتة التي كانت في سنة الفتح هي بنتها [قال  
بعضهم] الفتاة المسمى لا يجوز، كما لا يجوز في جميع أهل الصلاة لا يجوز  
في حق واحد لأد، نعم لا يوجد الفصل؟ لا، لا، نعم، على سبيل المشاركة، وخاصة

ماء الموجود على الأرض، لا ينافي وجوده على المذبح، وأما المذبح فيشتمل على الماء الموجود على المذبح في حق صلاة غيره، وفي حق هذا المذبح جميع أنواع الصلاة، والافتاء الواحد على غيره.

وبعض شايخنا رحمهم الله قالوا: افتاء المذبحين بالمثل، إما لا يجوز في جميع أفعال الصلاة، أما يجوز في فعل واحد، لا يرى إلى ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل: أن الإمام إذا رفع رأسه من الركوع، جاز له أن يجلس أو يسجد أو يجلس أو يسجد، وبأن الإمام المحدث، لا يجزئ له أن يجلس أو يسجد، صحيح لا يمتنع، وبأن الخليفة بالخيار، ويحكم بآثار السجدة الأولى بالخيار، حتى يعبر عنه بعد ذلك، فربما في حق من أدرك قبل الصلاة، ومع هذا صحيح الافتاء.

وكذلك الفصل، إذا افتدى بنفسه من في التمتع فلا حيز يجوز، وهذا افتاء معتبر في مثل كل حق الفرائض، ومع هذا صحيح.

وعامة الشايخ على أن افتاء المذبحين بالمثل، كما لا يجوز في حق جميع أفعال الصلاة، لا يجوز في فعل واحد، لأن المذبح لا يوجب الفصل على من مر، ولما ما ذكر من المسألة الأولى، فليس يحسن لا يقول بأن السجدة الأولى في حق الخليفة، بل هو عارض: لا يجوز عند غيره، فإن جاز للغير أن يافتى في صلاته، يجرى ما إذا عاده إذا لم يكن، فهذا جاز من الإمام، أن يصرح على حرمة الصلاة، بفساد صلاته، وقد وجد هذا في مسائلنا، وهذا لأن المسألة ما تم معام الأول، فكان الأول في مكان، ولو كان الأول في مكانه، كانت السجدة الأولى من جهة، فكان في حق الخليفة، إلا أنه لا يشك فيهما في صلاته، وكما من غيره لا يفتى به، فليس الافتاء لا يفتى على عدم الفرض.

وأما المسألة الثانية، فبأن صلاة المذبحين أحكم حكم الغير في سبب الافتاء، ولهذا لزمه قضاء ما تم بدله مع الإمام من التمتع الأول، وكذلك لو أفتى المذبح الصلاة على غيره، يلزمه قضاء أربع ركعات، وإذا أخذ صلاة المذبحين حكم الغير، كانت الفرائض غلظ في حقه، كما في حق الإمام، فكان هذا الافتاء المقتضى بالمثل في حق المذبح.

وهذا الفتوى أحد التأويلين الصحيحة، لم يجر لأن سببها مختلف، وختلاف الأنساب يوجب اختلاف الأحكام، فبأن اختلاف المذبحين، وقد من نفسه صلاة، وفصلها متدينا، فليس لا يجوز، لأن الفرض، بمره بالإقصاد، ففصل كافتاء المذبحين بالمثل.

وفي التبريد عن محمد رحمه الله تعالى، في وجوب صلاته بغير صلاة واحدة، وبأن

في واحد منهم جماعة من جهة حجاز، ولو اقتصر كل واحد منهم بمساجده - بأن صلاتهم قاسده، لأن صلاة لشركي متعنه بصلاة الإمام، وليس هذا بام

ولو يدور على أن يصلي ركعتين، فقال رجل آخر: لله على ما صلى كنت لصورة، ثم اقتضى أحدهم بالآخر حجاز، وإذا يدور على أن يصلي ركعتين، وحذف آخره فقال: والله لأصلي ركعتين، حجازاً، والله ما لك، ولا يجوز الفتنة بالتأخير بحال.

ولو جلد، ورجلان أن كل واحد يصلي ركعتين، فإحدى أحدهما الآخر حجازاً، بمجرده، فتداء بغيره ما شطوط - (يو أن) جلس صاف كل واحد منهم أسوأ، والفتنة أحدهما بالآخر في ركعتي الطلوع لا يصح الفتنة، بحرفة الفتنة بالتأخير نال.

١٥٤٩ - (يو أن) جلسي بذهب اقتضى في التور من جهة أبي يوسف، ومحمد ومحمد بن عيسى، كان شيخ الإمام الأجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح الفتنة، لأن من رآه منهم، يباح إلى به المثرة، فلم يحذف بينهم، ولو اشتراك في ركعة فتشكك، سمى من أحدهم الآخر في الفتنة، صحح ولا يجوز لكثرة التلويح في هذه ما سبق ذكره، وكان فتداء الأجل جله.

١٥٥٠ - وإذا كان صف ماء من النساء حنف الإمام، (يو أن) هي صفوف من آخر حال، قدمت صلاة تلك الصفوف كلها استحياءاً، وفي ثقب من تسعة صف واحد حنف صف النساء؛ لأن إحداهن حدث في حقهم، فصار كافراً بالوجود، وإعمال بعد صلاة رجل واحد خلط للركعة، فكان هو.

وإذا كان صف ماء من النساء حنف الإمام، (يو أن) هي صفوف من آخر حال، قدمت صلاة تلك الصفوف كلها استحياءاً، وفي ثقب من تسعة صف واحد حنف صف النساء؛ لأن إحداهن حدث في حقهم، فصار كافراً بالوجود، وإعمال بعد صلاة رجل واحد خلط للركعة، فكان هو.

وإذا كان صف ماء من النساء حنف الإمام، (يو أن) هي صفوف من آخر حال، قدمت صلاة تلك الصفوف كلها استحياءاً، وفي ثقب من تسعة صف واحد حنف صف النساء؛ لأن إحداهن حدث في حقهم، فصار كافراً بالوجود، وإعمال بعد صلاة رجل واحد خلط للركعة، فكان هو.

(١) أخرجه أبو داود بن أبيه في مصنفه (٢/٢٣٥)

(٢) أخرجه في مصنفه

للمصنف في آخره: «إلى كذا، مرأتين، فخر وري عن محمد، رحمه الله تعالى، أني ألقى  
عبد الله بن جلال (رحمه الله) ورجل من بني هاشم، ورجل من بني عبد الله بن جلال  
أنني ألقى من محمد بن عبد الله بن جلال (رحمه الله) ورجل من بني هاشم، ورجل من بني عبد الله بن جلال

[illegible]

«هي رواية أخرى جعلت من كائناتنا، وقال مر أن نفسه صلاة واحدة على  
يحيى، ورواه عن سارعت، ومسلو وحلي خليفته إلى «صديق لأر للشي حكم  
ابن ثوبان في لأشياء من حسن، مصطفى خلف الإبرم، «ول عبه الصلاة، السلام، الأبن  
سارعتها صلاة»

[illegible]

قال لا بد من ذلك يا الهري قال فقلت اني اريد ان اكون من اولئك الذين لا يفترون على الله شيئا

وہ عام ثلاث مسودہ مختلف (امام، افسر علی ص ۳۴۸) میں جنہیں نبی اکرم  
الصوفیہ ورس میں پکے، بعد میں اس (کبر) تصوف، فصلاتہ نام

[illegible]

(۱) اخراجہ تصدیق نو مباحث ۹۶، ۹۷، ۹۸ و ۹۹ مباحث ۱۰۰ تا ۱۰۳ (۱۳۴۶) رفوز ہوئی

{ ۵۶ }

ذلك لا يتركه غيره من الناس من غير ذلك، بل هو الذي هو في القدر، ليس  
— في ذلك، بل هو الذي هو في القدر، ليس في ذلك، بل هو الذي هو في القدر، ليس  
في ذلك، بل هو الذي هو في القدر، ليس في ذلك، بل هو الذي هو في القدر، ليس

وإن هذا الرجل من الناس، فإنه لا يتركه غيره من الناس، بل هو الذي هو في القدر، ليس  
في ذلك، بل هو الذي هو في القدر، ليس في ذلك، بل هو الذي هو في القدر، ليس



### المصباح الساجد

#### في بيان مقام الإمام والامام

١٥٦٢- وإن كان مع الإمام رجل واحد، أو حتى بمئة الصلاة، قام عن يمينه، هو المختار، بحيث أين عباد رضى الله تعالى عنهم قال: «بما أئنه عند حاله ميمونة رضى الله تعالى عنها» لأمر بعبادة رسول الله ﷺ فليجاء إليه بالمال، ما من الجهول، وعلمته الهجوم، وعلى معنى اليوم، ثم قرأ القرآن عراقي (١) في حالي النبوة، لأمرى (٢) إلى امرأته، ثم تم دم، من من معلق، ثم ضاء، فتفتح الصلاة، فصمت وبصمت، ووقفت على يمينه، محمد بنى، وأدب من حده حتى أقامى عن يمينه، فعدت إلى مكانه، فأعابى ثانياً وثالثاً، ثم أخرج قال: «ما سمعت يا علام، أن يثبت في الموضع الذى ربيتك» فقلت: «أب ورسول الله، فلا ينبغي لأحد أن يشركك في الوضوء» فقال: «الهم لفه في الليل، وعلمه الثابت» (٣)، وإبادة رسول الله ﷺ في الحجاب الأبيض، دليل على أنه هو الذى لا يرمع الإمام رجل واحد.

ثم في ظاهر رواية لا يتأخر عندي عن الامام، وعن محمد رحمه الله تعالى قال: «سعى أن يكون أصح المقصد عند كتب الإمام، وهو أن يروى عن عند الامام، ولو قام خلف الإمام لا يكره» هكذا ذكره في مشرق السبح الإمام نفسه أبى جعفر رحمه الله تعالى.

ولو صلى خلف المصد ولم يقرأ بكتاب، فالمشهور من سجع الإمام أبى بكر أنه لا يكره، وذكر محمد بن شعاع رحمه الله تعالى في كتابه تصحيح الآثار، «على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى» يكره، وإذا كان معه أشاء فاما خلفه، لا بأس بنسب حكم الجماعة على ما مر قبل هذا.

وعند الإمام من من أدب، بضاعة ما يمتدحه، وكذلك إن كان «دفع، صبيح» حديث من رضى الله تعالى عنه. «ب عذبه منك رضى الله تعالى عنه» ادع رسول الله ﷺ إلى

(١) سورة آل عمران الآية ١٩

(٢) حديث في حالي من جهة أصحابه، وأمر به النجاشي ١٧٧، مسلم ١٧٧٢، والترمذي ٢٦١، أحمد ١١٩٨، ١١٩٩، ١٦٠٢، وأبو داود ١٨٥٢، ١٨٥٣، أحمد ٢٠٥٦.

صحيح. فقال لمروان لا تلتزمكم وقاسي. "يوم من يوم" روى عن سليمان بن داود  
١٥٦٣- قال روى عن أبي بصير عن رجل عن امرأة. أقام الرجل من بيته. وأراد أن يخرج. لأن  
رسول الله ﷺ في حديث أنس رضي الله تعالى عنه. أقام ما هو. وأركب. وأراد للخروج  
معه للصلاة من مائة. فخرج المرأة حياكة خضراء

قال. وإن كان رجلان وامرأة. أقام الرجلين معه. وعاد. وهذا هو الأصل [الأصل]  
في هذه المسألة يلزم برجلان خلف الإمام. لأن لهما حكم الجماعة. بخلاف المسألة الأولى  
١٥٦٤- قال كان مع رجلان. وعام الإمام وسطهم. فصلا له جائزة. ولم يذكر  
الإمام. لأن التمسك بحكم الجماعة من حق بعض الأحكام عند بعض الصحابة. مني الله تعالى  
عليهم. وحكم من عند من هذا بعض الأحكام عند بعضهم. قال ابن عباس رضي الله تعالى  
عنه. إذا ذهب الرجلان. فلهما نصف الأثر. وهذا حكم ابن جندب. فلهما هذا  
لقولهم يكثر الزمان. وقد سمعتهما خلفه

١٥٦٥- قال روى عن أبيه. المأمون حيث يكون أقرب إلى الإمام. فلهما حكم الجماعة  
صحيح. فخرجوا منها

١٥٦٦- قال روى عن أبيه. المأمون حيث يكون أقدم الناس. لأن النبي ﷺ كان يعد  
الناس من كل شيء. وكان بعض بيحنا جميعهم يعني عن بعد الإمام أولى. وألا  
أحسن

قال. وإذا لم يبق الصنف. تواضع وسور بين ما بينهم لقوله عليه الصلاة  
والسلام. "أبرأ من الصنف حاكب للذكاة"

١٥٦٧- قال. ويعني "يعني" أي. أي. لفظة التمسك به والرد. وذلك إذا أتوا الإمام  
في الزمان. فعليه الصلاة والسلام. وإذا أتيت الصلاة. وأتوا. ثم تمسكوا ولا أتوا

(١) خبره الحسن ٣٥٠ - سمع ٢٠٥٣. وثقه ابن ٢٧. وابن ٩٩٢. وبره  
٢٧٧. وأحمد ١٩

(٢) مسند ابن ب

(٣) أسمر به. سمع ١٥٠. روى عن ٢٠٠. وابن ٩. وبره ٥٨٠. وابن ٥٨٠. وابن ٥٨٠  
٩٩. وأحمد ٩

(٤) أخرجه أحمد. وبره ٤٩٠. وابن ٩٩٠



ويعلم بان الإمام مذهبهم به عرض كان لا يبرمه قبل الاعتقاد، وهو من دعاء الترتيب في المذهب فلا يبرمه بعد الزيادة إلا بالقصد والإرادة كالمذهبين، كان كان يبرمه سراً على الترتيب في المذهب بسبب الاعتقاد، ويصح صلاته بعد ذلك جهته بسبب ذلك، كما يعلم من هذه الزيادة إلا بالقصد ولا إرادة، بصلاته صلاة الجماعة، لأن جمعة لا تأتي إلا بالجمعة، والجمعة بمنزلة الرجال والنساء، وإذ يرى إمامه الجماعة، بعد بوي إمامه النساء ولا يلزم لأفرادها، إذ يرى، لأمره، بجمع بوي بوي، ويصح صلاة الإمام من جهته بعد أن جمعة رحمه الله تعالى، لأننا نقول: مذهب النكر عن جمعة لا يعني، أنه لا يصح بوي فيه

وقد سلمه فقهاء من لا يمحض القصد بسبب الاعتقاد، من الفقهاء لو صلى وحده، والأمر واحد، بصلاته لا يجوز، بل على أن القصد بسبب الاعتقاد، حتى يدفع القصد عن نفسه تركه

١٥٧٠ - به لا بد من هذه المسألة من معرفة المذهب، ومعرفة المذهب، والصلاة المطلقة

المشتركة

مفهوم من هذه القوانين - وهي الصفات التي أهمها، المذهب، الرجل في مكان من حرم غير أنه يكون بسبب حال، حتى لو كان الرجل على الدكان، والمرأة على الأرض، ولذلك مثل قائم الرجل، لا يصح صلاة الرجل لاختلاف المكان، ولو كان في مكان مسجد، فإن كانا على الأرض، أو على مكان، إلا - بهما أسطورة أو ما أشبهها، لا يصح صلاة الرجل بوضوء فكان المأكل

ومعنى من أن نعلم، من نجمع مذهب الصلاة، وهي نافعة أو صفة مشبهة، حتى إن المحروبة لها حاد، الرجل، لا يصح صلاة الرجل، وإن كان معه من يراه، لأنه لا يصح منها الصلاة، وانصبه إلى بعض الصلاة، بتأكيده لا تشبه محاداة الرجل، لا تصح صلاة الرجل.

ومعنى الصلاة المطلقة بصلوة المفردة، حتى إن كان في صلاة سجدة لا يصح صلاة الرجل، ومعنى مشترك، أن يكونا شريكين تحريره وأداء، ومعنى مشترك تحريره، أن يكونا متابعين تحريره على غيره الإمام، ومعنى مشترك، أن يكونا في إمام في جماعة، حقيقة أو تخدير، صلاة، استجابت الحائز هذه الشبهة، أو يجب بعد صلاة الرجل، ولا

[illegible][illegible]

١٥٦٠ و.ا. الكلام ثم بعد ذلك عظماء صلاه ثم لا تسجد بالخطا، استعملها.  
 وكان يسي ان يمشي لا يركب فرسانه في هي بعد ذلك. لا تسجد ثم يمشي.  
 في الأخير، قال له صلاه صلاه صلاه صلاه صلاه لا تسجد ثم يمشي.

(أول العلم في هذا الموضع) حديد خرب برفد فدا واد في حشكت صيد  
مكر في مودو عالم اسعد

(\*) به قول یوسف مدنی، جلد ۱

٣١ سورة لقدره ١٢١

٧ (١) حَقَّقْ اِيَّاهُ مَعَهُ وَكَأَنَّهُ يَكْفِيهِ

بآخرها، صارت مأمورة بالآخر ضرورة، هو لم يتأخر، بركت لركب من فروع المقام والمطهر. أو يكون بأن أحدية مظهره لم يترك حاله، بل ركني بأمر الله بالصلاة، ثم صار مأمورة بالتأخير، لصار مأمورة، ضرورة على الوجه الذي قلنا، ولا ضرورة؛ لأنه يمكن الرجوع من تأخيرها لمقوى بأمرها، بأن يستمد عليها خطوة أو خطتين، فلا ضرورة إلى إتمام الأمر في حقها.

وعلى جواب حكمه، ما يرون على صارت مأمورة بالتأخير، نكح لا نص، لأن الأمر بالتأخير غير ثابت في حقها، لعدم ركنها، بل نظري في الضرورة، غير ما قلنا، غير أن الثابت ضرورة تحظره من التأخير، مفسوفاً، فأخبرنا الآخر بالتأخير في حقها، في حق الحق الإنم لا ترك، لا في حق سبب الصلاة بالتأخير، إظهاراً لظهوره بين الذات ضرورة وبين التماسه مفسوفاً.

١٤٧٢ وحكى عن مسايح العراق ورحمهم الله تعالى صوره من جملته، بعد صلاة الزمان، ولا يفسد صلاة الركني، بل ياتي المراءى بمرتب في الصلاة، بعد ما شرع كرجل في الصلاة، يراه الله تعالى، وكانت بطلانها، وهذا لأن سبب صلاة كرجل يفسد، لأنه تركه ترك من فروع المقام، وهو أن كرجل مأمور بتأخير المراءى عنه، ذلك، يفرض عليه الصلاة والسلام، أخره من من حيث أخر من الله، هذا، لم يفرغ، فقد ترك غير ما من فروع المقام.

فأما المراءى بعد بركت ترك من المقام، وإن صارت مأمورة بالتأخير، لأن المراءى صار مأمورة بالتأخير عنه، إنما يصير مأمورة بالتأخير، وإنه التاخير من الركني، فيجمع تأخير الركني معيداً، فإذا لم يره حاضرة حتى شرع الرجوع في الصلاة، فقامت بطلانها، فسكت. أنه خبر بالتقدم على خطوة أو خطوتين، هذا لم يستمد به بوجهه، التأخير، على غيرها بالتأخير، فلم يترك ترك من فروع المقام.

فأما إذا كانت بعد من سيرة الركني في الصلاة، لا يترك التأخير بالتقدم عليها خطوة أو خطوتين، لأن ذلك مكرر في الصلاة، وإنما في الصلاة تأخيرها بالإسراع، تأخير، وسببه ذلك، فإذ عدل ذلك، لئلا يوجهه التأخير، ويبرهنه التأخير، وإدعى التأخير، فقد تركت ترك من المقام، فتنسب سلاسله، وهذه مسأله محبة.

(١) وقد تقدم كلام مرتب هذه المسألة على ما مر.

(٢) وانظر من مؤلفات ابن خزيمة في صحيحه (١٩/٣٩).

١٥٧٣ - وإذا قدمت المرأة بعداء الإمامة واقتدب به، وبوى الإمامة بمسبها، أتممت صلاة الإمام والقوم. أما مساد صلاة الإمام، لأنه وجدت بعده في صلاة مشتركة، وأما مساد صلاة القوم؛ فلأن صلاتهم مربوطة متعلقة بصلاة الإمام على ما ذكرنا غير مرة.

وكان محمد بن طائيل رحمه الله تعالى يقول لا يصح اقتداء أحد، لأن الحائض اقترنت بشروطها من الصلاة، ولو طهرت كانت مصدرة صلاتها، ولذا اختلفت صحة الاقتداء، وهذا قاسد لأن لمعاداة غير مؤثرة في صلاتها، وإنما تصد صلاتها، لمساد صلاة الإمام، ولا تصد صلاة الإمام الا بعد صحة شروطها؛ لأن الحائض ما لم تكن في صلاة مشتركة، لا أثر لها في الإنسان حتى إن الرجل إذا رآه إذا وقفا في مكان واحد يقضي كل واحد منهما وحده، لا تصد صلاة الرجل إلا بالترتيب في المقام إنما يلزمه عند اشتراكه، كالترتيب بين الإمام والمقلد، والأصل فيه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت: 'فان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: يا أيها الذين آمنوا، إذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تتقون'. وأما إذا لم يقرأ الإمام إلا بمسبها، فلم تكن حائض في صلاته، فلا تصد الصلاة على أحد.

١٥٧٤ - وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع إذا صلى الرجل بوجاهة ونساء صلاة مكتوبة، فأحدث رجل وامرأة من خلفه، وبعها بوجهه، لم جاءا وقد صلى الإمام، فقاما بقضيتن صلاتهما، فصارت المرأة بعدله الرجل في مكان واحد، فصلا الرجل فاستدما وصلاة المرأة تامة.

ولو كانتا مسوقين بأن دخلا في صلاة الإمام بعد ما سبقتهما الإمام شيء من الصلاة، فقامت المرأة بعدله الرجل في مكان واحد فصلبا، فصلاتها تامة؛ وهذا على ما ذكرنا أن معاداة المرأة الرجل في الصلاة المطلقة للتركة يوجب مساد صلاة الرجل دون المرأة إذا استجمعت الحائض شرائطها، وقد استجمعت للحائض شرائطها في المسألة لأربعين الثانية؛ لأن التكليف متحد فلا حائل، والمرأة من يصح معها الصلاة وهي دابة، أو صبيبة مشتبهاة والصلاة معروفة، والسرقة ثابتة بحرية وأداءه أما تحرية؟ فلا يثبت لها التحرر بمسبها على تحرية الإمام، وإنما أداه؛ فلأنهما إنما يؤديان تقديرهما واعتبارهما؛ لأنهما التزموا الأداء مع الإمام، فيلزمهما الخروج من ههنا ب التزموا كما التزموا، فيجب أن كأنهما خلف الإمام؛ ليتمكنوا

(١) حديث عائشة أخرجه البخاري ٤٨٩ و ٤٨٨ و ٤٨٥ و ٤٨٥، ومسلم ١٢٢١، والسنن ١٢٦ و ١٢٧

و ١٢٦، وأبو ظر ٦١٠ و ٦١١، وأحمد ٢٤٠١٤





وللحائقة بد أو جهت ساء صلاة الرجل؛ تركه فرضاً من فروضه لقدم، وذلك مختص  
بحالة الأداء

وحكى عن الشيخ الإمام الرازي الحنفى على بن محمد المردوي رحمه الله تعالى:  
أن القصة في هذه الحالة لا تكون حدثاً استحداثاً، ولكن نطفح الصلاة، والله تعالى أعلم

## الفصل الثامن

## في الحث على الجماعة

١٥٧٦- خبأه من لا يحور لأحد فأنكر عيب لا عذر والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: «بعد صليت إن امر رجلا على الناس وأنظر إلى قوم يحضرون في الجماعة وأحرق بيوسهم»<sup>(١)</sup>، ومثل هذا الوعيد إنما يحتمل «شارك الواحد أو ساءت تلك المؤكدة» والجماعة ليست بوجبة، لعدم بابتها سنة مؤكدة، ولأنها من أعلام الدين، فكذلك إقامتها إحدى وتركها صلاة بلا من عذر، لأن بلعذر للرأى إسقاط القدر النص، ففي إسقاطه ليس أولى. وقد ذكر في باب الأذان أن نفل صلاة لم اجتمعوا على ترك الصلاة بالجماعة، صريهم ولا خلافهم، ولأعني إذ وجدوا بقوله إلى الجمعة، لا يجب عليه الجمعة عند نفي حقيقة رحمه الله تعالى خلافاً لهما.

١٥٧٧- وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجب على المقيم، والمتطوع اليه والرجل من خلاف، ونسقط طوع الرجل، والنسج الكبير الذي لا يفتر عن شئ: لأنهم لا يقفرون عليها إلا بمشقة رائدة هي منس انصاف، فصاروا كالتريص.

١٥٧٨- قال: «إذ لا هي واحدة» وهي جماعة في غير جمعة، بقوله عليه الصلاة والسلام: «الآن من موفيت جماعة»<sup>(٢)</sup>، ولأن الجمعة مأخوذة من معنى الاجتماع، وذلك حاصل بالتالي.

١٥٧٩- ولو كان معه منس يعقل الصلاة كانت جماعته، وهذا أسيرة إلى أن صلاة الصبي معتبرة، وإن لم تكن فرضاً.

١٥٨٠- ولو كانت جماعة، جميع يتعاهل في منزله، لما روي: أن النبي عليه الصلاة والسلام جميع من معه في منزله حين انصرف من الصلح، بعد خروج الناس من الصلاة<sup>(٣)</sup>.

١٥٨١- وإن منس: أحد، جازم لما ساءت الجماعة به، ولهذا لا يجب للجمعة في

(١) أخرجه البخاري ٦٠٨، ومسلم ١٠٤٠، والترمذي ٢٠١، وابن أبي شيبة ٨٣٩، وأبو داود ١٦٦، وابن ماجه ٢٨٤، وأحمد ٧٠١٩.

(٢) وهي شبه النسج، ينسج مكان يجمع.

(٣) أخرجه في مصابح الرماح في وثائق ماجه ٢٥٤.

(٤) ذكره في لغة الأعرابي (٩/٢) وقال أخرجه الطبراني في معجمه الكبير، الأوميد.







وذكر في الأصل : "سبح وتعالى" ثم ذكره عن نفسه ، لم يصب حسنة ،  
وأحب إليه لا يذكر .

وَمِنْ خِلَافِ الْمَسَاحِيحِ حَسْبُهُ الْخِطَابُ فِي مَعْنَى يَوْمٍ وَحِبِّهِ أَنْ لَا يَهْمَلَ ،  
فَدَا بِمَعْنَاهُمْ لَمْ يَمِضْ مِنْ الْأَسْرَارِ وَالنَّصِيحِ ، وَكَانَ يَكْبِتُهُ أَعْدَاؤُهُ ، وَأَنْ مَعْنَاهُمْ 'لَا تُهْمَلُ'  
نَصِيحُهُ وَالنَّصِيحُ يَرُدُّ بِأَسْرَارِهِ

والله اعلم - هل يكون هناك أي ترك الإستارة، مستريح لدفعه له؟ لا  
التركة في المرور به من غيره، وهذا ثبت عطية، وفعل النبي ﷺ محمول على الأشياء،  
حتى "كأنما يجوز" بغيره من الصلاة في نفسه، ثم قال: "أو سيجع" أو جمع  
يجمع، وليس يمنع فإن من مرر لأمره على ذلك، ولا بد من هذه الحجة، هذا هو مشعب  
عليه السلام وجميعهم في المثال.

وحررنا، من طين سملي، لا يحد منظره، وسمي بذلك، لأن طينه  
 قوله عليه الصلاة والسلام: «رؤا ما أعطتم رؤس العدة» من أطلق أن يضربه رؤساً  
 وجميعاً وأن يقاتله، من إلى عنه الصلاة والسلام قال في آخر حديث أبي سعيد الخدري  
 وأبو لهزم: «ما كان من طينته، فإنه طين» وهذا لا يبره على الإتيان،  
 الخشب ممدود على لسانه من كان العبد من الصلاة بها

۱۵۸۹ - انس کے ہاں یہ قیدی بھی ہوئے، انہیں ماروی ہے۔ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ:

مَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ حَقَّ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ

جو شخص اللہ کی راہ میں مرے گا تو اس کا حق جنت ہے۔

١٥٩٠- الرابع من مذبوح ما يجب أن يكون بين يدي المصلّي وبين المصلي ، حتى لا يذكره المذبح ، وما قصص لا ذكره في الأصل ، فقد أحسن من يخبرهم الله تعالى فيه

[illegible]

(١) لیبوگ، ص ۱۱۰

— 42 —

(١) الخرج الحادي ١٤، ص ٧٨٥، ر ٢، ج ١، والتماري ١٠٩٦، ص ٩٣

٤٤٣ في القاموس: ١. بحر حريف، كفتة من حطال البحر، والاقلام من بهيمة البحر.



١٥٩٥ - وإن كان الرخص يفتلي على الدخان، أو على السطح، لم ير إسناد بين يديه على الأرض، فقد مر بين يديه إن كان السطح ولذا ذكر على أن من رده الرخص، هكذا ذكر بعض المتأخرين في شرح الأصل.

وذكر بعض المتأخرين جميعهم أنه بمعنى في شرح جامع العصر إن كان لم يمسح يده على أعضاء، فأما أعضاء، فبعض يكرهه، ومما لا فلا.

١٥٩٦ - روى عن رجل من بني المصنفين، قال في يديه لم يمسح، ولو مسح يديه لم يمسح، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه.

١٥٩٧ - روى عن رجل من بني المصنفين، قال في يديه لم يمسح، ولو مسح يديه لم يمسح، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه.

١٥٩٨ - روى عن رجل من بني المصنفين، قال في يديه لم يمسح، ولو مسح يديه لم يمسح، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه.

١٥٩٩ - روى عن رجل من بني المصنفين، قال في يديه لم يمسح، ولو مسح يديه لم يمسح، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه.

١٦٠٠ - روى عن رجل من بني المصنفين، قال في يديه لم يمسح، ولو مسح يديه لم يمسح، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه.

١٦٠١ - روى عن رجل من بني المصنفين، قال في يديه لم يمسح، ولو مسح يديه لم يمسح، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه.

١٦٠٢ - روى عن رجل من بني المصنفين، قال في يديه لم يمسح، ولو مسح يديه لم يمسح، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه.

١٦٠٣ - روى عن رجل من بني المصنفين، قال في يديه لم يمسح، ولو مسح يديه لم يمسح، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه.

١٦٠٤ - روى عن رجل من بني المصنفين، قال في يديه لم يمسح، ولو مسح يديه لم يمسح، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه، فبعض يكرهه.



قال: وطول السهم قدر ذراع، ومثلته قدر إصبع، ومن عليه لصلاة والسلام وإذا صلى أحدكم وبين يديه امرأة أو رجل أو واسطة الرجل فليجلس إليها ولا يأتى ما وراءه من كلب أو حمار<sup>(١)</sup>، وأخره الرجل أو واسطة، يبلغ قدر ذراع

١٦٠١- وإذا كان طول السرة أقل من قدر ذراع، فهو خلاف الشنيع، قال شيخ الإسلام حوله رحمه الله تعالى: فعلى هذا إذا وضع طاة وجعبة<sup>(٢)</sup> بين يديه، فإن كان يرتفع قدر ذراع، يصير مرة ملا خلافه، وإن كان دون ذلك كان فيه خلاف

١٦٠٢- والذراع ستره لأمام يهوى أصحاله، فقد صبح أن سب الله ﷻ صلى إلى عرة ملططاء، ولم يكن للقوم سرة<sup>(٣)</sup>.

١٦٠٣- وأخاص، يبنى بالمصلى أن يقرب إلى السرة قال عليه الصلاة والسلام من صلى إلى سرة لم يدن منها<sup>(٤)</sup>

١٦٠٤- والملاس يبنى أن يجعل السترة على أحد جانبيه، إما الأيمن أو الأيسر، والأفضل أن يجعله على يساره لا يمينه؛ قال في الكتاب: لأن النبي ﷺ لم يصل إلى سجدة ولا إلى عمود، لا جمعة على جانبه الأيمن<sup>(٥)</sup>

١٦٠٥- والسابع به بعد عزز السرة؛ لصلاة الأرض أو الحجر، لا يصحها بين يديه عند بعض المشايخ. رحمهم الله تعالى، وعند بعضهم يضع، لأن الشرع كما ورد للفرز، ورد بالوضع، ولكن يضع طولاً لأن لو أمكنه الفرز لفرزه طولاً، من الوضع يكون كذلك

١٦٠٦- والثامن لا بأس بذلك السترة إذا لم ينل للزور، وبم بواحه الطريين؛ لأن الناس إلى السترة قد دخل، وقد فعل محمد رحمه الله صلى على طريق مكة ذلك غير مرة

١٦٠٧- والسابع إذا لم يكن معه حشنة، أو شيء يبرره، أو يصح بين يديه، حل يحيط خطابين يديه؟

علامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه لا يحيط خطأ، وهو روى عن محمد، وقال خص مشايخنا رحمهم الله تعالى يحيط، وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى، وهو رواية عن

(١) قدر مفرجة

(٢) قوله المصنف أي ما وضع فيه نسجه.

(٣) كما سبق في حديث هرون بن أبي جهم

(٤) أخرجه أبو داود ١٠٩٦، الترمذي ٧٤، وأحمد ٥٥٠٨

(٥) كما في روضة أبي داود ٥٩١، وأحمد ٢٢٧٠٣

محمد بن محمد بن علي بن علي

وتميز بالرد على الفوائد، حسوا اليها في كتيبه الخط، لا، بعضهم يخطون  
وقال بعضهم بخطي بلحرب "والله سبحانه وتعالى أعلم"

## لصل العاشر في صلاة التطوع

٢١٩ - وحق الجمع التطوع برب أربع ركعات، ثم تكب، فعليه قضاء ركعتين في قول أبي حنيفة ومحمد جميعهما الله تعالى، وحق أبي يوسف ثلاث ركعات في رواية أبي سفيان أنه يلزمه أربع ركعات، ولا يلزمه أكثر من ذلك وإن مرها وفي رواية شري الأدهر وحمزة الله تعالى أنه يلزمه سبعون وإن سب مائة ركعة وهي رواية أحمد بن عبد الله بن كمال شريه في الأربع قبل الظهر، والأربع قبل العصر، والأربع قبل الجمعة وبعد، يرمه أربع ركعات، وإن كان في غير ذلك لا يرمه أربع ركعات.

وبعض المتأخرين من أصحابنا رحمهم الله تعالى أخذوا بهم بغيره، والصحيح من مذهبه أنه صح في قول أبي حنيفة، جمع الله تعالى وحصل الكلام أن جمع إلى أن لا يشرع في التطوع في صلاة الربية، لا يلزمه كم من ركعتين، وإن لم يشرع من ذلك، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرمه وتلقى أصحابنا رحمهم الله تعالى، أن لا يشرع في التطوع بمطلق أربعة ركعات لا يرمه أكثر من ركعتين، فإن لاختلاف فيما إذا لم يشرع أربع ركعات كما ذكر الشيخ الإمام تصاعداً رحمه الله تعالى.

وحقه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على الرواية التي في نو بمره وإن لم يرمه ركعة في السبوع مرم كالمر، فبهذا السبوع كنه عند السبوع، يرمه برب ووجه الرواية التي في بمره أربع ركعات ولا يرمه أكثر من ذلك وهو أدوية الأربع مرم حسب الواجب، يرمه الأربع حسب ما على سبوع، فبهذا حاله على صلاته وبني أربع ركعات، يرمه أربع ركعات، وإنما قلنا إن أبيه يارب حسب الوجوب، لأن فيه الأربع طوبى السبوع، والسبوع سبب كالتمر.

ووجه قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وهو أن لعباء الحسوا على وجوب قضاء ركعتين، فعند أهل العلم يجب، وعند أهل الاحتياط يجب، فاحتياطهم في قضاء ركعتين، خلاف سبوع على أن الأربع لا يجب؛ وهذا لأن كل منعه من التطوع صلاة على حدة، ألا يرى أن قضاء السبوع على لا يفسد الأول، ولا يصير سبوعاً في السبوع الثاني من لم يرم من الأول، وطوبى السبوع أربع ركعات، لا يلزمه سبوع، فاحتياط سبوعاً على صلاة، وبني أربع ركعات، يجب يرمه أربع ركعات، لأن أبيه هنا يارب سبب الوجوب من حيث المطلق وهو السبوع، وهذا سبوع حسب السبوع، ولو وجب إثبات أربع ركعات، يرمه برب ذلك ووجوه

التي هي في الصلاة

ويجب عند ذلك أن يقول: الحمد لله الذي هدانا لهذا...  
فصل في صلاة ركعتين

من قرأ الحمد في الركعة الأولى...  
وقد ثبت في الحديث أن من قرأ الحمد في كل ركعة...  
في صلاة ركعتين

٩ - وقد ثبت في الحديث أن من قرأ الحمد في كل ركعة...  
التي هي في الصلاة

١٠ - وقد ثبت في الحديث أن من قرأ الحمد في كل ركعة...  
فصل في صلاة ركعتين

ويجب عند ذلك أن يقول: الحمد لله الذي هدانا لهذا...  
التي هي في الصلاة

١١ - وقد ثبت في الحديث أن من قرأ الحمد في كل ركعة...  
فصل في صلاة ركعتين

١٢ - وقد ثبت في الحديث أن من قرأ الحمد في كل ركعة...  
فصل في صلاة ركعتين

١٣ - وقد ثبت في الحديث أن من قرأ الحمد في كل ركعة...  
فصل في صلاة ركعتين

١٤ - وقد ثبت في الحديث أن من قرأ الحمد في كل ركعة...  
فصل في صلاة ركعتين

١٥ - وقد ثبت في الحديث أن من قرأ الحمد في كل ركعة...  
فصل في صلاة ركعتين

١٦١٢- قال وكفى تكبير تكبيرة واحدة مرة واحدة، كما مر أن كل شفع

صلاة على حد، فلا بد انشعاع الأركان في الشفع الثاني

وإن انشعاع التطوع فائداً، ثم أراد أن يقصد من غير حد، فإنه ذلك عند كل شفعة

وحده لانه تعالى استحسنه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجزئه وهو  
الخاص

وجه القياس وهو أن الشرع يلزم كالتكرار، دليل أنه لو تكبّر بدو الصلاة، ومن

أراد أن يصلي ركعتين فائداً لم يجز أن يقعد فيه من غير حد، فذلك إذا سارع قلنا

وجه الاستحسان وهو أن القمود في التطوع من غير عجز كالنعمود من التمر من

مطلوب، ثم حذفت لا يرق بين الانتهاء وانقضاءه، فكذلك هذه، وقد لأنه في الانتهاء كان محيراً

بين القيام والنعمود، فكذلك في الصلاة لأن القيام سهل من الانتهاء، فلما جاز بتناحيه بالنعمود،

فانقضاء أخرى، بخلاف النذور فهو الزمان والتقسيم، وقد نص عن الصادق عليه السلام لما عهدت فلم

يلزم باللفظ شيئاً، فهو لزم بما يلزمه بالسريع والمأسرة، وخبر الذي نذر، فأنشأ وشرع فيه

فلما نذر فذاته فأنشأ، أما سائر الأجزاء مما ملأها قلنا، فلا يلزمه بانها

وإن قيل يجب أن لا يجب عليه القضاء إذا تكبّر على هذه الركعة، لأن الخبر الذي

بأنه قد أدى وسائر الأجزاء لم يأمره، فلا يلزمه القضاء

قلنا هذه "مصرع فيما يخص صلاة" واستحقاق حد، خبر اسمية الصلاة بالتقسيم

أخر، خبره صهره استحقاق حد، آخره اسمية الصلاة الزمها، لا آخره، أما ههنا فليس من

ضرورة استحسان حد، آخره اسمية الصلاة يلزم منه القضاء لأن المصنف منه وانقضاءه، وانقضاءه

على أن الخبرين ليسا بشرط، بشرط قائم بهما، أنه لو دل أن يصلي ركعتين فائداً، فمجرد وصل

عائداً من غير أن يجزئه، وفي الشروع يجزئه

١٦١٣- وكذلك لو نذر، وهو من شأنه مريض، يسهل منه الاستحسان لكونه المشروع لا

يلزمه الاستقبال، وبه على التفرقة بينهما، إلا أن القيد الفصل بالاحتمال في ما روي عن

الشيخ عليه السلام أنه قال: صلاة الفعدة عن نصف صلاة التمام، "ولأن الصلاة قائماً بشق

على التمام، وقال علي الصلاة راسلاً، "فصل العبادات أحمرها"

(١) وفي رواية أخرى

(٢) استوفى ط و ب

(٣) أخرجه الترمذي، ١٦١١، وابن ماجه، ١٦١٤، وأحمد، ١٢٣٣

(٤) ذكره في الأخير من الباب من غير الحديث والآثار

(٥) أي لشعبه

١٦١٤ - وقد روي عن أبي بصير صلاة، ولم يقبل قلنا: ولا بعد، فإن السجعة الإجماعية هي جمع المصلين، جمع المصلين لا رواته بهذا الشكل، جمع مصلح به، قال بعضهم هو سحر، لا شيء من ذلك، وإن شاء علي فافعل، لأن الشيء ربه، ربه في التطوع، دليل على وجوب الصلاة بدون الدوام، فلا يلزم إلا ما سجد كالشعاع إلى الله.

وقال بعضهم: يفرقه في صلاة؟ قال: يجب أن يفرق بينه وبين الصلاة، وما أوجب الله تعالى له من صلاة، فكذلك ما حبه الله، من صلاة التطوع، لأن أحب من الصلاة، غير مصلح، فلا يلزمه شيء لا لشرط، ولا بمصمم هو على الاختلاف، فبإساعته الاختلاف انتهى في السجعة، فإنه أتت السجعة في عدة، أو يرى بعضها واحدا، ثم بدله في يومه، ومنه يصح ما رواه، وبعضها جاعلا، آخره عن أبي بصير.

قد عرفت في حديثه في يومه، ومنه يصح ما رواه الله تعالى فلا شك، لأن الصلاة التحريمية المتعمدة للمعصية بعد دعاء، يدل أن المصلح قد أحسن لمكنونه فاعدا، ثم هو على القديم، حل له أن يفرق، ويحسن بغير الصلاة قائما، فهذا المعنى، تحريمه لمصلحة للمعصية، منقولة

وإنما يشكك في ذلك على ما ذهب محمد رحمه الله تعالى، لأن عبده الحرمة انحصار للمعصية لا تكون معصية، حتى إذا لم يكن إلا في الصلاة، في الصلاة، فبعد الصلاة، فإنه لا يتفرق الصلاة، وفي غير الصلاة، لا يجوز الصلاة، والفرق كحصوله من الله تعالى أن في مصلح ما كان قد أحسن في الصلاة، ومعنى الصلاة، لما تقدمت تحريمه للصلاة، ومنه في صلاة التطوع، قد كان فلا بد من القيام، في الصلاة تحريمه للصلاة.

١٦١٥ - وهو ما يمنع الصلح فاصدا، وكلمة ص، وإن الترخي، هم وهم أي من أثره، وكذا يعني أن يفعل إذا صغر التطوع دعه، ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن سبي يجرى، يمنع التطوع في هذا، بعد، وروى عن أبي بصير أن الصلاة، فاصدا، ثم كان بعدا في الركن الثاني، فقد تنقلا من المعصية إلى القيام، ومن القيام إلى المعصية، فلا بد من جزم في الخطأ.

١٦١٦ - وإذا أصبح يصوم على غير وضوء، في يومه تحريمه به بغير فاحش في الصلاة، لأن المعصية من الجسد الحسية شرط لجور الصلاة، وهو جزم، فلا يصح سرور فيه، لأنهم يصح سرور، في الصلاة، لأنهم معصية، لأن المعصية، يعني في الصلاة.

١٦١٧ - وقد احتج بها بغيرها، أو حين يحرم بنفسه، أو بعد الشجر قبل الطلوع.

١٦١٨ - أخرجه البخاري ١٠٥٦، ومسلم ١٦٠٦، والترمذي ١١٧٠، وابن ماجه ١٣٩٦، والبخاري في كتابه من كتابه من كتابه، أو أخرج فيه، إلخ.







وإن ترك الفريضة في السبع التي في الركعتين، أو في واحدة، فلا بد من السجعة، وكان عليه قضاء السبعين، وسند محمد رحمه الله تعالى ترك الفريضة هو السبع الأول في الركعتين أو في إحدىهما، نافع السجعية، ويظنهما، فلا يصح بناء الشيع النسي على السبع الأولى، لا لمعه قصده.

وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى توث الفريضة على سبع الأول في الركعتين يقطع التحريم، كما هو قول محمد رحمه الله تعالى بأنواع الروايات، فلا يصح السجعة في السبع الثاني منه، ولا يلزمه قضاءه.

اختص أبو ربات عنه في ترك الفريضة في السبع الأول في إحدى الركعتين، روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقطع التحريم، كما هو مذهب أبو يوسف رحمه الله تعالى، فيصح السجعة في السبع الثاني، ويبرمه قضاءه، لا يوجب، كذلك ذكر في كتاب الصلاة، وفي الخلف السجعة، وروى عن أبي حنيفة، وحسن بن أحمد، عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقطع التحريم، فلا يصح السجعة في السبع الثاني ولا يبرمه قضاءه.

قال مساجد جميعهم في معنى هي المسألة فاس، إسحاق، وروى عنه محمد عنه إسحاق، وروى عن أبي يوسف ليس.

وجه قول محمد رحمه الله تعالى إنه كل شيء من بطون صلاة غير حذوه، ورواه في حديث عن أبي حنيفة رضي الله عنه في حديثه، ورواه في حديثه، فكانت الفريضة في الركعتين، كما هي صلاة غير، فإذا ترك الفريضة في واحدة، فقد لاق الضرر على وجه لا يمكن إصلاحه، كما ترك الفريضة في إحدى الركعتين من السجعة، فليس الأداء، ولما قد الأداء فثبت التحريم، لأن التحريم للأداء، ومتى فعلت السجعية، ثم يصح بناء الآخرين عليها، فلا يبرمه قضاءه، إن ترك الفريضة جميعاً، أو في إحدى.

حجة أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فساد الأداء لا يكون أهم حالاً من عدم الأداء، وعدم الأداء لا يفسد التحريم، فساد الأداء يؤتى أن لا يفسد التحريم، إذ ما يفسد لا يفسد إلا مفسد، والحول، وعنه أن التحريم شرط الأداء، فلا يفسد فساد الأداء، وإذا لم يفسد فساد الأداء، صح بناء الآخرين على التحريم.

حجة أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما إذا ترك الفريضة في الأولى، أو في الثانية، أنه عليه الله تعالى، ووجه مذهب عن أبي حنيفة مذهب محمد رحمه الله تعالى، ووجه الاستصحاب على قوله وهو أن.

أحمد أن التحريم شرط الأداء، كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى، إلا أن مروجه



التحرية، فلا يصح بناء على عليها، فيلزمه قطع الركعتين

١٦٢٤ - وإذا قرأ في الأولى، أي كان بعد على رأس الركعتين، فعليه قضاء الركعتين بالإجماع؛ لأن التحريم لم ينقطع بالإجماع، فصح بناء الشفع الثاني لنفسه بالإجماع، إلا أنه يترك القراءة في الأخيرين عند الشفع الثاني، وعند انشعب الثاني لا يروح عند انشعب الأول لإتمامه في الشفع الأول، كما إذا أحدث متعمداً، وإن لم يقعد على رأس الركعتين، عليه قضاء الأربع بالإجماع؛ لأن الشفع الثاني عدلزمه. وقد أورد في الشك القراءه من أن يقعد على رأس الركعتين، فيلزم في الشفع الأول، كما لو أحدث متعمداً في الشفع الثاني، قبل أن يشهد في الشفع الأول.

١٦٢٥ - وإذا قرأ في الأخيرين، فعليه قضاء الشفع الأول؛ لأن الشروع في الشفع الأول صحيح، والأوله قد ليدل بعدم القراءة، فيلزمه قضاءه.

وأما الشفع الثاني عند محمد رحمه الله تعالى، لم يصح الشروع فيه، وكذا قد حدث أمير حنيفة رحمه الله تعالى، فلا يلزمه قضاءه، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى صح الشروع فيه، وصح الأدلة، بوجود القراءة، فلا يلزمه القضاء، فإنه المذهب مع اختلاف التفسير.

١٦٢٦ - وإذا قرأ في الثلاث، أو أقل، فإن كان بعد على رأس الركعتين، فعليه قضاء الشفع الثاني بالإجماع؛ لأن الشفع الأول قد صح بوجوب القراءة فيه، فيصح بناء الشفع الثاني عليه. وقد فسد الشفع الثاني بترك القراءة في إحدى الركعتين، يسره قضاءه، فإن لم يقعد على رأس الركعتين، فعليه قضاء الأربع بالإجماع، والقول في هذا الفصل، كالمخول فيما إذا قرأ في الأولى فقط.

١٦٢٧ - وإذا قرأ في الثلاث أو أكثر، فعليه قضاء ركعتين عند محمد رحمه الله تعالى؛ لأن ترك القراءة في الركعة الأولى انقطعت التحريم، ثم يصح الشروع في الشفع الثاني، فلا يلزمه قضاء الشفع الثاني، ولكن يلزمه قضاء الشفع الأول؛ لأن الشروع فيه قد صح. وعند الأئمة.

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه قضاء أربع ركعات؛ لأن ترك القراءة في الركعة الأولى لا ينقطع التحريم، فصح الشروع في الشفع الثاني، ومسد أول؛ لأن الشفع الأول قد قعد، والثاني بناء عليه، والبناء على التماسه فاسد.

وكذلك الجواب عند أبي حنيفة، على رواية محمد رحمه الله تعالى؛ لأن هذا أبي حنيفة رحمه الله تعالى على رواية محمد، التحريم لا ينقطع بترك القراءة في إحدى الركعتين

(١) استترك من الشفع الموجود عند

(٢) استترك من الشفع الموجود عند



إجماع الصغير . . . أحاديث في كتاب الصلاة

١٦٣١ وأعلم بأن التطوع بالليل أحسن لقوله تعالى «وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَحَثِّقْ وَحُفَّظْ» وكما في كتابي قالوا: وكما في كتابي كثر سبحة من بعد الأذان سنة. وقال بعضهم: هي سنة. وعسا بام الليل ليس سنة ولا فريضة، وبك مستحب، من عليه الصلاة والسلام أحسن صلاة الليل.

١٦٣٢ قال: وصلاة النهار ركعتان، أو أربع، أو ثمان، أو عشرة، أو يزيد على ذلك. وإن زاد زعمه، فاعلم بأنه من أحكام ثلاثة الجواز، والكراهة، والأفضلية. أما الكراهة، فالرخصة على السمان في صلاة الليل بسبعة ركعات، والزيادة على الأربع في صلاة النهار تسبعة، ركعات، لأن السنة في صلاة الليل، وركعتان، وهي صلاة التيسر وركعتان في الأربع، وركعتان في ركعاته، حثه الزيادة، حثه الركعة على ذلك، لعدم ورود السنة.

وإن من روى السنة في صلاة الليل بالزيادة على الثمان، فإنه روى أنه كان يصلي بسبحة واحدة، وروى إحدى عشرة، وروى ثلاثة عشر. فلما ما روى أنه في الصلاة والسلام صلى سبحة تسعة، فأنزل أن الثلاث كانت ركعة، أو ركعتان، صلى الليل، وما روى أنه عليه الصلاة والسلام صلى إحدى عشرة ركعة، ثلاث ركعات، أو ركعتان، وما روى: ركعتان صلاة الليل. وما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، ثلاث ركعات، وترًا، وركعتان للصغير، ساني ركعتان للتطوع.

قال الشيخ لإمام جابر أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: «في التفسير يقول عن النبي ﷺ: «غير مستفحرج من ثمانية أضعاف» وهذا لأن من ابتد الأمر كان في عليه الصلاة والسلام يوم صل صلاة الليل بأثوم، والوتر يركعى المجر، فبما صدر الوتر واحيًا، فصل بين صلاة الليل والوتر، وبين الوتر ركعتي الفجر، فاستمر أمر التبرعة على ثمان ركعات مسلمة، وحده في صلاة الليل، فبكره الزيادة عليه لأنه خلاف السنة، لكن لو فعل بخروج: لأن الكراهة لا تمنع الإختار كالثلاث في الأوقات المذكورة.

١٦٣٣ - وثنا الكلام في الأفضلية أنه في صلاة الليل، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الأصل أربع ركعات بتبرعة واحدة، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه

الله تعالى الأنفُس من مَنى أو نزل عليه صلاة والسلام صلاة أنبى منى مَنى<sup>١٤٥</sup>، وفي كل ركعتين يسلم، وأبداً يطوع الليل، فتكون مَنى مَنى تَبَاك على الراويح من ليلي ومصلان، فإنه لمجدد وفي الله على عهده تنطق على ن كل ركعتين من الراويح بتسليمه واحدة، مثل أن دس' نصن، وهذا لأن الفصل بين الركعتين بالسلم يَدَى إلى زيادة تحريجه، وزيادته بتسليمه ودي. لا يوجد ذلك بذا وحمل أحداهما بالآخر، فكان الفصل بتسليمه أنفُس وأبو حمزة رحمه الله تعالى خرج ما ورد عن عاصم رحمه الله تعالى عنها أنها سئمت من قيام رسول الله ﷺ لي ليلي ومصلان. فقالت: كان قيامه لي ليلي ومصلان وعيسره سواء. كان يصلي بعد العشاء أربع ركعات، لا تسك عن حسن وطوبى. به أيضاً لا تسك عن حسن ومصلان، ثم كان يوتر بثلاث<sup>١٤٦</sup>، فلأن تنطق بغير الفرض، وانفُس في صلاة الليل أربع ركعات بتسليمه، فكذلك الفرض.

وقوله: **عَلَىٰ كُلِّ ذِكْرٍ مِّنْ عِلْمٍ** أي يشهد، **مُسَمًّى** مسلماً، أي به من السلام، وأما **الْأَرْوَاحُ** أي أرواح ركنين بتسمية، ليكون أرواح<sup>١٧</sup> نبد، وما يشرك به العامة من على

ولما أظفر له هو أشق على الدين، فأما بعد الفراغ من الشرايع برز أنفقه يسي في  
بيته فلقه صبي رث سمعته<sup>١٢</sup> وسعدته، وزنه أخضل، لأن لأربع أدم حراش، وقال عليه  
الصلوة والسلام: «ففسد الأعمال قومها»<sup>١٣</sup> وأما ما روي من حديثه، فهو قوله عليه  
الصلوة والسلام: «صلاه أنس مني حتى»<sup>١٤</sup>

قلنا: روى في رده اربع ربا، وكذا هما جازم، ولا يربع افضل، لانه اقوم، والتمثيل عليه انه يوزن ان يصلي اربع ركعات بتطبعة واحد، يصلي سبعمائة لا يخرج عن عهده

(١) كوكب من كواكب

(٦) محمى: عيبت أهر به البحارى ١٠٧٩، والقمرى ١٠٧٩، والناسى ١١٢٩، ورجو طرد  
١١٢٩، لحد ٢٣٣٠٧

(۳) دایره و د ب اروح صیقلین

(٤) وانما من خدمه واحد، وهي ط ! تحلية فخرية واحد،

(٥) محلي الحكماء، أخبار البحارة، ١٩٨٣، ص ١٠٧، و الثاني، ٧٥١، وأبو داود  
١٦٧، والقرطبي ٢٧٨.]

۱۳) سیدتیق سے "ب

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \mu_n = \mu \quad \text{in } \mathcal{M}(\mathbb{R}^d)$$

الجمعة، ولو كان هذا فصلاً، يصرح في هجته عندئذ<sup>١</sup>، ويجب لم يصرح في غير الصلاة إلا بغير تشبيه وإسناد أقصر

١٦٣٤- وأما في صلاة النواحي فلا يفتن أربع ركعات مستقيمة واحدة عشية واحدة  
الاستسقاء رخصة الله تعالى ركعتين بصلته واحدة (لما جاء في) به تكبير والتسليم<sup>٢</sup>  
وحيث حدث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه<sup>٣</sup> النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يواظب على صلاة  
الجمعة على أربع ركعات<sup>٤</sup>، وإن كثر قطع نظيره المبرأ من، وهو فصل إجماع أربع ركعات  
كأنظير والمهر، وكذلك النظر<sup>٥</sup>

فما حصل أن هذا هو حقه رخصة الله تعالى في نظره يوم الجمعة أربع ركعات  
تفصيل، مع أنه لا يصرح رخصة في بعض ركعاتها، فبما تفصيل، ومعهذا وهو قول من أبي  
لحق رخصة الله تعالى صلاة النواحي من بعض أو صلاة النواحي أربع ركعات<sup>٦</sup>

١٦٣٥- وإذا شُرِعَ في النطق، أو إذا أن يهلي ركعتين يوم الجمعة أن يهلي أربعاً  
تتمليمة واحدة، يستحب له ذلك لأنه رخصة، وليس أنه رخصة، فلهذا الذي هو  
الأمر، إذ هذا الرخصة لله عز وجل أصلي أربع ركعات تفصيل ركعتين مستقيمة، ثم  
ركعتين بتسليم، لا يجوز، ثم بعد أن يهلي وكعتين، فصل ذلك بتسليم واحدة  
جزء - والله أعلم

(١) وفي طبعه من عهد سنة

(٢) مستخرج من - -

(٣) أخرجه ابن حجر في الدرر ١٩٥٩

(٤) أخرجه ابن حجر في الدرر ١٩٥٩





شبه حتماً<sup>١٠٩</sup>.

١٦٣٩ - ولا تطوع بعدها، والذي روى "أن النبي ﷺ صلى بعد العصر في بيت أم سلمة رضي الله تعالى عنها ركعتين، فبعد سألته أم سلمة رضي الله تعالى عنها عنهما، فقال عليه الصلاة والسلام: "ركعتان بعد الظهر ثمغائي الوقت عنهما، فتصليتهما، بقائه، أنتصيهما نحن؟ فقال عليه الصلاة والسلام لا"<sup>١١٠</sup>.

١٦٤٠ - والتطوع بعد المغرب ركعتان: الحديث من عباس رضي الله تعالى عنهما قال: "كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين بعد المغرب يطيل القراءة ليهما حتى اشرف في الناس"<sup>١١١</sup>. وعن سعيد بن جبهر رضي الله تعالى عنه أنه قال: "هو تركت ركعتي لمغرب فخشيت أن لا يفر لي"، ولأنه وأظن علياً رسول الله ﷺ فكان سنة

١٦٤١ - وإن التطوع قبل العشاء، فإن تطوع قبلها بأربع ركعات فحسن، فالتطوع بعدها ركعتان، وروى عن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهما، وإن تطوع بأربع بعدها، فهو أفضل؛ الحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه موقوفاً عليه، وموقوفاً إلى رسول الله ﷺ "من صلى بعد العشاء أربع ركعات كس كمالهن من ليلة القدر"<sup>١١٢</sup>، وذكر شيخ الإسلام الفهرافري بحرفه رحمه الله، والإمام الزاهد أبو نعيم الصفا وجميعهما رضي الله تعالى عنهما أن التطوع بعد العشاء حسن، إن شاء فعل، وإن شاء، لم يفعل؛ لأنه لم يخل إلياً في رسول الله ﷺ وأظن علياً، والله ما وأظن عليه ورسول الله ﷺ.

ومن مثاليهما رحمهم الله تعالى من قال: ما ذكر في الكتاب، أنه تطوع بعد العشاء بركعتين، قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى؛ وإنما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا أفضل أن يصلي أربعاً، وحمل هذا التماثل هذه المسألة مع صلاة العشاء التي صلاة الليل متى مشى بتسليمة واحدة أفضل أم أربعاً، مع أنه ليس صحيحه رحمه الله تعالى أربعاً، ومتعمداً متى.

(١) الترغيب والترهيب المنطوي (٨١٠)

(٢) حديث أم سلمة أم المؤمنين البهناوي ١٦٠-١٤٠ يكاديات مطبوعة، رستم، ١٣٧٧. وفيه قوله، ٩٠٨١، وأحمد، ٢٥٤٣٦، وفيه في جميع هذه الروايات زيادة: "أنه يصليها بعد؟"

(٣) أخرجه أبو داود ١١٠٧.

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" كما في "تصنيف الزرقاني" (١٢٩)، وفي رواية في "فردوس عاتقة" رضي الله عنها ما يزيد، ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قبل، فدخل على أبي علي أربع ركعات فاست ركعتين. - إلخ

۱۳۹۷ هـ - کنگد باغ - مسجد امام جعفر صادق علیه السلام - حیدرآباد - دہلی

[illegible]

٢٥٠ من مائة ر في الله تعالى على أهل الأرض من قبله من عباده حمدا لله

مجلس شورای عالی کشور در ۲۸ شهریور ۱۳۵۷ در مورد تصویب این قانون موافقت نمود.

مکتبہ عربیہ اسلامیہ، لاہور، پاکستان

*(Signature)*

المادة تتعلق بالأسلحة بحدود قليلة، على أن هذا ليس هو المحور الرئيسي للتقرير.

وہی ہے جس نے ان کو اللہ کے رسول کے طور پر بھیجا تھا۔

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

مذہبی (روحانی) زندگی کے لیے (روحانی) اہمیت رکھتا ہے، اور اس کے لیے (روحانی) اہمیت رکھتا ہے،

بريد : ابي الفداي ك اسماء رقم احمد هـ ، أ ب ج د هـ

•  $\mu = 0$  (no effect)  $\Rightarrow$   $\mu = 0$  (no effect)  $\Rightarrow$   $\mu = 0$  (no effect)

۹۲۔ اے اوستی پندتہ! کبھی سمجھو، وہ مہاتما مہاتمی کا رمی کیا

تسبیح و دعا : ۱۰۰ مرتبہ پڑھ کر ، پھر یہ دعا پڑھ کر : اے اللہ ! میری ساری باتیں سن کر مجھے عفو فرما دے ۔

فہمہ جہدہ ربہا : جہدہ ربہا و جہدہ ربہا

١٢٢ - مصر ١٩٥٥ م. في الجبل الذي على خليج

[illegible]

المادة 10: لا يجوز للمحكمة أن تقرر ما لا يطلبه الخصم من حيث الإثبات أو الإبطال أو من حيث التمسك بالبرهان.

مجلس شورای اسلامی، تهران، ۱۳۸۲.

محمد حمزة كمال

وہ کہتے ہیں کہ میں نے اپنے دل سے اس کی طرف رجحان رکھ لیا ہے۔

المؤلف: د. محمد عبد الله

٢٤٢ - مستخرج من نسخة المخطوط في مكتبة جامعة القاهرة

رحمة الله تعالى لو لم يهمل لأسى عليه، وعلمنا أنه غير يكون حسناً، وسهم من حقها  
الطلاق، حال الطلاق في أنه لو لم يهمل، يكون طلاقاً من الله.

وجه قول محمد بن رحمه الله تعالى أن ليس بينه وبين كس المذنب علة لثبوت  
 به طاعة إلا أن كس الله حقا وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فلهذا مع كفر من يهتدي به الفسوق إلا أن يكون من ذواتهم، يقول  
 المفسر، حقا وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

١٦٤٦- وقد أقر المصنف المصنف، فأنه وجد ما من سرع في صلاة الإمام...  
 شخص بالأربع... في بعضهم بعد الفرائض من الظهر ما دام وقت عصر بالغ... فقد حلف  
 التمتع حمله الله تعالى به بعضهم عاروا لا يقصرون عما تيمم من به يقصرون وهكذا  
 روي عن أبي حمزة وأبي بصير ومحمد بن محمد بن الحسن وهو الصحيح، فقد روي  
 عنه رضي الله عنه عن أبي الحسن ع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال... الأربعة...  
 انظر

[illegible]

ثم كعب بنى مباحل الركنين او هذا الركن من قبله وهو هو مباحل الركنين من الاربع  
من حيث يقول بنى بعد الركنين - لانه وانما قيل الركنين هو الركن من حيث هو وجها  
وعلى غلبه قول من يقول بناءه يقول بنى مباحل الركنين - لانه كل واحد منهما سه  
إلا ان جعلنا فيه - لاخرى - فبني قول كان عليه ضرب - جدهم فاسد - والآخر  
هشيم - على ما ثبت - ٧٠ - له ههنا

[illegible]

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

(١) سابقه مر: «أهل»، «أما»، «ك»، «من»، «السجدة»، «م»، «و»، «عطف»، «و»، «و».





[illegible]

١٦٥٢ - والإنسان متى صلى المكتوبة وحده من غير جماعة، لا بأس بالقيام بها منه  
المفتر وظاهره، ولا بأس بأن يركعها، لأن المصلي عليه الصلاة والسلام لم يأت بها إلا عند أداء  
المكتوبة بالجمع، وهذا ليس بهراء، صلى وحده، لم يكن أنيا بسره رسول الله ﷺ  
١٦٥٥ - وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى، قال في من يقوم للجمعة وحده في  
مسجد فيه أنه يبدأ بالمكتوبة ولا يصوم، وهذا إشادة من مذهبنا، والقول الأول ظاهره،  
والأخبر به أجمع.

وَمَا يَتَصَلَّ بِهِ إِلَّا لِفَصْلِ

١٦٥٦ رَجُلٌ سَمِعَ إِمَامًا وَقَالَ فِي صَلَاةِ الْعَجْرِ: لَا حَسْبُ أَنْ نَقُوتَهُ رُكْعَةً مِنْ  
الْعَجْرِ بِالْحَامَةِ وَلِيَرْكَ ذِكْرَهُ، صَلَّى سِتَّةَ الْعَجْرِ رُكْعَتَيْنِ عِدَّةً بِهَا الْمَسْجِدَ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ  
فَيُصَلِّيُ مَعَ الْقَوْمِ، وَإِنْ حَافَ أَنْ يَمُوتَ الرُّكْعَتَيْنِ جَمِيعًا يُوَاقِعُتُ الْمَسْجِدَ، وَنَحْلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي  
صَلَاتِهِمُ، الْأَصْلُ فِي هَذَا أَنْ يُكَبِّرَ، الْإِفْتِتَاحُ لَهَا مُصَبِّهٌ عَظِيمُهُ، فَإِذَا السُّبُّهُ فَتُكَبِّرُهُ  
الْإِفْتِتَاحُ حَبِيرٌ مِنَ الدِّيْبِ وَمَا بِيَاءُ، وَكَذَلِكَ مِنْهُ فَصَحْرٌ لَهَا مُصَبِّهٌ عَظِيمُهُ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ: «رُكْعَتَا الْعَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا» وَإِمَامُ رِيسَةِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ فِي رُكْعَتَيْ عَجْرِ: «مَنْ عَصَا فَإِنَّ عِيَالَهُ الرُّغْلَانِ» وَهَذَا يُدْرِكُ الْجَمْعَ بَيْنَ التَّضْيِيقِ  
لَا يَرْكَ أَحَدُهُمْ، إِذَا كَانَ يَدْرِي رُكْعَةً مِنَ الْعَجْرِ مَعَ الْإِمَامِ أَمْكُ حَرَرُ الْمَصْبُوحَيْنِ، فَلْيَنْفِ  
عَلَى رُكْعَتَيْ الْعَجْرِ، وَفَدَّ حَرَرُ عَصِيْلَتَيْهَا، وَإِلَّا أَقْبَلْكَ مَعَ إِمَامٍ رُكْعَةً وَاحِدَةً، فَقَدْ أَقْبَلْتُكَ رُكْعَةً  
وَاحِدَةً مَعَ الْإِمَامِ حَقِيقَةً، وَأَقْرَبُ إِلَيْكَ كَلِمَةً لِأُخْرَى مَعَهُ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ تَوَكَّلَ

(۱) *قواعد الفریبی فی حساب* (نراہ ۲۴/۱۶۳)، وصال عربیہ: ۱۰۸۰

(٢) اطريجه محمد ١١٩٢ والتمهيد ٢٨١ والنصارى ١٧٣٨، واحمد ٨٣ ٩٥

وكمه من العجر بعد أد كهلاء ، يدل انه امكن احص من الصيبيرو ، ولا يرت احد هما  
 او يقول لا يرت ركعو العجر فإنه لا يصحهما أصلاً . ولو ستمل بماء ثم دخل مع  
 الإمام بان ثواب أصل الصلاة بجماعه ، إجماعه كصلاة فكان هذا ترى ، وقد صح أن  
 رسول الله ﷺ من غير من غير الموب : لصلح بينهم . من بعدهم ، واستعلف  
 عبد الرحمن بن عوف ، مما رجع رجع في الصلاة ، فدخل مرة وحس ركعي العجر ، ثم  
 خرج وصلى معه ، وعبد الله بن مسعود دخل المسجد ، وأوحى له في صلاة العجر ، فقام  
 خلف سائرته وصلى كسر العجر ، ثم صلى مع الإمام

[illegible]

۶۶۷- ہم تو دین صلاۃ بمعبر ہیں صلاۃ الطہر ، معانی صلاۃ کجی کہ کائنات  
مذکورہ رکعت میں صلاۃ الإمام ، یعنی رکعت الفجر ، وہی صلاۃ الطہر سریع فی صلاۃ الإمام  
علیٰ کس حالہ ، وایک کتاب کسبت ، لہذا پس الجوامع قبل الطہر میں بتصریحہ سائنسجامعہ  
مستعمل باشیاعہ آخر راہم عقیبتیں ، واما لکھی العجز میں العجزہ بتصریحہ ، فقلا  
لقد یتمی برکۃ الفجر ، کابر جو ہر اداۃ الذکرکے ہم الإمام جو تہنیتی

ثم ذكر في الكتاب : « ان كان يرجو إيفاء ركنه من سبعة مع إتمامه بانيه فركعتي  
الفجر » ، لم يذكر ما إذا كان يرجو إيفاء الركنة مع الإتمام صريحاً ، أنه يتسفر بركعتي الفجر ،  
واشار إلى أنه يدخل مع الإتمام ، فإنه قال : فإذا حسي أن جئت الركنة مع الإتمام ، دخلت في  
صلاة الإتمام ، وإنه بعد بعض يسائر ركنهم لله تعالى ، بخلاف ما إذا كان يرجو إيفاء ركنه  
من الفجر مع الإتمام ، لأن هناك إيفاء ، كذا من الفجر بغيره ، قد يتسفر حكمه ، فلو رصوف  
الله عليه السلام : « من أدرك ركنه من الفجر فقد أدركهما » ، ولم يعلل عن أدرك الإتمام في  
الفقرة بعد أدركها ، فلا يصح إيفاء الركنة مع إتمامها بانيه فركعتي

وَمِنْهُمْ مَّنْ قَالَ عَلَىٰ قَدَرٍ فُورَ لِي جِبْعَةٌ وَأَمَّا يُونُسُ فَارْتَضَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ۖ وَ

(٦) كما في نسخ بعضهم السبه، ولكن في الروايات المختلفة من أورد من الصحيح وكذا قيل في نظام النسخ فقد أوردها بعضهم بـ ١٥١، أخرجه مسلم ٩٥٧، غير مائة ٦٤٧، وأحمد ١٩٢٩

مستقل بركتي العصر، إذا كان برحله أدرك الإمام في التشهد، وعلى لباس قوس محمد وحمه  
الله تعالى يدخل في صلاة الإمام، ولا يستقل بركتي العصر

١٦٥٨ - أصل مسنده: إذا أدرك الإمام يوم الجمعة في الصلاة بغير ركعة واحدة  
عند الماء وعند المسجد، فإنه إن تعالى لا يقصر عن ركعتيه، وإن حصة أو برصة وحدهما  
أما تعالى جهلاً بالصلوة، أو لأنه الإمام في التشهد كعادته، أو لأنه عليه السلام في ذلك الجمعة،  
كانت في ذلك

ثم إن محمد بن إسماعيل رحمه الله تعالى ذكره في صحيح الصغير: إذا انتهى الرجل إلى الإمام،  
والإمام في صلاة العصر، إن حضر أن يقوم، كعبه ويقرأ ركعة من العصر، يهلي ركعتي  
العصر ويدخل مع القوم في صلاتهم، وذكر في كتاب الصلاة: انتهى إلى الإمام والإمام  
يؤيد أن يأخذ من الإمام، فقد حصر عليه، حال بعضهم، وما ذكر من مثل هؤلاء ويشنع  
بركتي العصر من أن كان برحله أدرك ركعة مع الإمام

وقال بعضهم: انتهى إلى الإمام والإمام في الصلاة يقتضي بركتي العصر، إذا كان  
برحله أدرك ركعة مع الإمام، إذا أراد الإمام أن يركع في الصلاة، يدخل في صلاة  
الإمام لأن في الصور، لأن تكبيره الافتتاح فانه حقيقته، وفي بعضه، الفتح تكبيره  
الافتتاح ما قامه حقيقته، فهو دخل في صلاة الإمام، يعبر عنه تكبيره الافتتاح حقيقة  
[وقضية الصلاة ركعتان] وفيه من سوي بين الحاشيين يفسر في الصورة التسمية أن كان  
يعبر عن تكبيره الافتتاح حقيقة، فهو حقيقته وكعتي العصر، وإذا سمع بركعتي العصر يعبر  
وذلك وكعتي العصر، ويعبر عنه تكبيره الافتتاح معنى فكان هذا أولى منه سبحانه  
وعلى نعمهم -



### الفصل الثاني عشر

في المرحل يشرع في صلاة، ثم أقيمت تلك الصلاة، أو يشرع في التعل، ثم أقيمت المرفة، أو يدحل في المسجد الذي قد أدب

١٦٥٩ - إن صلى ركعة من وهو، ثم أقيمت، مظهر في ذلك، مسجد، بقطعهما ويصل مع القوم يجب أن يعلم بأن كل من المصاحبات مقصودة بغير غير حرام والنقص لأوله ما هو في ياتر، لأنه ليس بنقص معنى من هو إكمال السجود، كعدم سجدة، بلاه، لا، وكفقير الصبر يوم الجمعة، لأنها، أجمعه

قال وللصلاة جماعة صرب مربة على الصلاة مرفة، لها عنه الصلاة والسلام الصلاة المرحل جماعة فصل على صلاة المرحل وحده بجمعة وعشرين درجة، وفي روية سبع وعشرين درجة، ثم يجوز في الصلاة مرفة، لإخراج جملة، لأن هذا النقص وسيلة إلى ما هو فوقه، ولكن هذا إذا لم تست شبة المرفوع من صلاة مرفة ولما إذا ثبت شبة مرفوع فلا يقصرها، لأن السجدة بعد المرفوع عنها لا يمل سلطان إلا بالرد

وإذا ست عد حب إلى مرفوع المسائل التي ذكرها، و يجب حب فيها ما ذكرنا، وإذا بقطعهما ويدخل مع الإدم إصراراً بعبادة الجماعة، ولكن بضمها إليها ركعة أخرى، لأنه يمكن إحراق الجماعة مع، غير النقص بأصالة ركعة أخرى إلى الركعة الأولى، حتى يصير مرفوعاً، فإن المرفوع شرع شعراً لا واداً، به هذا أفكك إدراك العباديين لا يصدر إلى بطلان بطلان

١٦٦٠ - ولو كان في ركعة الأولى قسمة لم يتمها بعد حتى أقمت انظروا، فإذا حبس حبس، أو بقطع السجدة كم يذكر هذا الفصل في الكتاب، وقد حسب الساجد رحمتهم الله تعالى فيه، بعضهم باتوا بقطعهما للبحار، لأن هذا القدر سر له حكم مع الصلاة، ألا ترى أن من خلفه أو لا يلقى، لم يجب بطلانها، لأن، إلى هذا القول مال كتحقيق الإمام الأجل حر الإسلام على الذي دوى رحمه الله تعالى

فإن قيل ما أدرك إن لم يكن حكم فعل الصلاة مرفوع، وفي الفصح إنطلاق انقربه، والجماعة سنة، مما كان بهذا المرة الأولى من مراعاة الله



سليقة واحدة لأن سماعه السنة للنسك، وهذا قطع من وجهه لأن النكاح في ذوات الأربع لم يسرع من ذم الزكاة، ومعلوم أن لا بد من إتيانها إلى أن يشهد بالاعتداء لأن القعدة شرط للنكاح، وهذا قطع وليس بجعل لأن النكاح في الظاهر لا يكون على نفس تركه، لكن يقطع بالسلام له.

ذكر السجح لإمام فخر لأئمة الجواليقي رحمه الله تعالى من سجع هذا التكبيل في هذا الفصل أنه لو لم يمتد إلى بعده وسلم فائتاً، فهذا صلاة، قال رحمه الله تعالى، وهكذا ضر من التوفيق.

١٦٦٤ عرفت أن مد اليد باليد بالسجدة كلها - لأن الدلائل أكثر العبادات، ولأن أكثر حكم التكبير، فالأشياء بها كآتي بكل صلاة، فثبت شبهة الخروج، ولو ثبت جعده الخروج لا يصلح الصلوة، فكذلك إذا ثبت شبه الخروج.

١٦٦٥ ودانها من الصلاة في الصلاة الإمام في الصلوة، وإن شاء به مدخل لأن ما يؤتى مع الإمام تطرح له، والدم من التطوعات بالخيار، بخلاف الفصل أن مدخل في صلاة الإمام، ويكفره صلى مع الإمام بصورة، وهذا لأن التطوع بعد بعد مشورع وفر خرج من المسجد ولم يدخل مع الإمام، إنما يشبه به من لا يرى الجمع، وهذا مدخل مع الإمام، وقد روي من عن هذه الصورة، وهو روي أن رسول الله ﷺ خرج من القصر، نه أي حدث في حركات لم يصحبها، فسألته عن ذلك؟ فقال لا صلاة في رحاب هذا النبي ﷺ، إذا سجد في رحابك لم أئب صلاة قوم صلباً معهم فأجلاً "صلى الله عليه وسلم" أي صلاة.

١٦٦٦ وإذا راد أن يكون فرصة من صلى مع الإمام، فحبها، لأن لا يقدم في التلبية من صلاة التي أقامها وحده، ويصلي الخامسة والسادسة، فيصير ذلك، علا به ويكون فرصة من صلى مع الإمام، وكذلك الحكم في صلاة الشتاء، لأن الفصل بعد العشاء، والخروج فلا قيل "يسر" أي الذي يصنع جماعة خارج ومصلح يكون مكرراً، وهذا من عدم، وتكرر بما كان الإمام، فهو يردود يصل، أي إذا أدى الإمام الفرض والقصر، فلا يأبى به، بل قيل ما روي من حديث، وأن من العصر فلا يدخل في صلاة الإمام، بعد ما أثر صلاته، لأن

(١) استقرت في نسخ خرقة هذا

(٢) أي مدخل واحد

(٣) أخرجه الترمذي ١٠٣٠، المستدر ٨٤٩، وفي حدود ٤٨٨، والدارمي ٢٣٣

١. عمل بعد العصر مكروه، وبه عدة هذا المحكم، العصر ظهر الحب، وظهر الظهر

١٦٦٤ - وإن كان في صلاة الضحى وقد صلى ركعة منها، ثم أقبلت لمضجر في تلك

المسجد قطعها، مراً بمصلحة الجماعة، وكذلك إذا قام إلى الثانية ولم يقبضها بسجدة قطعتها، لأنه لو قبضها بالمسجد، لا يمكنه القطع بعد ذلك، لأنه يصير أتياً بالأكبر، ونسب شبهة الفراغ منها، لا ذكر.

١٦٦٥ - وإن كان في المغرب وقد صلى ركعة منها، لم يقبض في ذلك المسجد قطعها.

وكذلك إذا قام إلى الثانية، ولم يقبضها بسجدة قطعتها، لأنه لو قبضها بالمسجد لا يمكنه القطع؛ لما ذكرنا، وإن قيد الثالث أو الثاني بالمسجد أعيد، ولا يسرع في صلاة الإمام بعد ما أتمها؛ لأنه لو شرعها لا يجوز إلا أن يسلم على رأس الركعتين، أو يسلم مع الإمام على رأس الثالثة، أو يجوز لمصنف إلب ركعة أخرى حين يصير أربعاً، ولا وجه أن يسلم على رأس الركعتين؛ لأنه يصير مخالفاً لإمامه، ومخالفة الإمام مكروهة، قال حنيفة الصلاة والسلام دائماً جعل الإمام عند يؤم به فلا يحتلوا عليه.

ولا وجه أن يسلم مع الإمام على رأس الثالثة؛ لأنه يصير مختلاً بثلاث ركعات أو تسلياً ثلاث ركعات، غير مشروع، ولا وجه<sup>(١)</sup> أن يقبض إلب ركعة أخرى، يصير أربعاً، لأنه يصير مختلاً بأربع ركعات، وقد قعد على رأس الثالثة، فإنه مكروه.

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أنه قال: الأحسن أن يدخل مع الإمام ويصلي أربعاً، يصلي ثلاث ركعات مع الإمام، فإذا فرغ الإمام، قام والرابعة، أكثر ما فيه، أو فيه موضع تقدير، إلا أن هذا يقتصر إلى وقع سبب الافتداء والتفويض الافتداء لا بأس به، كما أن فرك الإمام في الصف، فيه بضعه فيها، والسجدة على الركوع غير مشروعة، كسر أدرك الإمام في السجود، فيه بضعه فيه، فعلم أن التمسيد وقع سبب الافتداء لا بأس به - والله أعلم -.

وعندنا إن دخل في صلاة الإمام، فعل كما قال أبو يوسف، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى زوايه أخرى أنه يدخل في صلاة الإمام، ويسلم على رأس الثالثة مع الإمام؛ لأن هذا يصير وقع في المنطوق بسبب الافتداء، فلا يكون فيه بأس، كما إذا صلى الظهر وحده أو لا، ثم دخل في هذا الظهر مع الإمام، وبورك الإمام الفرائد في الأحرار، فيه يجوز صلاة التفتي، وهذه الصلاة طوع في حق من، وأما المنطوق فمرداً من هذه الرجة، لا ضرورة، ولكن

(١) انظر أدرك من السجدة في حوزة هذا

(٢) وهي ج ولا حاجة

لا بد ان يكون

[illegible]

توضیح بشری ال جمعه عاده متعمده، بها لم یس مع ظهر - علا کف  
مبارک القادر، ا حاضره مع ظهر، لانه جف العهر، و بعد الاثنى سقط الى  
صبره

۱۱۶۵ و اما از سرخ می آید، و اینجاست که در هر قسمی که کوه را می بیند

١٦٦٩ - سنة ١٢٨٥ هـ في راجب شهر ١٢٨٥ هـ في مختلف مشايخها في بعضهم الحجاب  
في الحجاب في الظاهر ، وله في نفسه - لأمره في لا يكون في من حرمه الظاهر ، وقال  
بعضهم - من فرق ، لأن ترك صلاة أحد [أحد] أو شمع في الشئ في السجدة التي بعد  
ما أخبرنا به ، لا يفسد صلاته ، وكذلك لصحة الصلاة في السجدة في السجدة ، لا يفسد  
صلاة ، علم أن ترك صلاة واحدة ، وسببها شمع واحد ، في يفسد صلاته ، وفي غيره  
صالح - لأن السجدة في الظاهر - من تركها في السجدة ، لا يفسد صلاته ، ولا يفسد  
على السجدة في حوز ، لأنه - تركها في الصلاة ، فلا يلزم الثاني من الأول ، فمصلحتهم

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

9.  $\frac{1}{2} \log 10 = 0.1761$

١٠٧٢ هـ - وفاة الشيخ محمد بن أبي طاهر

(٢) اذاعة صوتية من قبل

(2) **مركز ف. ر. د.**



من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يفسد موقفاً لله<sup>(١)</sup>

وأما إذا كان عند المسجد مسجدةً أخرى ، فإن كان أهل المسجد يصلون في المسجد ، لا يبيح له أن يخرج أبداً ، ما روي من الحديث ، فإنه مطلق ذكره من المعنى ، فإنه لا يوجب انفصال بين مسجد ومسجد

وإن كان أهل مسجده لم يصلوا فيه ، فقد اختلف الفقهاء فيه ، فذهب مالك<sup>(٢)</sup> إلى حرج لمصلي في مسجد غيره فلا بأس به ، لأن المسجد حقه عليه ، وإن صلى في هذا المسجد فلا بأس به ، والأفضل أن يصل في دينه المسجد ، ما ذكرنا

ومعنىهم قالوا ، إذا كان هذا الرجل يقوم بأمر الجماعة في مسجده ، كدعائه ومؤذنه ، ويقرأ الحمد بسبب غيره ، لا يكره<sup>(٣)</sup> له الخروج إلى مسجد غيره ، معناه يجمع في مسجده حقه ، فإذا لم يكن يصل في الرجل دين الصلاة

وإن كان قد صلى تلك الصلاة ، لا بأس ما يخرج حين أن يأخذ المؤذن في الإقامة ؛ لأن الأذان دعاء لم يصل ، لا يصل في حرم من صلى ، وإن أخذ المؤذن في الإقامة ، ففي الظاهر والعشاء لا يخرج ، ويسرع في صلاة الإمام فيجعلها نظراً ، لأن الصلوات بينهما مسرورة ، وفي العصر والعصر يخرج ، ولا يسرع في صلاة الإمام ، لأن الصلوات بينهما ليس بمسرورة ، وكذلك في المغرب ، ما ذكر من المعنى

### وما يتصل بهذا الفصل

١٦٧٢ - روي أنه مسجد في مدينته ، أراد أن يحضر المسجد الجامع ، فكثرت جمعه ، لا يبيح له أن يحضر ، والصلاة في مسجده أفضل من كل محل مسجده ، أكثر ، لأن مسجده حقه عليه ، وليس لذلك مسجد عليه حق ، لغيره جمع بكثرة الجمع

١٦٧٣ - روي ، أنه مؤذن إذ لم يكن حاضراً لا يبيح يقوم أن يذهبوا إلى مسجده أخرى ، بل يؤذن بعض اليوم وبعض ، وإن كان واحداً ، لأن مسجده حقه ، فلا يجوز تركه من غير ضرورة

١٦٧٤ - روي مسجدان أراد الرجل أن يصلي في أحدهما صلى في دونهما بناء ، لأن

(١) ذكره في كتب أحمد ، ومروان لا بأس (١٠١٤)

(٢) كتابي الثاني ، حقه فلا يرابط ، وفي الأصل براء

٢٠ = قدر الصلاة، ٢٤٨ = الفصل الذي غادر بعض الصلوة بعد التبرع

له زيادة من "، فإن كان سواه نفس مرة مما، وبغلي في الغرماء، وإني شوق فهو محير؟  
لأنه لا مرجع لأحدهما على الآخر، وإن عوم، أحدهما أكثر، دون أن هو غيباً يذهب  
إني تفتى قومه نيل، يكثر صمته بسببه، وإن لم يكن غيب يذهب حب، حب ذكر المحرم  
تعيد هذه المسألة في رافعه

١٦٧٤، الثاني = مع الصغير في عبه المسجد بركعتي، إنهما ليس، واحدة، وهذا  
مذهب علمائنا، وقال في رها واحدة، حجة غلبة عند الصلاة، وإسلام من رخص  
مسجد أحلي بركعتي، ولا أمر للوجوب، وإنما يقول السنن كما أمر فقد ذكر التحية  
ويجوز أن يقرأ، بوجوب، ليحصل الأمر على لنتاب، يكون عملاً بنقض الأمر والمحيطة  
صحة، سخطه تعالى أعلم -

(١) وفيه ما و... الله حرره عقله

(٢) من المحدثات، جازي ١٦٥ و ١٦٦، ١٠٠، ٢٩، و... ٢٦٢، ولو

دي ٢٩٥، وإني به ٣، وأعيد ٢٦٤٩٥



## المصنف الثالث عشر

## في الترويع والوتر

مسائل الترويع ينسب على أنواع

## البوع الأول في بيان صفتها وكميتها وكيفية أدائها

١٦٧٦ أما الكلام في صفتها، فنقول: الترويع <sup>١</sup> هو الصحيح من الشعب. وهكنازوي الحس من أبي حنيفة رجب الله تعالى صفاً، والدين عن أبيه منه قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله فرس عابكم صباه ومن لكم فبما» <sup>٢</sup> وقد صح أنه <sup>٣</sup> أنماها في بعض الليالي. ومن المدة من ترك المراقبة عليها، وهو غيبة أن يكسب عليها، ثم وانظرت عنها الخلفاء الراشدون، وقال عليه الصلاة والسلام: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» <sup>٤</sup> وقال عليه الصلاة والسلام: «في حديث سديد» <sup>٥</sup> أن ابن عباس فرس عابكم صباه ومن لكم فبما، وهذا الخبر يشير إلى أنه منه أنه ندعى، ومعه أنه موضوع لله تعالى ومرتب، وأنها منه نرحال والب، جصفاً، بلبل ماروي عن هر بعد بن عبد الله النعمان عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، روى أنه كان يأمر النساء، فقام بهن، وكان يجعل للرجل إماماً وإماماً إماماً، <sup>٦</sup> روى عروبة، فأمرني، فكنت إماماً بها.

عن هشام بن عمار عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن عائشة رضي الله تعالى عنها أعطت ديواناً عن دير، وكان يؤمها ومن معها في مصحف، وبظاهر الحديث أخذ بعض الفقهاء، ويأمن أن يؤم الرجل في المصحف أو أبو حنيفة لم ير ذلك، قبله وروي هر إبراهيم الحسن أنه قال: كسو بكرهون يؤم الرجل في مصحفاً، فانه من المشقة.

نابود

١٦٧٧- وأما نكلام في كميتها، فنقول: إنها مقداراً بهشرين ركعة عندنا، وعند

(١) مصنف حديث أخرجه مسلم، ٢٦٦٩، وابن ماجه ٢٢١٨

(٢) أخرجه أبو جرد، ٢٩٩١، وابن ماجه ٥٢١، وأحمد ١٢٥٩٦

(٣) ماين المعرف من سابق من الأصل، استمركت من قبله النسخ موجود عند

(٤) ماين المعرف من سابق من الأصل، استمركت من قبله النسخ موجود عند

(٥) ماين المعرف من سابق من الأصل، استمركت من قبله النسخ موجود عند

الشافعي رحمه الله رحمه الله إليها مذكورة بيوت وبلايين ركعة ، لفظة لمصر وهي لغة  
عنه أو حلقه رضي الله عنه آ ، وإن هو ، لما قيل ما لك رحمه الله تعالى بالجدة عند الشافعي  
رحمه الله تعالى لا بأس ، وعند يكم ، سنة على أن الفعل بالمسألة مما سادها يكون حلقاً  
لفظي رحمه الله تعالى ، وإن أثر جازة على العبرين إلى تمام سد وثلاثين مرادى فلا بأس  
، وهو مستحب

٢٦٧٨- وأما الكلام في كيفية التمام ، فلا روى أحسن من بلاد عن أبي حنيفة أن الإمام  
يصل في التمام بيته في كل ركعة ، وكذا يصل بروحة ينتظر بين الترتيبين قدر  
ثلاثة ويصبر بعد الترتيبين الخامسة قدر ثمانية ويصبر بهم ، ولا انتظار بين كل ترتيبين  
مستحب يضار بروحة وحده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وعنه عن أهل المدينة ، هي  
أن أهل مكة يطرحون بين كل ترتيبين مسجداً ، وأهل المدينة يصبرون بعد ذلك رُبع ركعات ،  
وقيل كل صلاة حاجباً يستحبون ، أو يهللون ، أو يكبّون ، ويصبرون ، ويصبرون ،  
لما ذهب المصنف فيهم ، منهم من كره ذلك ، وكان الشيخ الإمام يعطيه أبو القاسم الصفور ،  
ويروى عن يوسف ، وحلف ، وسدّد لا يكرهون ذلك ، وكذا إبراهيم بن يوسف يقول ذلك  
حسن جميل

وأما الانتظار لا سيما على رأس خمس صلوات فقد حلف الشافعي فيه ، قال  
بعضهم لا يكره ، وعامتهم عن أنه مكروه لأنه يخالف عن أهل الخبر  
٢٦٧٩- وأما ما في كونه مسجداً على حدة ، حتى يميز لكل ترتيبين إماماً ، فقد  
جيزه بعض المصنف ، وعامتهم عن أنه مكروه ، ويصح أن يؤدي كل ترتيبين إمام على حدة ،  
وعليه أهل الخبر ، وعنه - ربه أعلم -

### بوع أخو في أن الجماعة هل هي سنة التراويح؟

٢٦٨٠- يقول ، ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في اختلاف العلماء عن المصنف عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ، من قرأ على نفسه في بيته ، يصل مع الإمام في  
شهر رمضان ، فأحب إلى أن يصل في بيته ، فذكر عن مالك رحمه الله تعالى نحوه ، وكذلك  
الشافعي رحمه الله تعالى يقول في التقدير صلاة تنمود في قيام ، مصداق أحب إلى ، كما قال  
الطحاوي رحمه الله تعالى ، وقد نال قوم إن الجماعة هي ذلك أفضل ، منهم من يرى أنها ،

وذكر الطحاوي في مستدرجه، استحب له أن يقسم التراويح في بيته، إلا أن يكون قعيماً عطيماً يصدى به، فيكون هو محضوه ترغيباً لغيره، وفي الامتناع عن الحضور خليل الجماعة حبساً لا بسحباً أن يعطى في بيته، ويهدى له أن يحضر مسجد.

وفي تولد منام قال سائب محمداً عن القيام في شهر رمضان، أنه المسجد أحب إليك أم في البيت؟ قال إن كان من يشق عليه، فصلاته في المسجد أحب إلي، وقال أبو سليمان، كان محمد بن الحسن رحمه الله يعطى مع الناس التراويح، ويومر بهم ثم يرجع، وهكذا كان يفعل أبو مطيع، وخلق، وشيخه، وإبراهيم بن يوسف، من أشياخ من قال من صلى التراويح مسجداً، كان ثوابه كالثمن وهو مائة، وبذلك يفتي الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين العراقي<sup>١</sup>، روى أن رسول الله ﷺ قال ما صلى التراويح صلى بجماعه، وهكذا نقل عن بعض<sup>٢</sup> الصحابة وهو أبو حنيفة.

وهو المصالح من قال يكون رزقاً للمصلحة ولا من به، بعد صبح من أبي عمر وسالم ونافع أنهم كانوا يصومون، لا يفترقون، هذا أن الجماعة أفضل، ولأنه أكثر اشتياخ وحسنهم الله على أن يمشي بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى يورث أهل مسجد كلهم إقامتها بالجماعة، بعد صلوات وتكرار السنة، وإن بقيت التراويح بالجماعة في المسجد وتقلب عنها من أفراد الناس ومضى في بيته، بعد ترك الفضيحة ولم يكن مبيتاً، وإن صلوا بالجماعة في البيت فقد أتوا الشارح<sup>٣</sup>، وصحيح أن للجماعة في البيت فضيلة، وتلجده عن المسجد فضيلة أخرى، عهد جماعة يوحى التفتيش وترك لأهله الرائد.

١٦٨١ - ولو أن أياً من بعض التراويح في مسجدتين، في كل مسجد حتى الكمال لا يجوز، لأنه ينكسر، هكذا حكى عن الشيخ الإمام التفتيش أبي بكر الإسكندر.

ثم قال أبو بكر، سمعت أبا نصر يقول يجوز لأهل كلا مسجدتين، قال الشيخ الإمام للفتية لم أزلت رحمه الله، هو أن يكر أحب إلي، وذكر القاضي الإمام أبو علي السفي رحمه الله، سمعت مني الشافعي والتراويح والوتر في منزله، ثم أمهراً خبرين من التراويح

<sup>(١)</sup> في هذا إلى قوله بعد أربع صفحات، ولما الكلام في الاستحباب، إلخ. كذا موجود في النسخة المطبوعة من مكتبه. وأما السور الأدبية يفتدها، التي جعلها الأصل من هذا العمل، وثالثاً استبركنا من جهة التمسك بالخبر المذكور.

(٢) وفي نسخة و م، ويجمع، بدون لفظة م.

(٣) كذا بصور صائغ من م و م.

يروى الإمام، كرهه ذلك ولا يكرهه كذا أمر من روى به الإمامة وشرع في الصلاة،  
فانفرد الناس به لم يكرهه واحد منهم، وانفردوا إذا صلاه في مسجد لا بأس به، لأن  
اختصاصه في المسجد يسمى بكونه مسجد التراويح، ولكن يسمى أن يوتر في المسجد القلي، هكذا  
حكى عن القصة أبي القاسم ولو صلاه التراويح ثم أراد أن يصورها ثانياً، يصفها مائة

### يوم آخر هي بيان وقت التراويح

١٦٨٢ - قال الشيخ لإمام أنس بن مالك بن أسامة، وجماعة من متاخري مشايخ  
بلخ الليل كله إلى وقت صبح الصبح وقت ليلة قبل العشاء، وبعد العشاء قبل الوتر، وبعد  
الوتر لا يهاضم الليل، فثبت الليل، قال عتبة مديح جدار، وثبت ما بين العشاء والوتر،  
فإن صلاه قبل العشاء أو بعد الوتر، لم يؤدها هي وحدها

وأكثر المشايخ عن ذلك ذهب ما بين العشاء إلى طلوع الفجر، من لو صلاه قبل العشاء  
لا يجوز، ولو صلاه بعد الوتر يجوز، لأنها من الليل، فثبت بعد العشاء، فأجاب أن يطول للمسوق  
بعد العشاء هي غير شهر، مصنف، قال القاضي الإمام أبو علي النعماني، هذا القول أصح، قال  
الخاص الإمام رحمه الله، ما أرا من مشايخ بغداد تقديم التراويح على العشاء، لتسهيل الناس  
العشاء هي ليالي رمضان لأجل التراويح، مخالفة أن يقع العشاء، فم الوقت كرهه مخالفة  
للمسألة<sup>(١)</sup>.

١٦٨٣ - روى الفراء، إمام صلي للعشاء على غير وجه، وهو لا يعلم، ثم صلي  
بهم إمام آخر التراويح ثم حضر معهم أن يعيدوا العشاء والتراويح وعلم الخواص في  
التراويح على قول من يقول بأن وقت التراويح ما بين العشاء إلى آخر الليل

### يوم آخر هي نية التراويح

١٦٨٤ - روى التراويح، أو سنة الوقت، أو قيام الليل في الشهر يجوز، وصار كما  
يروي الظاهر أو مرض الوقت، فله يجوز، وإذا روى صلاه مطلقه، أو روى نحوه فاحجب.  
احتمل المديح، ذلك بعض التقدير أنه لا يجوز، لأن سنة، والسنة لا تأخذ سنة  
المنعرج، أو نية الصلاة مطلق، وروى الحسن عن أبي جعفر، حمد الله ذلك هي ركعتي

(١) يوم آخر هي بيان وقت التراويح

(٢) روى عن أبي القاسم لو صلاه التراويح ثم أراد أن يصورها ثانياً، يصفها مائة

الفرج، أو نقول: هذه صلاة محصورة كالكسوف، فلا ينادى فيها أتيه، ولا سنة انطوخ  
في الكسوفات

وأكثر لأخبرني عن ابن الترمذ وبنو أبي رافع عن أبيه لأني سأله، لكن  
والله عليه رسول الله عليه السلام، والرواية تكفي بطلانها، ولا حاجة إلى تراويح قد  
يؤي التراويح أو منه الوفاء، أو عدم الجليل

وهي سائر أساليب لا يحيط بها سوى الفصاحة، وهذا لم يرد الله عليه السلام، ولو صحت  
التراويح جنة نعمت الله عليكم محصورة في التراويح، ثم هو يسهل أنها في كل شعب؟ وعدم  
اختلاف الشايخ فيه

### سورة أخرى في بيان القراءة في التراويح

١٦٨٥ - اختلف ما يقرأ في تراويحهم، يقرأ في كل سنة كما يقرأ في الفريضة، لأن  
التراويح خصصت لأحب المكتوبات، وقيل بعضهم يقرأ في كل سنة كما يقرأ في الفريضة،  
وقيل بعضهم: يقرأ في كل ركعة من عشرين إلى ثلاثين، ومن أبي حنيفة أنه يقرأ في كل  
ركعة عشر آيات

والجواب: إن السنة في التراويح إنما هي الختم مرة، والختم مرتين نصيبه، وفصلت ثلاث  
مرات في كل عشرة مرة فصل، لأن كل عشرة من بعض غير محصور

والختم مرة يقرأ فيها، صواب في كل ركعة [لأن عدد ركعات التراويح في ثلاثين يوماً  
سبعة، وأربع الفريضة أربع وثلاثين، فكيف في كل سنة عشر آيات] أو ختم مرتين يقع  
بمائة عشرين مرة في كل ركعة، وأحجم ثلاث مرات يقع بمائة، لا يقرأ في كل ركعة

١٦٨٦ - قال القاضي الإمام أبو علي القسري رحمه الله: إذا قرأ بعض المصنفين في سائر  
الصلوات، فإن كان، عزم بمسح حتم في التراويح، فلا بأس به، بكونه ذات الصلاة، ولا  
يكون لهم شواذ الختم

١٦٨٧ - وسأله أن يذكر الاستسكان الإمام في شهر رمضان، بمجرد الفريضة، فإنه  
على حد، أو يحفظ زيادة الفريضة بقرآن التراويح، قال: ليس الأمر هو خوف التفرغ، وسئل  
أيضا عن الإمام إذا فرغ من الصلاة، هل يقرأ أو يقصده؟ قال: إن عدم ذلك لا يفسد  
على الفريضة، يريد من الصلوات ولا يستعصر من شاء، وإن علم أنه يفعل على الفريضة لا يرد













جمعه واحدة سواء، وكان يذهبهم لا يجوز، ووجه قولهم إن التبعة بشرعية قد تركها،  
وثنى أبي ي في غير دفعه، نصار وجودها والقدم بمنزل ر حدة، ولو لم يعمد بها أصلاً لا  
يجوز، هكذا هنا بعلام الأ: مع، لأن التبعة في آخرها عمدة في مجتها يجوز

ثم حفي حون من يقول يجوز الثلاث عن سليمان و حدة، من سمى شيء آخر لأجل  
الثالثة؟ إن كان ساقطاً فلا، لأنه شيء من الملقون، وإن كان عادداً، سره ركعتان في قول  
بن حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: لأن الثالثة بد صحت حبيب لرمه<sup>(١)</sup> بمجمعه  
التحريرة حتى قد في آخر صلاة، وبم يكملها يسم أخرى به، بيزمه القضاء

وعلى قول من يقول لا يجوز الثلاث أصلاً، ترجمه قضاء الأ ليس، وهل يلزمه لأجل  
الثالثة شيء؟ إن كان ساقطاً لا، على، لأنه شيء من مطرو، وإن كان عادداً ترجمه ركعتان  
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لقاء التحريمة، وفي ذلك أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا  
لترمه شيء، لأن التحريمه قد يحدث حتى لم يقدح شيء من الثانية، (لم يأت بالربعة  
فإذا تم إلى الثالثة فقد قدم إلى التحريمه واحدة علمقة، وذلك موجب للقاء عند أبي يوسف  
رحمه الله تعالى، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الصحيح من مذهبه لا يترمه القضاء

١٢٠٤ - يعني هذا، إن صلى التراويح عشر تسليمات، كل تسليمات ثلاث ركعات، ولم  
يقعه على رأس الركعتين، فعمر جوابه القياس وهو قول محمد وروى رحمه الله تعالى  
وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح كلها، ولا شيء عليه سوى  
ذلك، وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجمعهما الله تعالى فعلى قول من يقول إذا  
صلى ثلاث ركعات لا غير تسليمه واحدة، يجوزته عن ترجمه، أحراً ههنا عن التراويح  
كلها، ولا شيء عليه، إن كان له ما شاء، وإن كان قام عابداً فعنه قضاء من كره

وعلى قول من يقول لا يجوز الثلاث عن تسليمه واحدة، عليه قضاء التراويح كلها،  
ولا شيء عليه سوى ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كعب ما كان

وهي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن كان ساقطاً فهو كسنة، وإذا كان عامداً،  
فعليه مع التراويح قضاء بقدر ركعة أخرى

١٢٠٥ وإذا صلى أسراً مع كلهم ثلاثاً ثلاثاً، صلى إحدى وعشرين ركعة يسع  
تسليماته، كل تسليمات ثلاث ركعات، ولم يقعه على رأس الركعتين ساقطاً، وأبى من سعة

(١) وفي ذلك كان ساقطاً لا شيء عليه

(٢) وفي ذلك كان ساقطاً لا شيء عليه



«ففيهم بصلوات يسبحه ورحمه» في رواية أخرى، حتى يقع لأصحابه في فعل الله سبحانه، ويقع الاختلاف على إذا التفت إليه غير الترويع بالجماعة، وهو الصحيح

### نوع آخر

١٧٠٨- إن صلي الترويع معتدباً تن يهلى المكتوبة، أو دالة غير الترويع احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، سبه من س هذا الاختلاف من الاختلاف في الله، من قال من المشايخ رحمهم الله تعالى أن الترويع لا ينافي ولا يهين يجب أن يقول بعدم صحة الاعتداء به، لأب لمالك لا روي إلا سيها لا ينافي ولا يهين الإمام، وهي تعاقب

فيه

ومن قال بأنه ينادى من غير سيها، بل فيه مطلقه، يجب أن يمد بصحة الاعتداء به، ومنهم من قال لا يصح قال الشيخ «فما في الإمام من السمع ورحمة الله تعالى» وهو الأصح والأصح

١٧٠٩- وفيه من خلاف إذا لم يسمع من العبد، حتى من غيره الترويع، والصحيح أنه لا يسمع (وهذا أظهر) لأنه مكتوب، وعلى هذا الاختلاف د ينها على السنة بعد العشاء، «الصحيح أنه لا يصح» وكذلك كد الإمام يهلى المراءيع، وانتهى به رجل، «لم يو الترويع، ولا صلاة الإمام لا يجوز، كد يو أنتد من يهلى المكتوبة» [روى الأئمة] ربه هو مكتوبه ولا صلاة الإمام لا يجوز

١٧١٠- وفي ترويع الله من الإمام الأهل من على السعي رحمه الله تعالى وجل صلى الله عليه وسلم من الترويع، ثم ان لم يسمع الإمام في الصلاة، فعل الله في الترويع، يلتفتي به، ثم ظهر أنه من عدم، قال «هذا فصل القدي يهلى من يهله، ولم يهلى يهونه عن الترويع عن الله»

١٧١١- وفي لنادي يسمى «بناظر القدي» أن يمدد المشايخ الور وقيم الترويع، فلو أن الترويع تبيّن أنه من الترويع لم يهله في ذلك، قال «جور عن شيخ» لأن فيه القدي

(١) المستدرك ط

(٢) المستدرك من د و ب و ط

(٣) المستدرك من الثانية حالية، وفي الأصل على المكتوب

(٤) وفي «المستدرك» أن من الترويع



ملاحضه : ۱۹۰۱- حسن بر علو رضى الله تعالى عليه يوم خيبره عمر الله عبد له عن قبيحاً  
فى شرب الخمر و... وكد انفسى لإمام الأئمة ابو على سيسى رحمه الله تعالى بنى  
باجود... وكد السبع الامام لأجل شمس الأئمة الله تعالى بنى حياء الله تعالى بنى يعمه  
عوار... وكد انفسى لإمام... وكد انفسى لا شئع بنى... وكد انفسى لا شئع بنى...  
حقيقة... وكد انفسى بنى بنى... فلا يجوز... وكد انفسى بنى بنى... وكد انفسى بنى بنى...

[illegible]

بوم آخرى فى قصص الخرافة:

١٧٦٦- افادت الشيخ روح بن وهب عن بعض اهل حلف اسابج قال بعضهم  
 نقض ما لم يدره من ربح اخر وانما بعضهم بعض ما به يرضى واما  
 بعضهم لا يرضى اصلا وهو الاصح: لان اشرارهم يرضون به كذا في الكمال لمعرف  
 واعتماد. يعني لا يرضى. وهذا أولى. والقبول شبه له لا يرضى باجماع الإجماع. و  
 كتاب التفسير لشيخه كذا. فان سألنا عن ذلك فلا ينبغي فيه لقرب إذا قضيت

وقال له: "يا رب، من رثك اسمه يسألني عن مركبتي، وإني قد فلتت بعد وقت لا يتيسر  
بالعقب، قال المسيح الامام يهوشع أبو الطيب: حذروا الله يا بني، من رثك لك بعدوه، فهو  
معدود، ومن رثك بعدد بعد فهو معزور وقد ذكر في سفر رثك: "يا بني، رثك لشكرنا، يا بني، فليكن لك  
فد عليه شمع في الليلة الاولى، فليكن لك ان عصا يكر ذلك الاسم باسمه، فليخرج  
تريد على ترابيح هذه الدنيا، وتاله معزوره

١٧١٧ هـ: ماتت برويسة أو مرويس خاتمة، وقام لإمامها من الدرس، بلعق هو الآخر، ثم  
بقيت جماعة من الرويعيات، فماتت مختلف مشيخ رجال، في وقتها الساعى أنه يوم  
مع الإمام

[illegible]

آ، و، ه، م، ن، ر، ز، س، ش، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ح، خ، ج، د، ذ، ث، ت، ب، پ، ت، ف، ل، م، ن، ه، و، آ، ا، ب، ج، د، ذ، ث، ت، ب، پ، ت، ف، ل، م، ن، ه، و، آ، ا





## جنا إلى مسائل الوتر

١٧٢٥- ذكر شيخنا العاصي لإمامنا أبو علي الحسين رحمه الله تعالى أن الوتر بالمصافحة أحد آياتي ومصدق، لأن واحداً علمنا وأوحىهم أنه تعالى، أن يوتر من صلاته من مضاعف، ولا يوتر بجنبه؛ لأن بصلاته رضى الله تعالى عنهم ثم بجنبوا على الوتر بجماعته من مضاعف، كما جتمعوا على التراويح فيها، فعمر رضى الله تعالى عنه ذلك يؤمهم من مضاعف، وأبى بن كعب رضى الله تعالى عنه كان لا يؤمهم بها

١٧٢٦- والوتر ثلاث ركعات حنفاً، وثلاث السماعي حنفاً لله تعالى إن شاء الوتر ركعة، وإن شاء الوتر ثلاث، أو بختس، أو مسح، أو إحدى عشرة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: من شاء وتر ركعة ومن شاء وتر ثلاثاً أو بختس<sup>(١)</sup>.

ولنا ما روى عن عائشة وابن مسعود وابن عباس رضى الله تعالى عنهم، أن النبي ﷺ أوتر ثلاث ركعات، وقال بعض أجمع المسلمين من الوتر ثلاث ركعات لا يعلم إلا هي أقهر من<sup>(٢)</sup>، وما روى الخصم موصول على ما قيل استقرار الوتر

وإنه من عبد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، ومن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الوتر ثلاث روايات، هي رواية قال، هو واجب، وهي رواية قال هو سنة، وهي رواية قال، هو فرض، والمصحيح أنه واجب عليه، ومما أنه فرض عملاً لا اعتقاداً حتى لا جاحده لا يكفر، وهو معنى قوله فرض، على رواية أنه فرض، ومعنى قوله على رواية أنه سنة، وأدوجه لب بأسنه.

حجة أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في المسألة قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث كنيت على أن يكسب حكم الوتر والضحى والأضحية<sup>(٣)</sup>، وهي رواية اختصاصه بثلاث وهي حكم منه الوتر والضحى والأضحية<sup>(٤)</sup>، ولأن هذه صلاة لم يشرع لها نفل ولا إقامة ولا جماعة، ولا شرع لها وقت على حدة، وشرعت الزمر معاً ثم كملت كلها، وكل ذلك لفرض كونه سنة

(١) عن أحمد بن أبي حنيفة النخعي ١٦٩١، وأبو داود ١٢٦٢، وابن ماجه ١٥٨

(٢) أن حديث عائشة بعد إحراق الخوازم ٢٠٤١، والبيهقي ٣١٢، عن حديث أبي علي عن مخرجها عن أحمد بن مسعود ما خرج من مرفوعها صحيحاً في الحديث ١٧٤١ والبيهقي ٣١٢

(٣) عن حديث أخرجه أحمد ١٩١٦

والأمر، حليمه رحمه الله تعالى ما روي<sup>١</sup> أن أسامة الصديق رضي الله عنه صلى صلاة والسلام خرج على أصحابه مسلحاً، وقال: إن به أنكم صلاة على صلواتكم خمس ١٧ هي الوبر فاعتقلوا عليه<sup>٢</sup>

بالاستدلال بالحديث عن وجهي أحدهما أن النبي عليه الصلاة والسلام صلى الزمر  
ركعة، وإثباته تكون من جسم لربك عليه

والثاني أنه أمر بفتح لغة عربية، والأمر الموجود، وما روي من الحديث معقول من  
الاعتناء، وإقبالهم بفتح ال دال وإمامه جماعة، لأن هذه الأسماء سر عن سماعه هو من عمل  
واعتناء، والوتر عند فر من عملا لا اعتناء؛ لأنه سجع باسم الزيادة، فلا يلحق بالأنفيل من  
خبر الله (ط)

[illegible]

۱۷۲۷- وہی شئی عن نبی یوسف رحمہ اللہ معانی لال سمیع لما جیفہ رحمہ اللہ علیہ یقول: ہر تربیۃ واجبہ قبل کہ جمع ہیں صفہ لغربہ: رصفہ الوحوبہ والواجب عندہما من الغدہ حیر الغربہ؟

واجب ان، أنه قد مر منه عدلا لا علما، ووجهه علينا لا على نفسه، وقد مره في  
موضع لا تكسر، أو تقو على ماله. واجبة، أو وجه به من بين بطون قطع، كسائر  
الواجبات على اليوم والليل

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال: الأثر فيه: حبه، قيل في طريق الجمع بين  
الله والأولاد: إنه: ١٠٠ بالانطراف، فحبه قول الله: الأثر فيه: حبه، أن يحوب الأثر

(۱) دبی ب و ف ساری ای ساعی حاتفه رضی الله تعالی عنہا شرح علامہ سید

(٤) عیسیٰ الخدریثؑ جو یہ اُحدید ۶۷۰۶

(3) وعلى ط. انصر.

طرح شده است.

**البيان:** في بيان الطريقة الأولى من هذه الوجوه الثلاثة، وهو أن يكون الأثر ما يعرف إلا

4. *Small*

عمر الفيل، سارده، بالور، عتبه ابی جعفر، حبه، بنی، ۲۰۰، حلاف  
 الفهرست، قوه

١٦٦٨ دلي العداد ١ أهل قرية جمنسحر عسى به ن سور قديم الإسلام  
 و جمنسحر، عاين به بسعه و بنده، و عدا جوارف ظاهر عاين دور ابي حسيه و حنيه الله تعالى  
 و كلف عاين دلهام عام ١١٠٠ اساده ائمة محقق و حسيه الله تعالى، و اذ به اذ به اذ به  
 الشدة على الاصباح من اذ به سور، و جوارف ائمة محقق ١١٠٠ الإسلام و بن ثلهام كما عاينهم على  
 في ايرال

[illegible][illegible]

١٤٤٠ هـ - ١٤٤١ هـ : في هذا العام توفي الشيخ العلامة الفقيه الميرزا محمد باقر الخراساني صاحب كتاب "الدرر الكامنة في تاريخ آل البيت" وولد له في هذا العام الميرزا محمد باقر الخراساني صاحب كتاب "الدرر الكامنة في تاريخ آل البيت".

$$b_{\text{eff}} = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{b_1} + \frac{1}{b_2} \right)$$

بموت

١٧٣٠ - إذا أراد أن يصلي الوتر كثير - وجعل معه الذكر ما يضمن في سائر الصلوات،

فيذا فرغ من الفرة، في الركعة الثالثة، كبر ووضع يده حذاء ركبته ويست

والأصل منه، فربه عنه الصلاة والسلام «لا ربيع الأيدي إلا في سبع مواطن»

وذلك من جملة قبوت الوتر

١٧٣١ - والكلام في الطرب في مواضع أحدها لا تقرب إلا في الوتر عندما

١٧٣٢ - والثاني أن الطرب في الوتر مشروع عندما ين الركوع، وعند افتتاحه وجمعه

الله تعالى عند الركوع

١٧٣٣ - والثالث أن الطرب في الوتر في جميع أركعة، وهذا السليم وجمعه الله

تعالى لأخوت لا في نصف الأخير من شهر رمضان

١٧٣٤ - والرابع أن مقدار القيام في القبوت بعد سرورة الصلاة الطيب، وليس فيه

دعاء مركب: لا الفرة، ثم من القبوت، فإذا لم يركب شي من الصلاة، ففي الطهارة

أولى، وقد روي عن محمد بن جرير بن عثمان أن القريب في الدعاء يدفع به القلب، على

بعض مشايخنا وجمعهم الله تعالى بين يديه ليس فيه دعاء، موقف، ليس فيه سوى قوله

اتلهم بما سمعت ربه، موقف، والله أعلم وصلى الله تعالى عليهم أجمعين

«قال بعضهم لا، بل ليس به شيء» موثق أصلاً لا ذكر، ولا روي أن يصلى الله عليهم

سنة منك، ويتر بعدد سهم هذا يعني حديث، هكذا علم رسول الله ﷺ الحسن بن علي

رضي الله تعالى عنه

١٧٣٥ - والخامس أن من القبوت حتى ركع، يذكر في الركعة، حتى أصعبنا

رحمهم الله تعالى في رواية، يعود إلى القيام ويست، لأن الركوع له حكم القيام،

الآن ترى أنه لو أفدت القيام هو الركوع كان مقرباً للركعة

وهي رتبة آخرت، ينضم على ركوعه ولا يرفع ركبته من الركوع، فربما

غلب عن وقتها سقط، بخلاف تكبوت أريد إذا تذكر في الركوع، فإنه لا سقط

والفرق أن محل الصوت انضمام اليه، لأن القبوت منه ما بعده، ومحل انضمام

القيام اليه، فكذلك من حيث، ولا يمكن الإبداء في الركوع، لأن الركوع من عمل

له، ولا يمكن فصل الركوع لأحده، لأن الركوع من عمل، والقبوت من، ولا يجوز غش



جسم الكبير ، لولا انه عدم من اساقه محمد بن الحسن رحمه الله تعالى لدعى منه للخلافة ،  
والا لما حثب استامه ، وهذا لأنه دعاه على الحقيقة ، وحبر الله الخفي ، قال رحمه الله  
عالي ، وقد كانوا يسبحسون بالخبر في بلاد الشام ، يسبحون به ، كما هو عمر رضي الله  
عالي هذه بالثناء حين قدم به وقد العراق

وقال بعض مشايخ رسات رحمهم الله تعالى ، إن كان الغائب في القوم قبله لا  
يعلمون دعاء القوت ، ولا يدريهم ليعلموا منه ، وقد صرح ابن رسول الله ﷺ جهره .  
والصالحه رضي الله تعالى عنهم تعلموا القوت من مريم ، وإن كان الغائب لم يعلمونه  
بشيء ، لأنه دعاه ولسيل في الدعاء الإختفاء

وملا بعض المشايخ رحمهم الله تعالى ، يجب أن يظهر به ، لأن به نسباً لمخوضه  
الصالحية رضي الله تعالى عنهم خلفوا فيه ، قال بعضهم هذا سورنا من القرآن ، ويظهر بها  
هو قرآن على الطهارة ، فكان يلهيه بالقرآن

وقال صاحب "شرح الطحاوي" الإمام يظهر القوت ، ويكون ذلك الجهر دون الجهر  
يتفرقة في الصلاة

والشيخ من ساد أن المفسر من يقرأ الملقوب ؟ ذكر الشيخ النجاشي الإمام حماد  
لنبي رحمه الله تعالى من شرح بحثنا . أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقرأ ،  
وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يقرأ . وهكذا ذكر في العبد ، وذكر في موضع  
آخر ابن علي قول أبي يوسف القوم بالخيار . إن شاءوا قرأوا ، إن شاءوا لم يقرأوا . وقال  
محمد رحمه الله تعالى : " فإذا قرأوا وإن شاءوا ، أمروا به " ،

وذكر الطحاوي أن العمدة يقرأه إلى قوله : إن شاءوا لم يقرأوا ، ملحقاً ، فإذا دعا  
الإمام فعد أبي يوسف حمد الله تعالى يتبعونه ، وعند محمد رحمه الله تعالى يؤمنون

١٧٢٨ - ومن ثم يحسن القوت بقول "أبى اتان" لا يقرأه في صلاة ركعة  
خسنة . وقال الشيخ (إمام القسطنطينية) رحمه الله تعالى يقرأ اللهم تعال .  
ويكرر ذلك

١٧٢٩ - وأما إن من حاله القوت يرسل يديه ، وكان الشيخ الإمام الفقيه  
أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله تعالى ، وكان الشيخ الإمام الفقيه أبو بكر محمد بن أبي  
سعيد الحريري رحمه الله تعالى يرسل . كذلك في صلاة الجهر . وكذلك بين الركوع

والسجود.

وكان الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى بعد هذا القول، وعي كشف الصلاة الحسنة، برزاد هو، أبي حنيفة رحمه الله تعالى، أنه إذا حل في دعاء القنوت، أرسل عليه وأشار بإيمانه من يده اليمنى.

وَقُلْ إِنِّي أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا عَبْدُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ بِرَحْمَتِهِ  
يَكْسِرُ الْكُفْرَ وَالشُّكُوكَ كَمَا يَرْمِي مِنَ السَّاحِ الْخَيْلَ بِمَضْمُونِهَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

[illegible]

ثم قال في إمامهم الحمدي : حبه لله تعالى أنه من سبانه جمعاً عند الدعاء إذا  
 فرغ من تكبيره لا قبله ، وبه أحد من حبيفة وأبو يوسف ومحمد ربهم لله تعالى .

أثبت قول المحقق أنه كان يرسل إليه اليسرى، ويشير بإصبعه إلى على الأقدام اليمنى  
والنفس في الصلاة على اليسرى، وهو الذي كان يرمي به الناس الوهم في ذلك.

[illegible]

١٧٤ وإذا ثبت في مدعيه الأثر في أو تاليه مدعيها، مدعيه المدعي الأثر لا  
مكدر في التمثيل. لو ج: ١

وإرشادك (أنه) لم لا يمسى في الآفة وهو في تمام الشا . بحرر (أنه) لم يحضره  
أي ضمه (أنه) عسى به منى ، ذكر في التوقيعات رجل منك (أنه) في اليوم وهو في حالة





## الفصل الرابع عشر في الذي يصلي ومعه شيء من الجفاسات

١٧٤٢ - إذا صلى ومعه دابة سلك ، فقد ذكر الفضلي رحمه الله تعالى في "تأويله" ، إن كانت الدابة بحال مني أصابها الماء لم يفسد ، جازت صلاته ، لأن بمنزلة جلد حيوة دبع ، وإذا كانت بحال مني أصابها الماء يفسد ، لا يجوز صلاته ، وإن كانت هذه الدابة دابة لم تكن ، لم يفسد صلاته ، يجوز له جند معه ثم يلعب وهي "البقال" أم ما جبه للنسك فيسبها دباغها ، وهذا إشارة إلى حرمة الصلاة معها على كل حال .

وفي القنذري ذكر شيء يلعب به الجلد مما ينتميه من الفساد ، وليس محل للعب ، فإنه بطهر ، يريد به إذا ألقى جند الميتة في الشمس حتى يسي ، أو غوج بالتراب ، حتى يسي فهو طاهر . وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وهذا لأن الدباغ إنما يؤثر في الجلد لامتصافه ، فإذا امتصاف بالشمس والتراب كان كما لو امتصاف بشيء يلعب به ، حتى قيل لو تم احتل وجب لم يطهر . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أتته من الشمس والريح ما لو ترك لم يفسد ، كان دباغ .

وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في جماعه ، عن محمد رحمه الله تعالى ، في جلد الميتة إذا بقي ورفع لي أذاه لم يفسد من غير فصل . وكذا روى عنه داود بن رشيد ذكر رواية لقود في المتن ، وقبل في جلد الميتة : إذا بقي بالتراب والشمس ، ثم أصابه الماء هل يعود نجساً ؟ فمن لم يسمع رحمه الله تعالى فيه روايتان ، واحلاف الرواية في عود النجاسة عند إصابة الماء دليل على الطهارة قبل إصابة الماء ، ويثبت من أن الصحيح في مسألة النجاسة جواز الصلاة معها من غير تفصيل .

١٧٤٣ - ولو صلى ومعه جند حبة أكثر من قدر الخرم ، لا يجوز الصلاة مفرجه كانت أو غير مفرجه ، لأن جند لا يحتل الدباغ ، لقام الدابة مع معام الدباغ ، وإنما قيل أخيه فقد ذكر الشيخ الإمام : لأن من سبي الأئمة : لخواني رحمه الله تعالى في صلاة الميت ، قال بعضهم : هو نجس ، وقال بعضهم : هو طاهر ، وأشار إلى أن الصحيح أنه طاهر ، فإنه قال : عين الحية طاهر ، حتى لو سبي كنهه سبه بجور ، وإن كان غير الحية طاهراً كان



رحمهم الله تعالى في اشتهور ومن أنى يوسف رحمه الله تعالى في جلد الخضر . أنه يظهر  
بالضياح ، وفي بعض الكتب عن أحمدنا ورحمهم الله تعالى في جلد الكبش وروثان في رواية  
يظهر ، وهو أصح ، ومن ظهر جده بالدماغ ظهر جلده ولحمه بالدكا ، وقال الشافعي رحمه  
الله تعالى ، لا يؤثر الدكا ، بهما لا يؤكل لحمه

فيل ويستترط عند علماء ، رحمهم الله تعالى أن يكون الدكا من أهلها فيما بين اللية  
والخمين ، وتكون الدكا مفروية بالتسمية بحيث لو كان أندوس مأكولاً لمحل تلك التسمية ،  
مكتبا حتى عن الشيخ لإمام سمس الأئمة القومى رحمه الله تعالى

١٧٤٩ قال أصحابنا بن صوف لحقوا ناث الفية ، ومصعب ، وشعرها ، ووبرها ،  
وعظمها طاهر ، إلا أن يكون على العظم دسم ، سواء كان من كبد الدج أو غير مأكول ، اللحم ،  
حتى يجوز الصلاة مع هذه الأنبياء ، صفاء ، حرها قبل الموت ، أو بعده ، وقال الشافعي رحمه  
الله تعالى ، إن كانت هذه الأشياء من مأكول اللحم ، وجوزت بل موب ، فهي طاهرة يجوز  
الانتفاع بها ، وإن حر مباعد موباً ، فليتها بحمه ، وإن كانت هذه الأشياء من غير مأكول  
اللحم ، فليتها بحمه ، لا يجوز الانتفاع به ، جوفيل الموت أو بعده

وحاصل الاختلاف راجع إلى أن هذه الأشياء روح أم لا ؟ فذهب لا يروح في هذه  
الأشياء ، وعد الشافعي رحمه الله تعالى في هذه الأشياء روح ، كما في اللحم ، ولذا لم يكن  
بها روح عندنا ، لا يحجب الزهدة ، فيجعل وجود الموت في الأصل وعدمه سوء ، واعتدنا  
كان في هذه الأنبياء روح ، كان تبرك اللحم ، وكان يجس اللحم موت لأصل ، هكذا هي  
الأشياء .

والشافعي رحمه الله تعالى ، احتج بقوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَةٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، والمسته  
اسم لجميع أجزاءه ، ليحرم الإنداع بجميع أجزائها ، عملاً به ، الظاهر ، والدليل عليه قوله  
عنه الصلاة والسلام : لا تتعوض من الله بشيء<sup>(٢)</sup> ، والمسلم به إن هذا حر ، متصل ببق روح  
ينمو ينماء الأصل به ، مستحسن بكونه على صلاته الأخرى ، والدليل على أن في اللحم  
حيته أنه يتأخر ، بكسر العظم ، كما يتأخر قطع اللحم ، واللحم يحمه لودته ، ويسمى

(١) حكاه في السج المرحوم ، عندنا ، وكان في الأثر : لا يروح

(٢) سورة البقرة الآية ٢

(٣) أحرمه الناس من هذه الكرى ، ١٠٠٤٥٤١ ، القلظ وأخرج الشريفي ، ١٦٥١ ، يلفظ

لا تتعوض من الله بغيره ولا مصعب ، وكذا الشافعي ، ١٦٧٦ ، وأبو د ، ٣٥٩٨ ، من ما ج ٢-٢٦٠



عنه الكفر حتى، حمدا لله تعالى، وهو الصحيح، وشرحه الأئمة مع، لكن منه، كدوره الانتفاع  
بعظمته، وهذا لا بد من الحساسة

١٧٥٥ - ما شعر الخبير بنجس، هو انظر من حيث، ابن حبه، حمدا لله تعالى إلا  
نه وحسن الخبير بنجس، لأن مصحة الخبير بنجس لا محض، لا بد، حرب العباد من  
من المصحة رضى الله تعالى عنهم، بنجس هذا في استعماله في، بنجس من غير تكبير مكبر

وعن ابن جرير، حمدا لله تعالى في التوابع، بنجس الخبير بنجس، بنجس من، بنجس  
الام، ومن محمد، حمدا لله تعالى لا يفسد إلا، بنجس من، وهو يجوز بيده؟ جاز  
لاهم فقه أبو القاسم، حمدا لله تعالى، بنجس الخبير بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
الشعر، بنجس الخبير بنجس، لأنه لا ضرورة للشيخ، بنجس، بنجس، بنجس  
وجساسة من الخبير بنجس، بنجس الخبير بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
الزهد، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس

١٧٥٤ - وأما معظم النسل، بنجس من محمد وحمدا لله تعالى، بنجس، بنجس، بنجس  
بنجس الخبير بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
وهو الأصح، ذكره شيخ الإمام، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
ثوبان رضى الله تعالى عنه، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
وصلوات الله على، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
والصالح، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس

١٧٥٥ - وأما نسخ النجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
ولا محض، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس

١٧٥٦ - وأما نسخ النجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس  
بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس، بنجس

طهراً، ولا يجزئ مع حمء يكتوب سؤراً مجسماً

وفي صلاة يستمنى شخص الألفاظ لمخالفتي رحمه الله تعالى أن يحرم الكذب وغيره من الأصابع سوى إصبعه يظهر ما كانه، وكان بين التلية والتحيين، وقبل إظهار الدم وإقرء الأوجاج. فأما إذا عذر ومات، لا يظهر جبهته ولحمه، قال تميم، وهذا إذا كان الكلب الذي، فأما إذا لم يحسن، فمضى بهم أصوات من ذلك، فذلك ذكاته، ويظهر جلده، ولحمه، وكذا الفؤاد والأمد، والخصية

١٧٥٧ - في العزوب امرأة عشت ومعهت عصى ميت من حمائله، فإن كان لم يسبل، فصلاته فاسدة عصى أو لم يسبل، لأن السبل إذا ظهر، الذي كان حدثاً، وكذا ذلك إذا تسبل، لم يسبل، وإن لم يسبل، بل وعمل فصلاته حائره، وكذا ذلك إذا عصى الرجل، وهو حامل رجل ميت، فإن سبل فصلاته فاسدة، وإن لم يسبل فصلاته فاسدة، وهذا في الإسلام، وإن كان حائراً فصلاته كافر أو فصلاته فاسدة، وإن لم يسبل، وإن عصى ميت، وهو حامل سيد عليه، حائراً فصلاته، وإن أصاب دم الشهيد قرب إسبا ليد.

١٧٥٨ - وفي نواجذ لعلى هي أبي يوسف رحمه الله تعالى من عصى وهو حامل ما قد عصى فعليه أعاده صلاة، وفي غير ذلك الشيخ الإمام لفقهاء أبي جعفر رحمه الله تعالى لو أن رجلاً عصى ومعه عصى وعلى شيء ثياب عسمة، وهو يركب عليه ويعلم، فإذا سجد، فإن كان لعصى يسبلك عسمة وهو الذي يركب، فإن صلاة معه نجورة، وإن كان لا يسبلك نفسه ويحتاج إلى من يسبلكه، فإن فصلاته فاسدة

١٧٥٩ - في نعلون من أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا وقع رجل نعله، أو وقع منه وأعاد ذلك إن لم يكن، فعلى من فلك، أو عصى وأدبه، ففعل أو اسن انصوب في كفه، فصلاته فاسدة، وإن كان أكثر من فلك الفزهم، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فصلاته إذا كان أكثر من قدم، مدرهم، وفي أحمد الشيخ الإمام النصب أنه لا بأس رحمه الله تعالى، وفي أبي يوسف رحمه الله تعالى، قال، إن كانت منه جوارب فصلاته، وإن كانت من غيره لم تجز فصلاته، لأن ويسبلك في ذلك لم يحضر من

١٧٦٠ - وفي نعلين من أبي يوسف رحمه الله تعالى جعفر رحمه الله تعالى إذا عصى ومعه عظم إنسان معه عصى، أو قطعة من لحمه لا يجوز، وإن كان ذلك معسولاً، فيه روايتان في رواية إذا كان أكثر من فلك الدم لم تجز الصلاة معه، غير النوب، وفي شعر الأدمي علو

أمره به انتهى بقوله : « من اعتذر بالسهو حتى قال لو لم يكن معه سفر دمي أكثر من قدر  
لديهم لا يجوز صلاتي » ثم جاعل الأصغر في سبب الإساءة وعظمته به لا يجوز  
صلاة

١٧٦١ - وحكي صلاة السجدة أن أقبل الكلب على يد المرأة أو على « ه » يجوز  
واثناء الصلاة إذا سقطت ثوبه ، ولم صلى معه لا يجوز

١٧٦٢ - وحكي الشيخ لا مام الفقهاء أبو حمزة الهندي : « رحمه الله تعالى » عن بعض  
المتأخرين من أصحابنا أنهم قالوا : « أن من نيت مكان أمسه أو من آخره ، يجمع ذلك  
حوال الصلاة » لأن منه خبر ، من الجماعة ، وأما أنت فكان أمسه أو من الكلب ، لا يجمع ذلك  
حوال الصلاة

قال الشيخ أبو حمزة رحمه الله تعالى : وأمره هدي إذا مضى ربع سنة من غير إجماع  
ولا صورة : « ولما د ١٤ » لا يمكن معها ، لا بالإجماع ، فلا يجمع حوال الصلاة ، ولا « ١٥ »  
صلاة ، ويومئذ فيه سائر أصناف ، أو عتياً آخر من عتبات ، يجمع حوال الصلاة ، ولو دهم فيه  
عظم « ١٤ » لا يجمع حوال الصلاة ، وأمره عند المسح الإجماع لتعبد أبي حمزة رحمه الله تعالى  
ساقطه وكس « ١٤ » أو البصر ، أو تمييز الكتاب إذا حصل الدواعي ، وهو مخرج وقبح يظهر  
حتى لم صلى معه يجوز صلاة ، ولم جعله فيه شيء لا يشترط « ١٤ »

١٧٦٣ - وإذا سجد من رجل الله ، لم يخرج منه ربع من أو من الله ، لا يجمع  
الموضع الثاني بمرقه أربع من عامه صلياً ورحمته الله تعالى ، وكذا بكون الله ، أو في صلاة  
واحدة من الأربع ، لا بأس بمرقه عند عات الصلاة ورحمته الله تعالى

وكذلك إذا دخل إسكان لم يربط في الشاة بمرقه مبتل بانه ، أو بالمرق يجب القائل من  
حر المربط ، أو قدس شيء مبتل في مرطه ، يجب ذلك الشيء من مرطه ، لا يستره اليأس  
وذلك الشيء ، عند عامه ، لا يستره شيء من الله تعالى ، إلا أن يظهر مره كصفره ظهر من  
المرقوبل نفس بعد خروج النحر ، أو في صلاة الشيء بعد الإحرام ، في لم يربط في يأس - فإن هذا  
ينبغي ، لأنه عام مستبعد يظهر الآن فيه ، وكذا بعد مره إذا رجع إلى الكوفة  
والاستعداد ، ويخرج من شئ الناس واستعدادهم ، ثم جاب ، تأييد صواب ربه ، « ١٤ »  
والله أعلم

١٧٦٤ - « د » إذا ارتفع حمار البيت إلى الطابق واستحضر ، كان رافعه من موضع آخر





هكذا

١٧٧١ - وثنا من حبته، فوجد فيها فتوة منه، ولا يعلم متى دُخِلَتْ فيها، إن لم يكن بحبته نفسه، بعد صلاة من دعاه المظلي فيها، فإن كان به ثوب، بعد صلاة ثلاثة أيام وباليها، وعندها لا يعود إلا أن يعلم متى ماتت، كما في حديثه الشرع.

١٧٧٢ - وإن صلى في ثوب أبشأ، ثم اضجع على محاسنه، ولا يعلم متى أُنشِئَ الثوب، لا يعود سبب في معنى حتى يشق بوقت الإصباح، وكذا في الكتاب أن هذا هو المكان.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: سألت أبا جعفر رحمه الله تعالى عن هذه المسألة قال: لا يعود صلاة خلاف عن ذلك، حتى يشق بوقت الإصباح، قال: ولا يرى هذا فيه الشرع. وروى أبو حمزة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال في الثوب: بعد صلاة يوم وليلة وروى عنه في رواية أخرى: إن كان طرأ بعد صلاة يوم وسنة، وإن كان غيباً، بعد صلاة ثلاثة أيام وباليها، وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا: لا يعود صلاة إلا في أول ما كان فيه، وإن كان راحاً، لا يعود، وإن كان ميتاً، لا يعود، أحسن، أو جامع فيه، وذكر ابن وهب في موطأه: إن وجد ميتاً، ثوبه بعد الصلاة من عمره ما كان فيه، وإن لم يكن راحاً، فليأخذ في ثوبه، بعد الصلاة من عمره ما كان فيه، أو جامع فيه.

وإن رأى ميتاً لا يراه، حتى يشق أنه صلى وهو فيه، هذا إذا كان ميتاً بيبس نفسه، وإن كان أثرباً، لم يكن بيبس غيره، فأنظف وألطف في ذلك سواء، لا بد منه إلا بعدة، حتى يشق بوقت الإصباح، وطأ كان أو بياض.

١٧٧٣ - رجل به جرح سائل لا يرق، وسعه موبل، فميتا بحس، فأبشأ صلى فيه فموت إذا كان مشرباً، فظاهر بيبس الدم إن سعه، لأن ليس بعدا غير، عود علي، إذا كانت الحلة هذه لا يفسده من ساعته، المعنى من أبي يوسف رحمه الله تعالى: انصع من الموت حتى يرى أثره، فلا بد من غسله، ولو لم يغسل وصلى كذلك، كان إذا صبح كان أكثر من قدر الدرهم من الصلاة، في الأصل: انصع من الموت حتى، علي مثل رؤوس الأبر، طيس.

مضى: لأن التحوير عنه غير ممكن.

١٧٧٤ - وفي ما ذكره من سأل محمد بن حمزة رحمه الله تعالى عن رجل صلى وهو ثوبه أكثر من قدر الدرهم من ثوبه، أو من ثوبه لم يرب، أو غيره، حتى إذا غلى واشتد، قال: بعد الصلاة، فمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذلك قول أبي يوسف رحمه الله



١٧٧٩ - وفي غروب الشمس . . . . . وجل رحمة الله يوم الجمعة ، وحاف لك بفتح ياءه ،  
 وقدمه وهو في الصلاة ، وكان به نجاسة أكثر من غير القوم معهم ، ثم وضعه لا يمسسه صلواته  
 حتى يركع ركوعاً ثانياً ، أو يسجد ، مسحوراً ثانياً ، والتعل في يده ، حتى يصير مؤذناً وكذا تلماع  
 التحاسنات من غير حدث ، بخلاف حالة المقام ؛ لأن له في دفع العمل حاجته حاله القيام ، كيلا  
 يفسح يده ، بخلاف ما إذا شاع من الصلاة والعمل المحسن في يده ، لأن هناك انشروع من  
 الصلاة لم يصح

١٧٨٠ - وفي فتنى إبراهيم بن محمد رحمه الله تعالى في أن مصيباً حمل معاً وفيه  
 قفر أكثر من قدر الدرهم ، ووضع في ساعته ، وصلاته جديده ، وذكر له أيضاً فقال : حمل  
 التحاسنات إذا كان في الصلاة لا يوجب فساد الصلاة ، وإذا كان كثيراً يوجب فساد الصلاة ؛ لأن  
 التقلب مما يمتنع به النفس استلزام غايته ، ولا كذا لكثير - والله أعلم -



[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

۱۷۹۶- وقرن و براء می حی حکم القیاء سیرا، یکبار دیگر محمد، حمه قه صحنی  
 من الثبات الی من العلم الکبیر، و قد لا یحوا الفقه، عرف محمد بن عبد ربوینا، و اولاده



١٧٤٨ وَاِنْ اَمَّا فِي صَلَاتِهِمْ قَدْ تَوَدَّ اَمَّا يَوْمَ ۚ وَنَحْنُ هِيَ هِيَ؟ هُوَ عَلَى  
وَجْهِهِ اِنْ كَلَّا فَلَا تَنْ مِّنْ اَلْعَمَلِ اَعْمَدَ صَفْوَةً وَلَا تَنْ مِّنْ اَلْبَاءِ اَلْعَمَلِ وَتَقِي  
فِي سَبَابِ

وإن كان هذا، العجوة، نفس الشيء، هو ما لفت ذراعك فليكن، من غير قصد، فقط، ويبدو  
 يرمي على حسنة ما نسميكم، كما هي الحال

وفي الخلق لا يسد دونه حدث عهد عند المصلاة، فجمع الـ

١٧٨٤ وذا من بعد من سنة احدث فعلا بانني اسئلة، دون كان فعلا لا بد منه  
فانكس وانفسرت من انباء لا يجمع الفقه وان كان فعلا من مدنا في حال الحصر، او  
مع انقله او يعرط، او ما سبه مع الفقه لان فعلا من لا بد منه لأجل الضرورة،  
وذلك لا يوجد فيمد له منه به فرد بانني من جنسية فقهاء، فذلك من فعل لا بد منه  
بحكم عقل وله منه بانني عمنه، معوقا يستشعر منه، فوعد من الشر لا يبيح لان  
الاحوال لا تعثر فيه لأحكام الشرعية، وإنما يعثر في عمنه، وقر الخدم لا يحتاج الى  
الاستئذان من الغير، لان الحق يهدي بالانتماء من القبح

۱۷۸۵ دقي ساري : مسه لختي، وليد عبد، و طرني سر پر عب پلي الله.  
وليد له مړه الله او من غير من به ولا.

١٧٨٦ - وفي مكرّمات المسيح الإسماعيلية التي جمعها محمد الله تعالى في تاسعة الخديعة، روي السجدة في بلاد سوريا بذلك الأداء وحقق ذلك، إلى أني مؤرخ حيا،  
 جازله الله بذلك ضمن الزمان، عسى به وحده، لأنه عمل بغيره وإن ملا الإتياء وحضر مع  
 معه لسوءاً لا يسيء، ولو أدى سباً من التسلية مع الخلد الذي سببه بسبب علاقته، لا في  
 آخره، سوفي حم الخلد بده، فقد الذي سرورده عدم الحزن

١٧٨٧ - وهو موافق لسنه من ابي يوسف رحمه الله تعالى ان يذكر الاسماء للحديث من يقدمه له في مقامه الصلاة، ثم يقصد تلاوته، ثم هو في حال ركوعه ان يقول بتمامه الصلاة، لا بد من ذلك، ثم يجيء مع الخوض، رانسرح بعد الاداء مع الخوض، وفي مواضع يتركهم عن بعد، رحمه الله تعالى ان اقام في الركوع ورفع رأسه، وكثر تعدد الناس، لسبب هذه الصلاة العظم، لأنه كبير بعد احد، بعد ان سجد على السجدة، ثم مع الحديث

١٦٨٨ - د. ت. سید الامام تقیہ بی النیب رحمہ اللہ مآلیٰ اذاعلیٰ







ساعده ، بأن لم يجد ثوبا آخر ، فإن أتى خيرا من الصلاة مع ذلك الثوب ، قصد صلاته بالإحجام ، وإن لم يؤد خيرا من الصلاة ، ولكن مكث كدبت لا يقصد صلاته وإن حال مكنته وإن أمكنه التزج من ساعده ، بأن كان يجب ثوبا خيرا ، فلم يزع ، ولم يؤد خيرا من الصلاة ، احتلف أصحابنا فيه ، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى : قصد صلاته ، فذهب ويصل الثوب ويستعمل الصلاة

وقال محمد رحمه الله تعالى : لا يقصد صلاته ، فعمل وبني ، كما لو أصاب جنبه ١٧٩٦ - وعلى هذا لأحلاف مسائل أخرى ، منها المنتدو ، فإن رحمه المقوم ، حتى وقع في صف النساء ، أو عام لإمام ، وفي المكان التنجس ، فمكث ساعده ، فإن مكث يحدو إن لم يمكنه التحول ولم يؤد شيئا ، فإن صلاته لا تقصد ، وإن مكث خيرا عذر - ولم يؤد شيئا ، فهو على الاحتلاف ، وكذلك بعض ، فاستطاعه ثوبه فمكث مرثيا ، ولم يسر من غير عذر ، وتم يؤد شيئا ، فعلى هذا لأحلاف محمد رحمه الله تعالى يقول : لم يؤد شيئا من الصلاة ، فلا يقصد ، كما لو مكث يسيرا ، كما يقولون ، إن مكث من غير عذر مقصدا ، كما لو أدى ركعا ، وحال لا يمانه التحريم بعد فوات هذه المشرائط بخلاف احتجاس ، وأنتشر الخوضاء

بسرط الأعراف من ساعده

١٧٩٧ - وإن صدر ثوبه اندم بسبب الرعاف ، وأصابه نحاسه بخرب سبب آخر ، وظلت أقل من قدر العروة ، نكس مع الرعاف أكثر من قدر انصرافهم ، فصل الصلاة التي لا يسبب الرعاف ، قصد صلاته ، سواء كان في محل واحد ، أو في محين

١٧٩٨ - وإن سال من دمل به دم ، أو صبا وغسل ، وبسبب دم يكتم ، ولو أصاب ثوبه من ذلك الدم ، فمكث غسل الثوب وبني ، بخلاف ما إذا أصابه نجاسة أخرى ، فصلها حيث لا يسبب ، وإن نكس الدم حتى سال ، أو كان في موضع ركبته دمل ، وأصبح من اعتماد على ركبته من مجوده ، لم يكره له الحدث المقصد : فلا ينشئ على صلاته

١٧٩٩ - لو خاف من أن يسبب من الحدث فقصده ، ثم سجد فتوضأ ، بني له أن يسبب من حول أبي حنيفة ومحمد ، وكره جميعهم أنه تعالى ، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يسبب ذكر الاختلاف في اختلافهم ، ويقولون رحمهما الله تعالى

خطة أبي حنيفة ومحمد : حوز الجاه عرف بالشر بخلاف القيس عند سبق المحدث ، فلا يلحق به الأعراف بل حين المحدث

١٨٠٠ - ولو طس لاسم الله سبحانه، ثم علم أنه لم يحدث وهو في سجدة، يرجع ويبنى وروى عن محمد بن حبيب بن أبي ليلى، ويخرج من الصلاة، فحدثت الصلاة ١٨٠١ - ولو طس أنه من غير وضوء، لم يشره بحاشية، صحيح، عن الثوري، فحدثت الصلاة وكذا النسم، رأى سراً طس ماء، ولو طس على رأس الركعتين سراً على طس أنه لهم، ثم يبين به ذلك، صدر حكمه حكم الذي طس أنه أحدث سراً، من اختلاف الفقهاء ذكرنا

وجه ما روى عن محمد بن حبيب بن أبي ليلى وهو صحيح أنه يجوز عن الغلبة بغير عذر، فحدثت الصلاة، كأنه طس أنه من غير وضوء، أو كالتيمم إذا رأى سراً طس ماء، وجه الاستحسان أن عرصه إصلاح الصلاة، ولا يستدبر بهد، بقاطع، دليل أنه لو احتسب بهم سر، فممكن فعله على هذا المقصد طساً للصلاة، بخلاف ما لو خرج من المسجد: لأن خلاف المكانين قاطع للصلاة، إلا أعد العذر وبخلاف ما لو طس أنه على غير وضوء، والتيمم إذا رأى سراً طس ماء، لأن هناك من يمكن فيه مسح فاصداً إلى إصلاح الصلاة، بل كذا فاصد رفض التحريفة، فلهذا أنه لا يخلق ما هوهم لا يسيء والاتجاه من الفقه، هذا المقصد مفسد للصلاة

١٨٠٢ - وإذا كان يصلي في المصحة، فحق أن أحدب، مذهب عن مكانه، ثم علم أنه ثم يحدث، فإن كان يصلي وحده فهو في سجدة يكونه في المسجد، وكذلك في وضوئه وحده، وإن كان يصلي جماعة، فتنهى إلى آخر المصروف، ثم يجاوز المصروف، صلى ما بقي استحباباً، وإن جاوز المصروف استعمل الصلاة، وإن لم يدم أعده، وليس بين يديه بناء ولا مشرة، إلا تقدم مذهباً لو تأخر جاوز المصروف، فحدثت الصلاة، وإن كان أقل من ذلك لا يفسد، وصلى ما بقي، وإن كان بين يديه حافظاً لم يشتره، هذا جاوز ما نزلت الصلاة، وذكر هشام عن محمد بن حبيب أنه لا يفسد الصلاة حتى يتقدم من ما لو تأخر خرج من المصروف وجاوز استحبابه، وإن كان بين يديه مشرة - والله سبحانه وتعالى أعلم

## الفصل السادس عشر

## في الاختلاف

١٨٠٤ - كل موضع جاز لنا للإمام فاته بسجدة ١ لأنه عمر من تمام ما مضى للقوم المروءة ٢ ، بسبعين من بغض عليه ، والأصل فيه ما روى أناسي رحمهم الله لما صنف في مرقته على ، مروا أبابكر فليصل بالناس ، ثلاث غائبة رضى الله تعالى عنها لخصه قوله ٣ : إلا أبابكر رحل أنيب إن وقف في مكانك لا يملك نفسه ، ولو أمرت غيره ، فقلت ذلك ، فقال أنتن صواحبات يوسف مروا أبابكر يصلي بالناس ، هذا المنع أبو بكر الصلاة وجد رسول الله ﷺ في نفسه حصة ، ٤ خرج وهو جالس بين علي والأحسن بن عمار رضى الله تعالى عنهما ، ورجلاه يحيطان بالأرض حتى دخل المسجد فلما سمع أبو بكر رضى الله تعالى عنه حصة تأخير ، وقدم رسول الله ﷺ ، وحسب يصلي ، ولو بكر يصلي بصلاته ، والناس يصلون بصلاته أبي بكر رضى الله تعالى عنه ٥

يحتي أبو بكر كان يصلي منكبو الرسول ﷺ ، والناس يهدون بأكبير أبي بكر رضى الله تعالى عنه ، وإنما أخر أبو بكر رضى الله تعالى عنه ٦ لأنه عجز عن الإتمام لقوله تعالى ﴿وَابْتَئِ الْاَنْبِيَاءَ اَمْوَالَهُمْ اَلَا تُقْدَمُوْا عَلَيْهِمْ يَوْمَ هُمْ فِي مُلْكِهِمْ لَوْلَا رُوحُ رَبِّيْ لَهُمْ لَمْ يَلُوْا اُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُسْتَحْسِنُونَ﴾ ، ولهذا أخر واستحب

عصار هذا أصله ان في كل موضع عجز الإمام عن الإتمام له أن يسأله ويستخلف غيره ، وما لا يصح له معه الباء كالخلف العمدة ، فلا يستخلف فيه ، لأن الاختلاف في الثقات ، وقد حدث صلته بما صح والإمام للمحدث حتى يأمه ما لم يخرج من المسجد ، ويستخلف رجلاً ، ويقوم حبه في مقامه يخشى أن يؤم الناس به ، أو يستخلف القوم غيره ، حتى لو لم يوجد شيء من ذلك ، متوسا في حسب المسجد والقوم يتظروا ، ويرجع إلى مكانه ، وقم صلته بهم أجرهم وإنما صح اختلاف الإمام ، لأن صلته القوم بناء على صلاة الإمام صحة وإسناداً ، فلو لم يأمه عليهم فيما يرجع إلى تصحيح صلاتهم ، وإذا اختلف وتقدم الخلف ، فلهذا هو الإمام ، عطف الإمامة على حق الأور ٧ لأنه لا يصح في الصلاة

(١) يرفي القائلان عليه في كل موضع جاز الياء فلما لم يستحب

(٢) أخرجه البخاري ١١٤ ، ومسلم ١٢١ ، وأبو حنيفة ١٣٠٥ ، وسنن ٨٢٠ ، وأبو داود ١٦٢٢ ، وأحمد ٩٤٦٩٠ ، والبيهقي في الكبرى (٢١٧٢)

(٣) سورة البقرة الآية ١

أو أحقة إماماً

وكذا إذا استدعيه أكثر - فيه استحبابهم لما يجب أن تصليهم صلاتهم - فصار تقديم إماماً، فطلعت الإمامة من حق الأول، تأمير

١٤٠٢ - هـ، ثم يستحب الإمام ولا تقوم، حتى خرج من مسجد، حدثت صلاة تقوم، ويتكلم الإمام، يعني، لأنه في حق نفسه كالتكلم، والعلم أن لا يصح صلاتهم، فإن بعد الحدث عواصم، هو تركه الماء، في المسجد، وثوبه رعد، لم يكنه، وأمرهم الفصحة لغيره، كحديثه، وأما، ولكن في مسجد، فالحسن، لا يكون التزم في الصلاة في المسجد، إلا عليهم في هذه، وإما في المسجد، فكانه في غير، لأن المسجد في كونه مكاناً، الصلاة كغيره، قد يمكن بهم ومنه ما نفي الأندلس، بغيره، يعني في

١٤٠٥ - هـ، ونسب ما يصح من الإمام الذي سمعه الحديث في الإمامة، يصلح عليه، ومن لا يصلح، مع أنه في الإمامة، لا يصلح حمله، له، لا يمكن مع الإمام إلا رجلاً واحداً، فهو إمام بعدد نفسه أولاً - لأن التمسك به، لا يصلح إليه إلا اثنين من الأئم، شخض، وهما منسبان، فيسبى عن التمسك، ولو اقتضى رجليه، لأنه الحديث على أن يخرج من المسجد، صحيح، لأن أن كان بعد، بغيره، لأن حكم الإمامة، مع، صحيح، لأنه عليه، وإن كان بعد، بغيره، لأن مسجد مع سبيل، أطره، وبه إمامه، مع، كماله، واحد، لتبديل حوائج الأئمة، وإن كان بعد، في آخر المسجد، مع، حال الإمام، في مكان الإمامة، بعد، بعد ذلك، بغيره، إن عدم، حديثه، بغيره، بغيره، مع، وإما، ثم يقدم، حتى يخرج من المسجد، الصلاة، الدخول، فليست، وهو الحكم من حق الدين، كان، مع الإمام قبل الحديث

١٤٠٦ - هـ، ونسب الإمام امرأة، حدثت صلاتهم، حتى أنزلوا، والإمام المستعد، فإن رجع رحمه الله تعالى، صلاة، يقدم، الصلاة، لأن صاحب الإمامة، وأما ذلك، لا يثبت

وكذا أن الأمر، لا يتم بغيره الإمامة، أن حال، صلات الإمام، لا يصلح، بغيره، لأن يصلح، بغيره، له، مع، في الصلاة، الصلاة، بغيره، مع، الصلاة، بغيره، لأن الإمام لم يتركه، بغيره، مع

١٤٠٧ - هـ، كذلك، إذا قدم، مع، صلاة، صلاة، القيام، لأن النصبي لا يصلح، الإمام في القيام، لا يصلح، بغيره

١٨٦٨- وكذا رد دم رجلا على غير وضوء، تحدثت صلاته وصلاة القوم، لأن الحديث لا يصلح إماماً، فلا يصح جلعة له، صارت كثره من استحب امره، ولو أن الإمام حتى قدم واحداً من هؤلاء، - بتقديم التقدم بحقه، ولكن استحب من رجلا آخر، ذكر هذه المسألة في باب أهمية وقال: إن كان التقدم على غير وضوء، فإن استحلاله غيره جاز، وإن كان التقدم امره، أو صبياً، أو كافراً لا يجوز استحلاله غيره.

والقول: أن التقدم بـ قال على غير وضوء، فهو من أهل الإمامة من الجملة، فإن أعليه الإجماع بالإسلام والمذكور، والبرهان من عقل، وقد وجدته في حقه، لا أنه حيز من الأداء، لعدم الظهور، فيعتبر أنه لو كان الأول على حله، وعجز عن الأداء، بعدم الظهور، وهذا يجوز الاستحلاب، كذا عهد.

فأما الزيادة ليست بإجماع الإمامة أم حال، وكذا القبي ليس بأهل الإمامة أبداً، فلم يصح "استحلابهم أصلاً، ورد لم يصح استحلابهما كيف يصح الاستحلاب مهما؟

١٨٥٩- رد أحدث الإمام وخلفه ساء لا دخل معهم بأمور، تصدقت واحدة من من غير تقديم الإمام من خروج الإمام قال هذا والأول سواء، من إردنه سلك استحلاب واحدة منهم، بمعنى تصد صلاة الإمام وصلاة التوبة، وهكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بـ أن صلاة الإمام تصد بتقديم واحدة من غير تقديمه، لأن تقديم الإمام واحداً من القوم، وتقديم واحد من القوم بنفسه في من الر حال سواء، فكذلك من شاء.

وعلى، أراد بهذا أن هذه ما هو خرج الإمام من غير تقديم واحد، من سواء، حتى تصد صلاة التوبة ولا تصد صلاة الإمام، وقد روى عن محمد، رحمه الله تعالى بـ في هذه الصورة، وهو ما قد تقدمت وحلته من نفسها من غير تقديم الإمام أنه لا تصد صلاة الإمام.

١٨٦٠- و... كان مع الإمام من أول أمره في استحلاب... صلتهما، وقد مر هذا، وإن لم يستحب [وخرج من المصنف] اختلاف المتأخرين، جمعهم الله تعالى عهد، قال بعضهم تصد صلتهما، لأنه لا ينعى صلاته استحلاب، وقد بعضهم لا تصد صلاة الإمام وتصد صلاة بعضهم، وهذا أصح، لأن معنى إمامة الإمامة إذا كان للحاجة إلى إصلاح صلاة القوم، وفي جديهما إماماً ههنا فسلط صلتهما، ثم نصر هي إمامة، هي

(مجلس الشورى والجمعية العامة لا يمكنهما التصديق على المعاهدة)

١٠١٩ - علم الله ان من بعد آدم من علم التصحيح ان مسجده، فمد يده اليه  
 وادب به - ١٠٢٠ - من بعد من الله ان يبعث نبيك في كل امة من اولاد  
 بصريح ايمان بالصدق من، وما يظهر مسألة لولا ان احدث لادم وجه يقدم خلا، من غير  
 من المسجدا فعلا لغوه، من الله انهم يقتدر على، ولو من بعد الله في مسجده هو  
 مسجده، ولم يدور محمد حبه لله من في الاصل حله خلا لادم وذكر الطهري  
 ان خلا من بعد الله لادم من الله ان خلا من الله لادم من الله ان خلا من الله لادم  
 من الله ان خلا من الله لادم من الله ان خلا من الله لادم من الله ان خلا من الله لادم

[illegible]

١٤١٢ هـ در این روز که سید الخیر، خدمت امام خلاصه نمود، در روزی  
 یکی از اجداد ایشان در این راه قتل گردید. (در این روز، امام خلاصه  
 درین روز، در این راه قتل گردید. (در این روز، امام خلاصه  
 واحد، ولایت را بر نامه برداشت. (در این روز، امام خلاصه  
 صلا، تقدیم کرد. (در این روز، امام خلاصه  
 و در این روز، امام خلاصه  
 از این روز، امام خلاصه  
 از این روز، امام خلاصه

فاما : اريدون بكى ماء حديدا ، واحد عرقين كثر من احر عود ، عود فار بعض  
استلحقنا . جميعهم من بعض حديد ، اكره حديد ، ومنه من الحديد من حدي اكره ، حديد  
تواحد وليس ، وفار بعضه حديد اكل حديد ، وفيه من الحديد ، حديد حديد  
يا اكره حديد ، لان حديد .

١٨١٢- هـ: في العام الثامن عشر، غلب عليه وسيدته الشريعة الإسلامية، وكان وحيداً  
 حقيقياً (أي مدعيه) من أهل البيت الذي كان له اليد الطولى في بلادهم الإسلامية  
 فقدوة له، لأن الاستقلال كان له اليد الطولى، وقد ذهبوا إلى أن الدولة التي لها  
 رعاياها وسيدتها هي التي لها اليد الطولى، وقد ذهبوا إلى أن الدولة التي لها

١٨١٢- هـ: في العام الثامن عشر، غلب عليه وسيدته الشريعة الإسلامية، وكان وحيداً  
 حقيقياً (أي مدعيه) من أهل البيت الذي كان له اليد الطولى في بلادهم الإسلامية  
 فقدوة له، لأن الاستقلال كان له اليد الطولى، وقد ذهبوا إلى أن الدولة التي لها

١٨١٢- هـ: في العام الثامن عشر، غلب عليه وسيدته الشريعة الإسلامية، وكان وحيداً  
 حقيقياً (أي مدعيه) من أهل البيت الذي كان له اليد الطولى في بلادهم الإسلامية  
 فقدوة له، لأن الاستقلال كان له اليد الطولى، وقد ذهبوا إلى أن الدولة التي لها

١٨١٢- هـ: في العام الثامن عشر، غلب عليه وسيدته الشريعة الإسلامية، وكان وحيداً  
 حقيقياً (أي مدعيه) من أهل البيت الذي كان له اليد الطولى في بلادهم الإسلامية  
 فقدوة له، لأن الاستقلال كان له اليد الطولى، وقد ذهبوا إلى أن الدولة التي لها

١٨١٢- هـ: في العام الثامن عشر، غلب عليه وسيدته الشريعة الإسلامية، وكان وحيداً  
 حقيقياً (أي مدعيه) من أهل البيت الذي كان له اليد الطولى في بلادهم الإسلامية  
 فقدوة له، لأن الاستقلال كان له اليد الطولى، وقد ذهبوا إلى أن الدولة التي لها



وروى الحسن بن علي بن حبيب رحمه الله تعالى إذا أخذ الإمام رأسه أو رجل واحد، أو جذاثاً في المسجد ونحوها، فإن يمس فصلاته معتد به بالناس لأن معنى الإمامة ليس بالتصرف بتحرير الإمامة به، وإن كل معه جماعة، فهو رأساً في الصلاة، لا في مكان الإمامة أو غيره، لأن الإمامة لا تنزل ولا تنه إلى غيره في هذه الحالة إلا بالاستحالة وبغيره حد.

١٨١٦- إمام علي بن محمد نسقه لأحدث قدم أصحابه وذهب، صاحب المتقدم وإمامه، قال سبعة الخلفاء خرج، فهذا الذي بقي صرح إمامه بوفد الإمامة، كذا قل في رواية الصلاة.

قالوا معاً، تركوا النفس على الاقتبال، حتى لم يبق على اقتداء الإمام، ولم يعدوا على تصرف، فلم يجر، فأما به الإمامة ليس بغيره، ويجب أن يكون حراً عما إذا كان خلف الإمام واحد محكم، لأنه لم يبق على اقتداء الإمام، ولم يبق على التفرد أنه لا يجوز.

١٨١٧- من خلفه من الإمام حدثاً فالتفت، وهذا رجلاً من خلفه، فإنه ينظر إلى كسر قبل سبب الإمام حديث، مع استحالة لأنه تبرك الإمام في الصلاة، وكذا إذا أدى التحويل في صلاة الإمام وكثر من خروج الإمام من المسجد، لأنه ما دام في المسجد حتى كان في الصلاة، وعلى قول آخر لا يصح استحالة ههنا، فإن لأن حديث الإمام في حق اعتبار كونه في الصلاة، وكونه محدثاً مع من انصرف من الصلاة بعده، فيصح الاقتداء أيضاً، فإن شاء الاقتداء بعد حديث غيره بالنسبة، والاعتناء بغير من نفس البناء، وبكذلك حول التحريم بافية في حق الإمام، حتى لا يمس على صلته، وكذلك صلاة الإمام بافية ما لم يجر من المسجد، حتى لا يمس على صلته، وإذا إلى مكان الإمام جاز، لأنه لا يجره صحيح في هذه الحالة، ولما صح الاقتداء به، جاز استحلاله.

١٨١٨- وإن كان حين كسر بوي المدخول في الصلاة نفسه ولم يمس الصلاة بالأول، فصلاته نامة لأنه أصبح مفرداً، أو نوافها مفرداً، لم يمس الاقتداء، فيكون صلاته نامة وصلاة الظوم حاشية، لأنهم كانوا مقتدين بالأول، فلا يكسبهم كسب مفدين بالناس، وإن

(١) استدلوا به في صحيح الإمام أحمد.

(٢) وفي نسخة: قد يمس.

(٣) وفي نسخة: مفرداً، نامة، مفرد.





منقول في الأثرين في منعه له عند توليه

١٨٧٨ هـ - ١٢٩٨ م - مختلف في الأثرين - من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

هذا الأثر بعد ما هو في الأثرين - من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

الأثرين - من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

١٨٧٩ هـ - ١٢٩٩ م - من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

من حيث هو - من حيث هو - من حيث هو

رحمة الله تعالى، قالوا: وعنده يجوز أيضاً

١٨٣٢ - وفي البوارق الإمام إذا صلى العزامة في الأولين من الظهر، ثم مضى إلى ركعة خامسة رجل جاهد سائطاً، فعلى الثاني أن يقرأ في الأخيرين بمصداق الأولين. لأن الله تعالى في موضع صلاة الإمام استعمل من يسلم بهم، وقام بليداء لأوليين. ومراعاة فيهما ولو ترك القراءة فيهما، فعدت صلاته، وله قراءته في ركعتين، لأن الله عز وجل العزامة للضعف بالأوليين، فيبيت الأحرار بعمر مائة، فإذا قضى الأولين، فلا بد له من العزامة فيهما - والله أعلم

١٨٣٣ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: صلى رجل بفرد ظهره، فلما صلى ركعة وسجدة أحدث. فلقد مدرك سهر عن هذه السجدة وصلى بهم ركعة وسجدة، ثم أحدث فقدم مدركاً سهوياً عن السجدة وصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث فقدم مدركاً سهوياً عن ثلاث سجرات وصلى بهم ركعة وسجدة، ثم أحدث فقدم مدركاً، وتوابع الأئمة لأربعة وحادي، قال يسمي للإمام الخامس أن يسجد أسجدتين الأولى، لأن الأئمة كلهم خلفاء الأول، فعليه ما عن الأول، ويسجد معه القوم والأئمة جميعاً، لأنهم أدركوا أول الصلاة وقد فاتهم ثلث السجدة، وإذا أدركوها من موضعها، كان عليهم قراءتها، ثم يقوم الإمام الأول، فيصلي ثلاث ركعات بمعية جماعة، لأنه قد ترك أول صلاة، فكانت خلف الإمام

ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الثانية، ويسجد معه القوم والأئمة، لأنهم أدركوها من موضعها، إلا أن الإمام الأول لا يسجد للسجدة الثانية، لأن عبه ارتكبت عليها وهي الركعة الثانية، إلا أن يكون الأول أدى الركعة الثانية، وانتهى إلى هذه السجدة، بحيث يسجد مع الإمام الخامس هذه، ثم يقوم الإمام الثاني فيصلي ركعتين بمعية جماعة، لأنه قد ترك أول الصلاة، فكانت خلف الإمام

ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الثالثة ويسجد معه القوم والأئمة إلا الأول والثاني لأنهم أدركوها من موضعها على ما ذكرنا، ثم يقوم الإمام الثالث فيصلي ركعة بمعية جماعة، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الرابعة، ويسجد معه القوم والإمام الرابع، ولا يسجد معه الأول والثاني والثالث، إلا أن يكونوا غيرهم من الجماعة عليهم، وانتهوا إلى هذه السجدة، ثم يشهد الإمام الخامس ويسلم ويسجد للسهو، ويسجد معه القوم والإمام الرابع،

[illegible][illegible]

١٠٠

(۷) بهر حال که در این کتاب

(۴) دنگه‌های آشفته، و گاهی بی‌مساحت، بر جبهه غربی آنها

استسحب إلى موضع الصلاة بحر من غير أن يسلم، وقدمه خلا أدرك أول الصلاة، فيسلم بهم فيسجد سجدتين سهواً، ويسجد معه المقوم، الإمام الرابع والخامس لأن الأئمة الرابع والخامس مسوقان، وسيروا بتابع لإمام في سجود السهو، ولا يسجد معه الإمام الأول والثاني والثالث، إلا أن يذكروا التحويل إلى هذا الموضع، ويسجد لإمام له أس، ويسلم معه المقوم، ولا يسجد معه واحد من الأئمة إلا لإمام الأول إذا كان فرع من أداء ما عليه، ثم يقوم الثاني فيفسي ركنه بغير أن أدرك فرع من أداء ما معه، لأنه مسبق بركعة، ويقوم الإمام الثالث، ويقصر ركنين بغير ما أدرك فرع من الأئمة، لأنه سبق بهم، ويقوم الإمام الرابع ويخصي ثلاث ركعات بغير أي ركنين منهما، وفي الثالثة بالخيار.

وذكر في حراز الصلاة أن الإمام الخامس إذا سجد السجدة الأولى، سجد معه المقوم والأئمة جميعاً، لا لإمام لأور، وكذلك على هذا المقياس من لسانه وبرأيه، وبما أمرهم بذلك، وإذا كان لا يحسب ذلك من مصلحتهم بطريق شريعة، إلا أن أن مسوق بتابع الإمام في سجدة إلى آخرتها، وإن كان لا يحسب تلك الصلاة.

١٨٣٥ قال في الأصل أيضاً إمام أبحاثه مستحلف مدرك قد دام خلفه، حتى صلى الإمام ركنه بغيره، لأن بوجبه ركنه لله تعالى لا يسيئ بالإمام أن يقدمه، ولا لهذا يعلم أحد ذلك، بل في حلف الإمام وظني هو مسبق الأمر على إهانة ما جرى من الإمام من هذا، أن أدى بغيره على إهانة ما جرى من الإمام من غير مكث، ولست وهذا القوي، وحده لا يضر من تمام ما بقي من الإمام لا بعد مكث، ولأنه يلزمه أن يبدأ بالأول فالأول، وكان غيره أوبى، مع هذا لو حذره الإمام أو شذمه هو جاز، والأصح أنه أن يشير إلى الشبهة، حتى يهمل، بهداهو عما قام خلاف الإمام، فبترى ذلك، فلا النبي في ما يسيئ إليه إهانة، منهم من ذكبت، فلو لم يفعل هكذا، ولكن لا يفي عن الإمام، فحرم ما علم فيه إلى أنه مشهد، ثم لم يأت ما كان عام فيه، فمدغم بهم حديث الصلاة استحضاراً، والقيصر أن لا يثبته، وهو بوجوه ركنه لله تعالى.

١٨٣٦ - وعنى هذا النفس والاستحسان إذا قام المقدس حلف الإمام، حتى صلى الإمام ركعة أو ركعتين، ثم استنبط، فتابع الإمام فيما أدرك له وأحر ما يلزم فيه إلى آخر الصلاة، فلم يجر الترتيب في حق اللاحق، واعتبره في حق مسبوق، حتى قال بأن المسوق بتابع الإمام بعد أدرك مع الإمام، أنه يسجد بقضاء ما سبق، ولو أنه يتسجل بمضاء ما سبق أولاً قبل أن يتبع الإمام فيما أدرك بعد سلامته، وتفرق يأتي بعد هذا أن شاء الله تعالى.





یہودیوں نے یہاں پہلے ایک عیسائی مذہب کی ایک مسجد بنائی تھی۔ یہ مسجد اب بھی قائم ہے۔

[illegible][illegible]

## الفصل السابع عشر

### في سجود السهو

١٨٤١- الأصل في سجود السهو ما روي أنه النبي ﷺ سجد في صلاته فسجد، وفي حديث ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: «لكل سهو سجدتان بعد السلام»<sup>(١)</sup>، وهذا الفصل يشمل على أنواع الأول في سادس هذه السجدة وكيفية وجوبها

١٨٤٢- ما بيان صحتها كان السجح الإمام أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يقول هو واجب، استدلالاً بما قال محمد رحمه الله تعالى: «إد سبهي لإمام واجب علي المزمع أن يسجد» ووجهه أنه حر دفعه عن الصلاة، فكان واجب كدم خس في الحج، وهذا لأن أداء العبادة بصفة الكمال [واجب، رصفه الكمال]<sup>(٢)</sup> لا يحصل إلا بحسن التصديق، وقال غيره من أصحابنا رحمه الله تعالى: إنه سهو، استدلالاً بما قال محمد رحمه الله تعالى: «إن السهو لا يوجب سجود السهو لا يرجع للشهد، ولو كان واجباً لكان واجباً للشهد، كسجدة التلاوة، ولأنه يجب تركه في السر، ولكنه لا يكون في الأصل

١٨٤٣- ما الكلام في كفيها قال القلوري في كتابه: «يكبر بعد صلاة الأول، ويكر مساجداً ويسبح في سجوده ثم يفعل ثانياً كقلبك» ثم يشهد ثانياً، قوله: «يكبر بعد صلاة الأول يشير إلى أنه يكفي تسليمه واحدة» لأن الخاصة إلى سلام لفصل بين الأصلي وبين الزيادة الثالثة، وهذا يحصل بتسليمه واحدة وذكر شيخ لإمام الأجل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، في شرح كتاب الصلاة: «أنه لو سلم تسليمتين لا يفتي بسجود السهو بعد ذلك»، وقال بعضهم: «يسلم تسليمتين» لأن محمد رحمه الله تعالى ذكر السلام في الأصلي مطلقاً، فيصرف إلى السلام في الختيمي

١٨٤٤- ما احتلوا في الصلاة على النبي ﷺ والدعوة أنه أتى في عدة الصلاة أم في قعدة سجدتي السهو ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في محضره: «أب في قعدة سجدتي السهو لأنها هي القعدة الأخيرة في الشاغل، وإن خيم الصلاة به والمرغ منها يحصل بعده القعدة

والاحتكوي رحمه الله تعالى قال: «كل قعدة في آخرها سلام معها صلاة على النبي

(١) أخرجه أبو داود، ٨٧٤، وبر صحيحه ٦٦٠٩، وأحمد ٢١٣٨٢

(٢) استدل به في النسخ المرفوعة عند

ﷺ، صلى هذا المول صلى على النبي ﷺ في القعدة سنة ١١٠ هـ

وسمى من قال في المسألة اختلاف، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى  
 صلى في القعدة الأولى، وعند محمد رحمه الله تعالى صلى في القعدة الأخيرة، وهو عدة  
 سجود السهو، بناء على من أن سلام من عليه السهو يخرج منه من صلاة عبد الله، وإذا كان  
 يخرج من الصلاة، كان القعدة الأولى هي قعدة الختم، يصلى فيها على النبي عليه الصلاة  
 والسلام ويدعو الله تعالى له، ليكون خروجه عنها بعد الفراغ من الأركان والسجود والأدبار  
 ، والصلوات، وعند محمد رحمه الله تعالى سلام من عليه سهو لا يخرج من الصلاة،  
 فيخرج الصلاة على النبي ﷺ في عدة سجدة السهو، فيها من الأخيرة، وهذا الاختلاف  
 في يظهر إذا صحت بعد السلام لكل سجود السهو، لأن نقص صهارك عندهما، وعند محمد  
 رحمه الله تعالى تنافي

قال الشيخ الإزم لأحد تلمذ الأئمة المقلات رحمه الله تعالى القعدة بعد سجدة  
 السهو ليست بركن، وإذا امر بها بعد سجود السهو، يقع عنه الصلاة بناءً، فيوافق ذلك  
 ما ذهب إليه الصلاة، مما بها، فإذا لم يكن ركعة فلا، حتى لو لم تجد بأن سجدتين بعد  
 السلام، ثم قام ودعا بمسجد صلاة لا يلو لم يسجد للسهو، لا تعد سجدة، وإذا  
 سجد وتم بعد، أو أن لا تعد سجدة.

١٨٤٥ - وأما ما ذهب إليه المقلون من سجود السهو، الصلاة، سواء كان من رتبة أو  
 من بعد، وذلك لضعف رحمه الله تعالى، بسجد قبل الصلاة، حديث عبد الله بن  
 يحيى أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدة السهو قبل السلام، لأن السجدة سرع خير  
 انقطاع، يجب أن يقع في الصلاة.

ونجد حديثاً يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على ما مر، وما يرى من قول علي بن  
 الإسلام الثاني، ما ذهب إليه بعد السهو بعد السلام الأول قبل السلام الثاني، منه عليه السلام  
 رحمه الله تعالى، ولا سجدة السهو أخرت عن وقت السهو مع - أن الحكم لا يأخر عن  
 السجدة الأولى - حكمه، وهم المنكر من وهم المنكر، وما فعل السلام به من سجدة السهو  
 قبلهم المنكر، فهو من سلام، ثم يعود في حرمة الصلاة بسجود متحصي آخر من

(١) حكاهما في كتاب الصلاة وطرح محمد بن جرير السجدة في الصلاة.

(٢) أخرجه المصنف في كتاب الصلاة، سنة ٧٨٠، ومسنود في كتاب الصلاة، سنة ١١٠، وأبو داود، سنة ٨٧١.

ومالك في الموطأ، سنة ٢٣، والترمذي، سنة ١١١١.

الصلاة ولو سقط من غير جهل

هذا القصر في خمسة - يعني هذه الآية الأولى - وروى محمد بن  
يحيى عنه أنه أتاه رجل من بني النضير - أو غيره من بني النضير - فقال  
يحيى بن زكريا: ولا بد من ركعة السجدة، هذه آية من آية آخر العظم  
والآية تكون سجدة من سجدة - يعني الآية التي فيها سجدة لله تعالى التي  
وحد لله تعالى من العباد

١٨٤٦ - وحكم اليهود في صلاة القصر والعدل هو - يعني أن يكونوا  
عليه على ما هو من غير فصل - لأن الله هو - يعني تعالى - لم يوجب ركعة واحدة  
من الصلاة إلا ركعة واحدة - وأنه سبحانه ومعالى أعلم

من آخره في بيان ما يجب به سجود اليهود وما لا يجب

١٨٤٧ - تخليص - أي حديثهم الله تعالى في هذا وأكثرهم يعني أنه يجب من كل  
مقدم ركعتين - وأما ركعتين - ويذكر أن ركعتين - ويغير واجب - وترك واجب - وذكر سنة تكليف  
إلى جميع الصلاة

أما مقدم الركعتين - أي دفع كل ركعة أو - أي من الركعتين - والركعة الأولى  
شرك سجدة واحدة من ركعتين - أي ركعة واحدة - وسجدة واحدة - أي ركعة واحدة  
بأنه ركعة على كل ركعة - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة  
وهو - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة  
تلك الأولى [من التمام] - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة  
الثانية الأولى

١٨٤٨ - قال العظم رحمه الله: إلى من هذا في الصلاة - أي الصلاة - أي الصلاة  
سجدة واحدة من ركعتين - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة

كل من شاع فيه ترك ركعة واحدة من ركعتين - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة  
الأولى

وقل تعالى من ترك صلاة ركعة واحدة - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة - أي ركعة واحدة

١٨٤٩ - أي من ترك ركعة واحدة

١٨٥٠ - أي من ترك ركعة واحدة

يوجب سجود السهو ، ترك رفع الرأس من الركوع  
وكل فعل لم يشرع فيه ذكر مسوق لأجله حل استقراؤه ، فركه بائناً لا يوجب  
سجود السهو ، ترك وضع اليدين على الشمال .  
وكل فعل هو من حسن أفعال الصلاة وقد أدخلها في الصلاة زيادة فيها يتعلق به سجود  
السهو .

وأما الأذكار ، كل ذكر تم بقصد نفسه ، وإنما يقصد ليكون تذكيراً لنفسه ، بتركه لا يلزمه  
السهو ، وما قصد نفسه ، يجب تركه السهو ،  
فالأول كقولك : سبحانك اللهم ، لأنه قصد به استحسان الصلاة لنفسه ، وكالتعود  
وتكبير رب شفع في الصلاة حالة الخضر والرقع ، وقوله سبحانك لمن حسبه ، وتكسيه حاتم  
الركيع والسجود

والثاني تكبيرة العائقة أو السروء ، وقراءة الفتح والوقوف الوتر وتكبير اسم العبد ، فإنها  
قصدت لنفسها لا لغيرها

١٨٤٩ - وكان القاضي الإمام صدر الإسلام رحمه الله تعالى يقول وجوبه لشيء واحد ، وهو ترك الوضوء ، وهذا أجمع ما قيل : فيه ، لأن هذه الوجوه الستة تخرج على جنس  
لها التثنية والتأخير ، لأن مواعاة الترتيب واجبة عند مساباب الثلاثة ورحمهم الله  
تعالى ، وإن لم يكن فرض كما كان رحمه الله تعالى ، فإذا ترك الترتيب ، فقد ترك واجباً ،  
وإذا ترك ركعاً ، فقد ترك الركن الذي يعمده ، وفاداه من غير تأخير واجب ، وبالله في محله  
واجب ، والمطالبة قدسك ، فأما التسجد في الفعدة الأولى ، فإن صدر الإسلام رحمه الله تعالى  
كان يقول هو واجب ، وعنه لمعتمد من أصحابنا رحمهم الله تعالى ، وهو لأصح

١٨٥٠ - وكذلك يجب سجود السهو عندنا في التكبيرة الأولى ، وفي القراءة ، وفي  
الوقوف ، وتكبيرات الفود ، وقراءة الشاهد ، وفي السلام

فما في تكبيرة الافتتاح بأن لمكر في حالة انقضاء أو بعده أنه من كثير فلا ينتج ثم لا فظال  
فكره فيه ، وعلم أنه قد كبر حتى ، أو ظن أنه لم يكبر فكبر ، وقرأ آيتين عليه ، فعليه سجدة  
السهو فيما

وأما في القراءة ما كان من واجبات القراءة يجب سجود السهو بتركه ، حتى إذا ترك  
فاتحة الكتاب أو السورة ، فعليه سجود السهو ، فإن سبى عن فاتحة الكتاب في الأولى فهو في  
الثانية ، وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة ، يعود بقرأة فاتحة ، ثم بالسورة ، وكذا في إذا تذكر



١٨٥٧- وعمر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا لم يقرأ في الأخيرين من الظهر، أو العصر، أو العشاء، ولم يسبح، فقد أضاء إن كان متعمداً، وإن كان سهواً فعليه سجود السهو. وروى أبو يوسف عنه أنه كان لا يرى في عمده حرجاً، ولا في سهوه عليه سجوداً، إذا عثر الفضة من السررا كان عليه سجود السهو.

١٨٥٨- وكذلك إذا جهر فيما يحجب، أو خافت فيما يجهر ساهواً، يجب عليه سجود السهو عتفاً، خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى.

حجته ما روى بناد أن النسي عليه الصلاة والسلام كان يسمي الآية والأيتين في الظهر والعصر، فلو كان ذلك يوجب السهو لما فعل رسول الله عليه الصلاة والسلام.

وكذا قوله عليه الصلاة والسلام: «لكل شهر سجدتان بعد السلام» من غير فصل بين شهر وسهو، ولأن الجهر في حق الإمام واجب؛ لأن قوله أُميت مقدم من هذا الحديث؛ لأن ما هو المقصود وهو التأمل بحسن الاستماع، فقام الاستماع مقدم القراءة، وإذا قام مقام القراءة كان واجباً، وكذلك المحافظة واجبة، لأن المخافة في الأصل سبب حبان القرآن عن الغفلة الكثرة<sup>(١)</sup> والمحافظة، وإليه رمت الإشارة في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتْلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ومبانة القرآن عن مثل هذا واجبة، فإذا جهر فيما يحجب، أو خافت فيما يجهر، فقد ترك واجباً من واجبات الصلاة، فلهذا سجود السهو.

لما احتجبت عقابته أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك عمدًا، يهين أن تقر به فتروعة في الظهر والعصر، ومع العمد لا يجب سجود السهو عمدًا، سم في ظاهر رواية الأصل، سوى بين الجهر والمحافظة في وجوب سجود السهو من غير تفصيل.

١٨٥٩- وذكر في النوادر: «إن جهر لم يجز يحجب عليه السهو فلذلك أو أكثر، وإن خافت فيما يجهر، كان ذلك في فاتحة الكتاب قرأ أكثر، لعلم السهو والإفلا، وإن وقع هذا في سورة أخرى إن خافت ثلاث آيات أو أية طويلة عند الكل أو أية قصيرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، عليه السهو والإفلا» وهذا لأن حكم الجهر بعد بحانت أعظم من حكم للمخافة حيث يجهر؛ لأن حكم المشرع في ابتداء الإسلام الجهر في الصفوات كلها، ثم انسح الجهر في البعض دون البعض، وإذا جهر فيما يحجب، فقد عمس بالانسح فحذف

(١) قد سبق مخرجه

(٢) كتاب في الأصل د ط، لعلي الصحيح الحمد الكثرة

(٣) سورة فصلت الآية ١١.

حكيمه، ولأن الصلاة أهم عمل من المصنعة، حتى يخلت في النسيئة في الأمور، وكذلك  
لشهر يستخير بين أحمر، وسحابة

فأما صلاته المصنعة لأحد بها من الجهل، والمعرفة لا بأس به، فأوجب السهو في الخبر من  
الركوع، وشروطه ثلث: لم يحن، على التفاتة شرعنا أكثرها، لأنها إن كانت قد حان  
الخففة، أقيم مقام النسيئة، إن أطروبي، ولو كان دعاء من كل وجه، لا يجد السهو به غير  
عينة، فإذا كان دعاء من وجه أوجب حقه، ويستوفى سوراً، فيكون له بها ما يفتن به حول  
الصلاة، ووجه التصويب من رواه الأصحاب ما ذكرنا أن جهراً من الإمام في صلاة الظهر  
واجب، وكذلك المصنعة من صلاة المصنعة واجب عليه، هي تلك ترك، بعد ترك التواضع

وقيل ما ذكر في كتاب الصلاة، قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن سجود الصلاة  
عنه يستوي جه الغلب والكثير، وكذلك السهو يستوي جه الغلب والكثير  
وذكر ابن سبغة عن ميمونة رحمه الله تعالى، هي أن جهراً بها يحنفت، أو نكحت فيما  
يجوز، أنه إذا حصل ذلك، عذر به الصلاة من تركه، كتاب وعينه، أعياه السهو، وما  
لا

١٨٦٠-، فالمعصية فلا سهو عليه، إذا نكحت فيما يجوز، لأنه ما يركب، أجازي، أحيان  
الصلاة: لأن الجهل عليه واجب عليه، وهذا خبر بين أحمر والمصنعة، والتجديد ينال  
الوجوب، وكذلك إذا جهراً فيما يحنفت، لم يترك واجب عليه، لأن أصله إني وجب لفتي  
المعصية، والله يحتاج إلى عذر في صلاة تؤدي على سبيل السهو، ولهمرد يؤدي على سبيل  
الخفة

١٨٦١-، وذكر ابن سبغة، رحمه الله تعالى في برده، أن المعصية إذا لم يحنفت  
صلاته، حتى قل أنه إمام، جهراً في صلاته، كمن جهراً الإمام، سجد لسجد لأن الجهل  
بيده الصفة من الإمام دون معصية، وقد جهراً كذا صعد غير نظم المرأة، وعينها، فليزم  
سجود السهو، وكذلك إذا حرك المرأة إلى الآخرين، فعليه سجود السهو

١٨٦٢-، روى عنه الشيخ رحمه الله تعالى في حديثه جهراً في صلاته، قال الشيخ الإمام  
لما أحضر التكرار، رحمه الله تعالى، أني الجهل أن يسجد مرة، وأهله أن يسجد عشرة،  
وذكر المصنعة محصل عذره

وقال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى، رحمه الله تعالى عن شيخ الإمام الخليل







وفي واقعات بطرس برادعي الشهيد الأول حرف في الرحمة ص ١٠٤  
عالي وجمعة حجة سهر، وفي غريب الروايات ذكر شعبي إن ما راوي اسشهد  
الآدمي تركب من عني الشهيد فحبه الشهير ذلك في رواين ذكر الـ ومن بعد قال  
في رواية أخرى حده، والى التبع في م عفة لوحيد معنى من الضمير لإسمه البراءة في  
الثانية الصغار أنه لا يهود فيه في هذا

١٨٧٠ = زاد سيد ميرزا قليچ بيگ، وزير اعظم محمد آخند - في  
صلاه جمع الثمانيه في شهر الشهبان في نهمه لآله محمد مجرد السهو : و ذكرها في  
الاعمال الثانيه

**١٨٧٦** - ولد : محمد سعيد في القدس . باغى فى مصر مع السعدون ، وبعد  
فى مصر أثناء وجوده فى مدينة الكويت . خرج من موقع السعدون ، وذهب إلى تركيا ،  
فقد ألقى فيه بالبنادق على يد المماليك سنة ١٩٠٤ هـ . سجد له بهيرون

[illegible]

١٨٧٣- وردت منه من حسن أفعال الصلاة - فلهذا سجد السجود - الإصلي وما  
روي في النبي ﷺ قام إلى الخامسة، فبجاءه - فخرج من سجدة شهي - ولا يزال ينادي في  
الصلاة بمسجد لا يذبح - يظهر حسبا سي - من أفعال الصلاة - ذلك هو حسن الصلاة في  
الصلاة

[illegible][illegible][illegible]

فإن صلواته، فعليه صحت. سهو، لأنه أخر فرضاً من فرضي الصلاة وهو السلام وإن سلمت في ذلك بعد ما سلم بسنة، أحده، فلا سهو عليه؛ لأن بالنسبة إليه هو حده يخرج عن حرمة الصلاة، فأنزل وضع الصلاة بعد طرده عن الصلاة. فلا يعتبر

١٨٧٥- وإذا حدث في صلاة وهو السجدة، فوضع به حد السجدة حتى تسقط عن وضوئه سجدة، لعدم سجدة السهو، لأن حرمة الصلاة باقية، وهذا السجدة وقع في سجدة الصلاة. وهذا آخر. يجب أو كنا منكره مجرد السهو

### نوع آخر

في سهو الإمام والمؤتمن ينحصر إلى صحتيه

١٨٧٦- سهو الإمام بوجوب عليه وعلى من خلفه السجود، أما عليه فظاهر، وأما على من خلفه لم يجز. أحدهم، أن السجود إنما وجب على الإمام وخبره عن صلواته حسب السهو، وسجدة من خلفه متعلقة بصلواته وحده، لأن، كما أن من ترك الصلاة والثاني أن القوم مع الإمام، فبما يجب على الإمام يجب على القوم بحكم السجدة، ألا ترون أن الإمام مع يمين الإمام في وسط الصلاة، فسر الصلاة المتعدى رتباً، وإن لم يوجد منهم السجدة، كما ثبت لا بحكم السجدة، وكذلك إذا تلا الإمام بقية السجدة في صلاة يصدق فيها وسجد. هذا القوم مع الإمام، وإن لم يوجد منهم السجدة، والمصنف، وما كان ذلك إلا بطريق السجدة كده

١٨٧٧- وسها، يؤم (لا يوجد) السجدة، أو من الإمام لأمر صلاة غير متعلقة بصلاة يؤم معها، ومبدأ، فكذا في حق من ترك السجدة، لأنهم سمعوا يؤمهم الأمر بحكم السجدة، وأما عن الأمر فلا يوجد عليه السجدة، هذا معانها لأمره، وقد قبل عليه الصلاة والسلام، فلا يجزوا عليه<sup>١</sup>، ولو ترك الإمام سجدة السهو، فلا سهو على للمؤتمن؛ لأنه إذا وجب الأمر على من تركه، فلا يمكنه إلا، مثلاً

(١) انظر في الصحيحين من مؤلفات

(٢) تاريخ الطبري ٦٨٠ وسم ٦٦٥ واحد ٧٨٠٩

بوعاخر

فِيمَا عَلَى الظُّهْرِ خَمْسُ رُكُوعٍ لِسُجُودٍ الثَّقَلَانِ

[illegible][illegible][illegible]

ولقد عيّن في كل معركته أخرى لأمراءه، لم يصف اليها رقعة أخرى، حتى  
يعرف تفعّل، ويؤلفهم، ثم عيّنه لأمراءه، ثم يحكم بعدد من هم، وقد استلزم

(1) مستخرج من المصحف المطبوع في مكة

(٦) مستند من النسخ المرفوعة، ص ١٤١

(۳) در صورتی که در صورتی که

1.  $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$



المسألة وجب للمصلي عكس ما يصرح به في الإسلام، فيبني وجه القلب أن السهو في صلاة واحدة في صلاة أخرى، ما عسى قول أبي يوسف: لا يسجد السهو في هذه المسألة إذا يجب لفصل الحكم في التمسك حيث شرع فيها من غير غيرها، وإذا شرع في كل الشروع في الصلاة يستحريه، فيكون السهو والسجدة في صلاة واحدة، يجب السجدة فيها راسخاً<sup>١</sup>

١٨٧٩- ثم إذا فصلت بين ركعة أخرى، فهناك الركعتان من سورتين عن التعويذ السورة بعد الظهر<sup>٢</sup> به ذكر محمد هذا الفصل في الأصل، وقد احتج الشيخ رحمه الله تعالى فيه، بعصمة ثلثي سورتين، بل هما قوتها، ومنعهم ثلثي لا سورتين، وحيل هذا قول أبي حنيفة وهو الصحيح

والاحتجاج عبارة حتى يخفى في تحرير المسألة على قول أبي حنيفة، منعهم فقولاً لا الشروع صلاة كاملة على صحة السجدة، فلا يأتى فائض، وفي هذه بعضنا، لأنه شرع فيها من غير ضرورة

وحمل منعهم لأن سنة عبارة عن طويع الرسول عليه الصلاة والسلام، ولا يظن برسول الله ﷺ أن كان يقضى ركعتين من غير قصد

١٨٨٠- وهو أنه لا يجب أن يخلص ركعة أخرى وأفسد نفس على قضاء شيء، عبداً، خلافاً لمحمد، ما عسى أن من سرخ في التعويذ على من يصرح، به ثم أنه لم يكن عنه شيء، بقى في فعل غير لازم عدماً، وهو غير يقضى من غير لازم، وكذلك في الصوم وأحضره على أن من سرخ في شيء على نفسه عليه، ثم ليس له يسر عنه، بقى في إحرام لازم، وكذلك من قصد، لمن يقرب على نفسه عليه تركه، ثم ليس له لمن عليه شيء، بقى الصلوة ما فيه صفة الزوم، ولا يتمكن من ذلك، لأنه يجب، والمسألة معروفة في المختلف

١٨٨١- هو، جاء إسناده، وأصله في حديث الترمذي، يجب عليه أن يقضى سب ركعات عند حمله، وعد من يوسف يجب عليه ركعتان، ما عسى أن إحرام العرض لقطع عنه أبي يوسف كتب التمسك، ولا يتصور تركه من حرامين، فمن ضروره، ينتقل إلى العمل، لمصلحة العرض وعد من حمله إحرام السهو، لأن حرام التمسك كان مشتتاً على أصل لفصل الصلاة وعصم الغير فيه، ولا ينتقل إلى التمسك بحكم القطع لو صحت دون الأصل،

وهو من حدود رأس

١٨٨٦ - من يصح هذا التفتي الصلاة على سببه ، لا يصح عنه عند محققي حجة الله تعالى كما لا يصح أني الإمام أو أتباعه ، وعليه لم يصب بحجب على التفتي بغير ركعة ، ذكر لاحتمال في التبرك ، محمد رحمه الله تعالى يقول : هذه الصلاة غير مضمومة على الركعة ، فلا يكون مضمومة على التفتي ؛ لأن التفتي مع الإمام ، وانبع لا بخلاف الأصل ، ولا بها تكون مضمومة على التفتي ، وفي غير مضمومة على الإمام ، يكون هذا مفترضا غير مستعمل ، ولا يجوز ولا يوجب حجب به تعالى أن العمل بمضمومة به نفسه (أي) لأنه مرة واحدة بحسبها غير لها ، لا سقط التفتي عن الإمام بغيره بغيره ، وهو أنه شرع فيه على غرض الاستعداد ، لا على عدم سقوطه ، وهذا ليس بخصال - سقوط التفتي عن الإمام في حوز الإمام - من مضمون على الإمام في حق التفتي ، وكل جوب جوب في الظاهر ، فهو الجواب في التفتي ، لأن التفتي لا يفتي

١٨٨٣ - وقد يذكر محمد العصري في الأصل ، بعد حذف التفتي ، رحمه الله تعالى فيه ، مضمون تفتي بغيره ولا يصح أني الخاصة بركعة جوب ، لأن التفتي بعد العصر مكرره ، وإلى هذا سر محمد رحمه الله تعالى في التبرك ، قوله قال فيجوز من في التفتي على غير أنه عليه ، لا يفتي له أو لا ، قال فيفتيها ، ويضمونها ، بغير التفتي بركعة أخرى ، وهكذا روي عن أبي حمزة وثقه عن محمد رحمه الله تعالى ، لأن مكرره أن يفتي في التفتي ، أو في غيره ، لأنه فلا ، ألا ترى أن من صلى العصر ، ثم رجع جماعة يصعدوا العصر ، فصرح معهم ، وقد كان يصعد الصلاة ، لا بدد الله الله الصلاة ، فبقيت في صلاة لا يفتي ، كذا هنا

ونص في هذا بعد أن الصريح في الجمع بعد جوب الإمام مكرره ، ثم أنه لم يفتي رجل في التفتي بغير ركعة ، الإمام - حرج الإمام بعد أني ركعة ، لا يفتيها ، بل يفتيها بركعة ، أو في غير جوب ، عطفوا - لا للمكرره ، بل يفتي بالتفتي بعد جوب الإمام ، أما في عصر مكرره ، فلا

١٨٨٤ - هذا قد عرفت من أربعة فقر شهود ، ثم قال في الصلاة بها ، في ما إذا لم يشهد على رأس الركعة ، حتى قام إلى الصلاة (إن لم يركع) ، قال في الصلاة بها ، ثم قال في التفتي ، لأنه في التفتي لا يركع بالركعة إلا صلاة ، ثم في الصلاة حول





فصل في بيان أصل الصلاة، لا يشك أن أصل الصلاة ركعة، وهو ما ثبت بالجملة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأما ما ذهب إليه من أن أصل الصلاة ركعتان، فإنه لا يخلو عن وجهين، أحدهما أن أصل الصلاة ركعة، وإذا غفل عن ركعة واحدة، فإنه يتركها في ركعتين، وهذا هو الأصل في تركها في ركعتين، لا يتركها في ركعة واحدة، لأن الله تعالى يقول: **وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِهِ**، وأما الثاني، فإنه لا يخلو عن وجهين، أحدهما أن أصل الصلاة ركعة، وإذا غفل عن ركعة واحدة، فإنه يتركها في ركعتين، وهذا هو الأصل في تركها في ركعتين، لا يتركها في ركعة واحدة، لأن الله تعالى يقول: **وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِهِ**.

ولما جيب النحر به في منى امتنع فصلاحه عمنه، ثم قال: لا بد لي من حذر يحميني  
فصلاحتي وديني، لا أبذل شراعي لأحد

وإذ يصح أن يسل النصارى عند ذمنا، نحو ذمنا، وهدمنا به في هذه الصلاة، صحح اقتداءه،  
 أو مقلدها إلا أن مسمى الله، على ما عليه؛ لأنه شرح في مظهر، ومظهر، وأنشروا في  
 مظهر، لا يوجب الله، كما في المزمع، ولو فعلها لما كان على الله، بل في هذه الصلاة  
 يجب وكما في هذه الصلاة، وهو من سائر صلوات الله تعالى، فيرى أبو به من هذا الفصل  
 وجيز الفصل الأول، وهو من سائر صلوات الله تعالى، فيرى أبو به من هذا الفصل  
 وجيز قال بعض من سائر صلوات

بعض مصيحات خدمهم الله تعالى لم يقدر الله أن يوفقهم في عمله الإلهي،  
وبعضهم سقطوا، وقالوا: إن هاتيك الصلاة لم يسمعها الله، فبعضهم شرعوا في  
العقل، وهي ضرورة سر، عدم العقل هو عدمه في الظاهر، وبدأ ينادي به الناس، فأما السرم  
الذي لا يقدر، فلا يمد به إلا لخدمة الإله، ولكن، وهذا يتم بغيره، حتى يصير  
شرعاً في العمل، ويخرج من العدم ضرورة شيء، عدم العقل، بل سره الله في عباده  
التي هي أصلاً، والتمسوا من الأبداء، بدأ ينادي به، بأن ينادي به  
في عزة العبد نفسه، ليصير بغيره الله، ويأمره الله، وأخيراً هذا  
في الحياء، فخر، في نظره، في العمل الأبدي، وكذلك خراب في عصر من  
الحوادث في الظاهر، نعم، هذا هو خلاف

وتسمى النصف الأول - السيلاب الأول - حيث يبدأ بطلب ثم حمية من متبوعاً قبل النقص ،  
والنصف الثاني - السيلاب الثاني - وفي الفصل الأول - الذي من له من ، فيفسر استقلاً بعد النقص ،  
والسؤال بعد النقص مركب ١٠٠ ، ثم من - السيلاب على نحو ما

١٤٩٦- وهو كان همام صلاة الخضر ان علم بلى الك ، فيه همام حجة ، ان كان  
بعد على رفس الك (١٤٩٦) من سنة ١٢٩٦ قمت صلاة الخضر ، الا انهم الصلاة ، ولا يصعب





ومما ذكر في التذريع المطلق أنه يسجد سهواً وذكر هذه المسألة في الأصل وسر لا دالة عندنا من ذلك إجماعاً ولا يرد أن يسجد سهواً، لم يكن عليه ذلك قط، حتى لو بداه أن يسجد - وهو في محله ذلك - هل أن يقوم، وهل أن يتكلم، فإنه يسجد سجدة سهواً فقط مرة واحدة، يسجد السهو مرة واحدة وهو أن لا يمكنه، ولا يقوم من سجدة ذلك، فهذا السهو في كل حال من كل حال من كل حال لا يأتي بسجدة سهواً، بل كان له يخرج عن المسجدة

وذكر في الأصل مرة هذه المسألة بمقتضى أنه يأتي بها قبل أن يتكلم ويخرج عن المسجد، وإذا مشى إليه من المسجد، أو قال بعض المصنف عنهم الله تعالى وأما ما ذكره رحمه الله تعالى في مسألة أخرى من أن يسجد، فإنه قال إذا سلم الرجل عن ركعة وسجد عن السجدة الأولى، فقام في سجدة ثانية بالآخرى، أو سجد الفضة، وعنه الشيخ رحمه الله تعالى هي أنه لا يسجد بها، من السجدة الفضة: لأنه لا يخرج عن الفضة من غير قدر، مثل هذا المخرج، حتى إذا الصلاة، كما هو معروف عن قبله على أن له لم يسجد، أنه - ثم تكرر أنه قد فرغ من صلاة في المسجد بعد، فإنه يستقل الصلاة

١٨٩١ - وإن كانه، أو خرج من المسجد لا يأتي بها، لأنه خرج من حرمة الصلاة عن الناس، وشاء من الصلاة، لا دالة لها، ولا تعد صلاة، لأن سجدة السهو نسب يركن إلى واحد، ومرتبة الواجب لا يخرج من الصلاة، فإن كان في مكانه ذلك، فإذا أتى بسجدة في الحرم من تكبيرة أو خرج من المسجد، وسجد من تكبيرة ثم يخرج من المسجد، قلنا من لم يتكلم في بناءه فيها، لا شيء على من تكبيرة، لأن الذي يتكلم أو خرج من المسجد، خرج عن حرمة الصلاة، إذا لم يكتب والقراءة، فلا شيء عليه، وإن لم يتكلم وهو في مكانه بعد ثم خرج عن حرمة الصلاة، فبأنه أدعى

١٨٩٢ - وإن كان من بينه وبين سلم أن يسجد للسهو، لم يسجد حتى يتكلم، أو خرج من المسجد، فقد نقض الصلاة، لا شيء عليه، فإن لم يتكلم بعد ما خرج من المسجد، وكان في محله ذلك حتى - كذا عليه السهو - فإنه يسجد بها - والله سبحانه وبعدي عنه -

نوع آخر في سلام السهو

١٨٩٣ - إذا سلم من الظهر على رأس الركعة من الصلاة، مضى على الصلاة، لأن هذا

سأذكر السهو، وسلام السهو لا يخرج عن حرمه الصلاة، ويسجد لسهو؛ لأنه أثر وكنا من أركان الصلاة عن وفاته

وقوله: "مضى على صلاته استحصاناً، والقياس أن تقصده صلاته، وجه الخفاء، وهو أن سلام الناسي كلامه ولو تكلم نسيًا، فثبت صلاته، فكذلك إذا سلم نسيًا، يذل عليه أنه سلام العائد جمل كلامه

وجه الاستحسان، أن نسي يخطئ سلم على رأس الركعتين من الظهر ساهيًا، ثم قام وأتم صلاته، ولأن السلام ليس بكلام محض، وإنما هو كلام به معنى (ذكر، وأنه مما يجري في الشهد، وهو كان كذا ما محض أنه يصح في الصلاة، فثبت أنه يشهد الذكر [من وجهه])<sup>(١)</sup> وبشبهه التكلام من وجه، يعطى به حظا منهما، ففي حادثة السؤال يجب حصة الذكر، ولم يمسد صلاته، وفي حالة العمد يجب جهة الكلام، ونفسنا عبه صلاته، ويحور أن يكون التكلام واحدًا، ويختلف الحكم بالفساد، ألا ترى أن الحب إذا قال الحمد لله رب العالمين، وتوابعه السكر جاز له ذلك [من غير كراه]،<sup>(٢)</sup> وإن أضافه تلاوه لغيره كره له ذلك، فاختلاف الأجواب باختلاف الفصد، وإن كان الكلام واحدًا كذا هنا

ثم السهو من التسيب لا يخرج عن أحد الوجهين (ما لم يقع في أصل الصلاة، أو في وضعها، إن وقع في أصل الصلاة، يوجب فساد الصلاة، وإن وقع في وصف الصلاة، لا يوجب فساد الصلاة

بيان الأول: سلمه على رأس الركعتين على أنه من صلاة، انقصره أو في الجملة، أو في الأمر، فإنه يمسد صلاته؛ لأن في وضعه أن عبه لتسليم على رأس الركعتين، وهذا رأس الركعتين، وهذا سهو في التسليم وضع في أصل الصلاة، فكان هذا سلام عمد في وصف الصلاة، فيوجب فساد الصلاة، فلا يوجب سجود السهو

ويقال الناسي أنه إذا مضم على رأس الركعتين على أنه من صلاة، لا يمسد صلاته؛ لأن في وضعه أن عبه التسليم على رأس الركعة، ومن وضعه أنه تمها أو بقا، فإذا هجره لم يمس يكون هذا سهوًا مع في وصف الصلاة؛ لأن قام الناسي، صفه، وكذا هذا سلام الناسي، فلا يمسد صلاته، فعليه أن يعزم ويصلي ركعتين، ويسجد سجدة من السهو؛ لأنه أثر وكنا من الله سبحانه وتعالى أعلم

(١) استلزم من السجود السجود، عندنا

(٢) استلزم من التسبيح أن يوجد له جنب

وَمَا أَصَابَكُمْ مَأْسٌ

[illegible][illegible]

ثم بعد ذلك رآه من المهيدي في مقام آخر إلى الله فلهذا " " في هذا المقام من  
 رتبة المقام الذي هو من رتبة المقام الذي لا يقدر إلا الله من رتبة المقام الذي  
 وجد في مقام المقام من رتبة المقام من رتبة المقام من رتبة المقام من رتبة المقام  
 إلى رتبة المقام من رتبة المقام من رتبة المقام من رتبة المقام من رتبة المقام

[illegible]





معدوداً من بعد صلاة ركعتين، ذكر نسخ الاسم الاحل من السنة الأولى، والنسخ الاسم  
الأول من السنة الأولى، ثم نسخ من سراج قديم الصلاة - ١٠٠ - سنة الفقه، ثم من سراج  
علاءي سنة الفقه، سنة الفقه

وذكر نسخ الاسم المحقق بذكر نسخة من الفصل الثاني من السنة الأولى، لا  
يرفعني لفقهه، فمن قال برفعني، قال لا فرق بين التثنية [و حقه]، لا من مطلقها من سراج  
من الفقه، وبأنه قد انسخ اسمها، قاله في الأصل، سنة الفقه، ومن قال بأنه لا  
يرفعني، يقول في سنة الفقه، لا فرق بين التثنية، سنة الفقه، ما لم يرد به، لأنه قال في  
سراج، بوضوح قبل التثنية، بغير انسخ الفقه، هذا المعنى لا يرد به، لأن محل التثنية  
الفقه، قاله في سنة الفقه، لا بغير انسخ الفقه

١٨٩٨ - ذكر في الأصل، من سنة الفقه، سنة الفقه، ثم ذكر في فصله بقر  
التثنية، سنة الفقه، ثم قسم في ثمانية، قال أبو عبد الله، سنة الفقه، سنة الفقه  
صلاة، لا أنسخه، لا في سنة الفقه، ثم ذكر في سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
ثلاثة، سنة الفقه

وقال في سنة الفقه، لا أنسخه صلاة، لأن في سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
التثنية الأولى، فانه لا يرفعني، ولا أنسخه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
١٨٩٩ - قال في الأصل، من سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
احتج به في سنة الفقه، ولا يرفعني، وهو أنه يرفعني الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
في ركعتين، لأن سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
لا أنسخه صلاة، وركعتين لا يرفعني، لأن في سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
جديدة، لا بغير ركعتين

١٩٠٠ - قال في سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
السجدة، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
سجدة، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
قال رحمه الله تعالى، ومن احتج بما في سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه  
يرفعني الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه

١٩٠١ - قال في سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه، سنة الفقه



وقال غيره: يلزم سجود السهو، لأنه ثبت الواجب من أنه ما استعمل ما يحل به، ويلزمه سجود السهو كذا ذكره شيخنا (امام سيح الإسلام المعروف) رحمه الله تعالى.

قال الشيخ الإمام صاحب الأئمة ومسيدينا رحمه الله تعالى: سجدوا وروية في

يوسف

١٩٠٤ - قال إمامنا في الكتاب في الركعة الأولى وفي الركعة الثانية، وقرأ السورة، ثم تذكّر، فإنه يبدأ بقرآن تحة الكتاب، ثم يقرأ السورة، هكذا ذكر في الأصل، وروى الخمس عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يركع، لا يقرأ الفاتحة، لأن فيه نقصا، أخر عن عبد السلام كان الواجب، لأن قراءة السورة واجب حرصا، وهذه فاتحة واجبة وجه ظاهر الرواية أن ما عدا ذلك هذا نقص الصلوة لأجل النقص، فيه إذا خروا الملقاة، تنهيه جميع القراءة، وهذا كما لو تذكر سورة في الركعة فإنه يرجع، إلا أن أبا يوسف رحمه الله تعالى يراجع بدنه المسألة على قياس هذه المسألة

١٩٠٥ - وفي النقص: إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل يشهد في الركعتين من الظهور، ثم تذكر أن عنه سجدة من صلوات الصلاة مسجدة، وإن كانت مسجدة من الركعة الأولى لم يعد السجدة، وإن كانت من الركعة الثانية أعدا الشاهد، وإن تذكر ذلك بعد ما شهد في آخر الصلاة وسجدت، عدا الشاهد من أي ركعة كان السجدة

١٩٠٦ - وفي رواية من سمعته عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل صلى ركعة (وسجد سجدة) منب، ثم بدورها وهو ساجد في الثانية، قال، إن شاء الله هذه سجدة ثنى هو فيها، وسجد التي هو عليه، ثم عد إلى ما كان عليه، وإن شاء الله هذا هو رأسه منها، وسجد التي هو عليه، ثم يفسر في ركبته ورواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن ذكر السجدة وهو رافع في الثانية، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن شاء الله هذه، ووجه أنه من سجدة التي عد، ثم يسجد سجدة الركعة الثانية ويسجد، وإن شاء الله ركوعه وسجدة السجدة التي عليه، ثم أهدا القرعة لثانيه وركع عيب، وكذلك إن كانت السجدة التي ركعها من الثانية عند ركوعها وهو رافع في الثالثة، فعل على ما ياب في الركعة الثانية، وإن كان، فعليه رأسه من الركعة ثنية في النفس الأولى، أو من الركعة الثالثة في الفصل الثاني ثم تذكر السجدة من عيب، لا يركع هذه الركعة، لأنها ركعة زائدة، وإذا لم يكن معها سجدة أو سجدة في عليه، ثم إن شاء الله أو ركعة زائدة - والله أعلم -



نوع آخر فيمن يسمى الظهر أو العشاء [ويسلم]<sup>(١)</sup>

وعليه سجدة صنية وسجدة تلاوة

١٩٠٩ - رجل صلى العشاء فسهى فيها، وقرأ سجدة التلاوة للم سجدة، وترك سجدة من ركعة صائب، ثم سلم. فالمسألة على أربعة أوجه

إذ كان نائباً بكن، أو عامداً لكل، أو نائباً للتلاوة عامداً لنفسه، أو على المكس. أما في الوجه الأول، لا نفسه صلاته بالاشتراك؛ لأن هذا سلام السهو، وسلام السهو لا يخرج عن حرمة الصلاة عن ما ذكر

وفي الوجه الثاني والثالث، تنفذ صلاته بالاشتراك؛ لأن سلام العمد يخرج عن حرمة الصلاة

وفي الوجه الرابع، في ظاهر الرواية تنفذ صلاته، وروي أصحاب الإسلام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، لا يفسد صلاته، ووجه ذلك الرواية، وهو أن سجدة التلاوة من الواجبات لا من الأركان، فسلامه فيها هو ركع سلام سهو، وذلك لا يفسد الصلاة

ووجه ظاهر الرواية، وهو أنه سلم وهو ذاك للوجوب يزدي قبل السلام، فكان سلامه قاطعاً للصلاة، وما قطع قبل إتمام أركانها، ولأنما لم يفسد صلاته حتى يأتي بالصلاة، لربما أن يقول: يأتي بالسجدة للتلاوة بعد السلام عامداً ليطأ، بعده التحريم، ولا وجه إلى ذلك، فقد سلم وهو ذاك للتلاوة، فكان قطعاً في حقه.

قال صاحب الكتاب، قال تميم الأحمدي رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup> في شرحه، معنى آخر، فقال: سجدة التلاوة ركع بركعة، ولكن العمود إليها يوجب القعدة، فإذا ذكرنا أن العمود [أي سجدة التلاوة يرفع القعدة] وتلك القعدة عرض فإد، كان يطلب فرضاً<sup>(٣)</sup> يزدي إليه انتهى أهليه، فصار كأن ترك ركعتين وسلم، وهو ذاك لأجله ناسي للآخر، وهذا صلاته قاسية، فكذلك

(١) استوفى من ب و ب ر م

(٢) وفي م: قال تميم الأحمدي، رحمه الله، وصاحب الكشف، رحمه الله

(٣) استوفى من الشيخ ابن حزم، رحمه الله

## سجود آخر في المنتصرات:

١٩١٠ - رجل يقضي المغرب، فيجيء رجل ويشتدي به يقضي المغرب وهو قائم الإمام إلى الرابعة مساءً، ثم بعد حين رأس ثلثيته، وثمة الرابعة بالسجدة، وتليها القنطرة في ظلك، قال: تحدثت مع الإمام وملاة القنطرة

ومعنى قوله: كانت صلاة الإمام - فحدث صلاة له سرًا لا بفلا حمد أي حية وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى، ولا يشال على حمد بأصل صلاة، لأن الإمام أقيمت بفلا حمد أي حية<sup>(١)</sup> وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى، فيسجد أن لا يفسد، فمن يجيء أن لا يفسد صلاة القنطرة. لا يلزم الصلاة الإمام وإن كان صلاة فلا لأب كان ثم جاء، فصار في الحكم متفلاً من عزيمة الدرس إلى عزيمة العمل، وصار كانه سجد ركعتين بتعريضه، وصار يقتضى كله صلى صلاة واحدة بما بين من غير ذلك تحدثت فلا يجوز

١٩١١ - ومن عدا سجدة السهو في صلاة الظهر إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس، وكذا ذلك بعد السلام لم يسجد لأنها يجب لخبر القضاة، لمغرب من محرم القضاء، لأن الإكراه عليه، القضاة لا يصح في هذا الوقت، وكذلك إذا كان في قضاء القضاة، علم يسجد حتى لا يحرث الشمس لم يسجد

١٩١٢ - ومن سلم من سجدة قبل صلاة من ثلثه فلا سجود عليه<sup>(٢)</sup>

١٩١٣ - ومن سلم وعليه سهو ففعل ما ينقطع الصلاة لم يسجد، لأن الحوادث بمنع المودعي التحريم، فلا يمكنه الأداء، وقد صحب الصلاة، لأن ذلك سجدة السهو لا يجب فيه الصلاة

١٩١٤ - وإذا سجد في الجمعة وخرج الوقت بعد ما سلم لم يسجد السهو، سقط

عنه سجود السهو

١٩١٥ - وإذا نزل صلاة الليل ناسًا، فمعلقا في سجد، وإنه فيها، وخانت حلقه،

كان عليه سجود السهو، ويسجد أن يجهر، ليكون اهتداء على دفع الأذى

وإن أم نزل في صلاة السجدة، حلقه ولا يجهر، فإن جهر سجدًا بغير السهو، ولو تم في الصبح من الليل، وخانت معتمد، فقد أضاء، وإن كان سجدًا بغير السهو، وإذا سبقه الحديث

(١) وفي ب: في نزل أبي حمزة، ذكره عبد الله حية

(٢) حكاه في ك، وكذا في نيلها متفلاً

(٣) وفي ب: وفي ك: وفي م: فلا سجد عليه

فيما علمت من قبل في هذه المذكرة، أو ربما ما مضى من تاريخ 20-1-1940، وقد ورد في ذلك المذكرة م  
 لخصاً لأن جزءه الأصلي، وبما ورد في المذكرة لا يقتضي في الواقع

[illegible]

١٩١٧- وإذ سمع يسوق حقه، سمع الإمام الجعفري عليه السلام يقول: يا علي بن أبي طالب، أما بعد فلا، قد سلام سهو، ولله لا يجرحه عن حرمة أهل البيت، وأما وحرمة سجدته فلهذا فلا، من شبه الإمام، حار هو كالمحرم، وقد سهر عن ميم، فترى به سجدتنا تسهر، وهذا إن لم يسمع بعد من سمع الإمام، فمأذون سلم مع الإمام فلا سهو عليه، لأن الإمام لم يخرج من الصلاة بعد، وكان يراه يسهر خلف الإمام، وإن لم يرفع النفس، منه وراء كعبه حتى تحركه حذاءه، حار حلال في قول أبي جعفر محمد بن أحمد، لا تفتني وعظه.

١٩١٩ - القصبي ادّعى سبحانه، التلاوة في موضعها، ثم ذكر ما في التكرار: أنه في المسجود أي في الدعاء، بأنه بحر جهل خلا، ثم يعود إلى ما كان، بعد استعانة زبيل لم يجد حيث خلا، ثم أحرها إلى بحر صلالة أجود لأن الصلالة واحدة

[illegible]

١٩٢٠ : اجازت لامدرسيه سيمه التلايه : تذكر في مكانه جيد ما يري القوم ، فانه  
يسجد للتلاوه ويصعد على المنبر : فان سجد للتلاوه وله بعد ، فصدت بصره لاوتفاض







از سید رفیع بنی عمره، د. ۱۰ پسر سید منی حبشه، حضرت منی حرر بیع، کوه ۱۰۰ جملی لایله.

وذكر بعضهم أنه ورث سهم ومع له في تلك الحالة من هذا السهميات  
وهم ذلك وهو أنه ورث سهمي على الأثر والأثر السهم

[illegible][illegible]

وہاں وہم ثابت ہو رہا ہے۔ لاج تھا لائی ہوئی امانت۔ غصہ باندھ کر ہی یاد کریں، وہ سب  
 مجھ بخیر پہ علی میرے ہیں دلی لاف، لکھنوی جی سم غیہ، غور اب مائے، فکرم، افسانہ

۱. چینی سے جو کچھ ہمیں ملے گا اسے لے لیں

<sup>۵۶</sup>: ذکر مناهج جعفر، ص ۱۷۲ تا ۱۸۱ و اخوان طبرستانی، ص ۱۰۱ تا ۱۰۳.

فيها واجبة، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لأنها جُمعتا في الحكم تلبية، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى، ويقعد، لحواشيها واجبة، ثم يقوم، يصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لأن جُمعتا في الحكم واجبة، والقعدة على رأس الترابعة فرض

وكذلك إذا شئت أنها ثمانية أم الثلاثة؟ عمل بالتحري كما ذكرنا، فإن لم يصح تحريمه على شيء، يقعد في إحدى ركعتي ثمانية، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لحواشيها واجبة، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لأن جعلها رابعة في حكمها، وإن وقع الشك في دوام الثلاث، فهو على نفس ما ذكرنا من دوام الشئ والأربع، وهذا كله إذا وقع الشك في الصلاة

وأما إذا وقع الشك بعد الفراغ من الصلاة بأن شئت بعد سلام من دوام لثنتي أنه صلى واحدة أو شئتين، أو شك في ذروت الأربع بعد السلام أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً، أو في دوام الثلاث، شك بعد سلام أنه صلى ثلاثاً أو شئتين، فهذا عندنا يعني أنه أتم الصلاة جملاً لأمره على الصلاح، وهو الخروج من الصلاة في أولتها، وقولنا بعد ما عزم من التشهد<sup>(١)</sup> في الركعة الأخيرة على نحو ما سأ، فكذلك الخروج من سجدة غير أنه تم الصلاة، هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى

١٩٢٥- وفي رواية مسندة عن محمد بن يحيى شئت أنه صلى ثلاث سجديات لم أكن من صلاته، فإن كان أربعاً، رفع له في صلاة استقبلها، وإن كان بلغ، شك كبيراً، مضى على أكثر رأي فيه، وإن لم يكن به في ذلك، رأى، أعاد الصلاة، هكذا ذكر (محمد)<sup>(٢)</sup> فهذا قاله الحافظ أبو بكر الغضنفر رحمه الله تعالى، حقا خلاف ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة

١٩٢٦- وإذا شئت في صلاته طم يقرأ ثلاثاً صلى أم أربعاً؟ ونشكر في ذلك شكراً، ثم الشئني أنه صلى ثلاث ركعات، فإن لم يحل تحكركه حتى لا يشغله تحكركه عن أدائه ركعتي ثلاثين، فليس عليه سجود سهو؛ لأنه لم يؤخر ركعاً، ولم ينو ركعاً واحداً ولم يؤخره، وإن طأ بطرفه على فخذه من ركعة أو سجدة، أو يكون في ركعة، أو سجدة، فطأ ركعة تذكره في ذلك، ويعبر عن حاله بالتحكرك، وعليه سجود سهو استحبنا.

وهي القيس، لا سهو فيه؛ لأن تحكرك ليس إلا إبطاء بهيم، أو الركون، أو السجود،

(١) روي ب من غريب

(٢) مكنا في ط

وهذه الأركان سبعة، وبما حيز الأركان بسبب إفادته نسبة لا يوجب السهو، كما لا يوجب الإساءة إذا كان بعد.

وجه الاستحسان أنه متى راجع أو تركاه بعد، لا يوجب إساءة السهو، بل يوجب التذكر، والتفكير من أجل الصلاة، فيلزمه سجود السهو، كما لو رد كراهة أو سجدة في صلاته، مع أنه ما إذا كان في سجود، أو السجود، أو القيام صلاته، يجب لا يلزمه سجود السهو؛ لأن الله حرم جسد يسجد من أجل الصلاة، وفي ذلك منه إن لم يكن وجباً، وتأخير تركه، لو حيز من كان بسبب فعل من أفعال الصلاة، لا يوجب سجدة السهو.

قال الشيخ الإمام: بعد الصلاة وحده الله تعالى، قد فقهنا أن هذا لا يترك إلا بمحضه على الشرح، أما إذا كان لا يهمل من السجود، بل كان يسجد، ويتركه، يتركه، لا يلزمه سجود السهو في الأحوال كلها.

١٩٢٧- وإن ثبت في صلاة أو صلاة في هذه الصلاة، شئنا أن نذكر في ذلك وهو في هذه الصلاة، ثم يكن عليه سجود السهو، وإن شئنا تذكره ١٩٢٨ لم يفسد، ثم هذه الصلاة، ولأن الفعلي لا يخلو عن هذا، بل من استكمل ثلاث سجود سهو به.

في الشرح، الإمام لأجل من استكمل الأربعة الختومي، بحسب الله تعالى، ما عدا في التكتاب، وإن شئنا تذكره، وما يربطه أنه سئل عن التذكر عن (أو تركه)، أو واجب، فقد ذلك يوجب سجدتي السهو، لا لاجتماع، ولكن لأنه شئنا عليه بعد أن يكون حيز وجه مستعمل بالقيام الأركان على نحو ما بيده في المسألة بتقديمه.

١٩٢٨- في حديث الشيخ الإمام لأجل تقديمه في الباب، بحسب الله تعالى، راجح سبب في صلاته أنه قد صلاها ١٩٢٩ فإن كان في سجود، سجدة، وسجدة، لا يفسد، لأن سجدة أو سجود فحاشه، وما أجمعنا هذا السبب بشرط الأداء، بحسب الله تعالى، وإن خرج ثوباً مع ذلك، فلا بأس، سبب لأن سبب أو حوز قد فقهنا، وفي حيز القضاء بشرط عدم الأداء، فقهنا، وفيه شك، وكذلك في تركه بعد الفراغ من الصلاة لا بأس، وفيه شك، وفيه شك، يربطه أولاً.

١٩٢٩- وفي حديثه هل سجد في الإمام وهو يسجد، جازت

(١) مكمل إلى الشرح، وهو، عدا، وما في الأصل، بحر

(٢) مكمل إلى الله، فمن، عدا، وكان في الأصل، ذكر



شك أنه فيه، ثم يقص ما سمع به حدث، ونقص أنه قد سمع، قال الشيخ الإمام الخليل أبو بكر  
معتمد بن اعلم رحمه الله تعالى يظهر أن كثير من رعا حاتم كان سبوا بالحدوث ويعتمد  
على ما رواه ابن عمر، ولا يمكن أن يكون ذلك، يقص في الصلاة

١٩٣٥ - وقد سمع من صلاة أنه هل كثير فلا يحتاج إلى أن يقرأ في الصلاة، ثم قال  
لا من حيث لم لا هو من صلاة أنه لا؟ من كان ذلك، من صلاة الصلاة، وإن كان  
بهم مثل ذلك كثير، ما به نص، ولا يلزمه موضوع ولا أصل من

١٩٣٦ - من ذكر في صلاة الظهر، ثم شك أنه هل صلى العصر، لا فلا فرق من  
الصلاة بعد أنه لم يقص العصر، فإنه صلى الظهر ثم بعد الظهر، لأنه من سبغ بعد الظهر  
من الصلاة أنه لم يقص العصر، صرح بأنه مكي في ذلك الوقت، كما ينبغي بالتحريم إذا رأى  
صلاة، فقل أنه من الصلاة، فليدفع من الصلاة ظهر أنه كان ماء، فإنه يتوضأ ويصلي

وكان له ذكر يوم الجمعة وقد الخطية أنه لم يقص العصر، فإنه يقوم ويصلي العصر ولا  
يستطيع الخطية؛ لأنه لم يقص العصر حتى يصح الإمام من الصلاة، لا يمكنه قضاء العصر مع  
الجمعة

١٩٣٧ - معنى الظهر أدنى وكيفية الظهور، سمع في الصلاة أنه في العصر، ثم  
سئل عن ثلثه في المطوع، سمع في ثلثه في الظهر، فلو هو يكوي في الظهر،  
وأشك ليس شيء

١٩٣٨ - من صلى ركعتين سمع أنه يصلي ركعتين، سمع في صلاة الفريضة ثم  
علم أنه مكي، فإنه يعني صلاة الفريضة، لأن صلاة عبد السلام عند الله تعالى

### مسائل الاختلاف الواقعة بين الإمام والقوم

١٩٣٩ - وقد وقع اختلاف بين الإمام وبين القوم في ثلاث جهات، وهي  
الإمام، حسب أرباب، كان كان يصلي القوم مع الإمام، يوجد بدل من كان مع الإمام،  
وبسبب قول من كان مع الإمام، بسبب الإمام، وإن لم يكن بعض القوم مع الإمام، يظهر أن  
كان الإمام على قدر لا يغير لإمام الصلاة، وإن لم يكن على مرتبة، بل هو به، هكذا ذكر  
لما أنه في وثقات الشافعي رحمه الله تعالى

والسبب في موضوع آخر، إذا كان مع الإمام رجل واحد، يرجح قوله من الإمام ولا  
بغير الصلاة، وإن لم يكن مع الإمام أحد، أعاد الإمام الصلاة، وأعاد القوم معه فيصلي به

[illegible]

١٩٧٦ ونى وعزت الباطنى ايام صلى قديم ورمب، فاما بعضهم من الظهور  
وقال بعضهم من مصر، ثم كان في وقت الظهور، هي الظهور، وان قال في وقت العصر  
منى المصر؛ لأب لظهوره من يدعى ما يرفقه قوله، وإن كان مشكلا حاولت فهمي ما  
يرحمه في النفس، ولا يظهر من القدم وصف عن خلف الأمام، ولا يرى منى هي لأن  
تشك في وجوه الأعداء، والارادة لا يحب باشك

١٩٣٨ رمى قسوس أمهر سمرقند - إمام علي الإمام بدم، واستسلف واحد مبدون  
الإمام علي أربع، و سنبلي واحد مبدون، إمام علي ثلاث، وإمام علي واحد،  
فمن علي الإمام و بدم س: لا، خدست بعد الفراع من الفدا، و به غير معشور، ولا  
يستعمل الإمام الإعادة، لا بين، وعلى الذي شقيق انقلب لإمام، لأن كنه لا يحا  
سفر عير، ورد في النص، و فمك يذكو كثر التي م قال الإمام سيهي انقلب  
و واحد مبدون سيهي بالدم، فمك القوم بالإمام، لا الإمام بهر أنه مبدون، ولا يحيد فمك  
استسلف مبدون، لأنه بين أنه أدى، فكذلك في قسوس أمهر مبدون، و حكمه وضع في  
بعض من النص، و في بعضها مبدون القوم بالإمام

١٩٣٩- ربي هذا ترميم هذا كانت الإمام فآخره عدلاد بأحد بقرها لانه لى  
أخره عدلاد بقرها . بأحد بقرها . فإذا أخره عدلاد بقرها بأحد بقرها . فإذا أخره  
شك الإمام و لغوه . و نحن واحد أمانه و ائمتنا واحد أمانه . حيث بعد لدى  
ائمتنا بقرها . و سئل الإمام و لغوه . و نحن واحد أمانه . فإذا أخره عدلاد بقرها  
ائمتنا بقرها . فإذا أخره عدلاد بقرها . فإذا أخره عدلاد بقرها . فإذا أخره  
و سئل واحد من القوم الخلف . لا عني عني . فإذا أخره عدلاد بقرها . فإذا أخره  
يكون عدلاد بقرها .

١٩٤١ رحلت في رجب، أو عسى هرم، فاستأجر حرمه من عبد الله بن هاشم  
فقط ثلاث شبات، فلم يكن عند أبيهم أنه يولي لهم بيتاً، لا يستأجر فوق

(١) سطرک می ظ و ک و م

(۷) احمدیہ کے لیے ایسے ہی طریقہ کار ہیں۔

$$d = \rho \int_0^{\infty} r^2 dr \int_0^{\pi} \sin \theta d\theta \int_0^{2\pi} d\phi$$

المعبر، رتبة شاك فصولي في لحيه أنه صادق أو كاذب، روى عن محمد، رحمه الله تعالى أنه  
 يعيد صلاة الجمعة، وإن كان في أولها، وأما حديث أبي أمامة، فإنه لا يفي به، ولا يمكن له خبر عملاً  
 لا يقال قوله

١٩٢٦ - حل صبي نفوس، فتمت على دكتور وسعد سعد الدانة لك أنه على  
ركبة أو كعبر، أو شئ في الرابطة والثالثة فحط إلى من حمله بهم، إن قاموا  
سهم، وإن لم يقدروا فليس ذلك، فلا بأس به، ولا بأس عليه

١٩٤٤ - دلی برادر برادریم عن محمد ورحمۃ اللہ علیہ عن الإمام بنوم۔ فقال  
 له عدلان۔ ایاک تم تسمی الصلاۃ امام محمد ورحمۃ اللہ علیہ وین کنت لانا لاعد  
 بول الواحد برادر : ابرہہ برجع الی الخ حکم لاد اتصال صاحب شرفہ و نقل ما صح  
 فکثر الخول علیہ احسن برد السرم

١٩٤٣- وفي ختام الصومر محمد بن يعقوب بن أبي حمزة رحمه الله تعالى عن  
 علي بن إدريس وهو ركن راسخ، عليه سجدة، عانظ من ركوعه تسجدة، أو رفع رأسه  
 من سجودها تسجدة، فيه بركة ركوعه والتسجود يرفده عن مسيل الأملوية، وقد لم يهد  
 أخرجه

واختلف سابع حنهم ان ينظر من طيل المسألة، بعضهم قال: انما يجب ان يكون  
انصلا على ثلاثين، والربيع، وبه لم يعد وبها يجوز ان الربيع هو أعمال الصلاة عندائس  
شروط، وقال بعضهم لا يقال حصل مع الطهارة من صبح مع ما فيه، لا أنه لم يكن عن  
فقد الإكمام، فمن حيث به يصح مسئلة لو اعتد بها آخره، ومن حيث انه لم يكن عنى فقد  
الإكمام، كانت الإعادة أولى

فَإِذَا قِيلَ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ وَرُسُلِهِ فَادْعُ إِلَى مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ  
فَلَمَّا دُعِيَ الْكَافِرُونَ أَصَابَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْآيَاتِ فَكَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ فَذَرْهُمْ  
إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيمٌ





أكثر أصحابنا رحمهم الله يجب، ويشترط الإيمان بالوقت مقدار ما توجد فيه التجرية  
وعند زهر ومن بعده من أصحابنا رحمهم الله أنه لا يجب ولا يفسد الإيمان إلا إذا  
أنكر من الوقت ما يمكن الأداء فيه، لأن مقتضى الأداء، فلا بد من تصور الأداء، ولأنه إذا  
فنى من الوقت مقدار ما يمكن الأداء فيه، لم يبق مقتضى الإيمان إلا النسيء، بل شره الإجماع  
رائس بالترك، وهذا دليل على جبر الوجوب به.

وجه قول صاحب رحمهم الله الوقت إنما يسمى "سبب يوجب في الذمة، ثم  
المخرج عن عهدها وجب ما يكون بالأداء، وقد يكون بالطلب، كما اشهر في حق الخائض  
سبب الوجوب في ذنبه، والمخرج بالمصداق الأداء، ومن قال الوقت معتبر للوجوب  
في الذمة، لم يعتبر الوقت الذي يمكن الأداء فيه لا محالة

فقال: وإن عرصب هذه العوارض في آخر الوقت، سقط المهر من الإجماع، أما  
على قول أبي الحسن وأكثر أصحابنا رحمهم الله تعالى فلا يلزم الوجوب بتعلق بأحوال الوقت،  
وهذه العوارض مانعة عن الوجوب، ولما عني قول زهر رحمه الله فلا يلزم التكليف والى في  
البعض، فيزول في الزل

١٩٤٥ - ومن علامته على الصلاة، وقام واحتتم في منامه ولم يستيقظ، حتى نطق  
الفجر - لا يجب عليه قضاء العشاء

واختلفوا فيه، قال بعضهم "ليس عليه ذلك، وقال بعضهم عليه ذلك وهو الجار،  
وإن استيقظ حين طلع الفجر، فعليه قضاء العشاء إجماعاً، وهذه رافعة من محذور حمله  
تعالى مثل عباد حبيبة رحمه الله تعالى، فأجابنا عن قلنا وأعاد العشاء، - ر الله أعلم -

(١) وفي ٤ من الأداء والترك

(٢) هكذا في الأصل، وفي ط بعضه





بكتاب الله تعالى: [أَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ يُعَالِي] أثبت لجول، كما الب السبسي، ولو، وحينا  
ثريب، فقد رجع الخوار

فلما لم يكن الترتيب معبراً في هذه الصلاة، فقد ثبت في آخر الواحدة أصلاً،  
ولو بقي الترتيب معبراً لا يخلو من كتاب الله تعالى، بل يناظر ولا، في أن آخرها  
ثبت بكتاب الله تعالى أولى من كونها من آخر أو أحد أصلاً

١٩٢٨- ثم اختلف لمسيح جميعهم الله تعالى فيما سبهم من العشرة لأصل الوقت، ثم  
لوقت المسح الذي لا كراهة فيه، قال بعضهم، العبرة لأصل الوقت، وقال بعضهم العبرة  
لوقت المسح، وقال الطحاوي رحمه الله على قيس قول من جهة أبي يوسف  
وحسبها الله تعالى العبرة لأصل الوقت، وعلى قياس قول من تبعه رحمه الله العبرة للوقت  
المسح

١٩٢٩- إذا وقع في العصر وهو من الظهور، ثم تذكر الظهر في وقتها، فظاهر  
يقع العصر في وقت مكر، يعني من قال العبرة لأصل الوقت، يعطى العصر ويصلى  
الظهر، ثم يصلى العصر، ومن قال العبرة لوقت المسح، يعني في العصر من  
يصلى الظهر بعد غروب الشمس

١٩٤٩- وفيه قسمان، من ذكر الصلاة، إذا افتتح بعد في أول وقتها، وهو من  
الظهر، ثم أحسنه الله من، ثم ذكر الظهر من العصر، ومن قال العبرة  
لوقت المسح

وإذا افتتح العصر في أول وقتها، فذكر للظهر، ثم حرك السجدة، طلع العصر،  
ثم استقبلها مرة أخرى، لأنه انتهى فأسد بخلاف الفصل الأول، وهو العصر في آخر  
وقتها، فلما صلى ركعتين غربت الشمس، ثم فكر أنه لم يعمل الظهر، فذكر العصر، ثم  
قضى الظهر، لأنه فتح العصر من آخر وقتها، مع تذكر الظهر، مع هذا أولى

١٩٥٠- ولو تذكر أن وقت العصر، ثم صلى الظهر، وهو ممكن من أدلة الظهر قبل  
تغير الشمس، إلا أن مفسره وبعض عصره جميع بعد العصر عدداً، لأنه سببه، ولا يجوز  
أنه العصر قبل قضاء ظهر

وعلى قول من حمله الله لا يلزمه الترتيب، إلا أن يكون من أدلة الصلاة قبل  
تغير



لا تعبر العصية وسببه إلى السجدة وتسير.

وعصمهم حائر غيور، وعبد الفتوى، لأن الاشتغال بهذه العائنة يستثني الأولى من الاشتغال بتلك الفرائض، ولا سيما ما كثر يعرفه الوثنية عن وثنية، ومن يقبل هذه المسألة من المتقدمين من متأخري.

١٩٥٥ - ثم في كل موضع سقط الترتيب يحكم كسره انقضاء، ثم سمعت الفرائض التي نقلت بالعضاء، هل يعود الترتيب الأول؟ نعم محمد رحمه الله تعالى، وهو يمان وقد اختلف لفتح فيه.

يبقى بإثره الرجوع صلاة شهر، وضاعها إلا صلاة، أو صلاتين، ثم صلى صلاة دخل وقتها وهو ذاكر لما يلي عليه، بعض مستحقا قالوا لا يجوز، وإليه مال السباع لإمام الفقه هو جعفر رحمه الله تعالى، وهو إحدى الروايتين عن محمد، وبعضهم قالوا يجوز، وإليه مال الشيخ الإمام الرضا أو محمد الكبير رحمه الله تعالى، وعليه عتري.

وعلى هو قدر الترتيب تسعة، والسقط لا يحسن العبد، كما قيل دخل عليه الله الحارثي حتى كثر رسال، ثم عاد إلى الفقرة، لا يعود محسن، وليس ما يستحق اعتباره أنجلسه بالبلاد، وسألت لا يحسن المودة كما هنا.

١٩٥٦ - ورد في صحاحه من محمد رحمه الله في ركن ركعتين صلاة يوم وثيقة، ثم صلى من المديح كل صلاة صلاة أسبوعية أو الأسبوع كلها صححت مدحها، أو آخرها، ولما التزميات فإن بدأ ب، فهي واحدة كلها؛ لأنه هي في كل من الروايات، صارت واحدة الشروكات، إلا أنه إن قصص مروته بعد ما عانت الفروع كان حسناً، ثم لا يزال هكذا، فلا يعود إلى الخراب، وإن بدأ بالأسبوع وأخير اليوميات، فاليوميات وسببه إلا أنشأه الأخيرة، فمن العشاء الأخيرة جائرة، ولما عسل ما يراه العشاء لا يحبره من اليوميات؛ لأنه كلما صلى تسببه عادت انقضت أو لم، ففقدت الترتيب مبرورة، ولما عسله الأخيرة فما ذكر من اليوميات أن حاضرة محمودة على ما إذا كان الرجل جازلاً؛ لأنه صلاتاً وحده ثم لم يبق عليه عاتيه، فصار كالسبي، فأما إذا كان الرجل عاتلاً لا يجزه العشاء، الأخيرة أيضاً؛ لأنه صلاتاً وحده أن عليه أربع صلوات أخرى وعبد الله، وهذه الرواية في الرواية التي ذكرتها هل هذا، أنه على حتى الروايتين عن محمد إذا كسر الفرائض وسقط الترتيب ثم عانت







فترى من الذين لما ان يسلم على إحدى الروابى عن محمد رحمه الله تعالى، وأما على قول من يقول من الشرح، بالترتيب لا يجوز أن يقل الغوات يجوز بتساوي كلهما، وقد ذكرنا الروابى مع ختم الشرح فيما تقدم من الأصل.

١٩٦- روى عن المصنف وهو ذاكر أنه لم يعمل الظهر فهو لا سب، إلا أن يكون في آخر الوقت، بناء على ما قلنا. بالترتيب من الغوات لكتابات غيره، فإنه سقط ترتيب إما بالترتيب، بكثرة الغوات، ويقضى الوقت، ولكن إذا قدمت الغوات لا يبطل أصل الصلاة عند أبي يوسف، وأبي يوسف وجميعنا الله تعالى، وبعد محمد رحمه الله يبطل، ولا يقدموه.

ثم حدثني حبيبة رحمه الله تعالى عن حبيبة المصنف نفسه أنها ما توفى، حتى لو صلى من صلوات، أو أكثر ولم يعد الظهر، عند المصنف جائز، لا يجب، إلا إعادته<sup>(١)</sup>، وتقدمت فقد صدقنا، لا جرم، بها.

في الأصل أن عدد أم حنيفة مراعاة ترتيب من المائة والوثبة، كتب سقط بكتوب الغوات تسقط أكثر، فلا بد؛ وهذا لأن كثرة الغوات إن أوجب سقوط الترتيب، لأن الاستعداد للغوات، وجب لزوم الوثبة في وقتها، وقد عني موجود عند كثرة تلاوي، لأن الانقطاع بالوقت يثبت بوقته من وقتها، وإذا سقط مراعاة الترتيب ظهر أن ما أتى كان حاشاً.

قال مشايخنا رحمهم الله تعالى، وبما لا يجب إعادته الغوات عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى له إذا كان عند المصنف، بالترتيب ليس بواجب وإن صلاها جائرة، أما إذا كان عنده قضاء الصلاة بسبب الترتيب، بعد إعادة لكل، كما قلنا أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، لأن الله يكلمه في عباده.

### ومن هذا الجنس مسألة أخرى

١٩٧- إذا من برك خمس صلوات، ثم صلى الفاسدة، وهذه السادسة موقوفة، فإن صلى تسليماً بعد ذلك، حارث سامعه بالإجماع، وحارث السادسة، حارث التسابعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن الله تعالى لا يحب لأجل الترتيب، فلا بد من التسابعة سقط الترتيب، فصارت السادسة، إلى آخره، ولا بعد أن يوجد حكم الصلاة، نزاهة عن ما يفسد في ثلثي

(١) مكثام م. وكان في المسح، لوحدة عندنا إعلنة

الحال، كفى سمى الظهير يوم خمسه، إن فوقك نبي أو المزدني كان يظرك، وإن لم يظرك كان  
مفرجا. كما جاء في نسخة ١١١٥: «قولع دها عما فوقك عذبتا» ومب معر ٢٠ ث علودها القوم  
سبر أنها لم تكن صلاصه، ون لم يظودها من أنما كانت صبحه. كذا ها

١٩٦٧ - رحل برك الصهر ، صلي حفظها صرنا ، وهو ذكر لمتروكة ، كان عليه الشريعة لا غير ، وكان له يوسف ومحمد وحصل انه تعالى بعض متروكة وخمساً بحدها ، ولم يمت بعد المتروكة خمس صلوات ، مع قصص المتروكة ، كان عنه اعانة الخمس التي صلاحها في يوم حيدر

قال محمد رحمه الله تعالى في الجمع القصير في ركن يذلي الفجر وهو الذكر  
أنه لم يبرء الصبر فسد، إلا أن ذكره في آخر الوقت محبات أن يكون الفجر، فيكون الفجر  
بالحق

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قوم لا تعسبوا الضمير وهذا على أن  
عبد أبي يرحم ويحيدر، فجمعا لله تعالى التوراة، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى التور  
ما جاء، وشمة الاختلاف ظهر من مسائلهم.

أحدهما هذه مسألة ، وإن عدهما لوني ١٢ كان معه ٧ بحر من إعاة الترمذ عليه وفي  
 الفجر ، فإن إعاة الترمذ يجب في المكتوبات ، وعند أبي حنيفة حمله أنه يحاقق لا كاف  
 ولا يجب ، يجب من إعاة الترمذ

والله أعلم بما في صدور الغائبين. (إذ أصل الغيبة يحبر وخبر وهو لا يعلم به، ثم نوصاه وصلى الزور.  
مع علم أنه صلى الغيبة بغير رخصة، فإنه صلى الغيبة ولا يهد الزور عند أبي حنيفة، حقه الله  
بغيبته. وعندهما بعد ذلك أبغى لأن الزور عندهما منه، وكان سعيًا بغير رخصة، فكانا وجبت  
بإفلاك ما هو عرقس، وجبت بماده ما هو سعي له، وعند أبي حنيفة رخصه له، فله الزور واجب  
كالغيبه، وبعد ذلك من وقته يظهره، فلا تخرجه إلا عنه).

ويعمل على إعداد دليل إداري لشكوى المواطنين

۱۹۶۲- رجل بس صلاة ولا يدرى انى صلاة سيب، ولم يلق محربه على مية، يمد  
صلاة يوم ويلة عيب، حتى يحرق ما عليه يقيه. وقال بعض مطابع دبح رحمهم الله تعالى  
يحيى النحر يحرقه، ثم احرق محرقه، ثم يصير ارجح، لثابت و سى ما منه من صلاة هذا  
القوم و ليله و دال صعب، لا يدرى رحمه الله تعالى، صلى ارم ركعات، رتعا، على راس

فركعتيه، ودرهم الثمانه ودرهم المائتين، ويسوى ما عليه من صلاة هذا اليوم وثلاثة، فيجزيه عن كل صلاة ثابت، فلا حاجة إلى قضاء المخلص أو الثلاث

ويقال يقول ما قلناه، اوسى أن هذا يؤدي إلى تركب مكرره، وهو تقصود على أمر ثلاث، وعلى ما قلناه بعض مسامح بلغ رحمهم الله تعالى يقع الظن في سه القرامه، فإنه لا يدري أنه يجهر في التمر أو يجهل، وربما يؤدي إلى تركب الوجب وهو خروج عن الصلاة، لا يخطئ الصلاة، فالخروج عنه ستر من غير أن يقع حد في شيء، فيما قلناه لصحاحنا رحمهم الله تعالى

وعلى هذا إذا سئى صلاتين من يومه، ولا يدري أي صلاتين هما، حال بعيد صلاة يومين، هكذا إذا سئى صلاتين من يومه، وعلى هذا في ثلاث صلاتين من ثلاثة أيام، ولا يدري أي صلاتين هي<sup>٤</sup> قال: بعيد صلاة ثلاثة أيام، وبها، والله أعلم عن محمد رحمه الله تعالى

١٩٦٤: (روى ك صلاتين من يومه، ولا يدري أيهما لأوسى ولا يقع تحريمه على شيء، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، فإنه يصلي أحد الصلاتين مرتين، والأخرى مرة واحدة، فإن بدا بالظهر، سم بالعصر، ثم بالظهر، كان أفضل، لأن ظهر أسوأ من جوامع الأصل، وإن بدا بالعصر، سم بالظهر، سم بالعصر يجوز أيضاً، لأنه صار موقفاً ومركباً، للترتيب يبقى، ونعم بعد هذا ما قلناه، وعندهم إن لم يقع تحريمه على شيء، يصلي كل صلاة مرة وإن شاء بدا بالظهر وإن بدا بالعصر، فمن ساءبهم أنه يعني من حاله خلاف بينهم، والله ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، جواب لأخص، وما عالا جواب لمحكم، ومنهم من جنى خلاف

حججه، أنه لو وجب له ما بدأ بفراجه، لمادة الترتيب، والترتيب مطلق، فإنه في معنى الناس، لأنه قد بدأ بأحدهما كان لا يعلم أن عليه صلاة سبها، أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: ما ليس في معنى الناس، لأنه حين صلى الأولى كان يعلم أن عليه صلاة أخرى إلا أن لا يعلم أنه بدأ هذه أو بعده، فذا بين أن يكون في وقت يجوز، وبين أن لا يكون في وقت فلا يجوز، فيجب الإيماء، وبالإيماء يخرج عن العهد الواجب بيقين، لأن الجواز لا يثبت بالثبوت، وفي الأسى الذي نوه، أنه في الوقت حقيقة، وهو يوم، إنما لا يجوز لكون موقفاً وقتاً للعلم، ولما نصير كذلك نلذك ولم يوجد

هنا إذا كان المروء ثلاث صلوات من ثلاثة أيام ظهر (عصر، بعد، صلوات على

عمر ملک کو دیں گا۔

[illegible][illegible][illegible]

۱۹۶۵: مجلس علماء اہل دکن نے "المجلد" کے بارے میں ایک قرارداد منظور کی جس میں لکھا ہے کہ "اس کتاب کے بارے میں کوئی بھی تبصرہ یا تنقید ممنوع ہے"۔

١٩٦٦- وإد صلى الظهر ، ثم تذكر أنه ركع في صلاته ثم صلباً واحداً ، قال مسجد سجدة واحدة ثم بعدد ، ثم يقوم ويصلي ركعة سجدة واحدة ، ثم بعدد ، ثم يسجد سجدة أخرى ، هذا إذا علم أنه ترك صلاة من أفعال الصلاة ، غير تذكر أنه ترك قراءة خمسة صلواته لاحتمال أنه صلى ركعة بقر ٤٠ ، وثلاث ركعات بقر ١٥

### وما يصل بهذا الفصل من المسائل المتعارفات

١٩٦٧- إذا أراد أن يصلي الموقت ، ذكر في كتابي أمن سر محمد أنه يوترى أول ظهر لله عليه ، وكذلك كل صلاة يصليها ، وإذا أراد ظهراً أخرى يوترى أيضاً أول ظهر لله عليه ؛ لأنه لما قضى الأول صار الناس أول ظهر لله عليه

ورأيت في موهج آخر ، يوترى بغير ظهر لله عليه ، وكذلك كل صلاة يصليها ، وإذا أراد أن يصلي ظهراً ، يوترى بغير ظهر لله عليه ، لأنه لما أدى الأخير صار الذي قبله ، حرراً ولذا قضى الموقت أن يصليها بجماعة ، وكانت صلاة يصليها بغير الله ، يصليها الإمام ، وإن يصليها وحده بغير أن شاء جهر وإن شاء خاف ، وأخبرني بعض ، ويحجب فيها يحجب فيها حتماً ، وكذلك الإمام

وفي كتابي في سمرقند ، صلى الظهر إذا جرى أن هذا الظهر بغير يومه هذا ، يوم الثلاثاء ، فتبين أن ذلك اليوم يوم لأربعة جاز ظهره ؛ لأنه يوترى صلاة عيب ، ومن الظهر ، في وقت بعينه وهو اليوم الذي فيه ، إلا أنه يعلق في اسم الوقت ، ويعبر هذا ما ذكر في الترازول إذا صلى في رجل حسب رجل ، وهو يطرأ أنه خليفة قلال إمام هذا مسجد ، ماضى به وهو خليفة في رحمه ، وإذا هو غير بغيره ، ولو يوترى الجمعة حين كبر يرد به والحمد لله بالخليفة لا يجوز ، بخلاف الأول ، لأن من الوجه الأول أقصد بالإمام مطلقاً ، وفي الوجه الثاني التقدي بالخليفة ولم يوجد

وقد إذا افتتح المكتوبة ، ثم سعى ، فقل أنها طوع ، فمضى عن سه التطوع حتى فرغ من صلاته ، قال الصلاة ، في ذكره ، ولو كان على العكس ، فاصلاً من التطوع ، لأن الله لا يمكن قراءتها بكل جو ، من أحد ، الصلاة ، فيسقط عنها دخول جهر الصلاة ، ففي الفصل الأول للقرآن الأول الجهر به المكتوبة ، وفي الفصل الثاني للقرآن الأول جهر به التطوع

١٩٦٨- زاد كبر بالتطوع ، ثم كبر ، ويوترى به التمرض وصلى ، فالصلاة هي التمرض ، وتوترى كبر على العكس ، فالصلاة هي التطوع ، لأنه لا كبر يوترى لأخرى صار داخلها من الصلاة

الأخرى، وإذا أخر الصلاة بعداً عن وقت التذكّر مع القدرة على القضاء، هل يكره؟  
فلذلكور في الأصل أنه يكره، لأن وقت التذكّر المأخوذ وقت البناء، وباحتمار الصلاة عن وقتها  
مكره بلا خلاف.

١٩٦٩ وهي متعارفات، الإمام التتبع لغيره أبي جعفر عن خلفه بن أيوب، عن  
أبي يوسف، رحمه الله تعالى، فيمن فاتته صلاة واحدة، ومضى عن ذلك شهر، ثم  
ذكرها، عليه أن يركعاً، بنفسه حاجاته ثم يقضيها، قال الشيخ الإمام القفيع أبو جعفر  
رحمه الله تعالى: كذلك من ركبته حلة تكفارة بين فأخرت، جاز له ذلك، ولم يكره.

١٩٧٠ - وفي فتاوى أبي جعفر قد روي عن أبي جعفر، ثم علم أنه لم يترك  
في الأوس من إحدى العبادات الخمس، ولا يعلم مكان، فإنه بعد النحر والمغرب، لأنه قرأ  
ثم، لأحبيهم من بعدهم، والعصر، والعتمة، أحرك بحلاف الضرر والموت، فيحسبهما  
احتياطاً، ولو تذكر أنه تركت صلاة في ركعة واحدة، ولا يدرك من أي صلاة تركها، فقلوا  
بعد صلاة النحر والوتر، لأبعد بعد ترك القراءة في ركعة واحدة، ولو تذكر أنه  
ترك القراءة في الركعتين بعد صلاة النحر، والمغرب، والوتر، ولو تذكر أنه ترك القراءة في  
أربع ركعات بعد صلاة الظهر، والعصر، والعشاء، ولا بعد الوتر والمغرب، ولو  
لم يراعها في بعض العبادات، صلى الصلوة في وقتها، وصلى بعد الظهر، والعشاء، وشهر،  
كففت هي حسنة أنه يجوز، فالصلاة الأولى جديراً، لأنه أذهب، ولا مانع عنه، والصلوات  
الأربع التي بعده لا يجوز، وكففت الصلوة، لأنه صلاة وعنه أربع صلوات، والصلوة  
الثلاث يجوز، لأنه صلاة وعنه صلاة أكثر من يوم وليلة، فأنه ويسمى أن يعاد النحر  
فيمسحاً على قبا من أنس حيفة ورحمة الله تعالى، لأن لهذا الصلوة الثاني موقوف، عنه  
لا عنهم من أهله، قال: "وكذلك كل صلي حشر، وغير النحر لا يجوز

(١) أي في جميع الكتب، رحمه الله، صلي، والصلوة مستوية

(٢) كما في الأصل، وفي نسخة، صلي بعد الظهر والعشاء، وفي ظ، صلي بعد الظهر  
فمنه

(٣) صلي من ب و ج و د

## الفصل الحادي والعشرون في سجدة التلاوة

هذا الفصل يسمى على روح سبع الآيات في كتابها ربيعاً هو ١٥٥ هـ  
١٩٨١ - ١٩٨٢ م. وهو منقول من نسخة التلاوة ١٥٥ هـ. وقال الشيخ رحمه الله  
تعالى عنه رحمه الله في كتابه من أن يؤيد من شدة وقفي لله تعالى عنه "فإنه سجدة  
من يلقى ربه من الله كرامة، ثم سجدة بعد ذلك، فلم يسجد رسول الله ﷺ، وقال كتب الله ما نزل  
سجدة سجدة بعد ذلك، ولم يكتب واحد من كتابها بعد، وقد مر كتابها رسول الله ﷺ مرة  
وحدث في ذلك، أن في آيات السجدة دلالة على برحمتك، فإن من يحسنها أمراً  
بالحمد، وفي بعضه إيجاب الرعدة كثرتها، في بعضه بدو من يستأنف أكثر من  
ذلك من السجود، ولا بد من رعدة في سجدة واحدة، وفي سجدة واحدة من قبل السجدة  
وغيرها، ولا بد من سجدة واحدة، ولا بد من سجدة واحدة، وهو الخطأ، وهو  
ذلك على كونه، الحمد لله على كل شيء، الحمد لله على كل شيء، الحمد لله على كل شيء،  
وإنما سجدة السجدة من أن وقتها

١٩٧٧ - ربيعاً هو نسخة، منقول من مواضع السجود معلومة في القرآن، والحالات  
في موضعين، عند سجدة التلاوة في الحج والعمرة، وهي الأولى، وعد السجدة رحمه الله  
تعالى عنه سجدة واحدة، وفيه من جامع أحسن وعسى الله تعالى عنه، أن سأل الله ﷻ قال  
وهي السجدة واحدة - أو لا - "أما أنت الحج سجدة واحدة" - سجدة واحدة فلا بد أيضاً  
وهو موافق من عمر رضي الله تعالى عنه، وسجدوا، عمر رضي الله تعالى عنه، ومن غير  
دعي أنه تعالى عليهم السلام سجدة التلاوة في الحج هي الأولى، وثانيه سجدة الصلاة وهو  
الصالح، فقد هرب الله تعالى من الحج، فقال الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تسجدوا  
لشئ من دونه" وهو زين عديب، فصليت أحج بسجدة واحدة، فدلها سجدة التلاوة

(١) أخرجه ابن جرير في صحيحه (١) ١٧٧ - الصحيح في كتابه ٣٥٧ - ٣٥٩

(٢) أخرجه ابن جرير (١) ١٩١، وأحمد (٢) ١٧٧٢

(٣) سورة الحج الآية ٧٧



والأخرى سجدة الصلاة ١٠، فسجدة سورة من فهي سجدة تلاوة، وقال الشافعي رحمه الله تعالى من سجدة شكر، ما روى ابن كثير في التفسير وخطبة سورة من، ولما أمر بالسجود، قال عليه الصلاة والسلام: «إعلام تشرىتم» ابن جرير، وهو من عليه الصلاة والسلام أنه قال في سجدة من سجدة داود عليه الصلاة والسلام للتو، وهو سجدة شكر<sup>(١)</sup>

وما روى أن رجلاً من أصحابه رضي الله تعالى عنه قال يا رسول الله رأيت جبريل في المنام، كاتباً كتاب سورة من، فمما أصيب إلى موضع الآية سجدة الدواة والقلب، فقال أنسى عليه الصلاة والسلام أن يذكر من بها من التوبة والعلم، لا من حين بيث في مجلسه، وسجدت مع أصحابه رضي الله تعالى عنهم، وإنا لم نسجد ما روى الله تعالى في خطبة كعب بن لؤي أنه يقول لتابعيه، وروى أنه سجد في خطبة مرة، وهو روى عن سجدة تلاوة، حيث قطع الخطبة لأصحابه، وأما ما روى أنه قال: «سجدة داود عليه السلام وسجدة سجدة شكر»<sup>(٢)</sup> لا يسمى كسب سجدة تلاوة، فإنه ما من عبادة يأتى بها عبد إلا ولها معنى الشكر، ولهذا قال أبو حمزة رحمه الله تعالى: «سجدة الشكر» وهي سجدة تلاوة

### سورة آخر في بيان سبب وجوبها

فتقول لا خلاف أن الصلاة سبب لوجوبها، فرب سبب إلى التلاوة وتكرار

(١) مسند ابن جرير

(٢) مسند ابن جرير، ثم غير معجمه، ثم روى مسنده، ج ١، ص ١٩٠، وقال ابن جرير: «سجدة شكر»  
 و ر م شرار الصحيح ما وجد في المتن، كافي في الصلاة، ج ٢، ص ١٨١

(٣) حديثكم إلى عدم السجود لغيره الصحيح، روى كان في صحيح النسخ، ص ١٠٠

(٤) أخرجه عنه أبو داود، ١٢٠١، وقد روى في ١٢٦٠.

(٥) أخرجه سبب في تكملة (٣٥٥٨) وفي مسند الشافعي، ج ١، ص ٢٩٨، والشافعي في التكملة (١٠٦٩) والشافعي في مسند (٩٥٧١) وقد روى في ٢١٦١

(٦) أخرجه أحمد بن حنبل بن سعيد بن جابر، رضي الله عنه، ج ٢، ص ٢٧، وليس فيه من لم يهاج

(٧) أخرجه في ٩٤٨

شكرها، أما السجدة هل هو سبب؟ قال بعضهم<sup>(١)</sup>، فإنه سبب، لأن الصلاة وحسب الله تعالى عنهم قتلوا؛ السجدة على من سمعها، كما قالوا: على من تلاها، لأنه إنما أوجب على الثاني، لأنه طلب منه بحكم الآية مخالفة الكثرة، وقد فهم من سبب منه [لزمه]، فكذلك السماع، والصحيح أن السبب هو التلاوة، فثبتا تضاعف بالبدون السماع، لكن السماع شرط عمل التلاوة من حق غير الثاني، وليس في الحديث بيان السبب، وبيان الوجوب على السامع

١٩٧٢ - هو تلاها بالفارسية، فعليه أن يسجد ومن لم يسمعها في قياس هو أن في حقيقة رحمه الله تعالى، هو، فهم أو لم يفهم، إذا لم يسمع، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجب على من فهم، ولا يجب على من لم يفهم، لأن صوته إنما يسمع بالفارسية إذا لم يسمع على الفارسية، فاعبر براءة القرآن<sup>(٢)</sup> من وجهين أحدهما، فأوجب على من فهم دون من لم يفهم، عملاً بالكيلين بقدر الإمكان، أما التلاوة بالعربية، وجب السجدة على من فهم أو لم يفهم، لأنها تلاوة القرآن من كل وجه، والسبب على وجه لا يوجب عمله على الفهم، ويبدأ بطلان ما كانه أبو يوسف رحمه الله، لأنه إن كتب التلاوة بالفارسية تلاوة لفرد من كل وجه، فيجب أن يجب على كل حال، وإن لم يكن لا يجب على كل حال (ولما أن يجب في حالاً) ولا يجب من حال، ليس هذا من القضية هي شيء.

١٩٧٤ - وإذا تلاه السجدة وسمعته، أو سناها بأمر علم بسجدها، فقد اختلف في التلخيص ورحمهم الله تعالى في وجوب السجدة عليه، ولا يصح أنه لا يجب، وإذا سمعها من غير أن يجب عليه السجدة، فحينئذ يجب، وإن سمعها من الضمير، وبما بالفارسية يقرأ، لا يجب عليه السجدة، وذكر الشيخ الإمام الزاهد أبو عبد الله الصغير رحمه الله تعالى: وإن سمعها من غيره، فقد اختلف في وجوب السجدة عليه، والصحيح أنها لا يجب، وتقول يجب، ولو نفي لا يجب عليه السجدة

وكذلك إذا كتب القرآن لا يجب عليه السجدة، ولا يجوز أداء السجدة بالضم مع القراءة على ذلك، ويطلب الصلاة من الكلام، والتحدث، والفسح، ولا تطلب الطهارة

(١) وهو ب ر ب بعض المقلد

(٢) مشترك من د

(٣) وفيه م م تلاوة للقرآن

(٤) مشترك من السجدة أو غيره من

بالمصحك يهتفه في سجدة التلاوة، ويطلق بالمصحك يهتفه في الصلاة.

فخرج آخر في بيان شرائط جوازها وأدائها:

١٩٧٥ فنقول شرائط جوازها ما هو شرط جواز الصلاة، من طهارة البدن عن الخلق والنجاسة، وطهارة الثوب عن السجاسة، ومشر العورة، واستقبال القبلة، لأنها ركز من تركها الصلاة. ويكثر هذا الاحتياط والرغبة اعتباراً بالسجدة المصلية. روي الحسن عن أبي حنيفة: رحمه الله تعالى أنه لا يكثر مع الاحتياط، لأن التكسر للاستعمال من الركرك وحده الاحتياط لا يقتضي من الركرك. ولم يذكر في الأصل أنه ما يقول في هذه السجدة؟ وفي القدرى يسبح فيها، ولا يسبح، أما التسبح فالحسين بالصلاة، ولم يذكر أيضاً ماذا يقول من التسبيح، والأصح أن يقول في هذه السجدة من التسبيح، ما يقول في السجدة التالية.

ويخبر المتأخرين رحمهم الله تعالى استحسوا أن يقول فيها ﴿سُبْحَانَ رَبَّنَا إِنَّا كُنَّا وَعِدَّتَنَا لَمُعْرُلاً﴾<sup>(١)</sup>

وبذلك استحسن أن يقوم ويسجد - لقوله تعالى ﴿وَيَحْمِلُونَ سِجِّدًا﴾<sup>(٢)</sup>. والخروج هو المفقود من الليم

وأما عدم السلام فإن السلام نوع التحليل من التحريم، وبين فيها تحريمية، وإن لم يذكر فيها شيئاً آخر، لأن لا يكون أقوى من السجدة الصلابة، وبنت بحري، وإن لم يذكر فيها شيئاً، وهذا أولى.

١٩٧٦ من القدرى رحمه الله تعالى وإذا وجبت السجدة في الأوقات التي تجوز فيها الصلاة، صحها في الأوقات المكروهة لم تجز؛ لأنه التراب كامة ودعاء قصة فلا سموز، كمن انتصح الصلاة في وقت غير مكروه وأفسدها، ومضاهي في رد مكروه. وإذا مضاهي في هذه الأوقات وسجد حار، وإن لم يسجد في تلك الساعة، وسجد في وقت آخر مكروه جداً؛ لأنه لا يصدق بين مزدى والمواحد، هكذا ذكر القدرى، وهو نظير ما إذا انتصح الصلاة في وقت مكروه وأفسدها، ومضاهي في وقت مكروه وذلك جائز، كذا هنا، وذكر في بعض الروايات أنه لا يجوز

(١) سورة الإسراء الآية ٨

(٢) سورة الإسراء الآية ١٠٧

ولو تلاها راكب أو سواه من برى حذفاً، وكذلك إذا سجد بها وهو راكب يجره أن يرمى على القنابة، وإذا تلاها أو سجد بها ملتبساً، لم يجره أن يرمى بها. وهذا في راكب يكون في خرج المصر، فإنه الراكب الذي هو في المصر إذا أودع التلاوة، فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجره، وهو قياس مذهبه على التطوع على الدابة في المصر، ولو تلاها على الدابة، ثم نزل ثم ركب فألقاها بالإيماء حازم إلا على قول أبي حنيفة، حذفت الله تعالى. وهذا لشيد المهر، نشأ في برغ، بالمغرب من هذا الفصل - إن شاء الله تعالى -

### سورة آخر في بيان حكمها

١٩٧٢ - مفرد من حكم هذه السجدة التفاضل، حتى يتمكن في حق التلاوة سجدة واحدة، وإن اجتمع في حق التلاوة والسمع، وشروط البداهة، أعاد الآية، وأعاد المجلس، حتى لم يستطع المجلس وأحدث الآية، لا متفاضل، ولو اتحد المجلس وانضم الآية لا متفاضل، وأعيد إلى بيت البداهة وجوه:

أحدها ما حكى القاضي الإمام أبو الهيثم عن الفقيه الثلاثة، رحمهم الله تعالى أنه يبعد مكرره عرفاً، فإن من قرأ آية واحدة في مجلس واحد، وهو آية واحدة في مجلس واحد، فقرأ أربع مرات في مجلس واحد، يكون في الإنشاء الثاني مكرراً ومعيئاً، وإذا كان مكرراً ومعيئاً عرفاً، كان الثاني من الأول، فلا يكون الثاني حكم نفسه ولا عرفاً، وإذا اختلف المجلس واختلف الآية، يكون الثاني غير الأول، فيكون الثاني حكم نفسه

والثاني ما حكى عن القاضي الإمام أبي عاصم الدامري رحمه الله تعالى أنه قال المجلس الواحد يجمع الكلمات شفرته من مجلس واحد، ويجعلها كلمة واحدة، ألا ترى أن من قرأ بالزنا أربع مرات، يجعل مقراً مرة واحدة، فكذلكها جعلاً كأنه قرأ مرة واحدة، فالحال المختلفة لا يجمع الكلمات المتفرقة، ولا يجعلها كلمة واحدة، كما لو قرأ بالزنا أربع مرات في أربعة مجلدات، لا يجعل مقراً مرة واحدة، لكن لها لا يجعل كأنه قرأ مرة واحدة

والثالث ما ذهب إليه من أصحاب ما رواه التبر المذحة إلى تكرار كلام الله تعالى للتعليم والتعلم، والتمسك بحججه، فهو أوجبنا بكل مرة سجدة على حدة، يقع في المخرج، ولأنه يقطع عليه المراءى، بخلاف ما إذا اختلفت الآية في مجلس واحد، لأن لا حرج فيه، لأن

أبواب السجدة في القراء محصورة مضبوطة، فما التكرار لتسليم والحفظ غير محصوره ومضبوطة، ولأن الإنسان لا يقرأ جميع أبواب السجدة في مجلس واحد غالباً، ويكرراً في واحدة للتعليم والعلم والحفظ عاب، فظهرت التفرقة بينهم

١٩٧٨- ولم يذكر في الأصل حكم الصلاة على النبي ﷺ، إذ ذكر في مجلس واحد تركه عنى قول الكرخي رحمه الله تعالى لا يصح عليه إلا مرة واحدة، لأن من معناه أنه لا يجب عليه الصلاة إلا مرة، وإن كان هذا الرجل (قد كان) صلى عليه مرة، لا يلزمه هنا شيء، وإن كان لم يصل عليه، يدره هنا مرة واحدة

وعلى قول الطحاوي رحمه الله تعالى: يجب عليه الصلاة بكرة مرة، وإن كرر اسمه في مجلس واحد، لأن هذا حق الرسول، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لا يحقرني بعد موسى قبل وكيف تحقرني بعد مونسك يا رسول الله قال: «لن تذكر عند أحدكم فلا يصح عني»، وبه كان يعني الشيخ الإمام لأجل شمس لأسرة السرخسي رحمه الله تعالى

بوع آخر في بيان من يجب عليه هذه السجدة:

١٩٧٩- عشر: الثاني أي السجدة تلزمه السجدة بسلامته، إذا كان أهل الخروج والصلاة، وإن كان ميتاً من المرأة كالخط، لأن النبي عن التصرف لا يمنع لاعتباره في حق الحكم، كسائر التصرفات، منى عنها، وكل من لا يجب عليه الصلاة، ولا قضاءها كالخلف، والمصنف، والكافر، والصبي، والمجنون، فلا سجود عليه لتلاوة، ولما ذكرنا أن السجدة من أركان الصلاة، فلا يجب على من لا يجب عليه سائر الأركان، وكذلك الحكم من حق السامع، من كان أهلاً بوجوب الصلاة عليه، تلزمه السجدة بالسماع أو من لا يكون أهلاً بوجوب الصلاة عليه، لا تلزمه السجدة بالسماع<sup>(١)</sup>

١٩٨٠- وإن لم يكن الثاني أهلاً بوجوب الصلاة عليه بحر الحائض، والكافر، والنفسى، والمجنون، والسامع أهل يجب على السامع السجدة، إذ ليس فيه أكثر من كون الثاني صبياً عن الفقه، إلا أن النبي عن التصرف لا يمنع اعتباره في حق الحكم، عبر أنه إذا بشر التصرف من حق الحكم من حق من هو أهل لذلك، الثاني، إن لم يكن أهلاً للسامع أهل، فيجب عليه السجدة، وذكر صاحب المجنون في نوازل الصلاة أن الحيوان إذا قصر

(١) استخرج من د ر ط م

(٢) استخرج من السبع المخرجة عدة

[illegible]

١٩٨١ م هجری القمری، فخره از حوالیه سجده، امیر ابی سجد، و نه  
سجد، ثم یکن علیه السلام، و المکرر انما یقرآه السجده، و ابی الحسن علی حقی رحمه  
الله علی أحد لا یقره الدعاء، و المکرر انما یقرآه السجده، ثم یسجد لها حتی  
تأخذه، و یسجد علی السجده

[illegible]

سورة اخرى في بابه يبطل هذه السجدة وما لا يبطله

[illegible]

١٩٨٦ : محمد بن عبد الله بن حمزة، تاريخ الدولة العباسية، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب العلمية.

إمامها، لأن الاحتياط في عرفت منقسمه ضروري وهو - والله اعلم - أن الرجل يقرأ الشَّعْرَ  
والأَمْرَ إذا ورد في الصلاة، وهذه ليست بصلاة مطلقة، نعم يمكن الاحتياط في صلاة  
والله سبحانه وتعالى أعلم.

### نوع آخر في بيان ما يتعلق به وجوب هذه السجدة:

١٩٨٥ - ذكر في الكتاب من رواية السجدة، فيها لا حرف الذي في سجدة،  
قال لا يسجد، ولم يقرأ حرف الذي يسجد منه وحده لم يسجد (أو يقرأ أكثر من أي  
سجدة).

فإن الشيخ الإمام العبدية هو جمهور وجهه الله تعالى أن يقرأ سجدة ومعه غيره  
معه، فوعداء فيه أمر بالسجدة وسجدة وإن كتبت دون ذلك لا يسجد  
وهي قراءة السجدة واحدة من هذه السجدة خري - من لا من أول السجدة أكثر من  
نصف الآية، وقرأ حرف الذي فيه سجدة أو يسجد، وإن بدأ بحرف الذي فيه سجدة، إن  
قرأ ما قبله فوعداء أكثر من نصف الآية، كسجدة، وإذا دلا على سبب الإمام العبدية  
لمن عني لذلك وجهه الله تعالى، فهو صحيح سجدة من غير كل واحد منهم فقرأ حرف، ليس  
معه أن يسجد، لأنه لم يسمعه من سب - والله سبحانه وتعالى أعلم.

### نوع آخر في بيان تكرار هذه السجدة:

١٩٨٦ - وجد قرأ به السجدة سجدة، ثم قرأها من جديد، يعني أن يسجد، وإن  
قرأها من سجدة، حين يقرأ الثانية في سجدة، فعلية سجدة وحده، وهذا المستحسن.  
القياس أن يجب تكرارها، وسجدة [لأن السجدة] حكم السجدة، وحكم يتكرر كمر  
السجدة [السجدة]، لا من أجل السجدة، لأن السجدة سجدة، والعبادة يعتد فيها  
ولا يعتد بحددها، بخلاف سجدة، لأنها عتبات، لا من في عتبات استغاثها  
لا يسجد.

(١) في التلخيص عليه من به السجدة

(٢) مستوفى من السجدة موجوده عندنا

(٣) سجدوا من الأسخ مروج دعنا

(٤) في الأصل ومن لا لعل الصحيح في سجدة

وجه لأصحابه ما روي أن حبريل عليه السلام كان يقرأ ما به المسجدة على من  
 في الصلاة وكان يكرر عليه مرة واحدة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد سجدة واحدة ويروي عن  
 أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه كان يقرأ ما به المسجدة في كل ركعة وكان  
 يكرر ما به المسجدة في [مكة] واحدة ورعا كان يحطو خطوه أربع خطوات وكان يسجد لذلك  
 مرة واحدة والنسب في ربه في مكان واحد وفي آية واحدة وفيها عفا ثلاث ركني عن أبي  
 القاسم والقاسم ما ذكر من وجوه ثلاث في صدر هذا الفصل

١٩٨٧ - من من مسجد وجوه، وعده وهو ثمانية، لعيب مسجدة أخرى، وكذلك  
 في مسجد بلاء في حو ذهب، ثم عفا قفر ثمانية بقرعة مسجدة، لأنه احتلج المجلس،  
 فلا يمكن إتيان الاتحاد، وهذا إذا ذهب بعيدا، وأما إذا ذهب لم تأييديه مسجدة واحدة، فيل  
 في الحد الفاصل بين القرية والبيد، إيه إذا مشى حصري، أو ثمانية فذلك ثمرة، وإذا كان  
 كسر من ذلك فذلك بعد، قال محمد رحمه الله تعالى من كان حو من عرض المسجد  
 وطوله دهر قرو، وهذا إذا كان المجلس وجلس القراء، كما روي عن أبي موسى الأخرن  
 رضي الله تعالى عنه أنه كان يقرأ أصحاحه وهو في حو سبعة سميرة، وأما إذا لم يكن مكانا  
 يقرأه ثمانية لأن المجلس يمتد

ولو لم أره، ثم لم يقرأه ثمانية ثمكية مسجدة واحدة، لأن مكان الثاني لم يحتلفه  
 إنما احتلج فيه، وقد يخلاف المبرور، لو قلب من مسجد حيث يحط حبرعا، لأن ذلك  
 ليس لا خلاف المجلس، بل لأصحاب الإعراف دلاله، لأن من حو، هو هو فقام بعد، إذ  
 الفوعة جميع لدى، فكان قيامه دليل الإعراف، والتقدير يسن الإعراف سريعا ودلالة،  
 فأما هنا فحكم بمسجدة اختلاف المجلس وتم بيعد

١٩٨٨ - من أكل يريد به أكلا طويلا، أو نام مصحفا، أو أحد من بيع أو سواه، أو  
 شغل عملا عرفه، أو كان في ذلك، ثم قرأ صلي مسجدة أخرى مستحقة، والقبلي  
 في ركعة مسجدة واحدة

[وجه القياس]، المحسن لم يبدل حقيقة، فانه مع سئل عنها إلى مكان آخر  
 ثمكية مسجدة واحدة، كما لو كان العمل يسيرا

(١) المسند، في الصحيح المرفوع عنه، وذلك في الأصل مجلس

(٢) حرب الأم، ما رواه أبو جابر عليه، وفي الحديث، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٣) استأذن من النبي صلى الله عليه وسلم



وجه الاستحسان وهو أن المحقق قد سئل أسئلة وحيدة، وإن لم يتبدل حقيقةً، لا الفعل، إنما كثر بها الجلس إليه، ألا ترى أن فترة يوم قد جسدوا، يوم يملكون إليه مجلس للدرس، ثم يستملكون بالآكل، فيفسر مجلسهم مجلس الآكل، ثم غشوا، فيفسر مجلسهم مجلس الغش، فصار لنا مجلس هذه الأعمال كلها بالذهاب ورجوع.

١٩٨٩- وان بعد فاعداً، أو كافي لعمدة، أو حرف حربية، أو عمل عملاً سعيًا فخرًا،  
فليس عليه سجدته حرمة، لأن السجدة لم يبدل ولا حقيقة ولا شكلًا، أما حقيقة فلا شك  
فيه، لأن له سجدته إلى مكان آخر، وأما حكمًا لأنه لا يضاف المحسن إلى الأكس ما قبل  
العمدة، ولا إلى الفخر بشرف، شرفًا، ولا إلى الشرف بالثناء فاعداً، أو إذا لم يتبدل للمحسن  
حقيقة وحكمًا، صار وجوده وعلامة سواء

وقر الذي يسدي الخردس إذا قرأه سحفة وحقة احتفك شايح وحمهم لله تعالى  
 به ، فإن مضهم يكفه سح ، واحدة لأن علس ، حذس حيث لاسم ، فون الحلس  
 يصح إلى هذا التصر ، والصحيح أنه يقره نكلى مرة سحده ، لأن محلس بيدى حقيقة يسدل  
 المكتنزة ، وإذا احتفك حقه لا يسر واحدة بالحد العمل ، فكما يو كان رك تلاء آيه السجده  
 مراراً وتكراراً سحر لا يكفيه سجده واحدة ، وإن كان العمل وهو السير واحداً ، ولقد تلامها  
 على النور والكدر ، اختلاف ، فتح رجهه لده الى ، فاش اختلافهم في سديه  
 ثوب أو حشيه حادى في سديه انوباً

١٩٩٠-١٩٩١ هـ لدى بلاها عيسى اسحق عيسى عيسى سم اسحق لم عيسى خير، ولا تملك الآية في شهر ابو به بمرامه سبحانه، عبد محمد رحمة الله تعالى بكعبه سبحانه، محمد رحمة الله تعالى عبد الشجرة وثقه واحد.

وحد ظلم الرواية وهو أنه مدلل للكلال لا احتلالاً لهم، لا يرى أنه مستطابقون  
للموضع الذي سمعوا ذلك الموضع، حتى يربطوا على الأرض، ثم يفتن مدللهم  
على الأرض، يأنسهم مدللهم

[illegible]

(۱) ہفتی مہینہ بیس

١٤٩٢ هـ / ١٩٧٣ م

(۳) انجمن‌های مردم‌نهاد و نهادهای مدنی و اجتماعی

إذا كان طول المحرم وعرض مثل طول السجدة وعرضه، يكتب سجدة واحدة، ولو فرأها في رواية للسجدة الجامع بحسبه سجدة واحدة، وكذلك حكم ثابت، والله  
وقيل في ذلك إذا كان الدر كبيرة كدور السلطان، فلا في دار بها ثم تلا في دار أخرى، يلزمه سجدة أخرى

١٩٩٢ وإذا في المسجد جامع إذا تلا في دار، ثم تلا في دار أخرى يكتبه سجدة واحدة لأن دور المسجد الجامع وإن كثرت جميعته كمكالم وحده في جنس حرار الاقتداء، فكان في حكم السجدة، ولا كذلك دور السلطان

وإذا قرأ مرة على ركبته، وإذا سبى - فإن كان في الصلاة يكتبه سجدة واحدة لأن حرمة الصلاة تجمع المسكن المذنبه وإذا سبى حرج الصلاة يلزمه كل مرة سجدة، فوق بين علماء بين السبى، لأنه إذا قرأ في السبى والنسبة لم يرد، يكتب سجدة واحدة وهو القائل لم يكل مرة سجدة وأخرى وهو قد سبى النسبة مضاف إلى السبى لا في راء لا فرغا وعرضا، أن ترغا قورا تعالى (وهي أخرى بهم)، الله تعالى (أصاب الجري إلى السبى لا إلى الركب) وأن عرفا فلا الناس يقولون سبى السبى كذا وكذا، مرفعة وإذا حصلت مضافا إلى السبى فيكون سجدة في سبى الركب، وإن اختلف في سبى السبى فأنما سبى السبى، فمضاف إلى الركب عرفاء، فإن الناس يقولون في العرف سبى كذا وكذا فوسمنا اليوم، وإذا صاد السبى مضافا إلى الركب، سبى، فكان حسبه وحكمنا، بعض متابعيهم رحمهم الله تعالى قالوا ما ذكر في الكتاب، إذا قرأ سجدة على القامه سبى أو وثيقة سبى، فإن كان في الصلاة فعليه سجدة واحدة، محذور على إذا قرأ مرفعا أو في الركبة الواحدة، فإن كان ذلك في الركعتين، يجب أن يكون على الاحتلام الذي ذكرنا فيما إذا قرأ على الأص من الركعتين، على قول أبي يوسف حمله الله تعالى يكتبه سجدة واحدة، وعلى قول محمد ر حمله الله تعالى يلزمه سجدتان

ومهم في ذلك جواب في هذه المسألة في الركعتين والركعة الواحدة سواء بالإجماع، ويكتبه سجدة واحدة بالإجماع

(١) وفي السجدة مرفوعة عدداً ماكن

(٢) سورة هود الآية ١٢

(٣) وفي سبى وفي قوله تعالى أبلغ

(٤) وفي سبى - ١١ - من لأومى في الصلاة في ركعتين

[illegible]

١٩٩٣ هـ زاد في هذا الكتاب من قبل تلميذه ، وهو في فقهية جديدة وخدمه المسجلان ،  
 دوي القياس عليه سجدة ، روح القياس ، وهو في المكان مختلف حقيقة ، لأنه كتاب على الدالة  
 والآثار على الأرض ، والاختلاف في المكان بينهما تقدر في كثير من وجه ، بدأ مجلس الإله  
 وجدسه جميل حرم وهو بزرور ، يحصل أثره في طبع المجلس ، إذ حتمت أو يجب قبول  
 المجلس ، فكان سجدة ، بل هو سجدة

وجه الاستحسان وهو أن الزول على قنطرة واحدة من إحدى المكنى قليل أيضاً  
أما المصلحة لا يوجب ذلك ثبوت المصلحة، فكذلك مع الزول من كبريت من مراكب فعليه  
مصلحة لأن مبر الدابة كونه وعلوه شخصاً والوقوف على الأرضين، ثم ركنه  
فقد قيل أن يسير من سجد من سجد وأخذه على الأرض، وهو سجد على ثقبه ثم يحرق  
في الأول؟ لأنه قد سجد على الدابة والوقوف تصعب من الأرض، وأما إذا سجد على  
الأرض، فالوقوف أقدم من الأول، والمكان واحد، فليس يؤخذ بحسبهما

[illegible]

سجدة أخرى؛ لأن التي رويت بالتلاوة في الصلاة صلاية، فلا ثوب عقب زيادة في الشروع في الصلاة، لأن أضعاف، وإن لم يكن سجدة أولاً، حتى تس في الصلاة في مكثه فمراعاة. فصح أنها حسنة أخرى من غيرها في ظاهر الرواية، وروى ابن سماعة عن محمد بن عبد الله بن علي وهو إحدى روايات من يروى الصلاة أنه لا يحترق فيها، وعنه أن سجدة للقرى تلاها خارج الصلاة بعد الفراغ من الصلاة.

وروي هذه الرواية وهو لا يمكن إدخال الثانية في الأولى؛ لأن الأولى، ولا يمكن إدخال الأولى في الثانية، لأنه خلاف موضوع التفاضل، فلا بد من عيار كل واحد منهما على حدة، فالصلابة يرد في الصلاة وغير الصلاة وهي لأمر تؤذي بعد الفراغ وجه ظاهر الرواية، وهو أن تسب واحد، فإن التوبة واحدة، والمكان واحد، والزوجة أكمل من الأولى، لأن بها حرمين، ولو كانت على الأولى باب عيبها، فإذا أكل أولي أن ثوب عيبها

١٩٩٦- إذا قرأ بمس في السجدة وسجد في جسي ايضا حرته سجدة واحدة، هكذا ذكر في الجمع الصغير، وفي الطمع الكبير قال في نوادر مبدع وهو رواية ابن سماعة عن محمد بن حماد بن عمار، أنه لا يكفيه سجدة واحدة، ولا ثوب للتوبة من السجدة وعنه أن يسجد تسعة إذا فرغ من صلاته وجه رواية ابن سماعة، وهو أن السجدة تسب صلاته، وأما إذا كان في الصلاة صلاته، فلا ثوب بعد تسب بصلاته

وجه ظاهر الرواية وهو أنه سمع وثلاثي مكان واحد، فمدخ تسبوعة في التلاوة وتسب التوبة عيباً حقيقياً، لأن التوبة أقوى من السجدة، لأن بها حرمين حرمة الصلاة وحرمة التلاوة، وتسموعة بها حرمة واحدة، والقوى يسب عن الضعيف، ولو استويا في الخطوة سبب أحدهما عن الآخر، فلا يوجب القوي عن الضعيف أمر

قال الشيخ الإمام شمس لأنه الخلقاني "بين الناس كلام كثير في هذه المسألة، قال بعضهم إن كان السجدة والتلاوة في مقام واحد، فعبه رواد أن يكتب ذكرها، علماً إذا كانت التلاوة في مقام، والسمع في مقام آخر، فيصح أن يكون مسألة عن الاختلاف، عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تكفي سجدة واحدة، وعند محمد رحمه الله تعالى يلزمه تسبعتان، وذكر الشيخ الإمام الشافعي أبو جعفر رحمه الله أن جواب جامع يصح عند أبي جعفر إذا

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

في حب الأعداء في حق السجدة لا في حق الصلاة

وقال الشيخ: لا يجب لأحد في حق سببية السجدة لا في حق القرعة، وتفسيره: أن يجعل كل الأعداء من سائر أئمة لا أن يجعل كل أعداء هؤلاء وحده. ويرى بعض من طلبة الثلاثة وتلاميذ السجدة أنه أحرى، لا يلزمه سببية الثلاثة، وكذلك لا في الركوع ذكره في صلاة الفارسية، لأن هذا الكلام محذور فيها.

### نوع آخر في مدح الصلاة في السجدة عن وجه في الصلاة

٢٠٠٠ - قال محمد رحمه الله: إنا نأثريه السجدة خلف الإمام، فمنعها الإمام والقوم، ليس منهم أن يسجدوا ما دفسوا في الصلاة، وهذا حكم باب الإجماع، لأنه يؤدي إلى قلب السجدة، فإن ثالي شيع في هذه الصلاة، ونقل سائر أئمة السجدة لأن الثاني إمام السامري، قال عليه السلام للثاني: كنت إماماً بر سجدت سجدتين معاً، وهذا كانت السنة التي تقدم التي يسجد، ويخطفون خلفه، من برهم لأد، في الصلاة، أظلم النجيب مؤرخاً، وقد ناطق: لم يردوا من الصلاة، لا يسجدون، بل يصعد عدي حبيبه وأبي يوسف رحمه الله، وقال محمد: يسجدون! لأد الثلاثة صلح من أئمة، فوجبت السجدة عبد محمد، أكثر ما في باب به حرمت القراءة [على المصنف حسب الإمام، ولكن حرمة القراءة لا يكون مانع وجوب السجدة كحرمة القراءة] على إجماع وأختصر والمفاد، والكثرة وتلاي هؤلاء لا يمنع وجوب السجدة وكذلك هم.

ونها: المصنف يحجج من القراءة خلف الإمام بدين به بعد قراءة الإمام عليه، قال عليه السلام: من قال به إمام نصرته الإمام لله قرء، ودينه ديني، وإليه لا ديني، حجة المولى عليه، ونصرف المحجور عليه لا يعتمد حكمه كسائر نصرته، يختلف قراءة أخيه وأخيه، لأئمة ليس، توسع طبعها ولا محمد بن، بل كانا مبين عن الثلاثة ونصرفت للمبني على معتد حكمه، فخرج بين أخيه وبين أبي، قال أخيه في منع أعمال التمسك، وأثر أبي في حرمة الفعل دون ترك الأعمال، والفرق فيه أن السبي يقتضي تصور الشخص بعد النهي كعادركاب قبل النهي بخلاف المحجور، غير أن صور الحبس والمقتضى يساوي بين من نواه ما دون الآية على ما ذكره الطحاوي رحمه الله، فذلك التقدير كافي لتفاني الوجوب، فأنما المصنف يشرح عن قراءة ما دون الآية وموجود عنه عن ما مر.

[illegible][illegible][illegible][illegible]





ثم ركع ركعتين شاء ركعاً بغير سناً الركوع على السجدة، وإن شاء ضم إليها من السورة الأخرى أية أخرى، حتى يصير ثلاث باب، وإن أطاعكم السعيد وهو أحب إلى

وهذه القراءة بعد السجدة بطريقين لا طريقين للجنوب، حتى أنه لو لم يقرأ بعدها شيئاً أحرأه وبكره، غير أن في الركوع يحتاج إلى سبعة لا إلى جانب الأيمن هو السجدة، والركوع مكان يوافق السجدة مضمناً، بعدتها خمس، فمن شاء أنه يقرأها على يتلوه، ومن حيث أنه يختلف صورة يحتاج إلى أئمة يدرى ركوعه ثلاثاً بالسجدة لأنها على الواجب الأصل، ولا يحتاج فيها إلى التنية

وهذه هي الروايات من قوله إن شاء ركع لها وإن شاء سجدة إن شاء ركع الصلاة مقام سجدة ثلاثاً، وهذه لتفسير مخلوق غير نبي حبيب رحمة الله تعالى من عبد الله يوسف، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما يدل على أن سجدة الرضا سبب من سجدة الثلاث، فقد روى عنه إذا كانت السجدة في آخر السورة، من الأعراف، الحزم، أو فرياً، مثل من يسرق في رأسه، وركع حين فرغ من السجدة أجره سجدة الرضا عن سجدة الثلاث.

وهذا فصل أحسن فيه، يحتاج إليه إذا لم يستطع ثلاثاً سجدة على سجدة، ولم يركع لها ركوعاً على سجدة، وإن ركع بعدها، وسجد للصلاة، فلو شرع يركع من سجدة الثلاث، أو تسجد بعده، بعضهم قال الركوع أقرب إلى موضع التلاوة، فهو الذي ينوب عن سجدة الثلاث، وقال بعضهم إن سجدة الصلاة نوب عن سجدة الثلاث، وهكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن للحجاة سبب وبين سجدة الثلاث، ولأن الركوع لا يركع قريباً، لا في الموضع، والسجدة مفرقة عن الصلاة، وبغير الصلاة، فكانت السجدة تكون هي كركب قرعة، وكانت هي أولى، ولأن الركوع لا يتنازع سجدة، والسجدة هي الأصل، ولهذا لا يركع من الصلاة إذا كان عاجزاً عن السجدة (فإنما ينوب ما هو الأصل) "م لا خلاف في ركوع الصلاة لا يتوجب بدون السجدة.

٢٠٠- وأن سجدة الصلاة هل تنوب بدون أية؟ اختلفوا فيها، قال محمد بن مسلمة وجماعته من أئمة يبيع لا ينوب ما لم يوفى ركوعه، وبعد ما سموا قائماً أنه يسجد لصلاته وتلاوته جميعاً، وغيرهم قالوا عليه فيها كسر شرط وسجدة الصلاة تقع عن

## الصلاة والتلاوة مدرجات

«هذه قنوت من قال ما أتت به بشرطه أتيها من حسن وأسيء»  
 «أولاً» وهي سجدة صلاة عند كل التلاوة فيها وإن لم يركع ركعتين يركعها في ركعة واحدة  
 «الاحتكاف» وحرام الخوض في غير ما أتت به بشرطه، فإن سمع صوتاً من غير ما أتت به  
 «ركعة واحدة» من قال ما أتت به بشرطه، أتيها من حسن وأسيء، فإن سمع صوتاً من غير ما أتت به  
 «وسب الأخرى التلاوة» وهذا مختلفان، واختلاف السجدة يوجب اختلاف الحكم  
 ثم قوله إن كل ركعة وإن شاء سجدة واحدة، وهي الاستحسان لا يشره الركوع عن  
 سجدة التلاوة، ولا سجدة واحدة غير سجدة التلاوة، بل على القياس والاستحسان في  
 الأصل.

قال محمد رحمه الله تعالى: وبالقياس ما جاز، ووجه الاستحسان  
 أن السجدة التي من الركوع في معنى التقبوع، فلا يركع الركوع عن السجدة، وكذا  
 سجدة الصلاة لا يركع عن سجدة التلاوة استحساناً، كما في سورة «أولاً» من حيث الصلاة  
 هي الأخيرة، من أصحاب ربيهم الله تعالى من قال: هذا عطف من تكسب، والتصحيح أنه  
 يجوز استحساناً لا قياساً، ومن أصحابنا من قال: موقع قياس الاستحسان خارج الصلاة  
 وهو إن قرأه السجدة خارج الصلاة، وأراد أن يركع بدلاً عن السجدة، يجوز قياساً ولا  
 يجوز استحساناً، راجع إلى ما مر - وجه الاستحسان أن الركوع خارج الصلاة ليس  
 بركعة، والله أعلم، وهو أن قرأه لا يركع عن الركعة، بخلاف الركوع في الصلاة، لأنه  
 بركعة، فهو ما من السجدة ما أتت به بشرطه.

٢٠٠٥ الوجه الثاني: إذا كان بعد السجدة ثلاث باب إلى آخر السورة، أو كانت  
 السجدة في آخر السورة، وهو الوجه الثالث، أو كانت السجدة في وسط السورة، وهو الوجه  
 الرابع، وللحكم في هذا برهانان: الأول، أن قوله في هذه الآية: «أو قرأه» لا يركع  
 بركعة واحدة، ولم يصرح على العكس، ولكن مراداً من «أو قرأه» أن يركع إلى سورة أخرى  
 وترتيبها، إن قرأها بعد ما أتت به بشرطه، أو يركع في سجدة واحدة من سجدة التلاوة.

أما إذا قرأ بعد ثلاث باب أو كانت السجدة في آخر السورة، أو قرأه في سجدة  
 إلى سورة أخرى، لم يركع الركوع عن السجدة، لأنه إذا قرأ ثلاث باب بعد أن قرأه في سجدة  
 صارت السجدة ركعة واحدة، لأن ركعتين ركعتين، إلا أن يركعها.



بعضهم

والرابع أنه يومئذ أنه تركها فقرأ من السجدة، فذكره، بقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ

وَالْخَامِسُ أَنَّ بَرَكَ السَّجْدَةَ مِنَ السُّورَةِ يُؤَدَّى إِلَى حَرْفِ الْقُرْآنِ<sup>(٦٦)</sup> فذكره؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرْبُّنَا إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا<sup>(٦٧)</sup> وقال النبي صلى الله عليه وسلم: ليس شيء من القرآن مهجور<sup>(٦٨)</sup> فلا يبرى أنه أن يذبح فيه السجدة، فبعد ذلك أن كان التالي وحده، فقرأ كسجدته، وإن كان معه جماعة قال مثليها<sup>(٦٩)</sup> إلى أن كان المزمع ساجداً يسجد، ويقع في سجدة أنه لا يسجد عليهم، بل يسجد، سجدت من غير أن يجهر أحداً يسجد معه، لأن في هذا خفاء، ثم على الظاهر، وإن كانت محدثين يظنون أنهم يسمعون ولا يسجدون، أو يقع في سجدة، يشق عليهم أداء السجدة، يعني أن يقولوا في سجدة كجلا يكون برك رب رب الفرائض، ويظهرون، ولا يجهر محرراً عن نبيهم، فذلك مندوب إليه، ولا شيء من ما إذا قرأنا صلوات الصلاة أو في الصلاة

قال الشيخ رحمه الله: بعد هذا الإسلام على الردى في شرح الجامع الصغير، ومن أسس من ذكره ذلك حديث الصلاة، ولم يذكره في الصلاة، ولكن هذا خلاف الرواية بين صحيحاً قال في الجامع الصغير وذكره أن يقرأ السورة في سجدة وغيرها، ويذبح في سجدة، فإن كان لا يرى بساكن عمداً<sup>(٧٠)</sup> للسجود في غير الصلاة، وهو أن يقرأ آية السجدة من غير السجدة، فقامه من الإقبال على السجود على وجه العزلة، ولأنه في أما يسجد عليه، فقل الله تعالى ﴿لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَن تَسِرُونَ﴾<sup>(٧١)</sup>، وحده من أسس في أنه لا يقرأ في سجدة بعض أي من القرآن، لا يقرأ عليها ولا يذبح من ذلك، ثم قال: أحسن إلى أن يقرأ معها آية نواشر، لأنه أيسر في طهارة الإحراز، وإلا على الصغر، أكمل في الطهارة، ولم يذكر المختار السجدة في الصلاة على قدمه مع خطه الصلاة<sup>(٧٢)</sup> قال: ويجب أن يذكره في حال

(٦٦) سورة ص ص ١٤٠

(٦٧) سورة النمل ص ١٠

(٦٨) وفي ط النعمان

(٦٩) سورة المائدة ص ٢٠

(٧٠) وفي ط خلاص

(٧١) سورة النمل ص ٢٠

المسألة: لأن الأحكام من دين الله تعالى لا يرد

٢٠٨ - وفي بعض النسخ: ولما اتفق على أن الميت أحدهما رضى قاله تصحيد  
بغير رضى في هذا، فليس له أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه  
لأنه من ماله فله أن يرد، ويصح عليه أن يرد.

٢٠٩ - وفي نسخة: ولا يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد

٢١٠ - وفي نسخة: ولا يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد

٢١١ - وفي نسخة: ولا يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد  
في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد

٢١٢ - وفي نسخة: ولا يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد

٢١٣ - وفي نسخة: ولا يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد

٢١٤ - وفي نسخة: ولا يرد في الفقه، فصح أن يرد في الفقه، فصح أن يرد

4.  $\frac{1}{2} \times 2.5 \times 10^6 = 1.25 \times 10^6$  (1 mark)

[illegible]

وذكر في بعض النسخ أن هذه هي الآية التي فيها  
الاستعارة بغير وجه، و... غيرها في مكانة الثاني فكلمة هذا  
كأنه من حق نفسه أي... الآية... على ذلك.

١٦٢ ٢. الخديوي قد فرغ من اية التجهيزه الخاصه لثوبه من ارضه وعرضه من يده في القلعه  
المسقطه لمصره مسجده وحدودها والابواب بسطت على

٢٠١٤ ر ر الإمام الشافعي رحمه الله عليه  
 أصله لآل خمسة فهو منصور عباسي مظهر لمدينة - في في القادسية  
 دخله أي سجدها وسجد به فمعه فكان في رأي العامة

د ٢٦ هـ الإمام لاجن سبسي لشمه اخبرني ، قال: مناجاة، حسبه الله تعالى  
 السبح في دعائه د ٢٧ الإمام سمر القاضيه رايحه يد له د ٢٨ امامه ف و كبر العوام  
 د ٢٩ المكيه القاضيه له د ٣٠ امام القاضيه له د ٣١ وفيه من يد ما لا يقضي، وهكذا  
 في غير ذلك

فقد لفتهم إليه (أي من شدة الإعجاب والاعتراف الذي حظي به) إمام الأمة على يده  
للإمام أن قرأ سورة فبسطه يوم الجمعة، كما جاء في صلاة ظهره في داره  
وأيضا، ويحيى أن يكون لأمر عظيم في حق من لا يسبق له، (أي كصلاة لا يجزئ فيها  
القرآن) في نفسه



الترافل - لأن فيه أن لا يصعب

٢٠١٢- ، كما هو في الأصل في السنن، قليل هو التركم حصاً، وقيل، هو الفعل  
تقوماً، وكان الشيخ الإمام العبد أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول: بالعين في حالة النزول،  
والترك في حالة السير - والله سبحانه وتعالى أعلم .

### بوع في بيان أدنى مدة سفر الذي يتعلق به قصر الصلاة

٢٠١٨- قال علماء دار رحمهم الله تعالى أدنى ما سير، ثلاثة أيام، لياليها، والأصل في  
ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «مسح القصيم يوماً وليلة» ومصادر ثلاثة أيام ولياليها<sup>(١)</sup> ذكر  
المسافر سلام التعريف، فبينه سنن أبي الحضر، فقد جوز لكل مسافر، مسح ثلاثة أيام ولياليها،  
ولا ينصّر أن مسح كل مسافر ثلاثة أيام ولياليها، إلا وإن يكون أقل مدة للسفر ثلاثة أيام  
ولياليها، والمسمى في ذلك أن القصر في السفر شكك المخرج وأنتهه (المخرج والكتبة)<sup>(٢)</sup> في أن  
يسجل رحله من غير أهله، ويحطه في غير أهله، وذلك لا يتحقق فيما درس الثلاث، لأن في  
اليوم الأول يحمله من أهله، وفي اليوم الثاني إذا كان في مقصده يحطه من أهله، وإما يتحقق  
في الثلاث؛ لأن في اليوم الثاني يحمل رحله من غير أهله، ويحطه في غير أهله، فيستحق  
مسح المخرج، فهذه مدة ثلاثة أيام ولياليها، تم وصف في الكتاب السفر، فقال: «سور الإبل  
ومعنى الأقدام، وهو السير الراسخ والمعتد للمال؛ وهذا لا، أعجل السير حير المريد، ولطالما  
سير المعجلة، وغير الأمور (إسماها)

تم معنى قول علماء دار رحمهم الله تعالى أدنى مدة السفر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها، مع  
الأمساحات التي تكون في حلال ذلك، وهذا لأن المسافر لا يمكن أن يمضي دائماً، بل يمضي  
في بعض الأوقات، وفي بعض الأوقات يصير يمشي ويأكل ويشرب، وعن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى أنه اعتبر ثلاث مراحل، وعلى قبيل هذه الرواية في بخار إلى كرمنة مدة سفر، وكذلك  
إلى مربة، وإن أحد بعض مشايخ بطوا، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه عدده يومين  
والأكثر من اليوم الثالث؛ لأن للأكثر حكم الكل في التسرع، فمقام (الأكثر من اليوم الثالث  
تماماً) كله، وهكذا، وفي أحسن من أبي حنيفة، وفي مسامحة عن محمد، وعلى قبيل هذه

(١) المخرجه مسلم ٢٤٤، والنسائي ١٢٩، وابن ماجه ٥١٤، راجد ٤٤١

(٢) استخرج من ف و م و ط

(٣) استخرج من جميع المسح الموجودة هنا،







بحسب مسلم، حتى يشأ [حكم] العصر في حقه، فهو لا يصير يتحصر بمسألة مجردية العصر، بل شرط بعد خروج ورؤى بين الشعر والإمامة، ولا بأس بصير معبداً بمجرد إليه لما كان في موضع يصح بالإمامة، ولم يكن ذلك معبراً ما بين الصلاة، وإنما الله تعالى

والفرق بين من السمع هنا إلى الفعل، والفعل لا يكتبه مجرد إليه، أم في الإقامة الحاجة إلى ترك العمل، لأن لا يصير هو الإقامة، وإنما بطل حكمه بالعصر، ويصحح إلى ترك الصلوات، ليظهر حكم الإقامة، والنسك يتكفيه مجرد إليه، ويظهر عدداً من كتاب الزكاة، من كادته عد لخدمته، وبوي، ثم يكون مستحراً، لم يكن مستحراً حتى يصحبه، وإن كان للخدمة، وبوي، لا يكون لخدمته، خرج من سجادة دابة، وما عرفه، من حيث إن في بعض الأول الحاجة من بعض، وفي المصنف الذي الحاجة إلى ترك العمل

٢٠٢٣ حال محدود حقه في بعض، ولا يقتصر حتى يخرج من محله، ويختلف دور العصر، وفي موضع غير يقرب، لا يقتصر، لا يجوز عمولات العصر له صفة مسجدة ثلاثة أيام وليتيها، وهذا لأنه ما دام في عصر ذات العصر فهو لا بعد من ذلك، والأصل في ذلك، روى من علي رضي الله عنه أنه خرج من العصر في يومه، في وقت العصر فتكلم، ثم نظر إلى بعض، ثم ما بعد، ثم ما كان حديثاً هذا الخبر، وعنه، إذا كانت الحلة بيضاء من العصر، وكانت قبل ذلك متصلة بالعصر، فإنه لا يقتصر حتى يجاوز بيت الحلة، [أن تلك الحلة] من العصر، بخلاف القربة التي يكون رصيده بعد العصر، فإنه يقتصر الصلاة في يوم يجاوز بيت القربة، لأن ذلك القربة لا تكون من العصر، بل تكون من القربة، وبوي، شذوذ القربة، وتعدون من ذلك العصر إلى قمر صبح أو من صبح من ذلك العصر، فتوسى على العصر حتى يدور القربة التي بعد، العصر، ليس عن العصر من هذه القربة أيضاً، وهذا يعرف، فمن قلنا الشرط أن يحلف من عمرات العصر لا عمر

١٠٠٠ حكاه في جميع المصنفات، وكذا في الأجزاء

(١) وفي ٢٠٠ مع لروى

(٢) في ب بطل حكمه باسم

(٣) في ب بطل حكمه

(٤) في ب بطل حكمه في مصنف ٢٩٩/٢ رقم ٤٣٠٩

(٥) في ب بطل حكمه

٢٤ - ثم يصير حساب الذي منه يخرج المذبح من البذرة، فيخرجه "الذي يخرجه"  
 المثلثة، حتى انه اذا خرج سبعا الذي خرج منه قصر الصلاة، وان كان مائة، يبيّن أخرى من  
 الخشب الآخر من المذبح، وغيره بهذا الشكل، فيستحفظ من سجد رحمة الله تعالى.

وذكر الشيخ الإمام تقيي أبو جعفر رحمه الله تعالى في غريب الرواة، وذكر هذه الحكمة التي هي الإمام الأجل شمس الأئمة الخديري رحمه الله تعالى في شرح الصلاة، وذكر الصلوة الشهيد عمي رحمه الله تعالى في إقامته، لقد جرح مسألاً من بحاري، فلما بلغ إلى ريكتك مط، أو من باط وسان، مختلف الشائع فيه، واعتبر أنه مصر على الصلاة لأنه جاوره لا مصر، ومضى جاور، والمصر بعد جاور غير ثابت البلد.

[illegible]

ومن مناقب رحمتهم الله تعالى من اعتبر مجاوره في المنصر ان كان بين المنصر وبين قتله  
أقل من قدر علمه، ثم يكن يسير من حقه، وإن كان يسير من حقه، أو كانت المسافة بين المنصر  
وفاته<sup>١٢</sup> قدر علمه، لا يعتبر مجاوره القناه وهذا المثلث يعبر إذا كانت القرى متصلة بجناح  
المنصر، لا يربط المنصر بمنصر مجاوره القناه لا يمر، بخلاف ما إذا كانت القرى متصلة  
ببعض المنصر، حيث يعبر من القرى، والمصحح ما ذكرنا أنه يعبر مجاوره عنقراب المنصر،  
إلا إذا كان شمه عربيه أو هرب من منصب ببعض المنصر، فعند بعض مجاوره القرى - والله سبحانه  
وبتعالى أعلم -

نوع آخر من ميلاد الإقاعة.

٢٠٢٥ - رلا دى معرفت لآ السخر يخلل فالإدعاء، فقو أدبى مئة الإطامه عتد  
 خمسة عشر يوم، و، الشافعى رحمه الله تعالى، بوعه آدم حتى بو بوى لإدعاه أو بعه أيام،  
 بسم الصلاة عتده، و عتده بيه بو الأمان خمسة عشر يوم، لا بسم الصلاة

(۱) کوئی بے لایسہ اظہار

(٢) **الكلاء** - و ذلك في جميع النسخ الموجودة بمكتبة

(٢) وفي المسند الصحيح، في قوله: «في أحسن رحمة»، ثلثه محمد بن علي النخعي.

(11) وہ کہہ کر میں نے اس کے ہاتھ سے اس کی آنکھیں دھو دیں۔

[illegible][illegible][illegible]

(۱) احوال و زندگی کے بارے میں سب سے زیادہ حقیقت

$$= \lim_{n \rightarrow \infty} \frac{1}{n} \log \left( \frac{1}{n} \right)$$
$$r = \frac{y_1}{y_2} = \sqrt{\frac{g_{11}}{g_{22}}} \quad (7)$$

٢٠٠٠

(2) قال الإمام في نصيب الرب: **أنا ربكم**، والله الذي هو الله

٥١) دوا لېږدېدو څخه مخکې د ١٧ - ٢٦





المسعر - وهو الضرب في الأرض - والانتقال من موضع إلى موضع يكون صوما في الأرض، فلا يكون نامة، وهذا هو الإحصاء في الموضعين، فأما إذا عزم على أن يقيم بالمدينة في أحد الموضعين، ويخرج بالسيار إلى موضع آخر، فمن ذلك أن الموضع الذي عزم الإقامة فيه المسار لا يصير مقبلاً، وإن دخل أولاً إلى موضع انتهى عزمه الإقامة بالليل يصير مقبلاً، ثم بالخروج إلى الموضع الآخر لا يصير صاعداً، لأن الموضع الذي انتهى عزمه الرجل حبس به، ألا ترى أنه إذا كنت بالموسم أي تمسك في محله كما، لم يعل أنه يكون من السوق في النهار وكان هو لأصل، لم يجب اعتباره.

وما يتصل بهد النوع

٢٠٢٢ لا سیر من المسمون إذا كان في بلد أهل الحرب فأنعت بهم وهو صاف ،  
فوقه شبه على إذا خدعه صر يوعا في علم أو غيره ، فصر الملا إذا لانه محارب له ، ولا  
يكون دار صر ب مونس لا إذا .

١٣٦٢ - وكتبه : إمامنا الميرزا محمد باقر الحلي في سنة ١٢٨٠ هـ ، فعملوا بإسلامه وظلوا  
يقبلوه ، صرح به في نسخة أخرى من كتابه ، وفي نسخة أخرى : « كان في موضع محتجباً شهراً فلو  
أكثر : لأنه هو مختاراً له »

٢٠٣٤ وكذا عيناى لأعد عطلوه ليهتوه وإن كان رسمه من مؤلا - فميت كمنه  
من در اخره - عطلوه ليهتوه ليهتوه ليهتوه ليهتوه ليهتوه ليهتوه ليهتوه ليهتوه  
لا يصير مسلم ، ف لم يخرج من ، وكنت إذ خرج ، ، برى من ، يوم ال يوم ، لأن القوم  
لا يصير صرأ به خروج إلى ما دون سيرة الصر

٢٠٣٥ وكلفت تو كاي ابن مدعة من أهل حرب أسلموا، فمات منهم أهل الحرب وهم  
مقبولون من مدتهم، فأنهم يملكون الصلاة.

[illegible]

٢٠٣٧ وان كمال المشركون غطوا على مدبرهم، أقاموا لها، ثم إلى المسلمين رجوعاً







وَنُحَرِّمُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَكُنْ سَدًّا وَجْهَهُ لَا

[illegible]

٢٠٤٥ حاشي على السبع تكبير والأصغر من أسمهم في يدى أهل الحزب حاشى  
 فاعلموا أن الذى أحضر به هو موضع يريدون أن يقيموا فيه جماعة غير يرضى بغيره أن يكسر  
 الصلاة وإن كان الأبرار يرونهم أو ذكرا لا سير يريد أن يقيموا في موضع  
 خمسة عشر يوما ثم يخرجون (ذلك الموضع يريدون منه) ثم يأتوا فيهم الصلاة لأن  
 لا سير مقهور غير أن أسمه لا يسمعونه ولا يسمونه ثم يأتون مع من لا يسمعونه  
 الأعمى والثعلب مع لا سماء

[illegible]

٢٠٥٤- وفي الناحية الأخرى لأهل البلاد، من جهة أخرى في قسرة  
المحيطات، فإنهم قد خرجوا من بلادهم في السنة الأولى من الهجرة النبوية  
التي خرجوا فيها من بلادهم في السنة الأولى من الهجرة النبوية، على ما  
ذكره في السنة الأولى من الهجرة النبوية، في السنة الأولى من الهجرة النبوية.

[illegible]

٤٨-٦- ١ هي ١٥١١ هـ مرقد عظيم شهيد الطهر، والحق قام الحرب يصور - في  
شانه مسيريه جده ملان به هي صلاه الفجر، ان " ب " و " ب " هي صلاه  
الغيمه - في ١٥١١ هـ لا ينام باني محمد، قول ساء سم وسم بغيره ساء - في ١٥١١ هـ  
عاج ما كان هو في ١٥١١ هـ، هو كان صلاه الفجر، ان كان مقتداه هي

صلاة الجمعة - لأنه تم بعينه ، هو المصير

٢٠٤٩ - وكذلك العيد يخرج مع مولاه إلى موضع يسكنه ، فإن لم يحضره صلى صلاة الجمعة ، فمن صلى أربعاً أيضاً ، ولم يقعد على أسنّة ركعتين ، فقد صار أياماً آتية مولاه أنه كان قد قصد مسجده ، فبعد أن صلوا ، لأنه صار مسافراً من ذلك البلد ، وقبل لا يبعد المسافات ، ولا يظهر به الموتى في عن البلد ، وسألت عنه لسبب هذا -  
 ابن - الله تعالى

٢٠٥٠ - إذا أدى الموتى لأحد ، ولم يعلم العيد بذلك حتى صلى بأربع ركعتين ، ثم أخبره الموتى بذلك كان عليه إعادة ذلك القبلة ، وكذلك أتوا من غيرها روحها به الإقامة سنداً لهم ، وقد كانت هي سبب ركعتين أوها الإعادة في صفة الأربعين عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

٢٠٥١ - العيد إذا تم في يوم الجمعة ، فتوى الموتى الإقامة ، صحابته جرح سلم يقعد على رأس الركعتين ، كان هدفاً لإعادة ذلك الصلاة ، وكذلك العيد إذا كان مع الموتى في السفر فباعه مقيماً ، والعيد كان في الصلاة يغلب مرضه ، بعد ، حتى يرسم على رأسه الركعتين كان عليه لأعادته ، لأن صلاة سلام عسرة ، وقد صارت بعد شدة للمصطفى .

٢٠٥٢ - إذا لم يبعد مولا ، ومعهما جماعة من المسافرين ، ثبت صلى ركعة يوم الموتى الإقامة ، صحابته به في حله وفي حوزته ، ولا يظهر في حق اليوم أن يقول بحد ، سمع الله تعالى ، فيهم أربع ركعتين ، ويعلمون حقائق المسافر ، يسلم يقوم ، ثم يقوم الموتى ويقعد ويقيم كل واحد صلاته أربعاً ، وهو يطير ، لو صلى من - أو يجده معه جميع المسافرين ، فلو صلى ركعة أحدهم الأمام وقدم صعيداً ، فإنه لا يبعد من عن اليوم أربعاً ، فكذلك هنا سمعان يعلم العيد أن الموتى يوم الإقامة قال بعضهم يقوم ، إلى أن العيد يذهب إحصاءه أولاً يشير بإصبعه ، ثم يصب أربعة أصابع ويشير بأصبعه الأربع

٢٠٥٣ - الكافر يسأل ، وأسلم ، ويصير معه قبل من يلائه يوم - كذا حكاه حكم القيد ، وكذلك العبد ، إذا كان في شقة مع أبيه ، ثم بلغ القبر وبه وبينه وبينه أقل من ثلاثة أيامه ، كان مقيماً ، فانه الشخ الإسلام تجلس أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ، وقد بلغه من .. أربع ركعات لله ، إلى إن شاء الله - ، صلى أربعاً ، وقد أملاه الكافر يصلي ركعتين ، وهو خير من الشهيد رحمه الله تعالى لأبيه السحر من الكافر

جاءه لكونه من أهل البنية ، فعاد مسافراً من ذلك الوقت ، وفيه انصرف ثم نصح ؛ لأنه ليس من أهل البنية ، ومن الواضح اني بيع فيه إلى القصد أقل من مسيره سفره ، فلهذا يصلي أربعاً وقال بعضهم بضمها ركعتين لأن في سفر ذات المقام أي حذر أمة يصلان قريباً ، ولما سلم المسلم للسفر إذا ارتد والعبد ما عصى . ثم أسلم من ماله ، وبين رفته وبنيه أقل من ثلاثة أيام يبقى مسافراً ، فحسبهم يومهم من ارتد والعبد ما عصى ، ثم أسلم لا يظل ضامته ؛ فكذلك لا يظل سفره - وإن مسجده وماله اعلم - .

### بوع آخر: مسائل قريبة من مسائل النوع المتقدم

٢٠٥٤ - قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير : إذا كان للمسلم مدينتان بينهما مسيرة يوم ، وحدهما أقرب إلى أرض الحرب من الأخرى ، فكتب وإلى المدينة القريبة إلى وإلى المدينة البعيدة أن الخليفة ، بـ إلى أي أرض يلقوه إلى أرض الحرب ، فاعلم من قبلك بذلك ، فليقدموا إلى أرض ما حضر من مدينتي يوم كذا وكذا ، فعرج انعم من المدينة البعيدة يومين أو ثلاثاً ، ولا يدرى إلى أي أرض من أرض الحرب ، فإن كان بين المدينة القريبة وبين أرض أرض الحرب مسيرة يومين فصاعداً ، فإن الذين خرجوا من المدينة البعيدة ، يقصرون الصلاة حين يخرجون من مدينتهم ، وإن كان أقل من مسيرة ، ثلاثة أيام ، فإنهم لا يقصرون الصلاة ؛ لأن في الوجه الأول صدوا مسيرة ثلاثة أيام ، وفي الوجه الثاني صدوا مسيرة أقل من ثلاثة أيام ، وإن سلم هذا عداً أول أرض الحرب ، ويجوز أن يجاور من المدينة القريبة أول أرض الحرب فمسيرة يومين أو ثلاثة أيام أو ثلاثة عداً ، ذلك .

قلنا : قصد الوالي أرض الحرب معلوم ، أما قصد مجاوره أو أرض الحرب ليس بمعلوم ، يجوز أن يجاور ، ويجوز أن لا يجاور ، فست من أهل السنة البعيدة صدوا مجاورة أول أرض الحرب على أحد لا على اثنين ، فكثروا عاصدين مسير ، المسافر من وجه دون وجه ، فلا يست قصد مسيره المسافر بالسلك ، فلو أن الوالي حين كتب إليهم أخبرهم أن يريدون من دار الحرب ، أو أخبرهم كم يريدون من السير ، وكان ذلك مسيرة يومين من ناحية القرية ، فإن أهل المدينة البعيدة يقصرون الصلاة ، كما خرجوا من مدينتهم ، لأنهم خرجوا عاصدين مسيرة

(١) يريد من دار الحرب

(٢) وفي رواية أخرى أن من يريد من مدينتهم لا يقصرون

(٣) فكذلك لا يظل سفره

سفره فإن قدموا على وى مدينة القرية فقم بخرج أناسه، فإن أهل المدينة انصهدهم بمصروف  
الصلاة ما لم يخرجوا على الإمام بالمدينة القرية خمسة عشر يوماً بعد ذلك، فلو أن أهل المدينة  
القرية خرجوا من بينهم وسكنوا خارجاً، ينتظرون مرور الواس، وقد مضوا صبيحة  
ثلاثة أيام، حصل كان معه لم يخرج على الرجعة إلى وطنه، حتى يخرج الزوال، فإنه يقتصر  
الصلاة. وإن أقام في ذلك المكان شهره، لأشبه ما خرج من بلادهم، والظاهر يقتصر  
الصلاة وإن كثر مقامه في موضع ما لم يبق إلا إقامة خمسة عشر يوماً في موضع يصلاح للإقامة،  
ومن عزم منهم على الرجعة في منزله قبل أن يمضي، فيبقى حاجته فيه ساعة من بياض، ثم  
يرجع إلى عسكره، فإنه يتم الصلاة ما قام في العسكر، وهي منزله حتى يخرج من المدينة ولجأ  
إلى العسكر، لأنه بوي رخص السفر في احتكامه، فكذا بوي بغير مفسد، فلو أن أهل  
المدينة البعيدة خرجوا من بينهم قصر الصلاة، ومن لم يبق القرية في المقصد صرة  
يومين، فلما انقضى من المدينة القرية، قال لهم الزوال، إن أذنهم كتب إلى لا أنعموا قبل أن  
تخرجوا من دياركم، فإن الصلاة التي قصروها إلى أن تنهوا، في المدينة القرية، ثم،  
وكذلك الصلاة التي قصروها بالمدينة القرية ثمانية ما لم يسموا بهذا الخبر، فإذا سمعوا بهذا  
الخبر، فحينئذ ينجز الصلاة

واحتفظت عمارت الشايح رحمهم الله تعالى في مخرج هذه المسألة ، بمصنوع قتلوا في أهل المدينة المنورة ، فخرج من مدينتهم ، وهم ليسوا تحت ولايته وإلى المدينة القريبة . ولا في بلد بل هم في أيدي أنفسهم وفي قبورهم ، فيعتبر بأنهم بعد خروج مدة السفر ، صارتوا مسافرين مجرد الطريق ، إذا قصر . مما لا يتم ، وما كانوا ، نصح القصر بما قتلوا على سفرهم ، ودأبوا إلى المدينة القريبة فقد صاروا تحت ولاية واسط ، فصار به التواهي . وقد جرى التواهي في السفر ، فأنقض سفرهم وثوقف عنه على مساعهم الخير ، فإذا سمعوا طهر الاتصال في حقهم ، فيتمون الصلاة بعد سماع الخبر

وفكر شيخ الإسلام المعروف بـ «علاء الدين» رحمه الله تعالى أن ما ذكره عن محمد  
 رحمه الله تعالى في هذه المسألة، الصلاة التي يفرضها أهل المذاهب العديدة في الظن، وهذه  
 ما اتفقوا على المذهب العربي ما لم يسموا بها «الحقير» صحيحه عما إذا كان أهل المذاهب «الضعيفة»  
 «مضطوعين» في العلم، بأن حثهم على المذاهب «الظنية» من العلم والفهم، وإن كان ذلك  
 «مضطوعين» في العلم، ولم يكونوا «مضطوعين» في المذاهب «الظنية»، وكان الأمر «للباطن» من العلم  
 «والإقامة» لآلية «وإن أريدت» العربية، وقد ورد «مضطوعين» على «الضعفاء» «والضعفاء»

والسافر يقتصر الصلاة ما به يعرف على ترك السفر. فصار قصرهم

وما ذكر أنهم إذا سمعوا هذا خبر يسمون الصلاة عهدا خوفا لا يصح في حقه إلا إن كان تأويله أنهم عرفوا على ترك السفر حين سمعوا هذا الخبر، لا ذلك، لأن معرفة ثباتهم متى كثروا معطوحي في العزو، لا بد الباقى، فأمر إذا كانوا مجبورين على السفر، قد ذكر من الجواب قيل سمعوا هذا، أن الصلاة التي قصروها كانت لا يصح في حقه، لأنهم إذا كانوا محصورين على السفر كانوا بعين دولتي، والقصة بحال لا حصل لا بعد السمع، وإذا لم يصر الأخص مسافرا كتب بصير النج مسافرا، وحذر كالحمة ولمدة إذا كان السفر مع التولي وبالزوج، سم بدال التولي والزوج، وقد قصر العبد والحر، لرب لا يحرثها ولا يحرثها، لأنهم تعلقوا، والحيرة بحال الأبدن كدعها

وما ذكر أنهم إذا سمعوا بطريق يسمون الصلاة صحيح في حقه، لأن الخبر في حقه، قال الله تعالى: ومن صر التولي مسافرا، وقد صرح هذا الخبر، فصحهم ومن يسمع السمع، فعلى من سمع أن يسه صلاة، ومن لم يسمع يقتصر الصلاة، لأن الله يسمي السماع، لا يشك حكمه في حق المحاط قبل السماع

قال: ولو كان في يدية القريية كتب إلى أهل المدينة بعدة من أديكم المنزلة، فهو القريية عند أول دار الحرب في موضع كذا وكذا من دار الإسلام، ومن يحصرهم أين يريد، وذلك لكان مسير، يوم من مقلية البعيدة صرح من المصلحة البعيدة من حبيهم، وإتيم، دون الصلاة في العام، وفي ذلك، لأن من حبشهم إلى المكان الذي أسرهم دولتي بالولاية نقل مو مدة السفر، والتولي لم يحصرهم أين يريد يحصرهم لا يجر ذلك للكان، من بجدله مسلحة، فذكر: فثبت، قصدهم مسرة السفر بالشدة، فهذا حالوا بمرور الصلاة

٢٠٥٥- كان من ماضي الإسلام على السجدي حمه الله وهذه لفظة اختير رويته في مسألة<sup>١</sup> في ذكره في السوط، أن العبد إذا كان معه لولي مرافقه ولا يضم العبدان المولى من يريد ولا يحصره لولي بذلك، أنه يكون عسيرة نفسه لا على به مولاه، حتى يخرج مع مولاه، في السفر على أن مولاه على به السفر، وجميع ما يصر

١) مسنده بعد كل موضع يحال نفسه فيه لظنه بالسلاح لغيره، والمحاط

٢) وفيه وفاء

٣) سترت من السج، وهو قوله عتقة

القبلة، وهم يكنون من بني النضير، عباد صلاته جائز، وكذلك الخروج مع الزوجة، وعلى جسد من ذكر مسج الإسلام من هذا في القبلة وروحه، ينبغي أن لا يخرج صلاته العبد ثم ادعى هذه قصة لأحمد بن محمد الفقيه وحدث الأئمة

[illegible][illegible]

۱۰۵۷ و من سیم مسجدی در احداث، فلم با حدود بی مرکز و غیر حله. اولم  
یعلو با ساند. بعد از ساند عموله المساجد فی در اسلام، پس ساند (د) و فی ساند،  
فرد مرده من در قاصد منیر، اسم علم الفصاحه

نوع آخر في بيان ما يصير سائر مقتضيات ولاية الإقامة

٥٨٩\* <sup>١</sup> حور من مصره، مبدعته من حور من مصره، و حور من مصره



أن يسير مسيرة ثلاثة أيام، صلى صلاة القيمة في مكانه حيث وهي انصرافه إلى العصر، لأنه صبح عنده العصر بعد ذلك، ثم خرج إلى وفاته على ما حكمه الشرع وما كلفه، فانفج من صاعته، وبه وحس الفصل أن من ثلاثة أيام، يصلي صلاة القيمة في انصرافه بهذا، وإن كان قد سار مسيرة ثلاثة أيام، ثم بدا به أن يعود إلى مصر، صلى صلاة، قالوا: لأن حكم الشرع قد ضاع، وما كلفه باستكمال عدته، يعني حكمه إلى أن يتعدى بالإقامة

٢٠٥٩ - وكذلك لو خرج من مصر، مسافراً، ثم أخذت في انصرافه يعني مصره ويوسف، وكان حيث قبل أن يسير ثلاثة أيام، ثم علم أن معه ما يؤمن به من الصلاة، انقضى.

٢٠٦٠ - وكذلك لو انصرف، وذهب مكاناً، ثم جاء توجع، ثم خرج لمصر، فهو صلي يصلي صلاة القيمة، لأنه صبح عنده العصر على ما حكمه الشرع من ٢٠٦١ - وكذلك إذا دخل وطنه الأصلي، ثم مصر، وطناً، فإن كان توجهه أهلاً، حضر مقيماً، وإن لم يتر الإقامة لأن الإقامة إنما يجزئ مسير يوم مبيتاً في مصر غيره، لا في مصر مصر، لأن مكانه ومكانه في مصر غير متروك، لا يكون لإمكان السفر، وبين أن يكون للمقام فيه، فإن كان لإمكان السفر فهو من السفر، وإن كان لإمكان الإقامة فيه، فهو من الإقامة، فالحجج إلى أنه لسبق الكتب للإقامة، فأما مكانه في مصر، معنى الإقامة، لأن قبل السفر كان، الكتب للإقامة، لا لإمكان السفر

٢٠٦٢ - عند هذا المقام يدرج إلى بيان الأوطان، فنقول ما، علمه المشايخ وحسبهم في ذلك، أن الأوطان ثلاثة: وطن أصلي، وهو موطن الرجل، والمكان الذي تأهل به، ووطن سفر، ويسمى وطن جديداً، وهو البلد الذي ينوي المسافر الإقامة فيه خمسة عشر يوماً أو أكثر، ووطن سكني وهو البلد الذي ينوي المسافر فيه إقامة أكثر من خمسة عشر يوماً. ومن حكم الوطن الأصلي أن يتغير بالوطن الأصلي، لأنه متغير، والشيء متغير بمكانه منه، أي إذا انتقل من البلد الذي تأهل به لأهله وعياله، وبوطن يبايعه أخرى بأهله وعياله، لا يبقى البلد، ليس عياله، وأهله، ألا ترون أن مكانه كانت وطناً أصلياً للوصول إلى ذلك، لا ما حرم منها إلى عياله وأهله، ووطن يبايعه عائلته، وطنه، حتى قال عام حجة الترواع، ألقوا صلاتكم، أهل مكة بما تقوم سفره.





[illegible]

٥٧٥- سمعنا من السمرقنديين سوطاً يشرب من الوطى الاغصان بالاحياء وحمل يسير سوط  
تتوون وطى شمعة؟ سم. كرمجها، حمة الله تعالى هذه لسانها في لاهن  
ذكر السح (ماء) من لكر من رحة الله تعالى من حمة من مخطط رحة  
الله تعالى من رومان من راية سوط. هي راية لا شرمه، منة محدودى حرج من  
محدوى إلى يكمه، ووى لافده من خمسة عشر يوماً، سم حرج من يكمه يرتد فون، حمة  
ساح قد فله ال يرمه إلى بحرى، صلى الرواية الشى سم به تنده السفر شوت وطى اسم  
صلى ركة برضى الظربى من حرج من لكر من حرجى الى سلكه مبره مسير، سم مبر  
يخدا، طاله لوفه رجان حرج من وريد يحدى، ولس له لفة ريد ذاك، طلى، ولى  
قرن إلى سحى، سمه سفر حلة أضح الاقاولى، فصب كس لهد، وعنى الرواية  
تنى لا شرمه تقدم سفر مضم رة فى الظربى لا سكد صبر ولسه فى، وسمه موجد  
م يتقنه، سمالم مودر يكمه لا مبر مبر، ولى يكمه إلى مودر الم من مده السفر  
لهذا لى لى لى

٢٠٧٢: زاد حسن حسام في صلالة القسم، بقرعة الإعدام سو. سلك في الكويت ثم في  
سرايا لاثنا عشر سنة. صار سبباً للاحاق، فأخذت سلالة صلالة لاحاق به عند انجده، وفي  
أحد الإعدام عمره سنة ثمان، المذبح أن يصلي. كذبح.

وقال الإمام الساجي رحمه الله تعالى يصلي ركعتين لأن هذه الصلاة «تعد لا قضاء» فلا يصح بعد ذلك، وقد أورد عن صاحب ركعتين على ما مر، وفي رواية الأربع بحكم التامة، فإذا قطعت، فهو حكم الأصل.

٢٠٧٩ - وهو الذي يرد في بعض النسخ، فأجلت الإمام في شيخه عليه السلام، لم يلزم المنظر الإجماع لأن الثاني إنما ينصب إماماً حقيقياً الأول، فيلزم منه منتهى من الله به بقدر ما يتجزأ مع الأول، وبولم يحدث الأول ولكن بولي الإقامة، ثم هو والمؤمن جميعاً وقدر سبب وهو أن يفتدى بالاعتداء إماماً من بعده الإمام، فصار معاً له، وقد سيجر عرض الأصل من سبب الثاني، هو فرض التفتي ضروره، أو في بناء الأولى ثم يعبر عن الإمام الأول والثاني صارت من حكم الخلافة عن الأول لا صلاة بنفسه، فيستعمل في حق الثاني «فرض الإمام الأول لا فرض الثاني الذي هو خلف من لا دور

### وحياتصل بهذا الفصل.

٢٠٨٠ - حال محسنه رحمه الله تعالى في الخراج معه صلواته من العصور، بعرب الشمس، فجاء مدافعاً الثاني في هذه المقالة لا يصح البناء، وهو من مدافع الأصل وكفاة من العصور، وفرد السعير معه، معين وفرض به في هذه الحالة صح اقتداءه، فصار داخل في خلافه، وأجابه في ذلك أن الله المقيم للمسافر حذر من الوقت، خارج الوقت إنما هو الضرمان، والبناء السعير يتبعهم يجرى في الوقت، ولا يجوز خارج الوقت، أما اقتداء الختم بالسافر حذر من الوقت وخارج الوقت «لما روي أن النبي ﷺ جمع بين الظهور والعصر عرفات بالليل وصلّى ركعتين، فلما خرج من صلاته كان أهل مكة أتوا به لاحتكم بها يوم بكرة»<sup>(١)</sup>

والمراد فيه أنه بين في وقت الختم بالسافر اقتداء، فمثل ما نشر من لا في حوائجه في حوائج الأربع، فإن المقصد من رأس الركنين عمل في حق المصلي فرض في حق السافر، واقتداء الشغل بالعصر حذره في جميع أحوال الصلاة، فلا يجوز في من سبب كان أولى، وفي عن هذا المسمى بركت وتخرج الوقت سواء.

(١) استلزم نسخ من جرد عهدا

(٢) استلزم من نسخ من جرد عهدا

(٣) أخرجه في دار ١ : ١، وبذلك هو الموطأ ٢١٥

١٩٥٧-١٩٥٨ : في هذه الفترة بلغتهم بحرية في الوقت ، ولا يجوز خلع لاهوت ، لأن  
اقتضا اسماهم باعدهم يعطى لهم انتم من حق الايمان ، ولا يجوز ان لا يكون  
الاهوت ، فالاسماء هي بعض السلام ، لا يجوز ، أو صيغة مرفوعة ، في حق هذه الصلوات ، لكونه  
من الامام و سلامي لا ، (إمام) لأصله يجب فمما قد

١٧٩٨. والذات ان ذلک، سلفاً بالکتاب یفسر بحرفه هو حیث انفسه  
للمفسر. بعد من سلف عبد المصیح وحیث به معانی، یفسر ذلک، فافصح  
الافتتاح فی فیض کون البرزخ مهلاً للمعبر، وفي الوقت ان من قبل التفتیح حتی یفصح سید  
الانفسه، ویعبر أبعد بالانفسه، وذلک ان فی نفس سلف ذلک، سلفاً فی الوقت، م  
تکون کسفه من، انفسه، ذلک ان ذلک، ذلک، وحی من ذلک من سلف من  
للمعبر، ولذلک لا یفصح سید، بل انفسه، مع ذلک ان فی ذلک، انفسه، کذلک ان فی

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١١٤ هـ لا يخرج من البيت الا في حاجة الى الله تعالى ولا يخرج من البيت الا في حاجة الى الله تعالى

ما هي الامور التي يجب ان تكون عليها؟

من تشتم الأهل، وكتاب هذا التمهيد مقدم على ما يقتضيه قوله عز وجل: «وَأَعِزَّ لَكَ الْوَلَدَ» (١) يُعْزِّزُ

٥٦-٥٧ م. ر. ادى لقيه في البحر وسمي الفاد ، فمزم فقيم وبنه عذراء ، كما هي  
فعل مكة ، وعل يهر فمزم في عابن لوكيس<sup>٥٦</sup> وفي الحيلاني<sup>٥٧</sup> مع معجبه التي تملأ .  
ولا يصح له لا طرفة<sup>٥٨</sup> وباب من النسخ الاسم<sup>٥٩</sup> في البحر في حبه<sup>٦٠</sup> في عابن<sup>٦١</sup> ، لأنه لا ح<sup>٦٢</sup>  
أدرك<sup>٦٣</sup> في الفاد<sup>٦٤</sup> ، وقد أدرك<sup>٦٥</sup> نوص<sup>٦٦</sup> امراء<sup>٦٧</sup> ، ومزم<sup>٦٨</sup> في البحر<sup>٦٩</sup> لأنه في عابن<sup>٧٠</sup> لوكيس<sup>٧١</sup>  
مزم<sup>٧٢</sup> ، ولت<sup>٧٣</sup> بلزمه<sup>٧٤</sup> سجر<sup>٧٥</sup> في سبي<sup>٧٦</sup> فيها<sup>٧٧</sup> ، فأنه<sup>٧٨</sup> في البحر<sup>٧٩</sup> ومزم<sup>٨٠</sup> في البحر<sup>٨١</sup> ، ولو<sup>٨٢</sup>  
المسافر<sup>٨٣</sup> ثم<sup>٨٤</sup> في لوكيس<sup>٨٥</sup> ، ثم<sup>٨٦</sup> في لوكيس<sup>٨٧</sup> في عابن<sup>٨٨</sup> ، فأنه<sup>٨٩</sup> في البحر<sup>٩٠</sup> ، وبما<sup>٩١</sup> في البحر<sup>٩٢</sup>  
في عابن<sup>٩٣</sup> في عابن<sup>٩٤</sup> في عابن<sup>٩٥</sup> في عابن<sup>٩٦</sup> في عابن<sup>٩٧</sup> في عابن<sup>٩٨</sup> في عابن<sup>٩٩</sup> في عابن<sup>١٠٠</sup> في عابن<sup>١٠١</sup> في عابن<sup>١٠٢</sup> في عابن<sup>١٠٣</sup> في عابن<sup>١٠٤</sup> في عابن<sup>١٠٥</sup> في عابن<sup>١٠٦</sup> في عابن<sup>١٠٧</sup> في عابن<sup>١٠٨</sup> في عابن<sup>١٠٩</sup> في عابن<sup>١١٠</sup> في عابن<sup>١١١</sup> في عابن<sup>١١٢</sup> في عابن<sup>١١٣</sup> في عابن<sup>١١٤</sup> في عابن<sup>١١٥</sup> في عابن<sup>١١٦</sup> في عابن<sup>١١٧</sup> في عابن<sup>١١٨</sup> في عابن<sup>١١٩</sup> في عابن<sup>١٢٠</sup> في عابن<sup>١٢١</sup> في عابن<sup>١٢٢</sup> في عابن<sup>١٢٣</sup> في عابن<sup>١٢٤</sup> في عابن<sup>١٢٥</sup> في عابن<sup>١٢٦</sup> في عابن<sup>١٢٧</sup> في عابن<sup>١٢٨</sup> في عابن<sup>١٢٩</sup> في عابن<sup>١٣٠</sup> في عابن<sup>١٣١</sup> في عابن<sup>١٣٢</sup> في عابن<sup>١٣٣</sup> في عابن<sup>١٣٤</sup> في عابن<sup>١٣٥</sup> في عابن<sup>١٣٦</sup> في عابن<sup>١٣٧</sup> في عابن<sup>١٣٨</sup> في عابن<sup>١٣٩</sup> في عابن<sup>١٤٠</sup> في عابن<sup>١٤١</sup> في عابن<sup>١٤٢</sup> في عابن<sup>١٤٣</sup> في عابن<sup>١٤٤</sup> في عابن<sup>١٤٥</sup> في عابن<sup>١٤٦</sup> في عابن<sup>١٤٧</sup> في عابن<sup>١٤٨</sup> في عابن<sup>١٤٩</sup> في عابن<sup>١٥٠</sup> في عابن<sup>١٥١</sup> في عابن<sup>١٥٢</sup> في عابن<sup>١٥٣</sup> في عابن<sup>١٥٤</sup> في عابن<sup>١٥٥</sup> في عابن<sup>١٥٦</sup> في عابن<sup>١٥٧</sup> في عابن<sup>١٥٨</sup> في عابن<sup>١٥٩</sup> في عابن<sup>١٦٠</sup> في عابن<sup>١٦١</sup> في عابن<sup>١٦٢</sup> في عابن<sup>١٦٣</sup> في عابن<sup>١٦٤</sup> في عابن<sup>١٦٥</sup> في عابن<sup>١٦٦</sup> في عابن<sup>١٦٧</sup> في عابن<sup>١٦٨</sup> في عابن<sup>١٦٩</sup> في عابن<sup>١٧٠</sup> في عابن<sup>١٧١</sup> في عابن<sup>١٧٢</sup> في عابن<sup>١٧٣</sup> في عابن<sup>١٧٤</sup> في عابن<sup>١٧٥</sup> في عابن<sup>١٧٦</sup> في عابن<sup>١٧٧</sup> في عابن<sup>١٧٨</sup> في عابن<sup>١٧٩</sup> في عابن<sup>١٨٠</sup> في عابن<sup>١٨١</sup> في عابن<sup>١٨٢</sup> في عابن<sup>١٨٣</sup> في عابن<sup>١٨٤</sup> في عابن<sup>١٨٥</sup> في عابن<sup>١٨٦</sup> في عابن<sup>١٨٧</sup> في عابن<sup>١٨٨</sup> في عابن<sup>١٨٩</sup> في عابن<sup>١٩٠</sup> في عابن<sup>١٩١</sup> في عابن<sup>١٩٢</sup> في عابن<sup>١٩٣</sup> في عابن<sup>١٩٤</sup> في عابن<sup>١٩٥</sup> في عابن<sup>١٩٦</sup> في عابن<sup>١٩٧</sup> في عابن<sup>١٩٨</sup> في عابن<sup>١٩٩</sup> في عابن<sup>٢٠٠</sup> في عابن<sup>٢٠١</sup> في عابن<sup>٢٠٢</sup> في عابن<sup>٢٠٣</sup> في عابن<sup>٢٠٤</sup> في عابن<sup>٢٠٥</sup> في عابن<sup>٢٠٦</sup> في عابن<sup>٢٠٧</sup> في عابن<sup>٢٠٨</sup> في عابن<sup>٢٠٩</sup> في عابن<sup>٢١٠</sup> في عابن<sup>٢١١</sup> في عابن<sup>٢١٢</sup> في عابن<sup>٢١٣</sup> في عابن<sup>٢١٤</sup> في عابن<sup>٢١٥</sup> في عابن<sup>٢١٦</sup> في عابن<sup>٢١٧</sup> في عابن<sup>٢١٨</sup> في عابن<sup>٢١٩</sup> في عابن<sup>٢٢٠</sup> في عابن<sup>٢٢١</sup> في عابن<sup>٢٢٢</sup> في عابن<sup>٢٢٣</sup> في عابن<sup>٢٢٤</sup> في عابن<sup>٢٢٥</sup> في عابن<sup>٢٢٦</sup> في عابن<sup>٢٢٧</sup> في عابن<sup>٢٢٨</sup> في عابن<sup>٢٢٩</sup> في عابن<sup>٢٣٠</sup> في عابن<sup>٢٣١</sup> في عابن<sup>٢٣٢</sup> في عابن<sup>٢٣٣</sup> في عابن<sup>٢٣٤</sup> في عابن<sup>٢٣٥</sup> في عابن<sup>٢٣٦</sup> في عابن<sup>٢٣٧</sup> في عابن<sup>٢٣٨</sup> في عابن<sup>٢٣٩</sup> في عابن<sup>٢٤٠</sup> في عابن<sup>٢٤١</sup> في عابن<sup>٢٤٢</sup> في عابن<sup>٢٤٣</sup> في عابن<sup>٢٤٤</sup> في عابن<sup>٢٤٥</sup> في عابن<sup>٢٤٦</sup> في عابن<sup>٢٤٧</sup> في عابن<sup>٢٤٨</sup> في عابن<sup>٢٤٩</sup> في عابن<sup>٢٥٠</sup> في عابن<sup>٢٥١</sup> في عابن<sup>٢٥٢</sup> في عابن<sup>٢٥٣</sup> في عابن<sup>٢٥٤</sup> في عابن<sup>٢٥٥</sup> في عابن<sup>٢٥٦</sup> في عابن<sup>٢٥٧</sup> في عابن<sup>٢٥٨</sup> في عابن<sup>٢٥٩</sup> في عابن<sup>٢٦٠</sup> في عابن<sup>٢٦١</sup> في عابن<sup>٢٦٢</sup> في عابن<sup>٢٦٣</sup> في عابن<sup>٢٦٤</sup> في عابن<sup>٢٦٥</sup> في عابن<sup>٢٦٦</sup> في عابن<sup>٢٦٧</sup> في عابن<sup>٢٦٨</sup> في عابن<sup>٢٦٩</sup> في عابن<sup>٢٧٠</sup> في عابن<sup>٢٧١</sup> في عابن<sup>٢٧٢</sup> في عابن<sup>٢٧٣</sup> في عابن<sup>٢٧٤</sup> في عابن<sup>٢٧٥</sup> في عابن<sup>٢٧٦</sup> في عابن<sup>٢٧٧</sup> في عابن<sup>٢٧٨</sup> في عابن<sup>٢٧٩</sup> في عابن<sup>٢٨٠</sup> في عابن<sup>٢٨١</sup> في عابن<sup>٢٨٢</sup> في عابن<sup>٢٨٣</sup> في عابن<sup>٢٨٤</sup> في عابن<sup>٢٨٥</sup> في عابن<sup>٢٨٦</sup> في عابن<sup>٢٨٧</sup> في عابن<sup>٢٨٨</sup> في عابن<sup>٢٨٩</sup> في عابن<sup>٢٩٠</sup> في عابن<sup>٢٩١</sup> في عابن<sup>٢٩٢</sup> في عابن<sup>٢٩٣</sup> في عابن<sup>٢٩٤</sup> في عابن<sup>٢٩٥</sup> في عابن<sup>٢٩٦</sup> في عابن<sup>٢٩٧</sup> في عابن<sup>٢٩٨</sup> في عابن<sup>٢٩٩</sup> في عابن<sup>٣٠٠</sup> في عابن<sup>٣٠١</sup> في عابن<sup>٣٠٢</sup> في عابن<sup>٣٠٣</sup> في عابن<sup>٣٠٤</sup> في عابن<sup>٣٠٥</sup> في عابن<sup>٣٠٦</sup> في عابن<sup>٣٠٧</sup> في عابن<sup>٣٠٨</sup> في عابن<sup>٣٠٩</sup> في عابن<sup>٣١٠</sup> في عابن<sup>٣١١</sup> في عابن<sup>٣١٢</sup> في عابن<sup>٣١٣</sup> في عابن<sup>٣١</sup>

موقع الحرم هذا العتقل من الحشرات

[illegible]

۱۸۹-۹-۶۔ یہ کتاب مسافر کی ذیل الخوف، وحشیانہ حالات، جیش، ہم اہم کی کوفہ لا  
 شیعہ عرصہ وفاق۔ بعض حنفی اقام کی اخیر ملوے۔ وکعبہ ارضیہ، بعد، لا لہ دیسی کی  
 الخوف، لا قدر عایم یہ بعض بعض

٢٠٨٦- و: سئل الكافر في سفره، وبه وبين المفصل، قل من ثلاثة أيام، أنه إن أدرك الصلوة في سفره، وبه وبين المفصل، قل من ثلاثة أيام، فقد حسمت بيع وحميم الله تعالى فيه، بمصيبة تأخر الداء اسم صلى وتكتبو - والذي بيع بعض أبعاء، وقتل بعضهم بصلوات وكنتي

وفي سنة ١٠٨٦ هـ، أصبح الإمام العتيبي إلى جعفر رحمه الله تعالى، اسمها بصلوات إليها، لأنها لم يكن، ولا يلزم من، ولما الخلفاء، إذ ظهرت في بعض الظروف، فصرحت الصلاة، لأنها صالحة

وفي المختار، سئل عن مسمى خروج من تورعاً، يريد أن يرى الله ببيع كرميه، ببيع قل، يصلي، كمثل، سحاري، قال: وكما أن، فكذا، رد، سئل، أنما، فظهرت من مبيعتها صلى، أي، إلى سحاري

٢٠٨٧- سئل عن مسمى الظهر، كسب، وسئل، ثم حو، الإجابة، قال، صلاته نعمة، وبسر، عليه، سجد، ربه، عليه، صلوات، لأن، أنه، بوجه، في هذه الحالة، لم يكن، عليه، وسوء، وبو، كان، في الصلاة، تكلم، عليه، فوضو، ذكر، أسأله، في بول، أي، حرم، رحمه الله تعالى، بعد، من، غير، ذكر، خلاف

وذكر، في، أنه، لم، سئل، رحمه الله تعالى، صلاتاً، فقال، لا، يصح، بيه، عند، أي، حبيبه، وأبي، يوسف، رحمه الله تعالى، فيكون، فرصة، ركن، كان، في، لأشياء،

وعند، محمد، رحمه الله تعالى، يصح، بيه، وبغير، فريضه، رغب، وهذا، على، أصل، محمد، مسلم، قال، سلام، من، هذه، فهو، لا، يخرج، من، الصلاة، عند، محمد، رحمه الله تعالى، وإن، لم، يخرج، من، حرم، صلاة، بيه، في، حرم، الصلاة، بيه، لأنه، صاعد، حرم، الصلاة، فصح، منه، وسئل، بوجه، أنه، أم، قيل، قول، أي، حبيبه، أي، بسبب، رحمتهما، الله تعالى، سلام، من، عليه، فهو، يخرج، من، الصلاة، ما، قوله، إن، عد، إلى، سجد، السهو، يعود، إلى، حرم، الصلاة، إلا، فلا، على، ما، ذكر، وبه، من، أن، تكون، موقوفة، إلى، عد، إلى، سجد، السهو، صحت، بيه، وإن، لم، يعد، لا، تصح، ومع، هذا، قال، لا، يصح، بيه، لأن، في، أحبار، هذه، الآية، بطلانها، وكل، بية، يكون، في، اعتنا، ما، يطالب، بكون، ما، حله

وبما، عند، هو، أن، لا، يصح، حله، الله، أنا، صحبه، ما، العود، إلى، سجد، السهو، وإذا، عد، إلى، سجد، السهو، لا، يصح، حله، لأنها، يقام، في، وسط، الصلاة، فكيف، يصح، هذا، لأنه، سجد، لا، يقع، بعده، لأنها، كما، صحب، لم، إلى، سجد، السهو، سجد، في، سجدتين، مو



بوي الإلهة عنده أن يكمل أربع ركعات، ويحذف في آخره سجدة السجدة بالامتنان؛ لأنه لما سجد السجدة عاد إلى حرمة الصلاة، فصارت كالصلاة التي قبل السلام، وبجانب أن قبل السلام صحت به، وصار له صرحاً كذلك جهنم، والحمد لله عليه أنه لم يفته كان عليه التوضوء، ولو تخلف به وجه كذا، فدخل في الصلاة.

٢٠٨٤ مسافر من ثوب مسافر من مسافر - يمدى بيمين ركعة وسجدة، ويرك سجدة، ثم أخذت، تقدم رجلاً على من في الصلاة، وأبو وهو مقدم، قال لا يسعى لملك أن يركع، لأن سيرة تدبر على إتمام صلاة الإمام، ونسب الإمام إلى تقدم من قد أتوا قول الصلاة، لا يركع من السجدة قال: من السجدة عشرة عملاً وبهم حر هو حق منه فقد خالف رسول الله ورحل جميع المؤمنين<sup>(١)</sup>، لأن تقدم أحد مسافر جاز، لأنه سرك الإتمام كما ذكرنا، ويسعى لهذا الرجل أن يسجد ملك السجدة، لأنه عليه الأول، فالتقدم، ولو كان الأول دائماً يني يهد، وسجدة ثم يشتمل بيني الصلاة، فحدث الخطيئة، فلو أن الخلق لم يأت بيده السجدة، ولكن قام وصلى بيمين ركعة وسجدة، ويرك سجدة، ثم أخذت ففقد رجلاً ساعته، فركع لا يسعى، لأنهم ولا إماماً إنساناً أن يفقد ما ذكرنا، وإن تقدم حاز ما ذكرنا، وهذا بالسجدة ثم تركه الإمام الأول، ثم بالسجدة التي تركها الإمام الثاني، لأن ثالث قائم قدم الثاني، والثاني ثالث الأول فحدث ثالث، لأن من يسجد حتى ذهب الإمام الأول والثاني، ووضعت أو رجلاً، يسجد الثالث السجدة الأولى، لأنه خليفة الإمامين، ويسجد في الإمام الأول والثاني، لهم بصيرة ثم أتى كعه، وإمامي عليهم صيا تلك السجدة، ولا يسجد مع الإمام التي في ظهره المأية، وفي رواية أبي سليمان ورحمه الله تعالى يسجد مع الإمام

وجه رواية أبي سليمان وهو في الإمام الثاني كالمقدم، فتابعه فيما يأتي. وإن لم يكن محسوماً من صلاة كمن ذلك الإمام في السجدة وجه ظاهر الرواية وهو أن الإمام الثاني محسوف في تلك الركعة، فمعه بعدد ما لا يقا بالسجدة مع، لأن ملك السجدة قد مر مثله بها، ثم يسجد السجدة الأخرى، ويسجد مع الإمام الثاني، لأنهم صلوا هذه الركعة وإيا بقي عليهم سجدة، ولا يسجد الإمام الأول هذه السجدة، لأن يكون صلى تلك

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٦٨١ و ٣٧٨٩ و ٦١٢٦) وأحمد بن محمد (٧٨٩) وهو

كل عند الراعي فقط أحد الله ورسوله وتبعهم (٢) ولم أجده في الحديث

(٣) وهو جميع السجدة موجودة عندنا والتقى باقي الأثر الأول

الركعة وليس في هذه الركعة فحينئذ يسجدان لأنه لاحق، فيبدأ بالأول والأول، ولهذا قلنا يحس الإمام الأول الركعة لتبينه من هراة، ثم تشهد الإمام الثالث وما حر. ويقدم بجلائه أدرك، أول الصلاة من مقام من يسلم يوم لأنه عاجز عن السلام بنفسه، فيستعين من يقدر عنه ثم يسجد هو تسهو، يسجدون معه، ولا يسجد الإمام الأول لنفسه؛ لأنه مدفوع لأول الصلاة، ويترك لأبني يسجد على السهو قبل منعه من الصلاة، ثم يقوم الإمام الثاني فيقضي الركعة التي سبقت بقراءته، ثم يعزم الإمام الثالث ويصدر الركعتين التابيتين سيقنهما، ويقرا فيهما بقرآنه، بكتاب وسورة، ثم يقوم الإمام الأول، فيبشرك الركعة الثانية بغير قراءة لأنه لاحق لأول الصلاة، ويكمل المقصود صلاتهم وحداً بغير قرآن.

٢٠٨٥ - ما روي أن مقام من صلى يوم ركعة ثم بوي الإمام، قال: عيبه أنه يكسب مهم الصلاة؛ لأنه أنه استند إلى أول الصلاة، وهم قد انزمو ما معه، تعييبه ما على الإمام من إتمام الصلاة، من حجب الإمام أحد ما بوي الإقامة يقدم رجلاً، قال: يتم بهم الصلاة أربع ركعات؛ لأن الثاني قائم مقدم الأول. ويركض الأول قائماً يصلي أربع ركعات، وكذلك الثاني. ويصدر هذه الركعات التابيتين في الوقت. لأنه عجز عن الصلاة أربع ركعات، وكذلك ههنا، فإن كان الإمام لم يتوالقاه وتكني الإمام الذي سوي الإقامة، لا تعير حوضهم لأنهم من سويهم ما معه، وإنما لم يهتم ذلك بضرورة إصلاح صلاتهم، وفيما سوي ذلك ضياع عظيم ما به.

٢٠٨٦ - من سمع من رجل يخطب وجمعه الله تعالى في بركته مسافر صلى يقوم مسافريه وعظيم ركعتين، ثم عدوا قدر التثنية، فلم يحسن مسافر من ويصير إلى منزله. وقد يعض القبط، أكمل الصلاة وتصرف، وقد كان بعض المسافرين مسوقاً بركته، قام وعصاه وخرج منها وتصرف، وكان كل ذلك قليل سلام للإمام، ثم أن الإمام بوي الإقامة، فصلاهم ثمانية، لأن كان بعض القبط قام فلم الصلاة حين بوي الإمام لإقامة قبل أن تكمل سجدة تركعة سجدة منهم هي الصلاة، ولم يبلغ الإمام أن يرجع إلى صلاة الإمام، فبدأ الصلاة لأعد ركعة، السجدة، فحينئذ لم يحكم أفراداً لأن الركعة الثانية لا تصل إلا بجمع، والاتحاد في موضع لا يفرق بوجوب الفسد، وبأنه لم يبد ركعة بالسجدة عاد إلى نتيجة الإمام، وأنه بعد بسبب الصلاة؛ لأن أفراداً لم يستحكمه نصراً وجوده وعدمه بجملة، ولو لم يقدم لأحد الصلاة حتى بوي الإقامة، لزمته ما به، كما هو.

٢٠٨٧ - ذكر لحاكم رحمه الله تعالى رجلاً صلى بتوم المهر ركعتين في مجلسه.

ولا يظنون أنهم مومنون، فقالوا يا أيها الذين آمنوا لا تمشوا في الأرض بغير حاجتكم إليها فمسيرون مصروفين

٢٠٨٨ ابن سماعه بن محمد وحمزة بن يحيى عسان بن علي يسافر القنطرة وكثيراً  
 وصم الإمام وعنه سجدة السهو، هو بن أبي حمزة الإقاعة، قال ابن سعد: (ما لم يسهر أتم  
 هذه الصلاة، وإذا لم يسجد السهو لم يكن على هذا الأثر الأهل)، قال الخليل بن أحمد  
 وحمزة بن يحيى: هما أجواب غير مزاحمة للمشهور عن محمد وحمزة الله تعالى في نظائره،  
 المسعر إذا أحمته، مستحب مفسداً كالأحلاف، «جب على المفسد المبدء» أي رأسه كقصص،  
 حتى لو تركها قصد صلاحه

٢٠٨٩ قال في الأصل مسلم صلى بمصر فحدث الإمام، وخرج من المسجد،  
 روى هذا الثاني أن بعض نفسه حاز، وعبار حبيبه الأول قال شمس لأئمة الحلبي رحمه  
 الله تعالى، قوله في الكتاب روى أن بعض نفسه، وبه كلام له، حاجه إليه، لأنه يصير  
 إماماً لنفسه، وإن لم ينو، وقد مر هذا فيما مضى، ولو جاء من وافقنى بالنهي جاء، لأن  
 النبي إمام كل أمة، فإن أحب الناس مخرج من المسجد، لمحب الإمام إلى الثالث لأن  
 الثالث مع الثاني كالنبي مع الأول، فإن أحدث الثالث مخرج من المسجد قبل أن يجمع  
 الأولان، فصلاة ثالثه، لأنه مفرد في حق نفسه. وصلاة الأولين مفسدة، لأنه لم يبق  
 فيها إمام في المسجد، وإن لم يخرج هذا انقلاب حتى يرجع الأولان، ثم خرج قبل أن يتقدم  
 واحد منهما، فصلاة ثالثة، وصلاة الأولين فسد، لأن اجتماعهم يغير للإمامة عقبا بلا  
 إمام، هنا حوال الأصل

فمن تشبه الإمام لابد شمس الأئمة الخوفا في رحمة الله تعالى وأورد في بعض  
المؤثرات صلاة الثالث فاستدعيه لأن عليه أن يقيم أسبوعه قبل أن يخرج من المسجد، وإلا  
ثم علم حتى "خرج من مسجد، فقد ترك فرضاً من فرائض الصلاة فهدمت صلاته، قال  
رحمة الله تعالى وأصحابه هو الأور

٦٠٩- قاضي الأصبى عسحر علي الظاهر كعس بنعير امرأة شمر بن  
الإفريقية، قتل عليه ابن عيسى ركن بن قمر، والظاهر والنعم فيه سر، عدلى حجة وتبني  
بوسع رحمهما الله تعالى

وفات محمد، وزیر رحمہ اللہ تعالیٰ حیلانہ فاسفہ، وید ب، علی لاس الفی خادم



أزعمه طشوع مع الإجماع في الوقت، فانه حق بغيره من القصر، بحلاف ما إذا ابتدى بغيره بعد خروج الوقت، فإن الإجماع لا يبرمه بهذا الافتراء، فإنه أقصد الإمام الصلاة على نفسه، كان على المسافر أن يصلي صلاة الـ... ر... لأن وجوب الإتمام عليه لشأنه الإمام، وهذا وإن كان ذلك بالإجماع.

هذا قال حوك، مضافاً في هذه الصلاة عند خروج الوقت، فإن من روى حكم المصنف بعد خروج الوقت، لا يغير ذلك أيضاً.

قلت: لم يذكر مضافاً في هذه الصلاة، وإن كان يلزمه الإجماع في صلاة الإمام، إلا أني أنه لو كان في الصلاة، في الوقت، يصلي صلاة السفر، حتى يذهب هذا، وبين ما إذا قصد المسافر بالإمام، والإمام في الظهر، وهذا الرجل يبرئ الطرح حتى يرمي أربع ركعات أو أقصد الإمام الصلاة على نفسه، بحيث على هذا الرجل قضاء أربع ركعات، وفي مسائل يلزمه جماعة ركعتين.

واشهر أن السورع ملزم كالسافر، إلا أن هذا المسافر لا يصلي الظهر أربع ركعات لا يصح، وهذا المسافر لا يصلي الطلوع أربع ركعات يصح، لأن السورع بالطلوع مفرغ، وهو الغرض غير ملزم.

٣٠٩٣ - وعنه في السفر في الصلوات، فقد صح في رسول الله ﷺ قرأ في تدبر في السفر: "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ" و"قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"، وأما الصلاة في صلاة الضحى، وأما سبيحات الركوع والسجود بغيرها ثلاثاً أو أكثر، ولا يقتصر عن الثلاث، وإذا لمز الإمام جدياً وهو مسافر، فصلى بهم الجمعة أجزأه وأحرامه، فقد أقيم رسول الله ﷺ الجمعة مكة وهو كان مسافراً، وكذلك الأمير يطوف في بلاد عمه وهو مسافر، وهو الإمام سواء.

٢٠٩٤ - لطيفة لا سافر يصلي صلاة المسافرين، لأنه مسافر كبير خليفة، كما ذكر

(١) استوفى من الصحاح بوجهه هذا.

(٢) أخرجه السنن في المسجدي (٩٨٤) وأبو داود في سنة ٦٥، وابن ماجه في سنة (٢٢٢٨)، وأحمد في سنة ٢٥٢٤ و٢٦٧٤ و٢٩٦٥ و٤٤٣٣، ومسلم في صحيحه (١١٩٥).

(٣) في الكافور والآية

(٤) الاختصاص، الآية ١





الحكمة ثم يستدل بأن الوقت كذا مستقلاً بحديثه، ولو ذكر العاقل في ذلك الوقت لم يحد من الشروع، وكذا إذا بدد في حلال الصلاة.

٢٦٠٤ - مسامح مني سفر جميع الصلاة ركعتين، فإن لم يحسنه رخصه الله تعالى

صلاة ثلاثين مرة، ولا بعد غيره، وإن صدح به، ثلثين مرة، ويؤيد صلاة العشاء، والظهر، والظهر، والظهر، من غير الأول.

٢٦٠٥ - مسامح مني الظهر ركعتين، وفلم إلى الثالثة شيئاً لم يعمد، وجاء مسامح

آخره اقتضى في ذلك حاله، صلاة الفلاح موقوفة على عاد الإمام إلى الجمعة وسلم، صلاة الفلاح ركعتان، صلاة الإمام، وإن لم يعد ويرى الإمام في يوم سأل، يقبض برصه ومرض الأخير، فأما لأنه يرى الإمام في حرمه الصلاة، فصحت فيه وسفر مرضه أو غير ذلك مرض الأخير، يعني أن اقتضاه قد صح، لأنه كان في حرمه الصلاة حين اقتضى به مضيق ربه، وهو مرضه أيضاً، أيها يحكم لثانها، بسببها الفلاح في ترك ركعتين، ثم يقضي ما كانه وقت ركعتين، ولا يخرج الأمر مع ما لا يظن العمل، ولا بعد غير ركعتين، فإنه يصور صلاة الإقامة في الدعاء، وإن حال الله، كفلت المكت في ذلك الموضع، وإن أخرج عن كذا إلى عصره مسير، سفر ظهر بصلاته، ولا فلا

### نوع آخر في بيان اجتماع حكم السفر والإقامة

٢٦٠٦ - مذهب مني الظهر أربعاً، ثم بدد في الوقت ركعتين العصر وهو مستوفى مع

تدبر في وقت العصر شيئاً سببه في عصره، لا إلى الله، ثم حله مني الظهر والعصر بغير الصلاة، ثم صاغ مني الظهر ركعتين، والعصر قوبلاً، لأنه ظهر أن الأدلة مع صح وقت خروج وقت الظهر وهو مسافر، عصر الظهر في دمه صلاة السفر، ودخل وقت العصر وهو مقيم، عصر العصر في دمه صلاة الإقامة، وقد كان مسافر في باب الصلاة، ثم يرى الإقامة فيها في موضع لا بد منه وهو في وقت أتم أتمها، ولو كان خرج الوقت بوي الإقامة فيها معاً، ولو كان مقيم في الوقت، بوي السفر في وجهه، الله أيضاً، لأنه سببه بدون العمل لا مصر، وإن كان شرع فيها وهو في السعي في عصر، حركت وهو حركت، ثم حله وهو بوي السفر صار مسافراً، لكنه سم الصلاة التي شرع، وإلا فأما، لأنه رخصه أيضاً حتى يسرع فيها، فلا يفتقر عليها شيء به السفر







بما فيه، وقد كان معه بعد محول لإمامه إليه جبر خرج القم من مسجد، وقد خرج من المسجد بذلك لم يبق له إلا ما في المسجد، وقد وجد المسجد من يوم لا يوجد صلاة الإمام، ولكن على الناس من مزارع في كفة الثانية، وهذا في مائة، لا احتمال أن كان ذلك، وكان معه هذا، ويتم الصلاة، بعد لا احتمال أن كان معه هذا، وبعد عرضة لربك.

انقسم القائل بأنهم يسكن جبر أحد من القوم، وخرج من مسجد، ثم سجد القم وخرج، ثم نوح دقلا، ثم سجد صلاة لساو فاسدة، وصلاة بالية، وصلو المسح من هذه الصلاة فصار القم في صلاة لأولى أو لعين طبر القم في صلاة، في الأولى، وعلى أنهم في أثر أي في كفة الثانية، وبعد على رأس القم من به، به يوم بعد حدثا حدثت صلاته لحول أنه كان معدي، يعني أحاديث إمامه، وخرج من مسجد غوكت الإصحة إليه، وأخبرني عليه ما كان مع علي، ومعه، وكان عرض على إمامه، وهو الثاني والصدقة فافهم من على ذلك، ثم يعود وبعض ركعتي، حاول من ثم صلاة، وهل يقرأ فيه أصناف الشاهدين، وقد ذكر في كتاب علي بن عيسى في عمارة من در الإمام فم انقسم يصلي الركعتين الأخيرين، وروى في كتاب علي بن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقرأ، وهو أخذ بعض الشيخ (ع) "النسخ الإمام الفقيه إلى ظهر القم من به بدأ في النسخ الإمام الأجل من الأئمة الخواري، مما إذا يعنى والأحاديث في أمرا

انقسم انرايع، في سكا حسي أحياء وخروج من مسجد، عنى السكينة، إلا لا يذرى من الذي خرج ولا، ثم نه لهما، فأقلا فشك، فصلاهما من به، لأن الذي خرج أولا صدر صلاة، في ذكر، والذي خرج حو، فصلاهما صحيح، وكل واحد منهما يعتصم أنه خرج أولا، يصح من خرج حو، وكانت صلاة كل واحد منهما صحيحه من وجه، وساعة من وجه، وكان الحكم للساد حيث طأ

انقسم الخمس، إذا لم يكن حسي أحياء معاً، لو علم التائب، إلا بعدا نحو جامعاً ونفى المسألة حاله، فصلاهما سادة، يضاً، لأن الإمام، في عنى إمامه، لم يذكر أن الإمام لا يجوز مجرد في ش، في ما يجوز في خروج، وقد خرج مع، في الإمام على إمامه، والمقتضى عنى الله، وصلاة الإمام، فيه، وصلاة منسوبة، وكل واحد

(١) استدل من جميع النسخ المذكورة

(٢) استدل من

(٣) ذكر في كتاب في الأسن

يحمل ان يكون إماماً، ويحمل ان يكون مقلداً، وكاتب صلاة، كل واحد منهما صحيحته من وجه، فله من وجه، وكذا حكم الصلاة حيناً

الوجه الثاني إذا شكا من صلياً ركعتين وقصد قدر الصلاة، وإيه على حصة أقدم أيضاً فاقسم لأول، إذا شك في الحدث، وفي هذا القسم يقوم التقيم ويصلي ركعتين آخرتين، فيسجد تسامعاً، أما التقيم فيصلي ركعتين آخرتين، لأنه إن كان لمناقضه إتمام الصلاة، وإن كان مقتداً فكذلك، وأما المستر فإنه يسجد فيهما، لأنه إن كان إماماً فقد تم صلاته، والتمتع في ركعتين الآخرتين لا يصح، وإن كان مقتداً فقد صار همه بالامتداد، فالمقيم أرمياً، فتخرج المذبح في الركعتين الأخيرتين، والمتمتع في الأخيرتين لازم من وجه دون وجه، على حينها حيناً

اقسم الناس إذا أحدثت القسم وخرج من المسجد، ثم أهدر المسافر والمخرج من المسجد، فهو صلاته صلاة، سجد، معي هذا القسم صلاة التقيم فاسد، وصلاة المسافر غلظة، فأما صلاة التقيم فاسدة، لأنه إن كان مقتدياً لا تصح صلاته من وجه، وإخراج المصلي بعد ذلك؛ لأن صلاة الإمامة قد ثبت بداء الركعتين، ومحمد صلاته إن كان إماماً، وإخراج المسافر بعد خروجه، لأن خروجه أولاً تحولت الإمامة إلى المسافر، وصار التقيم مبتدأ، وإذا خرج المسافر عن المسجد، لم يبق عليه إماماً في المسجد، وخلف المسجد من الإمام يوجب صلاة صلاة تؤم، فصلاة التقيم لا تصح من وجه، وهو إن يكون إماماً، ولا تصح من وجه، وهو إن يكون مقتدياً، فتصح الصلاة، وصلاة المسافر غلظة، لأنه إن كان إماماً معي على إمامته، وإن كان مقتدياً فقد تحولت الإمامة إليه حتى يخرج المقيم عن المسجد، فإذا خرج عن المسجد بعد ذلك، لم يبق له أثر في المسجد، وحل المسجد عن التؤم لا يوجب صلاة الإمام، ولكن على المسافر أن يصلي رباعاً لا حائلاً أنه كان مقتدياً، والغلب فرضه أربعين

لقسم الثالث إذا حدث المسافر وخرج من المسجد ثم أحدث التقيم وخرج عن المسجد، فهو صلاته أقلية، سجد، معي هذا القسم صلاة، فاسد، لا احتمال أنه كان مقتدياً، والغلب فرضه أربعين، فخرج التقيم من المسجد ثم يبق المسافر إماماً في المسجد، وهذا يوجب صلاة صلاة، وصلاة التقيم غلظة، لأنه إن كان إماماً معي على إمامته، وإن كان مقتدياً فقد جدد ربه الانفراد، وخروج المقتدر عن المسجد لا يوجب صلاة صلاة

لقسم الرابع إذا حدث وخرج عن المسجد عن التؤم، لا أنه لا يلزم من التؤم



لا يرضى على الإصلاح ركعتان لو كانا ركعتي الفجر في الأولى، أو في الثانية، فلا يسألان  
 وسجدتين سوى ذلك، فإنه يضمن الإتمام هو، فيقيم ما بين الركعتين في مسألتها، الإتمام هو  
 التخيير، وهو صريح مسأله، فلهذا هي أحدث النفس أولاً وخرج من المسجد، ثم أحدثت  
 المسألة بها فذلك مخرج، فلهذا هي أحدثت لأنها لم تكن في المسجد، وقد أحدثت بها  
 أو أحدثت، لكن خرج من الصلاة التخيير تأمله، لأنه إمام لا تتحرك إمامة إلى غيره، وصلاة  
 سائر فاسدة، لأنه لم يكن، بل في المسجد، يؤخر خروجه عن التعقيب ولا يدرك لهما جميع  
 أولاً، فلهذا هي أحدثت، لأنه لم يكن في صلاة الفجر.



كما قرئ في، وعلى أي الثوب صلى أسامة: لأن الأثر ورد بـ «بسم الدابة» واسم الدابة يقع على الكل، ثم إن محمداً رحمه الله تعالى وضع الساق في الأصل، كما في المسافر.

٢١١٢- وذكر الكرخي في كتابه: ويجوز التطوع على الدابة في الصحراء مسافراً، كذا لو مقبلاً، أسامة روى عنه، وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنها مما أطلقوا ذلك للمسافر خاصة، لأن الحواز بالإيحاء يختلف القياس لأجل الضرورة، والضرورة إباحة حتى في السفر، لا في الحضر.

والصحيح أن سائر وغير المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج مصر، حتى إن من خرج من مصر إلى عبادته جاز أن يصلي التطوع على الدابة، وإن لم يكن مسافراً، إلا أن الكلام بعد هذا في مقدار ما يكون بين القيم وبين مصر، حتى يجوز به التطوع على الدابة وتكرير الأصل إذا خرج من مصر نحو سبعمائة أو ثلاثة فراسخ، فله أن يصلي على الدابة، وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في كتابه.

ومن المتأخرين من نذر به سبعمائة فصاعداً، فقال: إذا كان بينه وبين مصر نحو سبعمائة فإنه إن يصلي على الدابة، وإن كان أقل من ذلك لم يجز وبعضهم قالوا: إن كان بينه وبين مصر نحو سبعمائة يكون به وبين مصر المريد، جاز له أن يتطوع على الدابة، وإن كان أقل من ذلك لا يجوز.

قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: والصحيح من الجواب أنه يسير فيه مخالفة البيهقي، وموافقة، فما دام مخالفاً للبيهقي لا يتطوع على الدابة، وإن اختلف البيان فقد خرج عن مصر (فيجوز له التطوع وهو قياس قصر الصلاة للمسافر، وهو أبي حنيفة أن التطوع على الدابة جائز في خارج مصر) من غير فصل بين ما إذا كان المكان الذي خرج إليه قريباً، أو بعيداً.

٢١١٣- وإن كان مسجده مدو لم تصد صلاته، وأما في الكتاب إلى الحصى، فقال: والدابة أشد من ذلك، بهد هذا أن الدواب ليسوا بظهيين ظاهراً، لأنهم يتحركون في الثراب والجمادات، والظاهر أنه لا يتحركون على الجمادات، ثم حساسة الدابة لا تجمع الحواز، وكذلك حساسة المرح، بل أرى أنها أقل.

ومن أصحابنا رحمهم الله تعالى من قال: لم يرد محمد: حمله الله تعالى قوله، وإن كان مسجده قبله، أن يكون على مسجده حساسة مشقة، وإنما أراد به نذر الدابة التي يتطوع به الثوب،



[illegible][illegible][illegible][illegible]

٢١١٥ ثم يستوي جواب عبد الله بن أبي يحيى في جواز الصلاة مستنداً إلى قوله، وليس أن يستندوا مستنداً إلى قوله، لأن جواز التطوع على الدابة عرف بالأنام، ولا فرق في الآثار بين الابتداء ولا سيما، من الناس من يقولون إنها يجوز التطوع على الدابة إذا توجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة، ثم تركها حتى انحرف عن القبلة، ثم إذا أصبح إلى غير القبلة لا يجوز؛ لأنه لا ضرورة في حالة الأسفل إنما القصور في حالة السوء، لكن أصحابنا رحمهم الله تعالى لم يفتوا به؛ لأنه لا تفصيل في النص.

٢١١٦ ولو أومأ على الدابة وهي تسير لم يجز، إذا دنا من يقف، وإن عاثر الرقبة جاز؛ لأن حيزه يصاب أي ركبته، ويصحى بمسحه ومثل خلاف المكان، فلا يتحصن إلا عند الوقوف.

٢١١٧ ولا يصلي لمسار المكتوبة على الدابة إلا من ضروره؛ لأن المكتوبة في أوقات مخصوصة لا تنق عليه البرزخ لأدائها، بخلاف النفل، فإنه نفس منى، وسقط، ولو أومأ أو قرأ أو تلاوة لا بأس به عليه، ما سقط من التطوع، فلو نفل سحر.

٢١١٨ وكذا بيتا يور عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأنها ولجبة عنده، وهذا حال أن يصلي يور عن يداه، لأنها من عندهما، وإن في حالة الضرورة له أن يصلي المكتوبة ويؤثر عن الدابة، لا يرى أنه رسول الله صلى الله عليه وآله مع أصحابه فمطر فقام صابها حتى تلاي صبر على روحكم؟

٢١١٩ ومن لأحد أن يذاع لور على الدابة على نفسه، على ذلك لصا أو سحاً، أو كان في عين وردة لا يحد على الأثر مكالاً ياب، أو كان الدابة حموحاً لور، عنها لا يمكن الحروب، مع، أو كان سحاً كبيراً لا يمكن أن يركب، ولا يجد من يركبه، ففي هذه الأحوال كلها يجوز المكتوبة على نفسه، على أنه تعالى: ﴿لَئِنْ حَسِبْتُمْ قُرْحًا لِقَوْلِ رَبِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ﴾، وعلى مناس ما ذكرنا في قولنا لا أحد أن يصلي المكتوبة في الدابة على الفراحة، والفرحة تسير بجور، لأنه يخاف على نفسه وثباته لور، لا أن لدفعه لا يتعلم.

٢١٢٠ وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه نهي ركب الصخر بالمكتوبة، فقال يركبها إلا بعد، وذكر أن شجاع أن ذلك محرم، أي يكون لسك الأولي، يعني الأولي لور لركعتي الصخر.

٢١٢١- ثم منها مسألة له بذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل ، ولا  
أوردنا نفاكم الشهيد في المحصر ، وهو ما إذا افتتح التطوع على النية بخارج المصير ، ثم  
دخل المصير قبل أن يفرغ منها ، وذكر في غير رواية الأصول أنه يفسد ، واحتج به النبي في بعض  
أهله ، قبل بعضهم ، يفسد على من دخله ما لم يفرغ من ركوعه وأمنه ، لأنه التزمها ركنياً ، فله أن  
يسبها ركناً ، وقال كثير من أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه يفسد ويسبها ركناً ، لأن ما قد  
روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان لا يبادء الصلاة "على الدابة في المصير" وهذا  
لأن التزوي عمل سببه لا يحتاج فيه إلى معاملة كثيرة ، فلهذا يجوز بقية الصلاة ما لا ، وروى  
عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال إن صلى ركعة بإياديه ثم دخل المصير ، ثم يمكنه إتمام صلاته  
ما لا ، لأنه بناء على أن المصير لا يفسد ، لأن أول صلاته بغيره ، وأحر صلاته ركوع وسجود ،  
وإن لم يصل ركعة بإياديه ، بل ، وأنها ما لا ، لأنه لم يزد شيئاً بإياديه ، فإنه يكتمها بركوع  
وسجود

قال الشيخ الإمام شمس الأضواء عليه منحة رحمهم الله تعالى هذه الرواية على أصل  
محمد لا يستقيم ، لأن تحريم الصلاة وفسادها لا يفسد ، كما أنه لا يفسد ، وسجود على  
أهله ، لأنه بناء على أن المصير لا يفسد ، وهو لا يرى ذلك ، [لأن مدعاه مبني على افتتاع الصلاة  
تأخيراً لمصر بركوع وسجود ، ثم يرى من مذهبنا ، فقام رأيها ثابت ، فإنه لا يجوز ؛ لأنه بناء  
القوى على الصحيح ، وهو لا يرى ذلك] وهذه الرواية خلاف مذهبه ، فلا بد من تبيين  
وقع هذا ؟

٢١٢٢- وإذا أصبح التطوع على الأرض ، فلهذا ركعتان لم يجز ، [لو أنتمها ركنياً ، ثم  
ركل قائمها أمراً] لوجهين ، أحدهما ، وهو أن التزوي عمل يسر ، والركوب عمل كبير ، لأنه  
يحتاج إلى استعمال أيدي يديه ، وفي التزوي لا يحتاج برده ، ولكن بجعل رجله من  
حلقه ويترك من غير أن يحتاج إلى "معالجة يديه"  
والثاني ، وهو أنه افتتح الصلاة على الأرض ، فلو أنها ركنية ، دون ما شرع فيها ؛  
[لأنه سوغ فيها ركوع وسجود ، والإيما ، دون ذلك] ، والركب إذ لم يزد فيها أنهم ما شرع فيها ؛

(١) كما في ج ٢ ب ١ ، وكذا في ط ١ في الصلاة ، وفي الأصل من الصلاة

(٢) استترك من جميع السبع نحو حرفة عندنا

(٣) استترك من سبع ، نحو حرفة عندنا

(٤) استترك من ب

لا شيء منها "بالإضافة إلى ذلك، فإن كل واحد من هذه

وهي: حرمة الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
بالإيمان مع القدرة على الصلاة، والقيام وتوحي

وعلى من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأنه لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
مكرها، وأما إذا كان الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
بالإيمان ثم القدرة على الصلاة، والقيام وتوحي

والصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
الركوع والصلاة، فكذلك الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
الصلاة بالإنشاء، على الصلاة مع القدرة على الصلاة، والقيام وتوحي

والصلاة بالإنشاء، على الصلاة مع القدرة على الصلاة، والقيام وتوحي  
٢٠٢٣ - وكانت الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
يعني الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
فصلها عن الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
كذلك.

والصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
المرة الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
المكتوبة، على الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله

٢٠٢٤ - الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
لا شك أن الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
وحيث أن الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
مريضاً بالأسر، الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
عنه، وإن الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
وهذه الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
واحده، الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
جميعاً في الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله  
بجوده، الصلاة على من هو في حالة من لا يمكن الصلاة عليه، لأن الصلاة على الله

وأحد، فلو كان المراد من محسن المصلحوا احتضا محتاج إلى العزو، ولأنه إذا كنا في محال  
 واحد، فإن الأعلام والقبلي لا يسم محبة الاقتصاد

قال في الكتاب واكثر ما ياتي في كتابي من مسائل الإمام شمس الدين كفاية على الارض  
 بان كان كل واحد منهما على ما علم به من صفته المنزهة لان بين الدينين طريقتان والطريق  
 العظيم بين الإمامين لم يدرى مع صفته الاعتقاد وهو محمدر همه الله تعالى فاني استحسن  
 ما يجوز اعتقاده من الإمام اذا كان ذو فهم بالغ في معرفة الإمام على ما لا يكون الفرجة  
 بين الإمامين المقبول لا بعد انصاف فثبت على تسليط من لا من قال ان نسخ الإمام الأهل  
 شخص لأئمة من محمد رحمه الله تعالى كما في محمل واحد، تقع عن سائر جميعاً  
 وإنما جاز هذا لأن الدالة بجمعه في ذلك ما هو ماضٍ والمؤيد من رواية كاشف عن الشرح من  
 احسن نظم أحد فقهائنا السرخسي في حكم الاعتقاد، هو ما وجدته في

[illegible]

رہی انڈوسری تو میں نے مصر لا بیس۔ لا محو۔۔۔ و صلی علی عہدہ لا محیر  
بحور من غیر فصل و اناہ سبحانہ و علینا اعلیٰ۔



او یسوع مسیح و کائنات

[illegible][illegible]

٢١٢٨ ولا يجوز بيعها في بطنها ولا في غيرها من الأماكن التي هي فيها معتبرة. ولا يجوز بيعها في بطنها ولا في غيرها من الأماكن التي هي فيها معتبرة. ولا يجوز بيعها في بطنها ولا في غيرها من الأماكن التي هي فيها معتبرة.

١٠٠٠

Copyright © 2004 John Wiley & Sons, Ltd.

١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م





٢١٢٦ ولا يجزئ أن يتم رجل من أهل السنة ما دام في سجدته حتى، لأنه يسهلها  
 بها تجزئ فيه النفس، ولا خلاف بين أصحابنا وجمهورهم أنه إذا كان بين الإصباح والفرص  
 بهر تجزئ فيه النفس لا يصح الانتداء في الاختلاف من بهر يمكن لمسي في بطنه، فعلى قول  
 أبي يوسف رحمه الله بذلك يصح صحة الانتداء، وعلى قول محمد بن حمدة، رحمه الله تعالى لا يصح  
 صحة الانتداء، فإن كانت استئذان مقرونتين، فحينئذ يصح الانتداء، لأنه ليس بينهما ما يجمع  
 صحة الانتداء، فكانت بينهما في سجدته واحدة، لأن التمسك بالفرصة في سجدته  
 والحقيقة، اختلاف ما إذا كان عمره شبيهاً وحقق التذاتين مرة واحدة، لا يصح  
 الانتداء، لأنهما لا يصيران كشئ واحد، لأن بينهما طرماً يجمع صفة الانتداء، ألا ترى أنه لا  
 يمكن تركيب إحدى الذببتين بالآخرى، ويمكن تركيب إحدى السجنتين بالآخرى بالحبس

٢١٢٧ وكذا ثبت من الناس على الحديث في السجدة وعلى بعضها، فإنه ينظر في  
 شأن سجدتها طريق، أو طائفة من التمسك به يجوز الانتداء، وإن كان على العكس يجوز الانتداء؛  
 لأن التمسك به الطريق مانع صحة الانتداء

٢١٢٨ - ومنها مسألة تركها صاحب الكتاب، وهو ما داوود بن أبي أسباط<sup>(١)</sup> يفتن  
 بالإمام في السجدة، يصح تركها، إلا أن يكون قصد الإمام، لأن السجدة خالية، وانتداء  
 الواقع على السطح من هو في البيت صحيح، فإنه يمكن أداء الإمام، فكذلكها

٢١٢٩ - ومن عاب فوت سجدتين في صلاة واحدة، فطعن بطلان، وهذا يجوز أن يكون قائماً  
 على الحديث، فإنه ثبت في حديث علي بن أبي طالب العرو، أن رؤي سجدتين في صلاة،  
 أو كان يقرأها، أو عاب الدابة، فعاب عليه الشيخ، أو كان من علمه، فعاب على  
 عمه من الشيخ، فمن في حقه لمواضع كلها أن يرفع الصلاة، وسنة السجدة، ويتم  
 السجدة، وتبديله، وسجدتين، لأن حرمة ترك سجدة النفس قال النبي عليه الصلاة والسلام  
 "تأمل دون مائة حتى تفارق وتقتل فتكون من شهداء الأحرار"<sup>(٢)</sup> وبه روي عنه بعض شيوخه  
 الحنفية، وكذلك به، عاب على عمه من صحيح أو غير صحيح<sup>(٣)</sup>

(١) الأجلال جميع رجال المذاهب، حتى تحت التصرف لا يحسنه النفس، أنه لا يرى بهر السجدة

(٢) وفيه من السجدة

(٣) حرمة السجدة ١٠١٤، وأحمد ٢١٢٧٥

(٤) استلزم تركها

[illegible][illegible]

قال: تسبح لأمه سبع (سبع) تسبيحاً وسبع جواهر ذهبية كل واحد منها ألف دينار. ولا تقبل على حمارك الزينة وهو شخصيتك لأبوك - أي له عدم -

## لمصلي الخمس والعشرون

## في صلاة الجمعة

هذا الفصل سبل من الترتيب

## التنوع الأول

في بيلا فرعية الجمعة، وفي بيان أصل المفروض يوم الجمعة

٢١٣٤- مسلم - صلاة الجمعة طريقة بالكتاب والحس والإجماع ، وروى عن أبيه ،  
 لما كتبت قوله تعالى **فَإِنْ سَأَلْتَهُ لِمَ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ وَتَوَّعَاتُ** ، مراد من الذكر المذكور في  
 الآية هو الخطبة ، وروى عن أبيه تفسير أنه ليس بعد الأذان ذكر الله إلا الخطبة ، والاستدلال  
 بالآية من وجهين

الأول - الله تعالى أمر بالسعي إلى الخطبة ، ولا أمر لموحيوب ، وهذا وجوب السعي  
 إلى الخطبة شيء من توطئة الصلاة ، فإلى أهل الصلاة توجب  
 والثاني - أن ما عاين أمر برك السبع لسبح بعد الصلاة ، وهو من السبح لا يكون إلا لأمر  
 واجب

وأما الثالث - حديث جابر رضي الله تعالى عنه قال - خطبنا رسول الله ﷺ يوم الجمعة ،  
 فقال في خطبته **يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ تُبْعَثُونَ** ، ويدور به الأعمال لمصالحه على أن  
 يستحبوا إلى أن تذكروا - وسموا أن الله تعالى غرض منكم الجمعة في يوم هذا ، في مهري  
 هذا ، في مفضل هذا ، فربحه واحده في حيايى وبعده محيى في يوم القيامة ، ليس تركه من غير  
 عقد توبة أو ما بعد ذلك ، ولا من حشر أو حشر ، ألا فلا تترك الله ، ولا فلا جميع الله شمله ،  
 ألا فلا صلاة به ، ألا فلا ركعة ، ألا فلا صوم له ، ألا فلا حج له ، إلا أن يتوب ، فمن تامة  
 ثابت عليه عليه **ع** ، وروى عن أبيه عليه الصلاة والسلام أنه قال **مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ**  
**فَلَيْسَ بِهِ يَوْمَئِذٍ** ، **وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ** ، قال - من ترك الجمعة من غير علة

(١) وفي رواية - من ترك الجمعة

(٢) من ترك الجمعة

(٣) أخرجه في نسخة ٥١

(٤) أخرجه في نسخة ١٤٦٠ ، وطبعت في ١٣٥٦ م في بيروت ٨٨٨



عليه انظر عجل ذاك من احمد في سرقة ثم بعد ذلك في قوله عجل الله تعالى لا  
الغرض من احمد عجله والظاهر ان عجله لا يحسنه ثم بعد ذلك في قوله عجله  
وعجله لما كان في سرقة الظاهر به انه في عجله وقيل في سرقة

والنقص الذي انما هو من مرض والميل الى العيب. فاما في الظاهر في منزله ثم  
سعى الى ابعده. فظهر انهم قد اتوا الى بعض الاربعه الخمسة لم  
يظهر في حده. فظهر انهم قد اتوا الى بعض الاربعه الخمسة لم

[illegible][illegible]

وإذ كان في الركب سبعة ، بحيث يعلم أنه لا استعجال بالقتال لا يحسنه ، فقطع  
الطريق في قولهم جديها ، وبهذه الحكمة

١٩٤١- وإن عهد أنه لا يسفل رتبته فلهذا، لكي يتركه لذة العكبر، فالسألة على اختلاف تنوع في عهد وأي يوسف رجبها له عاني بغير الحسنة ويظهر الفاشية، ثم يعلو الظهور في حرم كوكبه، وقد محمد، حب لله تعالى، بقى في الحسنة والحب سعادته وتعالى هم



[illegible]

ومن تعليل رخصته في ما قال من موضع كتاب الأيمان من القوة والبركة في  
وجه إتيان عدو الدعوة عن أنفسهم فهو مصر جريح - وهذا مذهب الذين رخصه الله تعالى  
النصر الخلف ما بعد ذلك من بعد أخيه ذكر الأمصار لطفه ، التحري وسيرته ، يعني هذا  
القول لا يجوز رخصه بحسبه بكرم رخصته ، قال الشيخ (مأثور عن الأئمة) أن رخصته  
بحسبه الله تعالى ، وهو ما ذهب إليه المصنف مع أن إحدى من جسدته ليس به ، جميع  
والمحقق لم يجز أن رخصته ، وإنما به بنه بعد وقوع الأذى ، ويكون فيه منى إتيان  
بكر التوالم وبسبب من كل موضع وقع فيه في كونه مصر ، وأقدم من ذلك  
أن رخصه الحسنة سر رخصه فيسمى لأنه في كل موضع رخصه الله الخدمه أبلغ تعليل  
ويؤيد بها لظهور منطوقه ، من أن رخصه الحسنة هو رخصه ، من أن رخصه هو رخصه التوالم  
إذ ، يظهر من

٦٤٣. لاس باجمعه فی مہ شعبی و ثلاثہ فی دہر و حد عند محیط رحمہ فی  
معانی و احادیث پر مبنی جامعہ کے معانی فی القوسین دوماً ثالثاً و اس روایت الاعلیٰ

أحاز في الوقتين إذا كان مضرًا، على ما بينهما من عظم، متى يصور في حكم مصرين كعادته، وإن لم يكن المضر بعده الصفة، فالجمعة لم يبق منهم بأداه، فإن صار معاً على صلاتهم حين

٢١٤٤ - وكما يجوز إداة الجمعة في المضر يحو. لا يجب حرج المضر قرب منه نحو مصلى العيد، لأن مبدأه يكون في هذا المضر، وفناء المضر آخر بالمضر بعد كان من حوائج أهل المضر، ولذا الجمعة من حوائج أهل المضر، مباح للمضر في فاء الجمعة، وهكذا ذكر المسألة في شرح القدوري.

وفي فتاوى الشيخ الإمام العبد أبي القاسم رحمه الله تعالى: شرط إداة المضر وجود إقامة الجمعة خارج للمضر إذا كان في فناء المضر، وفي بوجز الصلاة لو أن الأمير حرج للإشغاف. حرج معه بأس كثير، فتصرفت الجمعة، فبعض بهم الجمعة في الجيدة على غلو غلو من المضر أجراً، لأنه فناء المضر، وفناء المضر حكمه المضر.

قال الشيخ الإمام الأجل سيدي الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: اختلف الناس في مضر فناء المضر، فمذهبنا، رحمه الله تعالى في التواتر، بغية، وإجازته يكتم براتب، وغلو بعض السابح، جميعهم الله تعالى يفرسحون، ومعهم سلامة أمثال كل ميل نكث فرسح، ومعهم من يرى حد يعسوب إذا صاح بلساناً، أو أذن مزاد، فمستوى صوته فناء المضر، فيجوز أداء الجمعة فيه، ويؤاخذ ليس فناء المضر، فلا يجوز أداء الجمعة فيه.

قال الشيخ الإمام الأجل سيدي الأئمة المعروف به حوهر راده رحمه الله تعالى والتسبح الإمام الأجل سيدي الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في قدر الفناء، إباحة لما ذكره محمد، رحمه الله تعالى في التواتر، وقد أنوب يوسف رحمه الله تعالى الفناء بميل أو يميل، فله روي عنه لو أن أمماً حرج مع أهل المضر من المضر، فحاجه له، فدر ميل أو يميل، فتصرفت الجمعة، فبعض بهم الجمعة أجراً، وهذا بخلاف ما لو حرج، فسامر عن غير المضر حيث يقصر الصلاة، لأن له المضر إنما يفتحق بالمضر عما كان من حوائج أهل المضر، وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المضر، فلا يلحق الفناء بالمضر في حق هذا الحكم.

وذكر في فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي القاسم رحمه الله تعالى: أن على قول أبي بكر رحمه الله لا تجوز الجمعة خارج للمضر إذا كان ذلك الموضع منعلاً من المضر، وكان التسبح الإمام الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى يقول بالخلو في فناء المضر.



قال رحمه الله أبو الثيب وقد قال بعضهم يجب أن يكون على اختلاف، على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز، رحمه الله في هذا المصنف، وعمر بن الخطاب لا يجوز، بناء على اختلافهم في الجمعة، ويجوز أن يكون هذا لا خلاف بينهم من قبل أن محمد بن أحمد رحمه الله تعالى إذا لم يجوز الجمعة يسمى؛ لأنه قديمة، وليس حكمه حكم غيره، إنما يذهب المصنف إلى حكمه.

وقيل إنما يجوز إقامته الجمعة في هذه المصنف إذا لم يكن فيه وبينه وبين غيره من الزمان، فعلى من هذه القائل لا يجوز إقامة الجمعة بيننا وبين مصر المدة لأن بين المصنف وبين المصنفين مائة، وقد مضت هذه المدة مرة، فأنشئ بعض المنكرين بعدهم الحواجز، ولكن هذا من مصاديقه، فإن أحد من الأئمة لم يقل بمصر جواز صلاة العيد في مصر، فيجوز جازي من التعميم، ولا من المنع من، وكذلك مصر أو ما شاء شرطه جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العيد.

٢١٢٥- ويجوز إقامته الجمعة على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمة الله عليهما، وقال محمد رحمه الله بعد أن لا جمعة على؛ جميع العتبات على أنه لا جمعة بمصر، لأنه لا مأوى له، ويستحب، وليس من أئمة مصر؛ لأن بينهم وبين مكة أربع فراسخ، وإنما يذهب إلى ما في غير قول أبي حنيفة، وأما ما في محمد رحمه الله على أبي حنيفة، فإنه يذهب إلى مصر، والمصنف رحمه الله يقول أن من حضر في أيام الجمعة، قال رحمه الله.

علي ابن عبد السلام سكاك، وسئل إمامنا الأسوق في أيام الجمعة، فيصير مصر، أكثر ما في الباب له لا يبقى معه بعد ذلك، لكن بقائه مصر ليس شرطاً، خلاف عروحات قوله ليس بمصر، ولا غيره.

ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال إن خطبتهما في يوم الجمعة على؛ لأنهما من أئمة مصر، وهذا غلط، لأن بينهما فرسخين.

وقال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا جرى الزمان بمكة، ومن عساه حذر يوماً لا يصير مقيماً، أعلم أنهم من ميمونة، إنما الصحيح ما قلنا.

٢١٢٦- ولا يصح في صلاة العيد بالانقضاء، لأن عدم انقضاء من الاستيفاء، فالحاج لأعمال العتبات، وذلك لأنه، فوضع عليه صلاة العيد، به ذلك، لأنه لا يمكن كل

منه محرم الجمعة في أيام الأرمي، مع اختلاف جهلاء العبد، لأبي ثور شوت كتاب في كتاب سنة، وإذا غور الجمعة من عندنا إذا كان من أمير مكة، أو أمير عجلان، أو الخليفة، أما أمير الموصل ليس له حق في الجمعة، إنما تؤمّن إليه رعاية الخراج ومب منهم، فإن استعمل على مكة بغير الجمعة من بعدهم أيضاً، وإن لم يستعمل من مكة، يستعمل على الموصل لا غير، وإن كان من أهل مكة بغير الجمعة من عندنا أيضاً، وإن لم يكن من أهل مكة لا يقيم الجمعة عندهما أليف

وهي مرفوعة برأيه عن محمد رحمه الله تعالى قال علي مدعبي حقيقه وحمه لله جاني إذا جمع أمير الموصل بهم وهو مسافر بمكة، قال بخبره، من حصى بهم يني لا تخزفه ١١٤٧ ثم هي ظاهر رواية اصطحناء لا يجزئ شهود الجمعة إلا عني من سكن المصّر، والأربعين القصبة بمصر، مني لا يجب على أهل السواد أن يسهروا الجمعة، سواء كان السواد قريباً من المصّر، أو بعيداً

٢١٤٨ - وعن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا كان به وبين المصّر من أو ميلان لو ثلاثة أميال، عليه الجمعة، وإن كان أكثر من ذلك، فلا حصّة فيه، وعنه في رواية أخرى أنه إذا كان من بين المصّر أقل من مرسجر، فعليه أن يشهد الجمعة، وإن كان أكثر من ذلك فلا، وعنه في رواية أخرى أن كل موضع لو خرج الإمام إلى ذلك الموضع، وأقام الجمعة فيه جازت جميعته، وهذا مجمعا في المصّر، فعلى أهل ذلك الموضع الرجوع إلى الجمعة، وكذا موضع لو خرج الإمام إليه وجميعه لم يعد مجمعا في المصّر، فلا حصّة عليه، وعن محمد وثني يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا كان بين وبين المصّر مرسج أو فرسخان، فعليه أن يشهد الجمعة، وعنه أيضاً إذا كان بحيث لو غدا وشهد الجمعة أمكنه الرجوع إلى مرسجه في خروج الليل، لو أنه لم يشهد الجمعة، وكثير من الشيوخ رحمهم الله تعالى أحذوا بقاء الرواية ووجه ما ذكر في ظاهر الرواية أنه ليس بمكلف وأصحابه وصحابة الله تعالى عليهم السلام لا يأمرون أهل السواد الغربية بالحضور إلى الجمعة، إذ لو أمروا لا تسير واستعاضوا، ولما في فيه، أن المسافر الذي في مصر لا يجب عليه حضور الجمعة لاشتغاله بأمر السفر وبالحج، والخرج الذي يلحق لقره، وبتحول المصّر أكثر من مخرج النساء، (ميسر عن أ) القروى بالطريق

(١) استوفى من ب

(٢) استوفى من د

(٣) حكاه في مسند الشيخ في حديثه، وكان في الأصل يبدل

الاولى

وورث السبع الإمام النقيب أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبو داود جدهما أنه قال: إن  
كان حبيباً من عبيد الله وطلحة وزياد بن عكرمة وبيع، فبشر فإنه تعبى ختمه، ولو كان  
من ذلك الموضع وبز عمنه ما فبشر عمنه من الخراج وبيع، لا ختمه على أهل ذلك  
على ختمه، وإن كان من عبيدهم وطلحة وأبي داود، يبيع غني، هذا جمله ما روي  
في شرح الإمام النقيب أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وفيه كذا، يعني  
السبع الإمام الأمام من سبب لأئمة الهدى، رحمه الله تعالى، كذا، يعني لا ختمه على أهل  
أئمة هادي

۱۶۶۹ میں مولانا سید محمد علی بن یوسف رحمۃ اللہ تعالیٰ ہو آپ اہل الذبیہ  
عصرہم خدمت اہل شرف، و احتلو، بالنبیۃ، فخر جو الہیہ بن مدینہ، و عسکر و امس  
میلے و فلاحۃ اہل لا یریدوہ سعد، تعلیم، جمعہ فی عسکر ہم، نگاہ، عطفی للمکار فی  
توایہ - وهو علی نادر مینے او ملائکہ - حکم نصر

٢٦٥ وسعد الدين السطاط لم يلقه من الأمر أو العاصي، فهذا مدعيه، وقال  
أشفي رحمه الله تعالى السطاط ليس شرط، حجته في ذلك ما روي أن عثمان بن عفان  
تعالى عنه حين كان محصوراً، صلى على عيسى بن مائة عبد جميعه باليس، ولم يرو له صلى  
تعالى عنه، ولأنه، لكنه قد لم يصواته، فلا يشرط لإدعاء العاصي كسائر القضاة  
وبما هو عليه بعداءه والسلام [أولهم من الولاء] [١]، وذكر من حملها الخمسة

[illegible]

(1) استخرج من ف ب د ه م

(٦) احسن به حاشه ١٧١، 'او پکار في مسندہ' وندہ ی و اکثر غیب و انہا

أحوال الناس. ١٠ بعد سبعم ١١ لأنه قرب إلى مسكن بنته ، ولا عيب مع بصيرة على  
رعى الله تعالى ما لا يصح ، لأنه يحتمل أنه فعل ذلك بأذن عبته ، وعلى الله تعالى عنه ، فلا  
يصح الاحتجاج به مع الاحتساب ، وإن فعل ذلك بمراعاة ما ذكره من ، لأن الناس يستمعون  
عنه ، وعند ذلك يقولون ، أين عد ذلك - إن شاء الله تعالى -

وهو له بأن هذه الصلاة مكرمة كسائر الصلوات ، فلو لم تكن صلاة مكرمة ، لم  
تسبب كسائر الصلوات ، بل بشرط أنها من السرائر لا يشترط سائر الصلوات ، بل هي  
صلاة عرف حظها من الحسن ، معرفتها شرطها من الحسن ، لا من سرائر المكتوبات ، فإذا ثبت  
أن السرائر سرية ، ينشأ من هذا شرط حسن الظن ، إحداهما ذكرى الأصل أن رجلا من  
معرض الناس لو صلى الجمعة سائما بغير هذه الأصنام ، أو حقيقته ، أو صاحب شرعته ، أو  
القصاص لا يهمهم لغراب شرعها ، فقد جمع في هذا آله بين الإمامة وخطيئته ،  
والقصاص

قال تعالى لا تحس لأمة أحوال هذه الآية على عرو رحمتهم فإن في مهم كان  
الخاص يترى أمر السيد ، فانه الجمعة ، وهي مؤخر سر من أسوأ وجهه لله  
تعالى ، قد صاحب السرائر ، لا يصلى الجمعة بمصوم ، بل لم يخرج يوم الأُميد ، ولا  
يصلى يوم القصاص ، بل لم يخرج الأُميد

وعرأي يوم رخصه الله تعالى أيضا أنه قال : مما يؤرم بالقصاص يصلى يوم الجمعة  
لا الخلق بأمرهم ، بل هذا أن يصلى بالجمعة ، فإن أراد بها العامى وهو المصنف  
اللقن برحم له أنه لا يصلى بغيره ، يعرف كماله يومه في رخصه ، فأما في رخصه للقاص  
و صاحب السرائر لا يؤلف ذلك

٢٤٤ - وأما نص من ، فلم يمنع مودة إلى الشبهة حتى يصعب فهم خضع ، فإن يصلى  
بهم طاعة الله ، أو صاحب سرقة ، أو القصاص ، حار لأنه فوض إليهم من العامة ، هكذا  
ذكر في التمهيد ، راجع إلى حوائجهم وهو صاحب السرائر ، بما عني عرف رماهم  
على ما بينا

٢٤٤ - ولو حتمت العامة على أن تقصروا جلا مع عدم وجود من هؤلاء الذين ذكره  
من غير عموم ، لم يحرر لأنه لم يفرص إليهم بغيرهم ، إلا أنه يمكن من خاص ولا خطيئة  
التي ، حبيب حار بغيره ، لا يرى أن عليا رضى الله تعالى عنه صلى بالناس يوم الجمعة ،

وَعَدَمِي رَحِي اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى مَحْضُورٍ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا حُضِرَ عَنِ رَأْيِ رَجُلٍ مَحَالٌ عَلَيْهِ، فَقَدْ جُمِعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا بَيْنَ الدَّخْلِ وَخَلِيمَةِ الْفَيْتَةِ، (وَرُخْبَابُ) فِي حَقِّ الْقَضَائِي تَأْخُذُ عَلَى عَرَفٍ وَمَعْنَى عَلَى بِذِكْرِهِ.

٢١٥٢- ويرد هم يد محمد رحمه الله تعالى. إذا خطب لأمر، ثم أخذ ولم يقدّم  
 لحدّاً، فتخطى حاص له من بحر، ولا يجوز أن يتخطى أحد ولا أحد من هؤلاء الثلاثة صاحب  
 الشرطة، والخاص، أو الذي ولّاه القاضي، وأما من كان من الضم في إقامة الجمعة هو  
 الخليفة، إلا أن لا يرد على إقامة هذا الخليفة من كل الأمصار، فيجبها غير بيانية،  
 والناس في هذه البيعة في كل بيعة إلا أمير القدي والى من ملته البيعة ثم الشرطة. ثم  
 القاضي، ويرد به القاضي نفسه، ثم القاضي ولاه القاضي القاضي.

٢١٥٤- ويصور صلا، خمسة خلف الشعب الذي لا عهد به، أي لا مشور له من الخلقه إذا كان سيئ له من وجهه سر للأمراء: يحكم فيه به ربه بحكم الولايه لأن سيدا يش بالخلق، فيحقق الشره

١٥٥ غسرة الثالث الوقت، يعني وقت الظهور، حتى لا يجوز سبها على  
الزوال، ولا بعد خروج الوقت، والأصل فيه أنه رسول الله ﷺ ما بعث مبعوثاً من عبده إلى  
للنبيه قبل عجزه، قال له: «إدا مات الشمس، فصل بالبين أجمعها»، وكتب إلى أمه  
وربها: «إذا زالت الشمس من اليوم الذي تنجز فيه القيود بسبب ما في ذلك من إله يرحم»<sup>١</sup>  
ولأن الجماعة أقيمت معه انظروا، فيسوء أده في وقت الظهور، حتى لم يخرج وقت الظهور  
في خلال الصلاة، ما به، في يخرج بها ما تعد قدر الشاهد فكم عد أي حجة رحمه  
الله تعالى، ويحكمه لا يحمده، ولي يخرج بعد السلام لا يفسد إلا وجهه

٢١٥٦- ثم إذا خرج من تحت الظهيرة في جلال الصلاة حتى فسدت غممة، يعني فعل الصلاة عند أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وعند محمد رحمته الله تعالى، هل تنجزه، ولا يبقى أصل الصلاة، وهذا جاء عن أبي بصير، وبقية ذكره، أن الصلاة

(١) حكيم في السج مشهور، عفيف وكان في الأصل والاراد

(\*) مقال الشريفي في مصداق (٢) ١٩٥٠ غريب، وليد ذكره السبكي في القاموس - ٢٠

٢٨١: ٢٨٢، وسم إلى الدار بطي عن ابن عباس

(۲) دیگر یہ ہیں مفسرین نے یہاں انہیں یہ سب سے پہلے اس میں اشارہ کیا ہے کہ اس میں ایک عجیب سی بات

چھوڑا، نئی جہت میں رہا، جس سے اس کا دل بڑھ گیا، اور وہ اپنے لیے ایک نیا  
 راستہ تلاش کیا، جس سے اس کا دل بڑھ گیا، اور وہ اپنے لیے ایک نیا  
 راستہ تلاش کیا، جس سے اس کا دل بڑھ گیا، اور وہ اپنے لیے ایک نیا

[illegible][illegible]

و ساقی که در این کتاب به نام «میرزا محمد باقر» آمده است، در روز شنبه ۱۳ آبان ماه ۱۲۸۵ در سن ۲۵ سالگی درگذشت. در این کتاب به نام «میرزا محمد باقر» آمده است، در روز شنبه ۱۳ آبان ماه ۱۲۸۵ در سن ۲۵ سالگی درگذشت.

والله اعلم بالصواب

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

4. *subsp. nov.*

جمع، وأقل الجمع ثمن عية الثلاث، فإذا أوجب المأذون ثلاثة من ساس، وسعوا إلى الجمعة، وتكلموا جازاً بظاهر<sup>(١)</sup> الآية، وما قلناه المشافعي رحمه الله تعالى، باطل، لما روى عنه لما مر التمس في اليوم الذي دخل فيه الميبر من المدينة، كما قال الله تعالى ﴿وإذا رزقوا تجاؤزاً كرهوا أنقصوا إليها﴾<sup>(٢)</sup>، يعني مع رسول الله ﷺ حتى عشى رحلاً، فقصي بهم الجمعة

وقد روى أبو هريرة: رحمه الله تعالى أن رسول الله عليه الصلاة والسلام بعث مصعب بن عمير أميراً إلى المدينة، ثم كتب إليه أن يقيم بهم الجمعة، فأقام بهم الجمعة وكانوا حتى عشى غراً، ولا حجة في الحديث الذي روى، إذ حجة أنه أقيم بالربعين، وما يردده مصكوب عنه، علاقه روى أنهم كانوا أقل من أربعين، وهو شيء يوجب رجوعه إلى عالي أن لم يفتي حكم الجماعة فاسد<sup>(٣)</sup> لأن ما دون الثلاث ليس بجمع مطلق، عدل أن أهل مكة يفتوا بغيره في التمس، والتسريح هو الجماعة لظنية، وقوته ثلثي، أما إذا كان سوى الإمام فكانت كل جمع الإمام جماعة، فاسد لأن لابد شرط للحوز سوى الجماعة، فإن كان أحد منهما شرط على حدة، فلا يعتبر الإمام مع القوم في الجماعة، بخلاف سائر الصلوات، لأن الإمام في سائر الصلوات ليس شرطاً، وثلثك الجماعة<sup>(٤)</sup>، ثم يشرط في الثلاثة أن يكونوا بحسب يصلحون للإمامة في صلاة الجمعة، حتى إن غياب الجمعة لا يمس سواها، والصلوات، وختم بالشعب والساكنين لأنهم يصحبون للإمامة، لا شك بأنه حجة الإمامة أعلى من درجة الاقتداء، فإذا لم يشرع لحمة والإقامة في الإمامة قلنا هو عس، فلا بد بشرط في الاقتداء قلنا هو آدمي<sup>(٥)</sup> كان هذا ولم وأخرى، وهذا ملتبس

٢٦٥٨ وروى أبو هريرة رحمه الله تعالى: لا يجوز إقامة الصلاة لغيره من صلاة الجمعة لأنه لا يترفع عنه الجماعة، وإنما يصح منهم الأدلة بطريق التمس، فلا يجوز أن يكون أصلاً بالإمامة، وعلاوة تروى وهي

وإنما للمسلم والمسلمين صاحب الإمامة في سائر الصلوات، فكذلك في الجمعة، وإمام الشخصية ليس لعدم الأهمية، بل بعدم رخص الشارع في تركه لأجله من ممر، فإذا حضر وأدى

(١) هكذا في جميع النسخ بوجه، ومنها، وكذا في الأصح، بعد الآية

(٢) البقرة ١١

(٣) وفيه لا يمكن أن يحد الإمام مع التمس، وفيه لا يمكن أن يحد الإمام من القوم.

(٤) وفيه لا يمكن أن يحد الإمام مع التمس، وفيه لا يمكن أن يحد الإمام من القوم. (٥) وفيه لا يمكن أن يحد الإمام مع التمس، وفيه لا يمكن أن يحد الإمام من القوم.

وقع من الفرح، وبه فارق العسر والمراء، فإن العسر ليس بأهل لأداء العرش، وكما المرقبة ليست بأهل لأداء العرش، لأن سناها على الأشياء، وممن من عسى لأشياء فارقاً مع زجره، وهذا ظهر كلام في جوار: بمقتضا، ففي انعقاد جمعة بأدله يكون الظهور: وقد صح أن رسول الله ﷺ قدمه جماعة وهو مسافر، حتى قال لأهل مكة: التواصوا بكم بأهل مكة فإنهم هم سركم.

### وما يتصل بهذا الشرط من الحائث

٢١٥٩ - ذكر في الجامع الصغير، مقتل إمام بعد ما حصد الإمام جهده على وجوده، إما بفرو من السجود في الصلاة، أو بعد السجود سبب، فمن شروط السجود فيها إن يمر بكل، لا الإمام يصلي بهم الظهور، لأن الجماعة شرط، وتبين صحة وقت افتتاح الصلاة، وإن يمر ببعض، إن كان الباقي بعد الإمام يلائم على الجماعة عندما خلاها للشافعي رحمه الله تعالى، وإن كان الباقي سوى الإمام صلى الظهور عند أبي حنيفة ومحمد، جميعهم الله تعالى، وهي أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصولي أنه يصلي الجماعة، لأنما يصلي من ذهب من القوم، لكنه لم يحضر من الجماعة، وأنه لم يحضر من الجماعة غير هؤلاء، قال: لو أن جماعة من الجماعة، وإن كان من الجماعة إلا أنه يد ومساخرين، صلى بهم جماعة عند علمائنا الثلاثة وجميعهم الله تعالى في غير ما مر.

٢١٦٠ - ذكر في رواية السجود في الصلاة، إن صلى الإمام من محضه ركعة، أم الجماعة عند علمائنا صلاة، وبعد ذلك جماعة يعني يصلي الظهور، وإن لم يبيد الركعة بالسجدة حتى يقرأ، سمي بظهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، عند أبي يوسف الجماعة، ولا يصل بعد ذلك أن الجماعة شرط من أول الجماعة إلى حراما، كالطهارة والوضوء، وهو القاسر، لأن شرطه سمي، يفسر من قوله إلى آخره، وأنه ليس بقدر جمع لأن شرطه شيء ما في وضع الإمام في مكانه، وليس في وضع الإمام في مكانه، فجمع مع نفسه وفي جميع الصلاة، فلا يشترط ذلك، ولا يصل عندهما أن الجماعة شرط عند السجود في الصلاة، لأن الجماعة يد وحدث حادثة السجود، فمقتضى الحركة للجمعة بوصف صحة، فجدوا أديتها جمعة، كما إذا مر بعد ما قبل الركعة السجدة، وليس كما لا يروى قبل السجود، لأن ذلك

(١) قد قيل بحرجه في بداهة بحث الجماعة

(٢) أي الأصل ر. ط



خریہ ام ثعلفہ لاجی، نگف پسی جمہ؟

و لا تصل على ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان يداخه شره في ركعة واحدة<sup>١</sup> لأن و دوق  
الركعة معصورة من وجه ذل وجوه، فإنه لا يتم حرمه قطع يومه بالصلاة، وهو معتبر من  
وجه، فإنه إذا ترك (ما هو المصحح) لا يصير حرمًا بركعة، لأن في نه إنا نطالع لا  
يصلي، فافتتح الصلاة، ثم أوجع ثم قطع، لا يجب على أحد، وصلاته أحكمة بغيره من  
الظهور إلى أحده، فلا يغير لأبليس، ولا يقرن إلا أن يجد ركعة معبره من جميع الوجوه.

٤٦١ وأما أكبر الإمام بجمعه، والقوم حضوره يشترطونه معه، ثم سرعوا إليه بذلك.  
فذكر في الأصل سبب ذكره لجليل الميراث الإمام وأما من الركوع صحت جمعه وإلا  
بسنه: ولم يذكر في الأصل حلافاً

وهي حكمة كانت تنسج لإمام الفقه أبي جعفر رحمه الله حين هداه إلى محمد، وقال  
 أبو جعفر رحمه الله ما لي أبكر وأما أن تقرأ الإمام أبا عبد الله رحمه الله سورة الواقعة ولا  
 تستقبلها، وقال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «كثيرا فليس يقرأ الإمام ثلاث مرات فبدأ أبو  
 جعفر بحمزة صاحب حمزة بالانفاد، ولا استقبالها، ثم كبر ليل أن يسرع الإمام في القراءة  
 صحت الحمزة بالانفاد.

٢١٦٤ وحی چار روچات مان، تیر جمعه و دهر جمعیت له جانی اولم یکنی جمعه  
 شات او اختر من ان بعداً لاسام، ملا جمعه لآحمد، وحی هدایه الناطقی رحمه الله تعالی  
 او یکر الاسام و انام حمود و رحمة الله علیه و جده، اوم حور و مریه و علوا الحفصه  
 و دخلا وحی صلاته، نه بجزیه و لا بهد الجمعه، و رحمت و العلوم حفصه و شرحه، تو  
 صلاته، تم فاحید، الترم و شرحه، اوم من، خرون لم سعاد و الله و دعوی فی صلاته جائز  
 لک، الخطبه، لآحمد، ح حصن مع جمع، و یوحه فی الاثرین م یکنی عن رسول، فکثیر  
 الاسام، نه دخل اختر و انام عن رسول، استغفر من الکبیر، لا ان شروع ما حصل مع  
 الحمد.

٢١٦٣ والشمط، حسن المصنف، حي لوصلا من غير اختصار، وأرسله إلى المار قب  
ثوقت في البحر، ولا من به دوا، لا سائلين في أسموا، ذكره في ١٠٠٠ المرددة، الخطه  
وقد أمر المصنف إلى الخطه، والأمر بالله، فيجب عليه عن الحرب، ولأمر به أجمعه مقدم

الظاهر عرفت شرطاً بحدوث القياس، والشرع ما جاء به لا مقدّم بالخطبة، فإن الثاني عليه الصلاة والسلام، أقامها في عمره من غير خطبة.

وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: الخطبة تقوم مقام ركعتين، ولهذا لا يجوز إلا بعد دخول وقت الجمعة، وفي حديث ابن عمر وعائشة رضى الله تعالى عنهما: إذا قصرت الصلاة كان الخطبة<sup>(١)</sup>، ولأن الخطبة شرط الصلاة، وهذا ليس بصحيح، بدليل أن الإمام لا يستقبل القبلة عند الخطبة، ولا يخطبها للكلام، ويعتدب إذا أذاعه وهو محدث أو جنب على ما يأتي بيانه عندنا - إن شاء الله تعالى -

٢١٦٤- وإذ ثبت أن الخطبة شرط يشرع على هذا مسائل، إذا خطب الخطيب وحده جاز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قولهما لا يجوز، ذكر الاختلاف على هذا الوجه في مختصرات الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى، ورايت في موضع آخر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا الفصل روايتين

٢١٦٥- وفي تراجم أبي يوسف رحمه الله تعالى: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا خطب يوم الجمعة، ونظر الناس عنه ثم حضوا، صلى بهم الجمعة، ولو لم يرجعوا، جاء قوم آخر، لا يصلى بهم الجمعة إلا أن بعد الخطبة، وحى ظلم الرواية يصلى بهم الجمعة من غير أن يبعد الخطبة، ولو خطبوا والقوم حضور، لا أنهم محدثون لو كانوا جنباً، دخلوا ونزعوا أثم جازوا<sup>(٢)</sup> وصلى بهم الجمعة جاز، ولو خطب وعكاز رجال من يهد لم يسمعوا الخطبة جاز

٢١٦٦- ولو خطب بالعامرية جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال، وروى مشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه إذا خطب بالعامرية وهو بحسن العربية لا يجزئه إلا أن يكون ذكر الله في ذلك، بالعربية<sup>(٣)</sup> في حرف أو أكثر من قبل الله يجزئ في الخطبة ذكر الله تعالى، وما راد فهو أفضل، قال الحاکم أبو الفتح: هذا خلاف قوله المشهور.

٢١٦٧- وإذا خطب الإمام في الجمعة قبل الزوال، وصلى بعد الزوال لا يجوز، وإن شرعت الخطبة شرط للمعزاز، والشرائط تكون مقدمة على الشروط، إلا أنها هي شرط جملة الركعتين وهو اشتماع الثاني، وكذا لا يجوز إقامة الشفع الثاني قبل الوقت، فكما الخطبة، ولو

(١) لم أظفر على هذا الأمر، وإنما السراج البيهقي (٢٤٦ ٢) من مسند ابن سيرين قال: كانت الجمعة ركعتين، ليسل الخطبة مكان الركعتين

(٢) وفي رواية: "و" ثم "رجعوا مكان جازوا"

(٣) كذا في الأصل والظاهر، في الأصل والعربية

حطب حتى يوم الجمعة وله دستور الوالي وصلى بالناس طبع جابر

٢١٦٨ - وفي تنوير خوارزم : قال محمد رحمه الله تعالى : يحطب الإمام قائم يوم

الجمعة لا يروي أن رجلاً سأل ابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما : إن الإمام

يحطب يوم الجمعة قائماً أو قاعداً ؟ قال : ليس بشيء قول الله تعالى : ﴿وَرُكُوعُ قَائِمٍ﴾<sup>(١)</sup> كمن

رسول الله ﷺ يحطب قائم حين انفض عنه الناس بدخول العير المدينة<sup>(٢)</sup> وهكذا جرى

التأويل عند اللادرسور<sup>(٣)</sup> ، وهذا خطأ ، فليكن روي أن عثمان رضي الله تعالى عنه كان

يحطب قائماً<sup>(٤)</sup> إن فعل ذلك ، لم يصح أو كبر من في آخر عمره

وفي حديث جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه : أن النبي ﷺ كان يحطب قائماً خطبة

واحدة ، فلما أمس وكبر جعل يحطبن وجلس بينهما خطبة<sup>(٥)</sup> ويستقبلان قوم بوجه مستعيراً

القبلة<sup>(٦)</sup> ، به جرى التواتر من لدن رسول الله ﷺ أي يومها هدم من غير تكبير مكر

٢١٦٩ - ثم السنة أن يحطب خطبتين ، ويجلس جلسة مخبئة بينهما ويحمد الله تعالى

في الأول ، ويقرأ حبه ، وينشئ ، ويصلي على النبي ﷺ ، وبعد الناس ويدعوهم ، وفي

ثانية دعاء<sup>(٧)</sup> ، إلا أنه يدعو مكان الوعظ ، كذا حوى التواتر ، قال المسح الإمام شمس

الأنفة السرخسي رحمه الله تعالى في نقدير الخلفاء بين الخطبتين أنه إذا تكبّر في موضع جلوسه

ولسقط كل عضو من موضعه<sup>(٨)</sup> من غير مكث وثب ، وكان ابن أبي بلي رحمه الله تعالى

يسأل : فأمس الأرض موضع جلوسه أمس سعة ، فإني الخطبة الأخرى ، وهي أن تكون

الخطبة الثانية ، يحطب بها الخطباء في بلادنا اليوم محمد الله ربنا ، لا يبدل حاله بحال

ولا يغيره ، وله أن يبدل الأولى ويغيرها ، هذا صحيح لأن رسول الله ﷺ كان لا يشرع هذه الخطبة

بحال

٢١٧٠ - وهو يحطب خطبة واحدة ثلاثاً أو شاعداً ، أو حطب خطبتين قاعداً ، أو

إحداهما قائماً والأخرى وبعده جراً ، إلا أنه يصير مستأناً لعل ذلك من ضره عند ، وكذلك

إن حطب مكث على القوم أو على القصة جلوساً ، إلا أنه يكره<sup>(٩)</sup> لأنه خلاف السنة ، وإذا

حطب مستقيل القيد مؤلفاً ظهره إلى الناس حتى<sup>(١٠)</sup> ولكنه يكره<sup>(١١)</sup> لأنه خلاف السنة

٢١٧١ - ويقرأ من خطبته سورة من القرآن أو آية ، فالأخبار قد تواترت أن النبي

(١) أحمد ١١

(٢) وكذا في الأصل قائماً ولكن الصحيح ما جملناه في المتن

(٣) حطب جابر خرج منه ١١٢٧ ، وجو طرد ٩٢٢ ، وس في ذكر الخطبة واحدة

عنه صلاة والسلام كان غير المصلي في خطبة، وإن عطفه لا يجوز من - سورة - أو أي من  
 القرآن، روي أنه در في خطبة: **«وَأَقْبُوا بِي مَا تَرَجَعُونَ بِهِ إِلَى اللَّهِ»**، وروي أنه قرأ: **«يَا  
 أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ تَرَوْا بِرِئَاسَتِهِ»**، وروي أنه قرأ: **«وَيَذْكُرُوا مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ»**  
**«وَتُكْرِمُونَ»**، وروي أنه قرأ: **«وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»**، وكان السبيل الإمام لمقبل أن  
 يكر محمد بن الفضل حمله الله تعالى يقول: **«يَسْحَبُ الْإِمَامُ أَنْ يَفْرَأَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ يَوْمَ**  
**تَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَعَهَا مِنْ سَيِّئِ مَا عَمِلَتْ»** الآية، إلا أنه يرد في سورة ثمانية بعد في  
 أولها: **يَسْمِي**

٢١٧٢ - ورد في أي من القرآن أحسن السبع في حمله الله تعالى فيه، قد حمله  
 بعد وسمي، أكثرهم هو: **«يَسْمِي»**، وله: **«يَسْمِي»**، **«يَسْمِي»**، **«يَسْمِي»**، **«يَسْمِي»**، **«يَسْمِي»**  
 والإيمان ما يعود من كل حين، ما يورث أعود من السبع، عليهم من السبع في حمله، وقد  
 يسمون **«لَوْ كُنَّا لَا مَعْرُوفًا»** وأحسن، لا خلاف في قراءة من غير الخطبة، أن: **«لَوْ كُنَّا لَا مَعْرُوفًا»**  
 يعود وسمي: **«لَوْ كُنَّا لَا مَعْرُوفًا»** هل يسمي؟ فعلى الاحتياط إذا قرأ الإمام على الخبر أنه  
 المسجد، مسجد، ومسجد من سمعها، قال من حسن الأئمة الخليلي، حمله الله تعالى يبرل من  
 الخبر، ومسجد من لأرض، سمعها من رحمه الله تعالى من مسجد، إنما لا الإمام عليه  
 السجدة من لا صلاة، ولا صلاة، لا صلاة، غير المسجد، ولا صلاة، يكره، يحظر الناس أنه  
 كثر في نوع، يفتنون به، يكون تركها أولى

٢١٧٣ - **«وَلَا تَقْرَأُ فِيهَا الْقُرْآنَ»** جاء في عهد النبي الله تعالى عنه، أنه قال: **«لَوْ كُنَّا لَا مَعْرُوفًا»**  
 الصلاة، وقصرها خطبة، وإن من مسعود وحسب الله تعالى عنه، صول الصلاة وقصر خطبة  
 [عنه من عنه برهن، قال القدر في من كتبه، ويكرهه خطبة من سورة من صول

(١) سورة ٨١

(٢) الأعراف ١٠

(٣) الفرقان ٧٦

(٤) الفرقان ١

(٥) الأعراف ٣٠

(٦) استاذك من السبع سورة الخطبة

(٧) استاذك من السبع سورة الجمعة

الخطيب ويسمى العموم بالإمام بوجههم حافلة الخطبة<sup>(١)</sup> ، لأن الخطيب يعظمهم ويحافظهم ، ولا اعتراض عنه يكون نبوذا وجهه ،

٢١٧٤- قال الشيخ الإمام لأجل شمس الأئمة الخراساني ، والشيخ الإمام الأحمدي شمس الأئمة شمس عيسى رحمه الله تعالى ، من كان أمام الخووم سبيل بوجهه ، ومن كان عن يمين الإمام أو عن يساره أحرف به ، وقد صح أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب استقبل أصحابه ، فمن كان أمامه أعين بوجهه ، ومن كان عن يمينه أو يساره أحرف بوجهه ،

قال الشيخ الإمام تسمى الأئمة الشريفة رحمه الله تعالى ، والمسمى في زماننا استكمال الخووم الشفة ، وترك سببهم الخطيب ، لما يلحقهم من المخرج سريره المصروف بعد ما فرغ الخطيب من الخطبة لكثرة الزحام ، قال ، وهذا أحسن

٢١٧٥- ويجري في خطبة قبل الذكر معوق قوله الحمد لله ، ومعوق قوله لا إله إلا الله ، ومعوقه سبحانه الله ، وهذا هو الذي جده رحمه الله تعالى ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز له ، كان كلاماً يسمى خطبة عاده ، قال الشافعي رحمه الله تعالى لا بد من خطبتين ، الشافعي ، حقه الله تعالى جرح بالثواب من يد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير تكبير مكر ، والنورث كالتوفيق - وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا بد من ثلاث ، الأولى هو الخطبة ، والثانية الواحدة ، والثالثة التي جده لا يسمى خطبة ، ولا يقال لثلاثها خطيب عرفاً وعادة ، وإن كانت حصة واحدة ، فكيف عطف من وجهه ، وإن وجهه ، هو قبح التثنية في حوار الجمعة ، فلا يحكم بالحوال ، وأن حقه رحمه الله تعالى احتج بقوله تعالى ﴿واستموا إلى ذكر الله﴾<sup>(٢)</sup> أمر مطلق ، وذكر ، من الله بعد فسخ لفظي ، وعن رسول الله ﷺ أنه كتب إلى مصعب بن عمير ، إذا مالت الشمس من اليوم الثاني من شهر ليؤد بسبب فأجمع من قبلك من مسير وذكر ياتيه<sup>(٣)</sup> من غير فصل بين ذكر وذكر ، ومن عثمان رضي الله تعالى عنه أنه ما عهد خبر من أول جمعة بعد ما وكل ذلك ، اخذ له أربع حقه ، فقال "إن أنا مكر وعصر رضي الله تعالى عنهما كانا يجذان لهذا المكان مبالاً ، واسم لي أمام فقال : أحوح لكم من إمام قال ، ويأني "الخطيب من بعد الله أكبر ما شاء عمل ، من وجلي معه حشر

(١) استكرث من النسخ الموجودة عندنا

(٢) الجمعة ٩

(٣) وهذا من نسخ هذا الحديث في ذلك

(٤) وفي النسخ الواردة هنا سيأتي

الصالحية رحمه الله تعالى عنهم من غير تكبير سكر<sup>(١)</sup>، وسراة من توله، وأنتم إلى إمام فعال  
أخرج منكم إلى إمام فعال إلى أن يخطب فليس بأنون بعد الخطباء الراسخين يكونون على كثرة  
اللقاء مع صحب الأعمال، وأن أن لم أكن قولاً متلهم، وأنا على الظهور دون الشر، فمما أن يريد  
بهذه المقالة تحصل نص عني السنين فلا، ثم قوله، الحمد لله كلمة وحيرة عنها معاد حصة،  
وتشمل على قدر الخطبة وريادة، فالتكلم بقوله، الحمد لله كالأداء بحمله ذلك، فيكون ذلك  
منه عطية، لكنها وجيرة، ونص الخطبة مطلوب إليه على ما مر

وحكى الشيخ الإمام البغوي أبو جعفر الهنلوئي عن إسناد القمعي أبي بكر الأحفش  
رحمه الله أنه يقول: التسبيح الموحدة، والتكبير الموحدة في مثل هذه المكان، في مثل هذه  
الحالة، من مثل هذا الخطيب، عطية وإن كانت لأن تكون عطية من غيره، لأن التكبير وإن أعيد  
للخطبة، والوقت وقت الخطبة، والخطيب<sup>(٢)</sup> هنا أحد عن ذلك، بمداواة بالذكر وإن قل  
يكون عطية، ولا بعد أن يختلف الكلام باختلاف الحال، ألا ترى أن من أعيد التكلم بجمع  
في خلال الكلام كان هذا، نعم، به في محل، ومعتبر في زمان، كما إذا قال غيره حل لي  
عليك كذا، فقال نعم، كان ذلك منه إقراراً ماثرماً للحال، واحتجب الكلام باختلاف الحال،  
كذا هنا.

٢١٧٦ - قال المحاكم السعيد رحمه الله تعالى في إسناده إن هذه أسئلة خرج مسألة  
أخرى، أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يصر في شروطه جواز الصلاة أديها، حتى قال، لو حى  
ظهور الركوع ولم يبدل جاز<sup>(٣)</sup>، وثنا سجد مائة دون جبهته جاز، وإذا رفع رأسه بين  
السجدين، أو في الرفع حار، وإن قرأ في صلاته آية قصيرة حار عنه، يجعل هذا أصلاً من  
أصول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وخرج المسائل عليه، وقد هذه المسألة من جملة ما، وقاس  
الخطبة بالصلاة، قال لما جازت الصلاة بالذي الأفكار والأد كان، فخطبة أولى، وهي لم  
يوصف رحمه الله تعالى أن الإمام إذا عطس على الشر وقال الحمد لله رب العالمين، ثم مر  
وصلى بالناس، جازت صلاته، وكان جملة عطية، ثم رجع وقال لا يكون عطية

٢١٧٧ - ومن الشيخ رحمه الله تعالى من قال<sup>(٤)</sup> إذا عطس على الخير وحمد الله تعالى،

(١) ذكره القمعي في نصب الرتبة (ج ٢) ص ٢٠٥، وقال غريب

(٢) وفيه قد وخطب مستأنف لذلك، بمداواة بالذكر (ج ٢) ص ٢٠٥، والخطيب حياً  
بذلك

(٣) وفيه ب د ن، ومن يبدل جاز، ووقع الفصل

[illegible]

١٧٨ "ولو خطب وعمر جئت أو سجدت، ثم اغتسل أو توضأ، وصلى بهم الجمعة  
أجره، وهذا معنى، وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجزئه وهو روي عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه على أنه إذا صلى وحده لله الخطبة يقوم معه ركعتين من الصلاة،  
وعند أبي كهلث، يذيل ما ذكره من الأحكام والمعنى من حسنة أن خطبة ذكر الله تعالى،  
والحسب والحدث لا يبعثان من ذكر الله، جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لا  
يحب من اجتمع عن شيء إلا عن قراءة القرآن<sup>(١)</sup>، إلا أنه لو بعدت دبت يصير شيئاً لدخول  
المجد من غير طهاره، ولأن الخطبة وإن لم تكن صلاة خطبة إلا أنها شبه الصلاة، ولهذا لا  
يجوز الجمعة بدونها، ولو كانت صلاة حقيقة لا تجوز بدون الطهارة، لو كانت تشبه الصلاة،  
فإن تكره مع الحدث والحائض، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه هل تعاد  
الخطبة وذكر في النوازل عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا تعاد، ولأداه حسنة، ولكل  
واحد منهما شبه بالصلاة، إلا أن لأداه شبه بالفصل من الحصة، دون الأذان يؤدى مستقبل  
القبلة، والخطبة تؤدى مستقبل القبلة

وفكر الشيخ الإمام لأهل شمس لأئمة شمس رحمه الله تعالى وبها الإجماع  
بها جميعاً، وإن خطب وهو مدبر، ثم أحدث وأمر رجلاً بالصلوة، فإن كان الرجل لأمر  
قد شهد الخطبة أو بعضها أجزأه لأنه يسي تحريم الجماعة، وقد وجد شرط الجماعة في  
حلقه وهو الخطبة فبحر، وإن لم يشهد للأمر بالخطبة لا يحرمه، لأنه يريد أن يسي تحريمه  
الجمعة من غير شرطها، وهو الخطبة فلا يحرمه، كما إذا لم يخطب الأول، وأما إذا صلى  
بالناس الجمعة ولو أن الإمام الأول أحدث بعد التبرؤ في الجمعة، فأمر رجلاً لم يشهد  
الخطبة حتى صلى بهم الجمعة بعزوه لأنه لا يسي التحريم بل يسي على صلاة الإمام.  
والخطبة شرط اقتراح الصلاة، لا شرط إنشاء

غير قليل ما ذكرتم من المدرّس يصحح؛ بدليل أن الثاني هو أحد طلابه، ثم

(۶) استغوثك من النصارى برحمة الله

(۲) کما فی روایہ سیدہ ۱۳۶، وائسٹی ۳۷۵، ولیمز ماچہ ۵۸۷

(٢) وهو ب و ب' اسم الشخصية مكلف، قاضي القضاة

استخرجهم من اجرة. هو مستخرج من عدة الخصال. قلت انهم ولكن لا يسبح امرؤ به في المصلحة ويحذر  
خلفه الاول. السبح من لها حصه حكمه. فلهذا جاء له لا يبيع عد (سباغ) (سجور) من  
كما يجوز من الاول

[illegible]

فإن كسح لإمام حسن لانه الكرسي وحيه له تعالى، وقد قيل لا يعرفه  
 لأن ثلثي ناس لم يلقوا فيه، ثم صحح خبر (لو جاءه) وفي رواية من سمعه عن  
 محمد بن حمزة أنه تعالى ما حفظه بنو داود الخ، ثم قد مر خبره مكتوب بعد ما خرج  
 من الخطه، فامر شد العام، رجلاً من شهد الخطه الأولى، رضى الناس اجتماعه ثم يهرم  
 من قبل أن يحطه لأن في غضب العرس، وثو ان الغدوم شهد الخطه، وفي بعض الروايات  
 قوله لم يردحوا ان رضى حقه من رضى فمالي حذر، لأنه لا شيء طاعة فكأنه حذر  
 نفسه، ثم أيد القادة شهد خطه لأن وكتب عنه، حتى يرضى الناس، ثم يعلم مقامه  
 قباله حذر، لأنه على ولايته ما في شهر العرس

١٨٠ هـ وفي هذا الشهر حضر إلى مسجد رحمة الله تعالى في الزمان الكبير له حق إقامة الجمعة إذ حضر بنفسه فأسس الجمعة على أن يفتي الأئمة بعده في كل يوم الجمعة صلاة فيه، وفي كل يوم عظيم من الأعياد، وإلا صلى صاحب مسجد حارة الأربعة على منكره بعد ظهره، وجمع الإمام الجمعة، ثم حضر وإلى من حضر على صلاة الأربعة، فبأمره صلى، فصار في كل يوم والأمام أن يصلي فأسس محمد بن محمد مسجد (أمره) في حارة عتيقة قبل السور في الصلاة على حجره، وفي حجر عتيق بعد شروق الصلاة

محمد بن محمد

١٤٨١ ویر، الامام سے احادیث کے اشعار کی یہ کتابیں تھیں۔ قدس سرہ، طبعیہ۔  
بہارِ عالم، ذوقِ انوار، قدس سرہ، طبعیہ، بیروت، لبنان، ۱۴۰۲ھ۔



لأن أمر الإمام لأورد قد صح ، لأنه مقرر الجمعة على من هو أهل الجمعة ، لكنه عاجز عن أدائها لعدم شرطه هو النهار ، وبما صح التصريح إلى الأول بكونه أهلاً ، قام الثاني مقام الأول ، فصار أمر أساسي كأمم دون ، بخلاف ما إذا أمر الأول صبي أو مجنوناً ، فليس الصبي رجلاً قد شهد خطبة ، ولا المجنون بالشأن أن يصلي الجمعة ، لأن العزم من إلى الصبي لم يصح ، لعدم أهلية الجمعة ، وإن لم يصح التصريح إليه ثم نعم معه دون ، فلا يصير أمره كأمم الأول ، وبخلاف ما إذا أمر لأمم امرأة ، فأمرت ، هو « رجلاً قد شهد خطبة لا يجوز لهذا الزوج أن يصلي بهم الجمعة » لا ذكرنا في حق الصبي ، وذكرنا أنه انشبه في المتفق أن إماماً يؤم الجمعة في الصلاة ، وذهب وذهب إماماً ، فإنه يظن أن يجب مقامه ، حيث صلاة الكلي ، دون دفع رجلاً مكانه فيجب صلاة الكلي أ

بعض من هذا، راجعهم لله تعالى فهو الاستحلاف من الصبي والمراهق جازم في حائز  
الصلوات، وغير حائز في الجمعة، ونفس الأمر كما جازم في الاستحلاف من صبي لا يجوز  
في الصلوات كلها، لأن موطنه لا يمتد إلى المرأة والصبي ثم يصح في صائر الصلوات. ولا  
يصح منه الاستحلاف، وإذ لم يصح منه الاستحلاف جازم في عود الاستحلاف وعدمه  
بغيره. وحمل كان حبيبه الصبي وثقة عدم بنفسه من غير استحلافه، إلا أنه لو كان يقدم  
بنفسه في الجمعة لا يقصر من ذلك ولا يجوز له أن يفصل جمعة بهم، لأنه لئلا يفسد  
الإمام كتابه.

٢١٨٢- الإمام إدا عصب، سم أحدث فافور من ثم شهد خطبه أن يقضي بالنور - وأمر  
ذلك ثوحن من سيد الخطبة يصلي بهم، ذكر الشيخ الإمام سمس الأئمة السرخسي ورحمه الله  
تعالى أنه لا يجوز، وهكذا ذكر خاتكم في المختصر

وهي عبارة عن صيغة منه أنه يجوز، لأن الذي لم يشهد خطبه من أهل الصلاة،  
فصاح التمسحى لكن عمر بن الخطاب، لعنه الله، شرط في ذلك منع الخطبة، كمنه التمسحى<sup>٥٥</sup> إلى

٢٠١٢- وبه موافق بيني وماء، ولم يعلم الإمام، فأدب الذي مضى، حتى حصل  
 منهم فصولي لم يجر، لأن التوقيف على المذاهب لم يجمع، لأنه ليس من أهل الصلاة، فلا يجمع  
 منه التوقيف على المذاهب، وقد موافق الأول أمر من صاحبني، وأمر من، أو أميا، فأمر

(١٦) التبرك من الخسائر هو ما

(T) دخی جہیزم بسم لومرا عندما فمکت تکتوبقی.

هو لا غيرهم، حتى يمس بهم سجودهم، وفيه: فإن كان سقرهم من هؤلاء قيل الجمعة  
بأنهم قهر المربعين لأحرس، وعدم الأثر، فصار بهم الجمعة أو امرؤ غيرهم جاز لأن  
التفريق ليس ملائم، وبسبب ملائم كماله عليه السلام لا، من أن كلفه ومن إليهم  
للعلاء، هم في إحسان من أهل الصلاة

فإن كان الإمام ذكر في الصلاة، ثم أحدث، فعدته رتب، فعدم التفتي غيره لا  
يجوز، فإن أسلم آدمي بعد من الجمعة، إن حطب بهم وحسب بهم الجمعة من الأشهاد، أو أمر  
غيره بأن يحطب ويحسب بهم الجمعة، بعد ما أسلم جاز - وإن من بين أهل الصلاة لم يجز -

قلنا

٢١٨٤ - وإذا أحدث الإمام، أن يشروع في الصلاة، ثم يأنس حديثاً، فتقدم صاحب  
شرطة، أو القاضي، أو من رجلا قد شهد الخطبة، فتقدم وحسب بهم الجمعة أجرهم  
واختلف علماء مشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسألة، بعضهم قالوا: إن من الجمعة  
من الأمور العلمية، فلا يبعد إمام في الإقادة بأنفسهم وبالأستحلال، وبعضهم قلوا  
القاضي وصاحب الشرطة حديث الإمام فيما هو من أسبابة ولديانه وإقامة الجمعة  
ونحو بعضها إلى غيرهم من الديانة، فمالا فيهما مقام الإمام، وقد مر في ذلك في فوائد  
الفصل

٢١٨٥ - وفي رواية من سبعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إمام حصه، ثم  
نزل، واقتنع الفصيح ركنين عشرين وأنها، أو الصلاة، أو سري في الجمعة، ثم علم أن  
غيره صلاة الجمعة فقط، وفي رواية: "بأنه الخطبة وإن لم يقرأها، وكذا من  
حط ثم دحج إلى منزله فتوب أو من شبه ذلك، ثم رجع، وهو أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى في إمام حطب أهر حنبل، ثم ذهب وأغسل، وجع، صلى حاز

٢١٨٦ - وفي النسخ إمام حط يوم الجمعة وأحدث وانصرف ووجه، ثم جاء  
وحسب أجره، لأن أحد من عمل الصلاة، ولو صلى أو جامع ما غسل، ثم جاء استقبال  
الجمعة

٢١٨٧ - وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في شرح الآثار ولا يسمى أن يكون الإمام  
في صلاة الجمعة من حط، لأن صلاة الجمعة مع الحطب كسواء واحد من حيث المص  
لأن صلاة الجمعة إنما تصرف لأجل الخطبة، ولا يسمى أن يصح من

٢٦٨٨ - ولا ينبغي أن يحطبت أن يتكلم في خطبة من هو من كلام الناس؛ لأن الخطبة كلام مظروعة شرعت من الصلاة، فأنشأ الأذان، ولا ينبغي للمؤذن أن يتكلم في آخره بما يشبه كلام الناس، ولا بأس بأن يتكلم بما يشبه الأمر بالمعروف، فقد صحح أن رسول الله ﷺ كان يحطب، فدخل سبيل العفلقى وجلس، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: أركعت ركعتين؟ قال سبكت<sup>١</sup>، لا، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: ثم أركعت ركعتين ثم اجلس<sup>٢</sup>.

وعن عمر، رضي الله تعالى عنه: أنه كان يحطب يوم الجمعة، فدخل عثمان رضي الله تعالى عنه، فقال عمر: أمة ساعة الحيرة. هذه؟ فقال عثمان: ما ردت حين سمعت النداء على أن يوصلك. فقال عمر: والوصوة أيضاً ورسول الله ﷺ كان يأمر بالاعمال يوم الجمعة. ولأن ما يشبه الأمر بالمعروف خطبة من حيث الناس، وإن لم يكن خطبة من حيث التلقين؛ لأن الخطبة في الخبرية وعطراً مأثوراً بالمعروف، ثم فرق بين الإمام والعلم، فحرم على القوم التلقين وقت الخطبة بجميع ما يشبه كلام الناس وما يشبه الأمر بالمعروف، وفي حق الإمام فرقاً سيما، والفرق أن المروءة غير الإمام الخطبة والأمر بالمعروف، والوعظ لا يطعها مني. والمروءة على القوم لا تسمع والإمام لا يسمع، والكلام قطع ذلك أي كلام كان، وسى العلماء ورحمهم الله تعالى من قال: المكوث على القوم كان لأمرهم من رسول الله ﷺ لأنه كان يحرص عليهم في خطبة ما يزين عليه من القرآن، فكان يزمهم المكوث ولا تسامح، ليأخذوا ويقلوا، ويعدونه في ذلك، فأما اليوم فالمكوث غير لازم؛ لأنه قد يكون في القوم من هو أعلم من الإمام وأورع منه، فلا يزم بالسمع وعظ من هو دونه، ومنهم من حال، ما دام في حمد الله تعالى، والله صبه، والوعظ للناس فعلهم أن يسمعوا، فإذا أخذ في مدح المظلمة والقدح فلا بأس بالكلام. لأن مدحهم لا يخلو عن كذب، فالإعراف عن قول.

وهذا معنى ما روى عن بعض الثقات ورحمهم الله تعالى أنه كان يخطب الخطبة في ذلك الوقت، إذا بعض ذلك بهيئة ذلك ما حول ذلك في سمعه، وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول: على العزم أن يسمعوا ويصغوا إلى أن يسمع الخطبة إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

(١) استبركه من ب و ظ

(٢) أخرجه البيهقي، ٨٧٨، ومسلم، ١١٥٥٨، والترمذي، ١٦٨، والسنن، ١٩٣٧٨، وثبوته

٩٤١، وابن حبان، ١٠٢، والدارمي، ١٥٠٦



فإن قرأه الفقه، وبطريقه فثبت اعتقه وكتابه. من أصحابنا رحمهم الله تعالى من كره ذلك، ومنهم من قال لا بأس به، وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى.

وروي في الحكم من روى رحمه الله تعالى قال: بلغ من الغفلة من أبي يوسف حتى روي عن أبي يوسف أنه كان يقول: ما رأت رجلاً ذكراً ولا أنثى، ولا يصح وجهها من الحكم من روى.

وقال الحسن بن باقر رحمه الله تعالى: ما حل العرق أحد أفعى من الحكم من روى، وفي الحكم قال بجس مع أبي يوسف يوم الجمعة، وكان يظن من كتابه، روى الحسن بن القاسم وقت الخطبة.

٢١٩٠ قال الشيخ الإمام لأجل سبب الأئمة الخلفاء رحمهم الله تعالى عهدنا فصل آخر اختلف فتاوح رحمهم الله تعالى في أفعال، أنه أقام يعلم بسانه، وبكاه أشر برأسه، أو بدهن، أو بدهن، أو بأرض مكر من إيمان ماله، وأخبره خبراً من ربه، هل يكره ذلك أم لا؟ فمن أصحابنا رحمهم الله تعالى من كره ذلك، وسوى من الأئمة، ومن الحكم بالفتنة، والصحيح أنه لا بأس به، فإنه روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه سلم عن النبي ﷺ يوم الجمعة وهو يخطب، فود عليه الصلاة والسلام بالإشارة، والفتن عليه ما روي أن أبا ذر رضي الله تعالى عنه كان جالساً إلى جنب أبي بكر رضي الله تعالى عنه ورسول الله ﷺ كان يخطب يوم الجمعة، فقرأ في خطبته من القرآن، فقال أبو ذر لأبي رضي الله تعالى عنه: من ركب هذه الآية؟ فلم يجبه، ثم مره أن سكت، فقال علي بن الزناد لا بأس بها.

٢١٩١ قال الشيخ الإمام سبب الأئمة الخلفاء رحمهم الله تعالى وهذا فصل آخر. وهو أن السور من الإمام أبي أو يسجد بعد؟ قال: كثير من العبد، ورحمهم الله تعالى اتبعوا أولى؟ كيلاً يصح مدح الظلمة ودعاهم، والصحيح من الجواب من مضيداً ورحمهم الله تعالى: أن الدعوة أقصر.

٢١٩٢ قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: ولا يصح العاطس، ولا يرد الإسلام يعني وقت الخطبة، ولم يذكر فيه خلافاً، وروي محمد عن أبي يوسف رحمه الله

(١) هذا الأثر ذكره بن حجر في سبل السلام من طريق مسلم (١)، وروى مسعود ذكره الشوكاني من طريق البيهقي (٢/٢٧٥).

نعم في صلاة الأثر لله عز وجل السلام وقد تمسكوا بالظاهر، وذهبوا في صلاة الأثر  
 أن في الأثر قول محمد رحمه الله تعالى: «والخلاف بيني وبينكم» محمد في هذا  
 على ما يوافق به السلام في الأثر، هل يرد بعد ما خرج الإمام من الخطبة؟ على قول محمد  
 يرد، وعلى قول أبي يوسف لا يرد، فلما كان لعبد محمد رحمه الله تعالى أثر بعد ما خرج  
 من الخطبة، كان الاستماع والإصغاء أولى؛ لأنه لو رد بمرث الإصغاء والاستماع، ولو  
 استمع لا يهرب رد السلام من تأخره والتأخير أولى من التسوية، وهذا أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى لما كان لا يمكنه رد السلام ويستحب المصنف من الإمام من التحية [فلو رد لا  
 يرد له الاستماع أصلاً من جواب التحية]، ولو لم يرد يرد في صلاة، وهو في التحية  
 دون التحية أولى من جواب التحية، وإنما لا يمكنه رد السلام بعد ما خرج من خطبة لا  
 يرد، لأن رد السلام جواب خطبة، وجواب الخطبة ما يكون من جواب الخطبة، أما إذا  
 تأخر مكرراً فلا مشقة فلا يكون جواباً، ومحمد رحمه الله تعالى يقول: يمكنه الرد، لأن  
 التحية واحدة، فبعض لم يرد في سر الخليلي كالمجود في أوله، كما في السبع

روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في غير رواية لا يصح أن يرد عليه ولا يرد  
 عليه، لأنه إن عجز عن رد الصلاة لم يخرج عن رده عليه، فيقوم برد ما قبله من تمام الرد  
 بالنسبة، كما قام الإمام بالرأس في حق من يرضى مقام التركيع والسجود

٢١٩٢- ويؤيد قول محمد رحمه الله تعالى في الإمام أن يخطب على جماعة الله  
 تعالى ذكره الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عائشاً روت الخطبة بمحمد الله  
 تعالى في نفسه، ولا بعده بسنة، وهذا صحيح، لأن رد الصلاة يستلزم الاستماع  
 وعن محمد رحمه الله تعالى أن عائشاً روت الخطبة بمحمد الله تعالى، ولا يخرج  
 الإمام من الخطبة بمحمد الله تعالى بسنة، وهذا كقوله لا يسمع لأذان يجبه قلبه، وإذا خرج  
 من ذلك يجبه بالسنة

٢١٩٤- ولا يصح لهم أن يشرعوا في تكبير الإمام بخطبة، كما ذكر في صلاة الجمعة مع  
 تحية كشيء واحد، ولا يصح لهم أن يأكلوا ويشربوا في الصلاة، فكذلك إذا كان في  
 الخطبة وهي بعض الكتب ما يحرم في الصلاة يخرج من الخطبة، وهو استماع أبي حنيفة

٢١٩٥- ثم عد أبي حنيفة رحمه الله تعالى مكرراً الكلام من حيث الإعادة لا الخطبة

(١) استواء من لا يسمع التحية مرة واحدة

(٢) وفيه من الأثر من التوجه بغيره

إلى أنه يقر من الصلاة، وكذلك الصلاة، وكان أبو يوسف ومحمد، جميعهما لله تعالى - لا بأس بذلك قبل إعلانه و... - يخص الإمام في السنة، وأما الكلام عند الخليفة الخفيفة من مساجد رحمهم الله تعالى من قبل بأنه على خلاف، منهم من يرى بلاحاق بكره، عجزتهما روى عن أبي مالك رضي الله عنه أنه سئل عن الصلاة والسلام كما إذا نزل عن المنبر اسم شخص حزينه... وكذا يسأل الناس عن حالهم، وعين الله عليه لسوق، به صلى - وبى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: خروج الأئمة بضعة فمسألة وكذا به بعض الكلام، لم يجعل بخروج قاضها محلاً

[illegible]

حجة أبي حنيفة، حبه لله تعالى ما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إنا  
كأن يوم الجمعة فبها تلتئم القلوب» غير أن أرباب المالحة يكتفون بحسن لأول حاله فيحدث إلى  
أن قال: «مرد حرج الإمام بلود النصف» وبنوا يسمون الذكر<sup>١٧٦</sup>، وبن يهودي الصنف  
إذا تولى الناس الكلام، ي<sup>١٧٧</sup> كنتم يكلمون لهم بك<sup>١٧٨</sup>، «سهم» والله تعالى «وما  
نلقظ من قبح إلا به» ثبت<sup>١٧٩</sup> «ووزن» عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
وإن<sup>١٨٠</sup> «الرجل» الصلاة، لا كلام حتى يخرج<sup>١٨١</sup>، «الأن الحصة» في معنى «مرد» «الأن»  
والكنتم في الخطبة في كنتم في رعد الصلاة من وحديكم

وَأَمَّا حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا إِنْ رَسُولَهُ يُؤْذِيكَ مِنْ وَلَا يَسُ لِلْإِسْمَاءِ

(١) اسفند ۱۳۵۰ و قمری ۱۳۵۷ در روز ۹۱۵ ل. و ا. ۷۹۵

[illegible]

(٤) حركة من مجموع السهم الخارج ، فسد ، وكذا في الأصل فانها بتخفيف

4.4 45.00(2)

(6) وال . یعنی بنی اسرائیل (۱۹۰۴) عربستان سعودیه، مال سینی، مریه و هم در مشاء  
انها هون سلام لوروی، دور و مدبر اورا از هر لوروی، مال حدود بیستم ساله، و کلامه شطع  
الکلام





• **تعداد**  $n$  **نمونه**

والترجع الامم الى مقامها المشرقة في دهرها بغير نقص ولا قصور، حيث لا يحل في حفظها وحملها، وينتفع من آياتها

والخمس المجدد، لا يرضى لجمدة لعدة طواف حصور اجمعة، وانظر الامام  
واحد من غيره، لا انصد صوفى مجمدة حراى، فبصر اننى انزل حذو  
شهود لجمدة، واما لاجم

وانسبح لله الذي ابداه مشعولة خضرة الروح، فبصر الروح ذلك حدث  
 ويندفع لخصر عارض السجدة الروح المعنى هو لا اصل له فهو عليه الجلاء  
 والسلام امي كذا يا من يملك اليوم الاخر عليه اجمعه لا يسافر من ثواب اسراة او حيا  
 لم يرضه غير ان (ابن) سوط العف من خزانة الروح والصححة والافقانه والطيرة  
 وانك قد رعى من سره لا لا، حتى ان اسافر في الملوك وديس ان لا يسافر ولا يراه  
 جازم وكانت غرضه ان لا يسافر في بعض السعي مهم بصره وديس ان لا يسافر ولا يراه  
 الخ.

وعمایہ کیل بہد انشروط من اطفال

۱۱۰۰-۱۱۰۱، روی دراهم ۱۰۰، ضربت و حشمه که نمایی فی مصر می مستعبد علی  
مصر، ام علم پس به با بعضی نامهای اخراجی حتی یومر به اسلامه، و کسبه انجی، و به  
مال اخراجی (السیر می) و سبب قفس نامی اخراجی، او دان لقصی (الانوکب  
اصلا یوم جمعة، به سبب القصر فی) و دان القصر و عدلی یوم جمعة جا

وقد ذكرنا قبل هذه في مغازي أهل سمرقند أن الإمام أبو بكر رضي الله عنه  
 على هذه القوم من أمة خيبر مع أسلم الأعرابي وولد كذا العنبي وحيي بن محمد جلاء  
 هذه الرواية بخلاف ما ذكرنا فيه

١٢٦٠- هـ في الدرب القلبي و قد علي راحة و صبر بهم اطمعه حاز و ليس علي  
 القصد لحسنه بالإحسان و كذا في حقه على الأسير ان حذائقه و قد نبي حقيقه حقه  
 في حقه و قد عليه حقه و قد حذائقه و قد نبي حقيقه حقه  
 في حقه و قد عليه حقه و قد حذائقه و قد نبي حقيقه حقه



ويزور عن محمد، حمد الله تعالى، أنه لا شيء لا يصيب جمعة، وإذا نكس من ذلك وأذن له السيد في إقامتها، وإذا قدم سيدنا ليعرض يوم الجمعة على عمه أن لا يخرج يوم الجمعة، لا يلزمه الجمعة ما لم يزل لإقامة خمسة عشر يوماً.

وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُرْسِلُ بِهِ السَّيْفُ

[illegible]

١٦٠٩- د. داود ابي نصر ان يجمعوا على السج الانام العبد ابي جعفر رحمه الله تعالى انه اذا سجد خمسين سجدة من الاستسقاء او أراد ان يخرج دابة فوسع من ان يكون سجد السجدة او ان يسجد خمسين او ايسر الله لهم ان يسجدوا على رجليه صلى بهم

٩٦٥- ولو أن هذا مصر مصر، بعد الفاصل عنه خرب عمو، أي ما أشبه ذلك، ثم عاصى، إليه جازم لا يجمعون لا يكون من نفسه من الإمام القوي، و دخل المصروع لمصلحة إن جرى أن يكسب يوم طسعة، أشهره الخمسة، وإن نوى أن يحرم من مصر من يومه ذلك، قبل دخول - من الصلاة و بعد دخول قلب الصلاة - فلا جمعه عنده لأن في نفسه الأول صام كواحد من أهل مصر، وفي الوجه الثاني لا

[دع آخر في الرحمن بصبي الظهر يوم الجمعة]<sup>15</sup>  
ثم يشوجه [إلى] الجمعة ولا سوجه

يحب أن يعلم أن الكلام ههنا في فصول أحدها في حق الفقه قبل فراغ الإمام من  
المسألة والثاني في الكراهة والثالث في الانقضاء المأخوذ من إيراد أحدهما

١٦٢) منقول من السجل في جريدة عدنا

(۱۹) رقیب: لاجس ہرم مہکاب، لی



تفسيره، وعلى هذا خلافه، وصلى إلى الإمام والإمام في الجمعة، لا أنه يجوز حرم  
الجمعة حتى سنم الإمام، ولو حرج لا يرد الجمعة لا ينقض ظهره، لا لاجتماع، حتى  
لأنه لا يخلقه، لا مقرر، بل في الظاهر ضرورة أنه الجمعة لا ينقضها، لا ينقض العبادات  
مقصوداً حراماً، فإن وجد لأنه ينقض الظاهر، وما لا فلا، ولا يمكن أن يعمل لشيء إلى  
الجمعة كما شره الجمعة من غير الظاهر

٦٢١٦- ألا ترى أن من أحرم ما طبع في محرمه وبيع منه بعد إحصاء المحرمه، ولو أنه قسم  
أعمال الطبع، ووقف بعد ذلك بغير رخصه محرمه، ولو سألني عن ذلك لا يصير يجب ذلك  
رخصاً له، ألا ترى أنه من يبيع من شيء إلى الزوجات بعد ذلك من الوفاء في حق رخص  
للمرء، كذا في مسالك، رأيت حجة رحمه الله تعالى أن الأمر كما دل أنه ما يجوز بغير  
أنظر ضرورة لولد الجمعة، لأن المسمى من غصنات الجمعة، ألا ترى أنه من في الجمعة،  
وذلك سائر الصلوات، فبقم مقام إياه الجمعة في موضع الاحتياط، وإعاده من حسي من باب  
الاحتياط

ولما مضى ما كان قد فعل به فولهذا فلما عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فاجلوسه  
عن الناس من سواد بنفس العمر، بالسعي إلى الوقوف، كما بنفس ظهر بها وجل من  
مسألة العارف أنيس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بنفس عمره، وفي  
الاستعداد أن لا ترفض، وحده الفرق على جواب الاستعداد عن قول هذا المذاهب أن  
يسعى إلى عرفات قبل إحمال العمرة متى عنه؛ لأن الوقوف عرفات يصير، الحصة للعمرة،  
ورفض العمرة متى عنه، فلا يقام السعي إلى عرفات معام الوقوف (عدا ما ليس)، أما السعي  
إلى الجمعة ليس بمنى عنه، بل هو مأمو به، وأنه من حصائص الجمعة، فعد أن يعام مقام  
أداء الجمعة في حين نفس الظهر اجازة - والله أعلم

منوع أخسر

٦٢١٣- في الرجل يريد الصوم الحصة، وإنه صام وحده، إن كان الخروج قبل  
الزوال فلا بأس به بخلافه لأن الجمعة لا تحت ثل الزوال، فلا يصح الخروج بآخرها  
عرضاً، وصار الخروج لثل الزوال كخروج يوم الخميس، وإن كان الخروج بعد الزوال، فإن  
كان يمكنه الخروج من مضرته قبل غروب الشمس فله الخروج قبل الغروب، وإن كان لا يمكنه  
الجمعة، وإن كان لا يمكنه أن يخرج من مضرته قبل خروجه وقت الجمعة، فلا يسمى له ثل









الأمر به في حين من يسكن نصرته في هذا الوقت ثلثان ترك الجماعة، وسهوا الجمعة، وأصحاب السجون مدرو عن 'حمد' وهو ترك الجماعة، فأنوب بذلك، ولو جازما للمستوفى إقامة الظهر بالجماعة، ربما يقتضى بهم غير المدور، وفيه التقيد بالنس في الجماع، بخلاف الثرى حيث يبنى أهمه الظهر بالجماعة؛ لأنه ليس على من يسكب شهود الجمعة، وكان هذا اليوم في جميع كاتر أيام

٢٢٢٢ - وسالزون إذا حضروا يوم الجمعة في مسجد يصوب مروي، وكذلك أهل النصر إذا فاتتهم الجمعة، وأهل السحن والفرسى يكره لهم جفاه

٢٢٢٤ - والمريض الذي لا يستطيع أن يشهد الجمعة إذا صلى الظهر في بيته بغير أدان وإقامه أحياه، وقد صلاها بأذان وإقامة فهو حسن؛ [لأن هذا يوم في حق مسافر والمريض كاتر الأيام، وفي سائر الأيام من صلى الظهر في بيته، إن صلاها بغير أدان وإقامة فهو جافز، وإن صلاها بأذان وإقامة فهو حسن]، كذا ههنا

٢٢٢٥ - هي 'نعمري' ومن تركه الجمعة صلى الظهر بغير أدان وإقامة، وكذلك أهل السحن، وأمر من، والعبيد، والمسكروا، ذكر أحكام التهجيد ورحمة الله تعالى في 'التقى' صافه أدرك الإمام يوم 'جمعة من الشهود، صلى أربعاً بالتكبير الفتح وحل معه.

٢٢٢٦ الفصل يوم الجمعة سنة بالإجماع، والأصل فيه مروي عن بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال من أنسه العمل يوم الجمعة واختلفوا في 'العمل للصلاة أو للبر، ذكر القسبي في فتاوه "عن أبي يوسف ورحمة الله تعالى أن العمل بيوم، وفي الأصل، وأطحاوى، "والقدوى" أن العمل عند أبي يوسف ورحمة الله تعالى بالصلاة، وعند الحسن ورحمة الله تعالى بيوم، وفي الخصام أن العمل عن ثوب أبي يوسف للبر، وعلى قول أحمد للصلاة، قال القسبي في كتابه "لا غسل للصلاة لا للبر لإجماعهم على أنه لو اغتسل بهذا الصلاة لا يكون مفيداً للجنة، ولو كان العمل بيوم - لصار مبيحاً للجنة، ولكن هذا ليس بهرم، بعد ذكر في شرح الإسنجاني أن غسل يومه على قوله أصح يقول بأننا "لحسن منه للبر

(١) لتركه في تسع متفرقة عندها

(٢) وفي م في أسفل مرسلا سلم الفخ

(٣) استمر كلامه فتح متفرقة عندها



رسول الله ﷺ أنه قال: «من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام فقد أدركتها، ومن أدرك ما حوسب صلى أو لم صلى»<sup>١</sup>، ونهها فونه عليه نصلاة والسلام، «ما أدرككم بعد»<sup>٢</sup>، ومن فأنكم فأنصو<sup>٣</sup>، وهذا عام في الصلوات كلها، ومنه ففما مثل مذهب ابن م- هو: وه ما ذكره صلى الله تعالى عليه، ثم إن عند محمد رحمه الله تعالى إذا قم بجزء الخدمة بهن ربها، فقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسوراء معها، وهن ففجب عليه الفقرة الأولى<sup>٤</sup>، حكى الطحاوي رحمه الله تعالى عنه، ففجب الفقرة الأولى لو جدوها على الإمام، وحكى عنه لعن أب لا ثيب عليه<sup>٥</sup>، لانه بهن الظهور في حالة البناء، والله سبحانه وتعالى أعلم-

(٦١) الفقرة الأولى من كتابها من حريجه من صحيحه ٥ ١١٨، راجع كم م ففكرت (٧٧-٦١). هذه الفقرة آخرها ففجب كتب الله الآخرة لها ومنها

(٦٢) أخرجه الباقون، ٨٥٧، ربيع ٩٤٤، وقترمدى ٢٠، وفالفائر ٨٥٩، وأبو دهر ٧٦٧، وفيها ٧٦٧

## بفعل السادس والعشرون

### في صلاة العيدين

٢٢٣٢ - الأصل في صلاة العيدين، قول الله تعالى ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، جاء في التعبير أن المراد من صلاة العيدين ١٧: قد انقضت وبوارث أن رسول الله ﷺ كان يصلي صلاة العيدين، وروى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قدم النبيه وهم يوحاب يلعبون فيهما، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: «لقد ألتكم الله تعالى يومئذ حراماً عظيماً وأصبحي»<sup>(١)</sup> والآية أجبت على إقامتها من لدن رسول الله ﷺ إلى غير ذلك من غير تكبير مكر

## وهذا الفصل يشمل على أنواع

### منها هي: يا - صعب

٢٢٣٣ - قاله روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: وتجب صلاة العيدين على من تجب عليه صلاة الجمعة، فهذا يدل على وجوبه، وذكر في الجامع الصغير في العيدين فحينئذ في يوم الجمعة، في الأول منه، والثاني فربما ورد بالأول صلاة العيد، والثاني صلاة الجمعة وقد سمي صلاة العيد ههنا، وقال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة: لأبعد من في الطلوع فصاحبه ما حلاله أربعين رمضان، وكسوف الشمس، وصلاة العيد، يدين بجماعه ولو كانت صلاة العيد مبركة، يقال ما خلا الأربعين في رمضان، وكسوف الشمس، وصلاة العيد.

فمن مشايخ رحمهم الله تعالى من قال في السنة زائد، من إحدى الروايتين من وجه، وفي إحدى الروايتين من وجه ثالثة التي قال ابن منة، قوله عليه الصلاة والسلام: «ثلاث كتب عليّ منكم من الزور، والصحن، والأصحن» وصلاة العيد صلاة الصحن، لأب عدم عد المحرقة، فكونه من، ولأب لو كانت جهة سرج فيها الأذان والإقامة كسائر الصلوات، زاد ما في وجه الرواية التي قال ابن منة، قوله تعالى

(١) قوله ١٨٥

(٢) أخرجه برذون، ٩٨٩، في الثماني، ١٥٣٨، وأحمد، ١٢٢٦٦

﴿وَتَذَكَّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاهُمْ﴾ . وذكر أنه صلاة العبد ، بعد أسراة تعالى به ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولا حجة له من حديث الذي روى : لأن الصحيح من أطلاق يرد به صلاة الصحيح ، لا صلاة العبد . وصلاة الصحيح في سائر الأيام سهو شديد ، وقوله ليس بها أذان ولا إقامة ، قلنا هذا لا يدل على عدم الوجوب ، ألا ترى أنه لا أذان لمول ولا إقامة ، وإنما واجبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على أصح الروايات ، وكذلك صلاة بخلافة ليس لها أذان ولا إقامة ، وإن رغبة

وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن القذهب فيها واجبه ، وأولى ما ذكره في الجامع التصريح بأنها سنة ، أو وجوبه نسبة بالنسبة لا بالكشاف . وذكر الشيخ الإمام الأحملي شمس الأئمة المرحوم رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصلاة : « ما أظهرنا به سنة ، فكونها من معالم الدين المحمدي وتركها ضلالة ، في سائر البشر من أي يوم ، رحمه الله تعالى صلاة العبد منه راحة ، فقد جمع بين صفة قسوة والوجوب ، وحملوا في بيانه ، بعضهم فقلوا أراد بانه الطريفة ، فبعد وجوب صلاة العبد طريفة مستقيمة طاهرة . وبعضهم قالوا أراد بين الطريقين الذي عرف وجوبه ، فإنه وجوب صلاة العبد ما عرف إلا بالنسبة والله سبحانه وتعالى أعلم

نوع آخر في بيان وقتها :

٢٢٢٤ - يقول (أولاً) "فمنها من حين تسفر الشمس ، واسمها ما من حين غروب الشمس ، أما قوله : فمنها من حين تسفر الشمس ، فلهذا كان يصلي العبد والشمس قد رجع أو رجع " وأما آخره ، فمنها من حين غروب الشمس ، فلهذا شهدوا عند رسول الله ﷺ براءة أهل البيت الروث من آخر يوم رمضان ، فأمر رسول الله ﷺ بالخروج إلى المصلى من البلد للصلاة " ، وقوله

(١٦) البقرة ١٩٥

(٢) استدارك من الصحيح من بعده عليه .

(٣) قال القرطبي في معجم حواشي (٢١٤) حديث عريب . ولعل الأعلام لا يسمون أهل البيت من أهل البيت (١٦) قلت : رواه أحمد بن محمد في كتاب الأذان من من عريب لم يلق من خلال من الإمامين قيس بن جندب قال : قال النبي ﷺ صلى في يوم العطر والشمس من بعد رمسين . والأصح على تقدير صحيح .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود ، ٩٧٧ ، والسنن ١٥٣٩ ، من رواية ١٦٤٢

حظر الإخاء بعد عروضه في كل سنة من غير منعه، فإن تركه في اليوم الأول في غير المصطفى من غير  
 علم حتى زالت الشمس من بعض من العدة، إن كان من غير منعه في ذلك، فإن تركه من العدة  
 (لم يصل أبعده)، ومنع من بعده أن يتركه من بعض من العدة، وإن تركه  
 التماس بالصلاة، والصلاة في سائر أيام اليوم الثاني من غير منعه، مما عدا ما يرد إلى ما  
 ينص عليه من أن في الأضحية في اليوم الأول من غير منعه أو غير منعه على في اليوم  
 الثاني، ثم لم يرد على يوم الثالث، فإن لم يصل فيه فائت، ولا يعمل بعده، لأن هذه  
 صلاة عيد الأضحية، فتكون من وقتها بأيام الأضحية، وأيام الأضحية بها.

### نوع آخر في بيان كيفيةها:

٢٢٣٥ قال أصحابنا رحمهم الله تعالى في هذه الرواية بكيفية الصلاة في الضحى  
 - الأضحية من الأضحية في كل صلاة من تكبيرات، ثلاث أصوات تكبيرة الافتتاح،  
 وتكبيرات الركوع، وسبعمائة. ثلاث في الأولى، وثلاث في الثانية، وبمئة التكبيرات على  
 قراءة في الركعة الأولى، وقراءة في الركعة الثانية في الركعة الثانية، وهو قول ابن  
 مسعود وحظيه الإمام رحمه الله من علم الحديث وفي موسى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 أنكره والبراء بن عازب، وأبو داود الأصبهاني رضي الله عنه.

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث ركعات، في رابعة إحدى عشرة تكبيرة في الركعة  
 حتمًا، ثلاث أصوات تكبيرات، وسبعمائة. أربع في الركعة الأولى، وأربع في الركعة  
 الثالثة في كل عيد.

وهي رتبة من تكبيرات، ثلاث أصوات، وخمس ركعات، ثلاث في الركعة  
 الأولى، واثنان في الركعة الثانية في العيدين جميعًا.

وفي الرواية الثانية وهو تسبعمائة ركعة من صلاة الأضحية، فقال في غير  
 المطوية إحدى عشرة تكبيرة، في الركعة ثلاث أصوات وسبعمائة، وأربع في الأولى،  
 وأربع في الثانية، وأربع في الثالثة من تكبيرات، في الركعة ثلاث أصوات،  
 سبعمائة ركعة واحدة في الركعة الأولى، وفي ركعة الثانية، ومن بعده لم يقدم  
 القراءة على التكبيرات في الركعة، في التكبير جميعًا.

(١) وفي نسخة: من غير منعه.

(٢) هكذا في جميع النسخ المطبوعة، وكذا في الأصل من غير منعه.

وعنه عبيد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما خبرنا عن أبيات في رواية شيخنا الكبير  
[نلائق] الأحباب، وأربع، وأحد في كل جمعة يكبر من في العبدتين جميعاً، وفي رواية كما  
قال في نسخة د صلى الله تعالى عليه وفي رواية إحداهن عشر تكبيرة كما قال، عن أبي رضى الله  
تعالى عنه، أنه هو د ع. قال في رواية ثلاث عشرة مرة، ثلاث أصليات، وعشر  
رواته، خمس في الركعة الأولى، خمس في الركعة الثانية، وخمس على الناس أنبؤهم في  
الظهر وفي رواية است عشر، تكبيرة، ثلاث أصليات، سبع ر. د، خمس في الركعة  
الأولى، وأربع في الثانية، وخمس في الثالثة، وهو قول الشافعي، وفي رواية من أبيه عشر ركعة  
الأولى، وعمل الناس يوم عيد لأصحبى وضعت التكبيرات على الفراء، في الروايات

وهو في بكر الصديق حين فقه بعض عقائه كدخول رخص مضرة بكبره في كل صلاة ثلاث أصليات وثلاث عشر، وقد است في الأولى، وست في الثانية، وهي لرواية مشهورة عن محمد بن أبي يعقوب<sup>(١)</sup> وهي رواية ساقطة عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه وكبر في كل صلاة سبع عشرة تكبيرة ثلاث أصليات وثلاث عشر، وقد صحح في الأولى، وست في الثانية

[illegible]

١٥١. *السنن* ٢٤٠٠، *المصنف* ١٠٠٠٠، *المعجم* ١٠٠٠٠، *المعجم* ١٠٠٠٠.

١٢٠٠

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی







اصل: كسافي - ثبوت الصدقات ، ومن اجل التكبير بعد الانسحاب الي اذ يرجع اليه من كل كسوف ،  
فمن قدما التكبيرات على التمرؤ بموت التمرؤ من محله ، وبقدمنا التمرؤ على التكبيرات لا  
بموت التكبيرات على محلهما ، ولا التمرؤ على محله ، وكان يندبر التمرؤ وتأخير التكبيرات  
اولى

عقوله سبیل متعدد نہ ہونے متصلاً یا افتراقاً، قلنا سبیلہ - ہونے متصلاً یا مفاداً،  
 نہو آخرتاً اسودہ عن التکبریات کہما یعرفہ الاتصال بالقرآن، یعرفہ لأصناف التناء، وكان  
 تعلیق التعلیق - کلاماً مقبولاً و بعد سماعی عن محسنہ - الأولى من عدم التکبریات علی التفاء  
 ۲۶۸۸ قال محمد رحمۃ اللہ تعالیٰ فی الأصل - یستحب لکن فی کل تکبیر میں  
 عقائد، یہ سبیل ثلاث مسہبات، و ہذا لأن صلاة شرعہ نظام جامع عظیم، فلو وثق فی  
 التکبریات منہ عنی من کمال ما أعزى الإمام، والاقتداء بوزیرہم القدم من لکن، ولکن  
 میں التکبریات ذکر مستحب عندنا، اذ فی کل سبیل ذکر مستحب لکن بانی بہ الیہ ۲۶۸۹ ولو  
 فیہ لیس التناء بہ یفاد

٢١٣٨ ربيع يديه في تكبيرات له ولما في العيدين ، وثان أو يوسف رجمة له  
عالي لا يرفع يديه في تكبيرات له ولما في العيدين ، أن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه في  
الصلاة إلا في تكبيرات الاستسجحة وجهه ونحوها ، قوله ﷺ لا ترفع يدي إلا في سبع  
مواضع ، وذكره في العيدين ، ولا يرفع اليدين في تكبيرات الاستسجحة إلا في سبع مواضع ،  
لأن الإعلام لا يتم بأحدهما ، أحدهما أن يخلقه نفسه ، والآخر أن يخلقه الله تعالى ،  
فالتكبير بلا يدين لا يرفع اليدين ، فالسبع هي سبع التكبير ، حتى يتم الإعلام على  
العموم ، فكذلك في تكبيرات العيد لا يرفع الإعلام على العموم ، إلا بأحدهما أو يرفع يديه في تكبيرات  
تلك التكبيرات ، لا يرفع الإعلام على العموم ، بل في تكبيرات العيد ، لا يرفع اليدين في تكبيرات  
العيد ، فلا حاجة إلى رفع اليدين في الإعلام ، ويحذف التكبيرات الأخيرة ، لأنه شرع يرفع كل  
تكبير في ذكره ، وذكره ، لا يرفع يديه في تكبيرات العيد ، لا يرفع اليدين في تكبيرات العيد ،  
تلك التكبيرات ، أم هذا ليس به التكبير ، بل ذكره ، لا يرفع اليدين في تكبيرات العيد ، لا يرفع اليدين في تكبيرات العيد ،

۵۱ و ۵۲ ط مکتبہ ملی

(۲۵) ذکرہ برمنی میں نصب الخ (۱۹۵۰ء) و قد عرب به اللفظ واخرجه الطبرانی عن  
محمّد بن وائس بن عمر بن العربی.

(١٢) منبره في محله العلم المرفوع عنها

هذا القول الأخير - فوجدت في فتح مدينتهم الأخبار - وما زالت محتجبة في الكتب رحمة الله تعالى أنه استعمل الحذف بين مثل تكثير في مقدار ثلاث تسعين - أي في مائة وأربعين - بل تعدى مائة الألف - ومثلهم لا يصرح بزيادة الألفاء من مائة ، بل يختص بكثرة الألف من وقته ، وإنما هي حذفت من الألف والحق في الكتب ما لم ، أنه ، فلهذا قبل برفع قوله "أي في مائة وأربعين" عليه

میراث آفرینی حیات شرافت

[illegible]

ویرودی عن ابن عباس علیه السلام : ما فتح مكة من ربيعة ، وخرج منها إلى  
هوازن ، فاقبل له العبدني مملوك ، ثم يفسد ، ولو جاز إقامتها مباح ، لشر ما تركها ، ولعمري  
أنه لو أنه حب استأثر المستأثر لم أحضه أنا " من فتح مكة المرمية ، ويصح القرائة المرمية  
موجوده أحمد ثم المال ، في خطه مرمية في ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ،

۲۷۶۱- در خطبہ فی جیدہ ولما مضی آخرہ، بالاصح فی ذلک، ہر روزی کہ عمر  
رضی اللہ تعالیٰ عنہ در کتب خطبہ فی الجیدۃ کتبلا۔ بعد اس قبوہ وہ وقت  
اختیار کیا۔ مروان بن حکم سے کہتا، اے عمر! یہ سب اس وقت کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم  
تجید وین الحسبہ، دہی جمعہ، خطبہ آخری آیا جو یہ کہہ کر اٹھ اٹھ کر انہیں بڑھ  
فی الوضی جیدہ، لا یرى بورت خطبہ فی حلالہ جمعہ لا یوم، ذکرنا انہ صرح علی  
میرضی، ولیر رب خطبہ فی صلاۃ لعید یوم صلاۃ العید، تکبیر، اذ غیر فی موضعہ،  
والفہ فی کتبہا کہ فی الجیدہ، پہلے خطبہ میں ہے، جسے مختصراً کہ فی حلالہ

[illegible]

<sup>(12)</sup> انظر لرميني في كتابي (1987) "حرب دغا" ضد "القوم علي" اخرجته  
مركز لدراسه دغه، دكا، بنجلاديش، 1987.

(٢١) حكاه في ج ١ ، ر ١ ، في الأحياء المميتة



وروي في الشئ عليه السلام الإله واللاه واللام خطبه تكلم على منتهى قدره في يوم الجمعة في سنة ١٠٠٠ هـ في سنة ١٠٠٠ هـ  
إخراج الخبر

قال الشيخ رحمه الله سيج لاسلام المعروف به حوله رده رحمه الله تعالى أما في دعائنا  
إخراج الخبر لا بأس به لأنه رده مسلمون حسناً وما استعملوا حسناً فهو عند الله حسناً  
وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: إخراج الخبر يوم بعد حشر وإحياء الناموس  
في يوم القيامة في الجنة وفي الخبر: كل من صوم يوم يكفره ويحفظ الأمان فاما على الأمان  
أو على غيره كما فعل رسول الله عليه الصلاة والسلام، وقال بعضهم لا يكفره

٢٦٤٥ - ويحذر بالقرآن في العهد هكذا روي النعمان بن بشير رضي الله عنه الشئ  
وروي في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: وعجزى الشرب هكذا، فالنور حجة  
٢٦٤٦ - ولما في العبد الهدى ولا أفعه، هكذا جرى الروايات في هذا رسول الله عليه  
الصلاة والسلام في يوم الجمعة - والله سبحانه وتعالى أعلم -

### بوع آخر

في بيان من يجب عليه الخروج في الصلاة

٢٦٤٧ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: الخروج في تعبير على أهل  
الأخصار والمجانس، لا على أهل العز والبراءة قال به أيضاً وليس على النساء خروج في  
الصلاة، وإن برخص لهم في ذلك قال وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأما اليوم فإني  
أذكره من ذلك، وأذكره من شهود الجمعة - وخلافه كما ذكره في رخصه من العجز والكبر وال  
تشبه العتاة والمجانس والعبد في وقت شرب يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى - يجاز  
خبره في الصلاة كعب، وفي السكوت، والاسماء

واعلم يا أيها السامع أن من في البيوت قال في دعائي: ﴿هذه هي بيوتكم﴾  
ويروى عن الخروج، قال في دعائي: ﴿ولا سر حر سر﴾ نجد ملأه الأثر لا أنه سيج  
بهم الخروج في الصلاة، إلى جملة من يقول عليه الصلاة والسلام: لا تجمعوا إيماناً  
مسايد الله وليس عرجي، في من علة في غير من يمسك به شيء بعد ذلك، لا من

(١) هكذا في السبع نسخة، وفي الأصل: ﴿هذه هي بيوتكم﴾

٢٦٤٧ - إخراج الخبر

٢٦٤٨ - إخراج الخبر

خروجهم من القبة قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الْمُسْتَفْضِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الْمُحْتَضِرِينَ﴾ قيل في مصير آية: روت في شأن السوء، كان استيقون ينحرون حتى يطعموا على عورات النساء، فعني بعد ذلك وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «صلاة المرأة في ذروة الليل من صلاتي في مسجد وصلتها في بيها افضل من صلاتها في قلوبها» وعن عمر رضي الله عنه انه سئل عن النساء عن الخروج إلى المسجد، فتكون إلى عائشة رضي الله تعالى عنها، فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: «لو علم النبي عبث الصلاة والسلام ما علمه عمر ما أفند لكني أفني الخروج»<sup>(١)</sup>.

ثم تكلموا إن في زماننا من يرضى لهم في الخروج أم لا؟ أم الشؤب فلا يخرج لهم في الخروج في شيء من الصلاة عند، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: «باح لهم الخروج؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تصعدوا إمام الله مسلحاً بالله»<sup>(٢)</sup> وحينئذ يحل لهم جميعهم الله تعالى سبي عمر رضي الله تعالى عنه عن الخروج لما رأى من لغة: «أما العجالة من الصلاة يخرج لهم الخروج في صلاة المجرى والمغرب والمساء، والعبد، ولا يخرج لهم الخروج إلى صلاة الظهر، والمغرب، والجمعة، في قول في هذه رواية الله تعالى وقالوا يخرج لهم الخروج في الصلوات كلها، وفي الكسوف، والاستسقاء مما احتجوا وقالوا ليس في خروج حجاب، قالوا قلنا رغبون في غير، فذكر في خروج إلى الجهاد مع رسول الله ﷺ وذكر في رغب في الماء، أو يطبخ»<sup>(٣)</sup>، ولقد جاز بالرجال مصافحتهم، ولهذا يخرج لهم خروج إلى صلاة المغرب، والعشاء، والمغرب، والمساء.

«سبح أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقال: وقت الظهر، العصر، وقت يكثر فيه الصلوات، والمغرب، والمساء، فإنه لا يكثر فيها الصلوات، بل الصلوات، يحضرون في هذه الصلوات، ولأن في صلاة الظهر، والعشاء، والمغرب ظلمة الليل، وإنما يحل لهم وبين مقر آخر حال إليهم، فلا يجر خروج في هذه الحلة سبباً للخروج في وقت، بخلاف الظهر والعشاء، لأنها

(١) المطح ٢٤

(٢) معنى الحديث أخرجه أبو داود ١٨٢

(٣) المستدرک من ط و م

(٤) أخرجه البيهقي ٨١٩، ومسلم ٦٦٨، وفي حديثه ٦، وحيد ٤٤٦٦

(٥) استدرک من م

تؤديان في ضوء النهار، يدفع نظر الرجال عليهن، وبه خلاف جماعة فإنما تؤدي في العصر بجمع عظيم، واكثره اجمع ربما انصم، وفي ذلك فتة؛ لأن العجوز إن كانت لا يشبهها شاباً، يشبهها شيخاً مثلاً، ربما يحمل امرؤاً ثقباً<sup>(١)</sup> (بالنقاب) على تشبهها، ويقصد أن يعطفها، فأما صلاة العيد يؤدي في الحائكة فحكمها أن يقول راحة من الرجال كلا نصهم ثم إذا خرج من العيد هل يصيب<sup>(٢)</sup> روى المجلس عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى أنه لا يهلون، وإنما يخرجون نكتير سواد المسلمين، جاء في حديث أم عطية رضي الله تعالى عنها كى النساء يخرجن مع رسول الله ﷺ في الصلوتين حتى دورا<sup>(٣)</sup> طعن<sup>(٤)</sup>، ومعلوم أن المتأخر لا ينصلي، نعمت أن خرجن نكتير سواد المسلمين

٢٢٤٨- فإن في الأصل، ولم يولي مع عمله من حضور العيدين، ولا يكره للعد التحلف عبداً، لأن لم تكذب عليه، قال فتشيع الإمام نسبي الأئمة الخمسة رحمهم الله تعالى، ما ذكر في الكتاب محمول على هذا المبدأ له المولى، فأما إذا أذن له المولى فتدفع عنها يكره<sup>(٥)</sup> كان أن يخرج، قال رحمه الله تعالى وهذا موضع الخلاف، بعد تكلموا فيه، قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: له أن يتحلف عبداً أن أدب له المولى، وقال بعضهم ليس له أن يتحلف عبداً، لأن المولى لو أمره بتدفعه عنه كان عبداً طاعة، ولا يسمه التحلف، فإذا أمره بجمعة الله تعالى أولى.

٢٢٤٩- وفي شرح صحيح الإسلام المعروف بخواهر أده رحمه الله تعالى: إذا أدب المولى للعبد أن يشهد العيدين كذا له أن يشهدتهما؛ لأن لمع كان الحق مولى، وقد ليطال المولى حتى نفسه لا أدب به أن يشهدهما، ولكن لم يجب عليه؛ لأن ما فيه<sup>(٦)</sup> لم نصر محمولة له بالإذن<sup>(٧)</sup>، فأحال بعد الإذن كاحال من الإذن، ولا يفتي به أن يشهد العيدين بغير إذن مولاه قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: إن لا يشهد العبد بغير إذن مولاه إذا علم أنه لو استأذن من مولاه من ذلك يكره ويأثم، أما إذا علم أنه لو استأذن منه رضى بذلك وسراً

(١) شبه الثقب بالثقب

(٢) حكاه في ب

(٣) أخرجه البخاري ٣١٢، ومسلم ١٤٧٤، والترمذي ١١٥، والشافعي ٣٨٧، وأبو داود

٩٦٦، وابن ماجه ١٢٤٧

(٤) وفي جميع النسخ لحرارة غلظاً سائمة العبد

(٥) كوفي م، إلا بالآذن

يُخْلَعُ عَلَيْهِ وَدُكَّ السَّيِّحِ الْأَمَامِ الْأَجَلِ شَجَرِ الْأَنْثَى حَبْرِي وَالصَّبْرُ حَسْبُ رَحْمَتِهِمَا إِنَّهُ  
يَمَاتِي لِخِلَافِ الْمَسِيحِ فِي الْعِيدِ إِذَا حَضَرَ الْعِيدَ يُصَلِّي الْعِيدَ مَعَ مَوْلَاهُ لِيَحْقُقَ دَيْتَهُ حِينَ لَهُ  
أَنْ يَصِلَ صَلَواتُ الْعِبَادِ بِهِمْ ذِي مَوْلَاهُ؟ هَلْ يَحْمَدُهُ تَعَالَى وَالْأَمَامُ إِنَّ لَهُ ذِيكَ إِذَا كَانَ لَا  
يُخَلِّقُ بِهِمْ مَوْلَاهُ فِي إِسْمِكَ دَائِمَ وَوَدَى عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ تَعَالَى إِنَّهُ لَا يُصَلِّي الْعِيدَ  
وَأَنْ أَفَلَا لَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ - وَابْنُ الْعِلْمِ -

سوع الآخر

٢٦٥٠ - قال محمد بن حماد بن عيسى في الجمع: إذا رأت الرجل لاحاً في تركوك  
في صلاة العبد، فإن تغير تكبيره لا فتاح فانه لا تكبير؛ لأن تكبيره لا فتاح شرع للقيام الحظ،  
والتركوك نفس تمام محض، بل هو عدم في وحدود وجهه، لبنى تكبيره الافتتاح في محلها  
وهو القيام، لا في الركوع، كما في سائر الصلوات.

١٦٥٠- تم بنى تكبيرات العبد فاصدا اذا كانا بجانب به انه يدرك شيئا من تركيع مع  
الاعمال ، لأن العمل لأحسن لتكبيرات انقيه لخص ، ان تركيع جبر بعام بعض ، ولذا  
يرجوا لعل من الركن كواشى وتكبيرات قد ، فعدا يمكنه لإنسان بالتكبير في مغلقة  
الاعمال من غير فوات الركن ، بل هو بها

فلما قيل على أبي بهي حالة أقسام نفوته متلعة الإمام في بعض الركنين، ومنى شئ  
بها في حالة الرد، لا يعو به فتابعه في بعض الخروج ولا سكربت، فكان الإقبال به في حالة  
الركنين (أو في) فلهذا لم يمتد بها في حالة انقسام نفوته الكبير أصلاً عند بعض العلماء  
رحمهم الله تعالى، وهم أبو يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى لأن غرضه لا يؤتى  
بكبريت القديسين في حله الركنين على ما سير بعد هذا - رب الله تعالى

وله أني به في حاله الفم لا يحوله الخاضعة في الركوع اعتدلا بالإحياء عكفهما قولي  
وعلى أهل أبي حنيفة ومحمد حبسهما الله تعالى حرا. ثم أني بالنسبيات هي حالة القيام  
نصوبه الخاضعة في بعض الركوع دون البعض، وثو أني به هي حالة الركوع نصوب جميع  
النكبات عنه محمد من كل وجه، فكان ما كنت أرى

فلان قيل يهيه أن لا يس ينكحوا اب العبد عينا لاقى حائه النيام ولا في حائه الموكي ٤٤  
 لاه مـور في حق النكسرة ٤٥ لانه حين تقي مها الإسلام سم بكر هو في بحرمه الإسلام،



والمؤمن مني عن يميني له في الجنة الإمام

[illegible]

۱۲۸۲ ھ۔ ادا کیا۔ ۶۰ دراصل کسی میں لڑکھو مع لہو و بوائی شکوہ بہ اللہ  
 عاقبت صحت واداشاد ذریعہ واداشاد و عیال واداشاد مع لہو و بوائی شکوہ بہ اللہ  
 مانگیں لہو و بوائی شکوہ بہ اللہ عاقبت صحت واداشاد ذریعہ واداشاد و عیال واداشاد مع لہو و بوائی شکوہ بہ اللہ  
 حصہ واداشاد ذریعہ واداشاد و عیال واداشاد مع لہو و بوائی شکوہ بہ اللہ  
 بہا۔ میں لڑکھو مع لہو و بوائی شکوہ بہ اللہ

٢٤٥٣ - و . ربيع يأس الكبير في تركوع ، ولا يأس السبحار في قول في حقه  
ومعصية ، عدها الله بحري ، وعلى ذلك في يوسف دهاش ، ينكحيات ، بل يثنى  
بأنه صحت ، ودر طرف عدم عدا الوجه في التفسير ، وده دهاش يوسف رحمه الله  
بما أن الله عده بالمال ، ودها ، لأن جعلها له ، وده " زوح يد يده ، لأن التفسير هو  
الاسم في تركوع لا صحت ، وده لا يأس ، ولا صحت ، وده " دهاش على صحتها لا  
بصحة ، ولا صحت ، وده " لا يأس في تركوع ، لا صحت ، وده " لا يأس في تركوع

[illegible]

في الوتر لا يأتي بالصوت، وطريقه ما قلنا

ولأن الركوع محل التسيبحات ولو فتعل فيه بالتكبير بقوله التسبيح، وكان الاشتغال بالتسيبحات والركوع محلها أولى، ولأن حبسه ومحمده رحمهما الله تعالى ما أفتوا إليه محمد وحمه الله تعالى في التكبير إن الركوع له حكم تكبير، يريد بهذا - والله أعلم - أن الركوع أعطى له حكم القيام سرًا، حتى صار إذا ركع الركوع سبب لأداء التيمم، قال رضي عليه الصلاة والسلام: «من أدرك لإتمام في الركوع فقد أدركها»، أي أدرك تكبيرة، والركعة اسم للقيام والركوع والسجود

٢٦٥١ - ثم تكبيرات بعد يؤتي بها في حالة القيام، فكذلك في حال ما له حكم القيام، بحالته القراءة، والصوت، وكسرات الركوع، وإنشاء، فإنه لا يؤتي بها في الركوع؛ لأن الركوع ليس قيام حقيقة؛ لأن القيام حقيقة هو الاستواء والركوع هو الانحناء؛ لأنه أعطى له حكم القيام سرًا عني بمرء، فعملنا بالحكم في حق تكبيرات الله، وعلينا بالحق في غيرها؛ لكون عملاً بغيره والحكم بقدر الإمكان، وإن عكس على هذا توجه ولم نعمل على العكس، لأن ما عكس، حكم في حق القراءة، وإنشاء في الركوع على ما قلنا على رضى الله تعالى به، بلاني تخيل أن أقرأ في الركوع، وإن أعيد سجدة لم يمتنعها ركوع، يلزمها العمل بالحكم في حق التكبيرات من تخيير لأولى، لأن التكبيرات ليست قراءات، ولأنها منه بالمرء، فيحصل العمل بالحق

٢٦٥٥ - وكذا من عمد بالحكم في حق البناء، تكبيره أو ركوع وهما مستان، يرمع العمل بالحكم في تكبير أو العبد، وهي واجبة من الطريق الأولى، عسى به لا روية من البناء من محمد رحمه الله تعالى، فقد خالف التسليم رحمهم الله تعالى فيه، بعضهم على أنه يأتي بالبناء في حال الركوع، لأن محل البناء هو القيام باي، والله، به، وسبحات الركوع أيضًا سنة، فكان له أن يأتي بالبناء

٢٦٥٦ - وكذا من عمد بالحكم في الضوم والسرع يقال هي قراءة في الركوع،

(١) ذكره ابن حجر في فتح الباري تحت ما يؤول هذه الآية من قوله: «أدب ٥٧/٢»، ويؤيده ذكره ابن حجر رواية محمد بن أبي سعيد عن علي بن الحسن في مستدرج مبسوط (٥٥/٢١) ورواية أخرى عن محمد بن علي بن عوف الجعفي (١٦٠/٢) عن محمد بن عبد الله بن عيسى بن عمار الذي أخرجه الفهرست في عهد الأحمدي (١٦٣/٢)

واعتوت منه بالقرآن، فإنه ذكر مذهب معلوم كتكثرت في عهد خلافة 'صاحبها' رضي الله تعالى عنه، بأن 'من تكبّر رضي الله تعالى عنه كان جعله من القرن'، وصحبه من القرن، وسماه من، وتكثّر من، معناه اسم الله الرحمن الرحيم اللهم باسمك إلى موله، وادّرك من يدركك، ثم قال: اسم الله الرحمن الرحيم اللهم بذلك بعد إلى آخره، بمرتب الفعل والحكم في محل التكبيرات، لأنّها ليست بمراد، ولا بها شيء، فاعمل في العمل بالحقيقة، فبعد من الرحمن الذي قلنا، تمكن العمل بالحكم، وبغيره

وهو له بأن هذه كانت من جعله، قلنا لا سلم أبداً من محلّها، وهذا لأن محلّها عند القيام والركوع، ولا يقول: بأن هذا قضاء من هذا، وإن كان الركوع سجدة، وهو في الركوع محل استيعاب، هو اشتغال بالتسبيحات بعد التكبيرات 'أبداً، إلا أن التكبير من أيّ من لا يركع هذه الصلاة، وليس للتسبيح هذه خصوصية، فكذلك الاشتغال بالتكبير أوسع، فلو أنه اشتمل على التكبير في الركوع علماً كبير تكبيرة أو تكبيرين مع الإمام وأنه من الركوع، رفع هو، أنه، سقط عنه ما بقي من التكبيرات، لأنه لو أتى به إبان أن يأتي بها في الركوع، بعد ما رفع الإمام، أنه ليس بواجب حكماً، لأنّه إذا حصر قائماً حكماً لكونه سائلاً لإحدى الركعة أو بتأخير سبب لإدراك الركعة 'شروط المشاركة، وقد اعطيت لتأخيرها، فلا يبقى ميلاً حكماً، ولا وجه من الأمر، لأنّ التهمة التي هي الركوع والمبرور ليس محل للتكبيرات.

٢٢٥٧ - قال محمد رحمه الله تعالى في جلد الكبير: وروى أن خلاص مع الإمام في صلاة الفجر ركعة الأولى بعد، قرا الإمام تكبيراً من عبس رضي الله تعالى عنه است تكبيراً، قد جعل الرحمن معه، هو من القراءة، والرجل يرى تكبير من يسجد ورضي الله تعالى عنه، فإنه يكثر برأى من هذه الركعة، وهي الركعة الثالثة بعد رأى الإمام

والجيلة في ذلك أن يقول بأن المبرور يسجد رضي الله عنه، ونسب مع رأى الإمام عالم يظهر خطأ الإمام يبين، وهذا لأن كل مجتهد مأمور بالتأخير، لأن اجتهاده صرفه، وحده لا غيره، فاعلم، وأن مجتهد مأمور بحسن هو صرفه، فيحصل برأى

(١) في م - مختلف متابع مكان المصنف

(٢) في م - قوله من التكبيرات

(٣) لم يذكر في جميع النسخ، فهو موهوم

(٤) في م - جده

فمنه، إلا إذا حكم غيره، عن نفسه، فيعد حكم الحاكم عليه، محسباً سقط اعتبار رأيه،  
ويعمل برأى الحاكم، لا إذا ظهر خطأ الحاكم بيقين.

إِقَابَتِ هَذِهِ الْفَقْهَاءِ: اسْتَبْرَأَ فِيمَا سَبَقَ لَمْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ نَفْسَهُ حَذَرًا، بَلْ هُوَ مُتَعَدِّ بِوُجُوبِ رَأْيِهِ، وَفِيمَا بَقِيَ مُتَعَدِّ بِحُكْمِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ، بِمَعْنَى رَأْيِ الْإِمَامِ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ خَطَأُ الْإِمَامِ بَعْضُ وَهَذَا الْمَذْهَبُ<sup>١</sup> فِي صَلَاحِ الْإِمَامِ فِي التَّرَكُّهِ الْأَوَّلِيِّ - وَكَانَ كَرِ الْإِمَامِ - مَبْذُورًا فَالْكَسْبُوتُ أَشَى أَنْزِلَ بِهَا الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ حِينَ كَثُرَ لَمْ يَكُنْ عَدُوًّا، بَلْ رَحْلٌ فِي تَحْرِيمَتِهِ، وَهَذَا هُوَ حَذَرُ الْمُبِيقِ، وَكَانَ مُتَعَدِّ فِي تَكْبِيرِ رَأْيِ التَّرَكُّهِ الْأَوَّلِيِّ فَنَهَجَ رَأْيَ نَفْسِهِ

ثم يقول محمد رحمه الله تعالى في هذه المسألة: إن الدخول يكبر حال ما يقرب الإمام، وهذا الجواب لا يشكّل فيما إن كان معيّنًا من الإمام لا يسمح قراءته، لأنه يأتي بالثناء من هذه الصورة مع أن الثناء منه، فلا يأتي بالتكبيرات، وإنما رتبة أوّلها، وكذلك لا يشكّل فيما إذا كان قوياً من الإمام على قول من يقول، بأن الدخول من صلاة الإمام يأتي بالثناء في الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة، إذا كان الإمام في القراءة وإثابته على فور من يقول بأنه لا يأتي بالثناء، ولا يقرأ على قول هذه القائل على أن الثالثة، فمن أين يكون التسماع، أو يمكن الخلط بعدد هو المقصود من الاستماع، وهو التماس، والتذكير، والاستماع واجب، وترك الستة أمور من ترك الواجب، ومن يقع الخلط بعدد هو المقصود من الواجب، أما تكبيرات العيد فواجبة، كما أن الاستماع واجب، وإثابته في الواجب وجبنا بالتكبيرات؛ لأن التكبيرات تفوته أصلاً، والاستماع لا يفوته أصلاً، بل يمكن الخلط فيما هو المقصود من التماس، والتأني وإن كان يفوته لكن في البعض دون البعض، وكان أثر جميع التكبيرات من هذه الوجوه

٢٢٥٨- وكذلك يوكد أن الاسم على الركعة الأولى وكبير تكبير ابن عباس رضي الله  
تعالى عنهما، مدح الرجل معه في الركعة الثانية، فلما سلم الإمام قام الرجل بعض  
الركعة الأولى، وهو يرى تكبير ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أكبر تكبير ابن مسعود  
رضي الله عنه، لأنه مسروق من الركعة الأولى، فكان مبرحاً، فبينما رأى بعض

١٦٥٩- واستشهد في الكتاب البيهقي أنه جدير أن يفتي المسبوق حذره لا حال الإمام  
بمائلها، وإن أئمة الرضا أبي السجدة في وكفة مسجد، ثم غفر له في الصلاة وقد

(١) وفي م - الرحلى

(۲) ایسٹریکٹ سے ملے ہوئے



تذکرہ: یہ کتاب صرف اس کتاب کے لئے ہے جس کا نام "تذکرہ" ہے۔

[illegible]

۱۹۶۶ء - دسمبر : سید ذریعہ الیقینہ والی احمدیہ لکچر سے کہہ دیا کہ  
 دل میں یقین ہے کہ یہ سب سچ ہے اور اس کی تصدیق ہے

[illegible][illegible][illegible][illegible]

يوسف رحمه الله تعالى ما عني ان ما أدركت المسبوق مع الإمام أو صلاة عبد محمد رحمه الله تعالى، وما يقضى آخر صلاته وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ما أدركت المسبوق مع الإمام آخر صلاته، وما يقضى أول صلاته

ولكن بعض أصحابنا إذا خلاص وقتوا لا روية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى على هذا الوجه، وإنما بعض الكرخي الخلاف على هذا الوجه مقتضى (على ما ذكره) محمد رحمه الله تعالى من المسائل والمسائل متعددة، ولكن هذا ليس بصحيح، والخلاف على هذا الوجه منصوص في الروايات، وأما من هذا الخلاف في وجع المسألة فهذا إذا كان الإمام ولحقته يدركان تكبير ابن مسعود رضي الله تعالى عنه، لا تكبير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، ولا تكبير علي رضي الله تعالى عنه حتى يهتف بطواف من آخر ما يقضى أول صلاته أو آخر صلاته؟ لأن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يقدم التكبير في أول الصلاة، ويوحها في آخر الصلاة، وابن عباس رضي الله تعالى عنهما يقدم التكبيرات في الركعتين، فيبدأ بالتكبير بالإجماع في عشر ذلك أول صلاته وآخر صلاته، وعلى رضي الله تعالى عنه يوحها في آخر التكبيرات في الصلاة في الركعتين، يبدأ بالجماع، فيبدأ في أول الصلاة أو آخر صلاته

فإن كانت المسألة المذكورة هي على الخلاف الذي ذكره الكرخي فتعريفه ظاهر؛ لأن عند محمد رحمه الله تعالى ما عني المسبوق آخر صلاته، ومن مدعي ابن مسعود رضي الله تعالى عنه البداية بالتكبيرات هو أول الصلاة، وإن كانت المسألة عن الروايتين كما ذهب إليه بعض الشافعي رحمه الله تعالى، وعلى القياس والاستحسان كما ذهب إليه بعض الشافعي، فوجه القياس وهو جدي يروين أن ما يقضى المسبوق أول الصلاة حكماً، وآخر صلاته حقيقة، لأن ما أدرك مع الإمام أول صلاة حقيقة، وآخر صلاته حكماً من حيث إن الأول سمع ثمرة سابق، فيكون ما أدرك مع الإمام أولاً حقيقة، ومن حيث أنه آخر من حق الإمام، لأن الآخر سمع لمراد لاحق يكون آخراً من حيث حقيقة الحقيقة بسببه، وتصحيحها للاقتداء، لأن بين أول الصلاة وآخرها صلاية من حيث الحكم، فإن القراءة موصى في الأولين، مثلاً في الآخرين، والمعبرة مع صحة الاقتداء، ولما صح الاقتداء، علمنا أن ما أدركت ذلك آخر من حيث حكمه، وإن كان ما يقضى أولاً حقيقة

ولذا كان ما أدرك مع الإمام آخر من حيث حكمه أولاً حقيقة، فإن ما يقضى أولاً من حيث حكمه آخر حقيقة، والمصلح بالحقيقة والحكم في حق التكبيرات معصوم، لا يساهم الثاني.

فلا بد من اعتبار أحدهما ولقاء الآخر فتقول اعتبار الحكم أدنى لأن الحكم ظاهر على الحقيقة، فقط اعتبار أحدهما شرعاً، ولهذا انتفى الحكم من حق الموت، حتى لو ثبت مع الإمام فيما لا يشك بكون معصية، حتى لا يقبض فيما يقضى

وجه الاستحسان أن الأمر كما قلتم إما يقضى بسبب أول صلاته حكماً، وإما صلاته حقيقة، وما أدرك مع الإمام قول صلاته حقيقة، وحرر صلاته حكماً، إلا أنه يصير الحقيقة فيما أدرك، وصحبا يقضى في حق المقتضى، حتى يقع في محله وهو مباح لأنه الأركان. ويحسم الحكم فيما أدرك وفيما يقضى في حق المقتضى، فحينئذ ما أدرك آخر صلاته، وما يقضى أول صلاته فأوجبا المقتضى، لأن المقتضى وكفى لا تجوز الصلاة بدو، فيجب الحكم في حق المقتضى، حتى يخرج من عهد ما عليه يبين

وفي حق الموت يحسم حكم فيما أدرك وفيما يقضى، فلا يأتي بالموت فيما يقضى. كيلا يؤدي إلى تكرار الموت الذي هو ليس بمشروع، وفي حق المقتضى يعتبر الحقيقة فيما أدرك وصحبا يقضى، فإثر هذه المقتضى من فرع عما يقضى، لأن لعمري الحكم في لا تجوز الصلاة بدو، واعتبر حقيقة في حق المقتضى، وأوجبا عليه المقتضى من فرع عما يقضى. حتى يخرج من العهد بغير، وفي حق التكبيرات عشرة الخفيف فيما يقضى، لأن اعتبار الحكم يؤدي إلى محالته بجماع الصحاح، فإن الصحاح يقولون إن الله تعالى عليهم بجموعه على عدم الموالاة بين التكبيرات، ومن اعتبار الحكم من الأئمة بركات، وإليه أثر التكبيرات في القراءة في الركعة التي أدركها مع الإمام، فلو قدم تكبيرات بعد بعضها، منع الموالاة بين التكبيرات

فما لم يعتبر بالجليلة، وبما بالقرآن يصير عاملاً بقول من رضى الله تعالى عنه، فلا يؤتى في محالته وجع الصلوة رضى الله تعالى عنهم وكان اعتبار الحقيقة في حق التكبيرات أولى - والله سبحانه وتعالى أعلم -

قلت السيد لإمام أن سجاج رحمة الله تعالى، وحقق صحتها، فإن الموالاة بين التكبيرات جائز، إلا ترى أن (ما لم لو اتسع لأدلة على مذهب من رضى الله تعالى عنه، حتى قدم القراءة على التكبير، فلو صحت كونه تحول وجه إلى رأس من رضى الله تعالى عنه، حتى قدم التكبير على القراءة في الركعة الثانية حال ذلك، وهذا موالاة بين التكبيرات على أنها تقول هذا من حيث المصروء بين الله موالاة بين التكبيرات، فأما من حيث المعنى فليس كذلك، لأن الركعة الثانية صفة، والقصة ملحق بحال الأداء



والموجّه لتفصيله هو أنّ ما يدلّ على أنّ الحكم في حقّ التكبير ما يدلّ على أمر غير  
مستوعب عند من يفسّر في حقّ الله تعالى عنه، فإنّ من مدّحه ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
أنّه لا يقتل بالتكبير إذا لم يؤدّ إلا بعد ثلثه يكمّر من أدب الصلاة في ركعتين جميعاً، ولا في  
أركعة الأولى يأمّر بتكبيره من بعده بعد ذكره الإجماع، وإنّ "أ" في حقّ ما عرفت،  
وهي الأركعة التي يأمّر بتكبيرها، فقد عدّها الأئمة، والفقهاء من آل كعبين من حقّ  
وإذا ثبت عند جمهور العلماء أنّ الحكم في حقّ التكبير ما يدلّ على الأمر في هذه  
الأركعة أولاً، فيفسّر أنّ الركعة قبل أداء ركعتي هذه الركعة، وهي غير مشروعة  
بالحقّ.

[illegible]

يخافون هذا النقص . فليس من حق هذا الإقليم أن يملك حكمة ، إلا أن هذا الإقليم ليس له حكمة لأنه لا يحسن من نفسه أن يكتسب الحكمة من غيره .

نوع اخر من هذا الفصل في المنقولات.

١٢٦٨ فار محمد، حبہ اللہ تعالیٰ علیہ الہدویں، سن ١٢٦٨، ص ١٢٦٨

(۱) دې ډېر ځایونو ته په رسېدو کې د ۱۹۹۹ز. د اکتوبر په لومړیو کې د

(۱) استغفار و توبه و جبر و کسب و کفایت

(۴) شش در دو ک

أنه لا يطوع قبل صلاة العيدين، بل لأصل فيه حديث جابر رضي الله تعالى عنه قال: كنت آخر الناس صلاة، سمعت من رسول الله ﷺ أنه لا صلاة في العيدين قبل الإمام، وأنه لا يطوع قبل الإمام، وما يبدئ الإمام في الصلاة، فإذا أُنقِطع وبُشيع لإمام، أو يتم وبُشيعته، وكان ذلك لا يجوز.

قال: وإن شاء تطوع بعد الفراغ من الخطبة، لحديث عبيد بن رافع رضي الله تعالى عنه، صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله تعالى له بكل ركعة بيت وبكر رتبة ج.

قال القاضي للإمام أبو جعفر الأستروشي رحمه الله تعالى: وكان شيخنا أبو بكر الرزقي رحمه الله تعالى يقول: معنى قول أصحابنا رحمه الله تعالى: رُبِمَ قَبْلَ الْعِيدِ صَلَاةٌ، أَيْ صَلَاةٌ مَسْبُوتَةٌ، أَلَّا صَلَاةً لَيْلَ عِيدَيْنِ مَكْرُوهَةٍ، إِلَّا أَنْ الْكَرْحَ رَحِمَهُ اللَّهُ صَلَّى عَلَى الْكَرْمَةِ، فَإِنَّ مَالَهُ وَيَكْرَهُ مِنْ حَضَرِ الْمُصَلِّي يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يَنْجُمَ وَهَذَا مَعْنَى الْمَسِيءِ، لَا يَكْرَهُ النَّطْرُ قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهُ، لَا مَعْنَى مِنَ الْإِمَامِ وَلَا مَعْنَى حَقِّ الْقَوْمِ وَقَالَ أَشَافِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَكْرَهُ لِي حَقَّ الْإِمَامِ، وَلَا يَكْرَهُ لِي حَقَّ الْقَوْمِ.

٢٦٦٩- ذكر في نوازل الصلاة: ولا شيء على من فاتته صلاة العيد مع الإمام، وقال: اشأفى رحمه الله تعالى: يصلي وحده كما يصلي مع الإمام وهذا باطل، على من انفرد هل يصلي صلاة العيد؟ نعم لا معنى، وعنده يصلي، لأن الجب عه والمسجد ليس شرط، وكان له أن يصلي وحده، فوداعته مع الإمام لم يجز عن نفسه، فقال بالقضاء، كالنوازل إذا غاب جماعة إلى رمضان بجمعها وحده، لأنه لا دار على نفسه، لأنه يجوز الأفراد، معروفاً، كما يجوز بجماعة كذا عهنا وعلمه، رحمه الله تعالى قالوا: لا يجوز إقامتها إلا بشرائط مخصوصة، منها الإمام، فوجاهت مع الإمام بعد محضر عن قضاءها، فلا يؤثره القضاء.

فإن قيل: صلاة العيد فائتة مقام صلاة النضح، ولهذا يكره صلاة النضح قبل صلاة العيد، وإنما فاتت مقام صلاة النضح، وقد قلنا على صلاة النضح، وهو محرم عن إقامة صلاة العيد، فوجب أن عرفه صلاة النضح يقوم مقام صلاة العيد، كما إذا فاتت، جلس به يلزمه إقامته الظهر، وإذا يلزمه ما قلنا.

قلنا: نعم صلاة العيد أنيس مقام صلاة النضح، فودع محرم عن إقامة صلاة العيد، لقولنا الشرائط مبادىء إلى الأصل وهي صلاة النضح، وصلاة النضح غير واجبة في

الأصل، لم يصح في ذلك

وفي باب الجمعة لما عجز عن أداء الجمعة، لقول السرائر سقطت الجمعة، وعاد الأمر لما كان قبل الجمعة، وقيل الجمعة كإن يفرغ أداء الظهر، ولا يصحير (في أداء)، وكذلك بعدها، وإن أحب أن يصلي على إن شاء ركعتين وإن شاء أربعاً، يركون ذلك صلاة النضح، والأصل أن يصلي أربع ركعات، لأنه روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال: من قاتله صلاة العبد خمس أربع ركعات، يقرأ في الركعة الأولى ﴿سبح لله ربك الأعلى﴾، وفي الثانية ﴿والمائدة﴾، وفي الثالثة ﴿البرق﴾، وفي الرابعة ﴿والمائدة﴾، وروى في ذلك عن النبي ﷺ، وثواباً جزيلاً<sup>(١)</sup>

٢٢٧٠- وكان محمد بن فضال الرقي رحمه الله تعالى يقول: لا بأس صلاة النضح في الخروج إلى الصلاة، وإنما يكره ذلك في الجمعة، رآه يقول: لا بأس للمرأة أن تصلي صلاة النضح يوم العيد، من أدّى خمساً الإمام صلاة عيد، رعدة لمناجاة رحمهم الله تعالى على الكراهة من خروج إلى الصلاة، وأما الحديث<sup>(٢)</sup> عن قوم، لعامة إذا قرأت أثر أدّى خمساً صلاة النضح يوم العيد، تصلي بعد من صلى الإمام

٢٢٧١- وفي لم يرد السبح للإمام الفقيه على اليد حجة الله تعالى، وجل لوزن الإمام في أن خروج في صلاة العيد، يمل بثياب دوز النجس، والتكسرات، فقد قدم: السجدة، على... وهو... الإمام في الركوع، وتأخذ به أي تكسرات العيد، فليلاً لا يترك سجدة من الركوع، يأتي سجدات العيد، يمل بثياب دوز النجس، وتأخذ به أي حنيقة ومحمد

(١) سنن ابن ماجه ١/ ١٠٠

(٢) سنن ابن ماجه ١/ ١٠٠

(٣) سنن ابن ماجه ١/ ١٠٠

(٤) سنن ابن ماجه ١/ ١٠٠

(٥) سنن ابن ماجه ١/ ١٠٠

١٦- حكماء عهد السج، وكان في الأصل روي في باب من ليس له صلاة، حصيداً ومواباً، صلاة من لم يصلي بعد من صلى، وعداً، حصيداً، وثواباً جزيلاً، بعد من صلى

(٧) سنن ابن ماجه ١/ ١٠٠

(٨) سنن ابن ماجه ١/ ١٠٠

(٩) سنن ابن ماجه ١/ ١٠٠

حَمْدُهُ عَالِي دُوقًا بِدَمِ تَكْبِيرَاتٍ تُعَدُّ عَلَى التَّسْبِيحَاتِ لِأَنَّ التَّسْبِيحَ سَهْوٌ  
وَالتَّكْبِيرُ وَاجِبٌ حَتَّى إِذَا جَاءَ بِمُحَمَّدٍ وَشَرَكَا، وَابْنُ كَالٍ بِهِ كُتِبَ عَلَيْهِ، إِلَّا  
أَنَّ التَّسْبِيحَ فِي مَحَلِّهَا وَابْنُ كَالٍ<sup>١</sup>

٢٢٧٢- دمی فتاری اعلیٰ مسرحدہ سے لڑک اامہ می ذکر: صہ، المید، فلسفہ می  
الروایۃ، فعلی عباس ما دفرمانہ بکرمی القویۃ بکیرانہ امید، بنیسی ان یروج القیسر لانه  
سہ قویۃ بکرمی دہ الب

٢٢٧٥: إلى الزوار: ربح صلى الله عليه وسلم صلاة بعد ، ثم علم أنه غلى غير وضوء :  
 بل علم قبل أن يروا له بعد في العبد بين : لأن الوقت يأتي ، وإن علم من العبد بعد الزوال ، وفي  
 الأصح يحرج في اليوم الثالث ، لأن خوف ما ، وفي غيره العصر لا ، لأن الوقت لم يبق ،  
 وفي علم في اليوم الأول بعد رواله ، وكان عيد الأصح ، فإن دبح الباس ، بجري من  
 دبح

[illegible]

والنص فيه وهو ان هذه صلاة شرعية فيها طهارة فلا يبرأ بها من سوء من القرابة سوى الفلانة. فبما علم من هذا ان الصلاة لا تفي بحسين المذموم من النص. فلو كان ذلك فلهذا في حديثه

٢٧٥- إذا أدرك الإمام في صلاة العشاء ما شهد الإمام من أن يسلم، أو بعد ما

— 24 —

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

(٤) جنم نامہ النادر جامعہ دہلی لائبریری و مساحہ خانہ، لاہور، ۱۳۱۵ھ

(٢٢) سورة الأعراف

١٤٢٥ هـ (١٩٠٦ م)

(٦٦) لیسون سب سے بڑی خط

سأتم قبل أن يجدد السهو، أو يجد ما يجد للسهو من شيء، ثم سأل الإمام، فيلتهق يوم  
وبعض صلاة العيد، لأنه شارك الإمام في الصلاة، فترد عليه الصلاة من مسابحن رحمهم الله  
بعلاني من قال: «لذلك، فإن بي حبيب، وفي يوسف، رحمتهما الله تعالى». وأما عن قول محمد  
رحمه الله تعالى: لا يصبر مبركاً صلاة العيد، كما في الحديث: إن ذلك لإمام في هذه الحالة،  
لا يصبر مبركاً لجمعه عند، حتى يصلي أربع ركعات، فكذلك هذا.

وحسب من قال: «لا خلاف وهو الأصح»، فإن صحيح اختلاف محمد رحمه الله تعالى  
في صلاة العيد كما في جمعة أهل حاجة لمحمد، إلى الفرق بين صلاة جمعة، صلاة العيد،  
ولو لم يصح الخلاف يحتاج محمد إلى الفرق بين صلاة العيد وبين صلاة جمعة، فإنه قال من  
صلاة الجمعة: «لا يصبر مبركاً لجمعه ويصلي أربعاً، وفي صلاة العيد: «لا يصبر مبركاً  
لصلاة العيد ويصلي صلاة العيد وحده، ووجه الفرق: محمد، أنه قد تمنى وهو في النيات ما  
قال أبو حنيفة، أبو يوسف، رحمتهما الله تعالى في الجمعة، «لأنه رتبة اعتبار بالأثر، والأثر  
ووجه في الجمعة، وما في العيد في صلاة العيد إلى أحد العباس، ولأن محمد رحمه الله  
بعلاني جعله مبركاً للجمعة في تلك المسألة، بدليل أنه لو رت الصلاة من رأس الركعتين لا  
يجزى صلاته، كما إذا صلى الجمعة وترك القطعة على نفس الركعتين، وإذا خرج وقت الظهر  
وسبب صلاته، إلا أنه لم يبرأ من ركعتين حياً، كما تقدم مقام الظهر، وليس في صلاة العيد  
زيادة يأمرها أحد طائفتي»

ثم إذا سأل الإمام وقد هو في الصلاة، كيف يصح؟ قال الشيخ، لأمام الراشد شيخ  
الإسلام رحمه الله تعالى، «يترك ثلاث ركعات، ثم يركع ركعتين، لأن ما يقصى أول صلاة في  
هذه الحالة بالإجماع، لأنه مسروق من ركعتين، والتكبير مقدم على القراءة في الأولى، ومؤخر من  
الثانية عندنا، فكذلك هذا»

٢٢٧٦- قال من لا أصل للسهو في العيدين، ووجهه في المكتوبة، والتطوع  
سواء: لأن الجمعة والعدين، سائر التطوعات قبلها يوجب القضاء، وبها فما يوجب  
الحجر، إلا أن ما يوجب عليهم الله تعالى قالوا: لا يحلون يسهون في الجمعة، العيدين، كلا  
يقع التماس في العسة، ولا يجوز صلاة العيد ركعتين كما أحده، ولا بأس بالركوب في الجمعة  
والعيدين، والنسب أفضل من من يهمل عليه

٢٢٧٧- في عمر الزيادة، وإلا فإن الإمام لا يجد من عطة العدة، جعله وسجد



## لفصل الصلاة والعشرون في تكبيرات أيام الشريفي

٢٢٨٠- تكبير الشريفي ٥٠. أجمع هو العلم على بعض بيده والأصل فيه قولنا  
بعض في قوله كبره الله في آياته بعد ذلك في سورة الشورى والاعلم أن المذهب  
الكثير من هذه الأيام على سبيل ما ذكره في عمر رضى الله عنهما من أن تكبير الله عز وجل  
ول فصل واحد. وفي الآية الأولى يوم عرفه الله عز وجل. لا إله إلا الله والله  
أكبر وقد أخذوا من حديث حماد بن عيسى عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وذكر الله أكبر لله عز وجل. لا إله إلا الله. لا إله إلا الله أكبر. لا إله إلا الله

٢٢٨١- وقد أحسنه جماعة رضى الله تعالى عنهم في ذلك. وكتبوا. أما الاختلاف  
في صلاة تكبير شعبة رضى الله تعالى عنهم نحو عمر، وعيسى وابن مسعود فكانوا  
الأشياء بالتكبير من صلاة الغداة يوم عرفه، وفي أحد كتبنا. أحسنهم لله تعالى في ذلك  
الليلة، وفي أحد الكتب. وأضافوا جملة الله تعالى، وصحاح الصحابة رضى الله تعالى عنهم  
كعب بن علقمة بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وروى في كتابنا. أما التكبير في صلاة الظهر  
يوم الجمعة، وهو استعمل من قبل النبي صلى الله عليه وسلم رضى الله تعالى عنه، وهو صريح عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى. وبما في قولنا ثبت أنه بعد بالتكبير من صلاة الجمعة من يوم  
الجمعة

٢٢٨٢- وأما الاعتناء في الصلاة فابن مسعود رضى الله تعالى عنه يتكبر في صلاة  
المغرب من ٥٠ مرة، وسحر ويقطع. بعض من أول يوم عرفه من حر يوم النحر ويقطع فتكون  
الحيلة عليه على صلوات الله عليه. حد أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وروى عن تكبير في صلاة  
المغرب من أحد الأيام يسرى ويقطع، فتكون صلاة ثلاثا وعشرين صلاة. ربه أحد يومه

(١) الصلاة ٢٠٣

(٢) أخرجه في نسخة ١٠٠

أخرجه في نسخة ١٠٠

(٣) أخرجه في نسخة ١٠٠، في نسخة ١٠٠. يتكبر في صلاة المغرب من أول يومه تعالى  
في نسخة ١٠٠، في نسخة ١٠٠، في نسخة ١٠٠.

رسولہ رحیمہ قدس، دوسرے صلی اللہ علیہ وسلم، اور ان کے اہل بیت  
رضی اللہ عنہم، کی وجہ سے انھیں من گھڑت یہودی سرسری اوقات میں  
انہوں نے ان کے لیے صلی اللہ علیہ وسلم کی تعظیم کی ضرورت محسوس ہوئی۔  
جس کی وجہ سے وہ ان کے لیے صلی اللہ علیہ وسلم کی وجہ سے ان کے لیے  
انھیں من گھڑت یہودی سرسری اوقات میں ان کے لیے صلی اللہ علیہ وسلم  
کی تعظیم کی ضرورت محسوس ہوئی۔ ان کے لیے صلی اللہ علیہ وسلم  
کی تعظیم کی ضرورت محسوس ہوئی۔ ان کے لیے صلی اللہ علیہ وسلم  
کی تعظیم کی ضرورت محسوس ہوئی۔ ان کے لیے صلی اللہ علیہ وسلم

تخدم لا في سنة ١٢٠٠ ودار الصلوة وحى لك في سنة ١٢٠١  
 باقية فتمت ما فيكم فذكر الله فذكركم لو مذكر في داره للمصطفى  
 في الذكر لا لا يجب ذلك من عيب حر فصار لنا سال في الذكر  
 وصلى الصلوة من يوم سحر في سنة ١٢٠٢ فصار لنا سال  
 في سنة ١٢٠٣

[illegible][illegible]
$$x^2 dx = \frac{1}{3} x^3 = \frac{1}{3} (2 + 1)^3 = \frac{1}{3} \cdot 27 = 9$$
$$P = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$$
$$\left\{ \frac{\partial}{\partial t} + v \cdot \nabla_x \right\} f = -\operatorname{div}_x (f E) + \operatorname{div}_v (f \nabla_v f)$$

•  $\frac{d}{dt} \ln \left( \frac{1}{\rho} \right) = - \frac{1}{\rho} \frac{d\rho}{dt}$



٢٢٨٢- وحاصل اختلاف مبدا، وبين الشافعي رحمه الله تعالى عن ما هو المشهور من قوله، راجع إلى أن التكبير في أول يوم النحر يأتي عنه سرحت، فإن التكبير في أول يوم النحر شرع بالإجماع، فقد علمنا، رحمه الله تعالى شرع لأنه يوم حصر مركب من أركان الحج وهو طواف أركبها، فإنه يجوز فيه ولا يجوز مثله، فشرع التكبير فيه بحكم أن علما عن الله وبمركب من أركان الحج، رعا الساعى، عنه الله تعالى شرع فيه لأنه يوم يخص بسبع من موانع الحج وهو الرمي، فمن رمى حصة الفضة متروكة فيه، وليس بمسروع منه، فشرع التكبير فيه ليكون علما عن الله وبمركب من حصة الفضة، محض عدد لا علة له، إلى يوم حرمة، لأن يوم حرمة أحصر مركب من أركان الحج وهو الوضوء بحصة وهو عدد لا علة له إلى ثلاث أيام تشرير، لأنه أحصر هذه الأيام بسبع من موانع الحج وهو الرمي، فراجع الساجي رحمه الله تعالى عنه. وإن التكبير سبع من موانع الحج، وليس من أركان الحج، فكان جملة علما على ما شرع تبع من موانع الحج أو لم يجر من جعله علما عن ما سرع رك من أركان الحج، وعلما ما أحصاهم الله تعالى وحوا عتقهم قدلوا متى عتقوا منه، فقد عتق التكبير ما عتقه الشرع به يقين أو من عتق ما منه التمسى رحمه الله تعالى، ما عتق التكبير ما عتقه الشرع به يقيناً".

ويقال أن في الركن بعد وفاءه: لأن الركن يستمع التبع والسمع لا يستمع الركن، فمضى علما التكبير، ركن والسمع موجود فيه، فقد عتقنا في عتقه الشرع به يقين، ومضى عتقناه بالنسبة والركن لا يوجد في التبع، فاعتقناه بما عتقه الشرع به يقين، لأن يستعمل أن الشرع عتقه بالركن ثم يوجد في السمع، فكان ما عتقه الركن، وقد صح عن النبي ﷺ رواية جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الفجر في يوم حرمه، فسر، فصار بعد صلاة الفجر يومه رسول الله ﷺ وكان أولى، هذا هو الكلام في الدقة

٢٢٨٣- وأما الكلام في الفاعل والمفعول، فالمراد رحمه الله تعالى راجع قولنا من مبعود رضي الله تعالى عنه، لأن سم عنه التكبير في أول يوم النحر يكون، معصفاً بركن من أركان الحج، ولم يوجد هذه العنة في اليوم الثاني من يوم النحر، وهذا وصفاً قول علي رضي الله تعالى عنه فعلاً، فعيل الأصل كما يجوز بهذه واحدة يجوز مذهب، فنحرم يقول

(١) حكاه في م ر م

(٢) مشترك من جميع النسخ المودعة

(٣) مشترك من ط

[illegible][illegible]

عجائبی در میان علم و حقد - جابر دینی ملک - سید علی بن محمد - یارود  
فی القبر المکرمه ، لأب من الکبر فی حق رسول الله ﷺ بر مساعده می آید چه نمی  
باشد ، والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

٢٦٠ - وأما الكلام فمن يجب عنه هذا التكبير، فهو من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب هذه التكبيرات مقصورة؛ إذ على طر جمال المقربين في الأمر عقيب التصديقات التكبيرات بأحسنها، فلا يجب على المتقدم، ولا على المتأخر، ولا على أحد الأمرين خاصا خارجا له، بعد عنه، ولا على اثنين؛ إذ هو من غير حيث المسافر، ولا على جملة النساء، إذ هي الإمام [أمرنا] وحقق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في العيم إذا صلا خلف غيره، وأصح هو التوحيد، وهو سجد عند الله به هو رضي الله تعالى عنه، وإن لم يفسد، ويحذف رخصتهما الله تعالى يجب عن كل من يجب عليه الصلاة المكتوبة في أيام التشريق، والرمضان، والأضحية، والعيد، ولما يطلعي وحده، ولما يضيء من يومه من ١٠، هو قول إبراهيم وعمر، قوله، قوله، ابن التكبير مع التكبيرة، ويجب عن كل من يجب عليه الصلاة المكتوبة بطريقين اثنين

وح قون ابى حنيدہ رحمہ اللہ تعالیٰ قبولہ علیہ الصلاۃ والسلام ، لا حیمۃ ولا  
شیرین ولا عی مصر حامعاً<sup>۱</sup> ، والرد من النورین (آیاء النورین مکہ)<sup>۲</sup> ، مکملہ فائدہ انصوری  
اسماعیل<sup>۳</sup> ، والمخل بر احمد ، وما کتب من ثمة الفعہ ، حبیب اللہ تعالیٰ ، ولان اثنتین  
[حقیقۃً] صید الدجیم<sup>۴</sup> ، لانه نکرہ یورجی سورن دشتی (إذ الفعہ وصور لہ من) سنی تقدیر

(12) *يَقُولُ كَذِبًا يَكْفُرُ بِهِ هَذَا الْوَاحِدُ وَلَيْسَ كَذِبًا هَذَا الْوَاحِدُ*

(T) هكڏا هي م ر ف وڌاڻا هي لاءِ ط قريه هڪڏا ۽

(٣) من جهة أخرى،

(1) **ميكرونيشيا** من **جمهورية** **السنغافورة** **عندنا**

(٥) اقرى على ان لا يبيع بؤكاله ابراهيم خليل

(٦) استاذك مر. "حجيم" اسم له يوتنه علقسا

الانقلاب في الحكم ، معاد : نظم الحكم طولا ومطبعا ، مجعده في الهواء والنفس

للحكمة تزييناً ، لأن في ذلك تنبيهه وإظهاره للشمس ، وأخفبه وهو التفتيد ليس بمادة لأنه يحتتم بالمرء ، وله معاربان الصلاة والتكبير في إحداهما الصلاة حائز لا راداً لأن في ذلك شعار الإسلام ، وبها يمكن حمله عليهما [يحمل عليهما] ، ويكون في ذلك نص للصلاة والتكبير إلا في معصية واحدة ، وإن تم تكبير حمله عليهما بحمل عن التكبير ، لأن في صلاة العبد إلا في الضرر استبعاد به آخرى وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « لا حيلة ولا تسريع ولا ظن ولا إصرار ولا في مصدح مع »<sup>(١)</sup> والمخلاف من الظن والاصرار الصلاة والظن وحالة الأصرار ، فلو جاز لنشره المذكور في هذه الرواية عن الصلاة كان تكبيراً ، وصحها أمكن حمل لفظة حتى فائدة حمله لا يحمل على الكثرة وإن لب أن الضرر سرعاً وجب أن شرط القيام الخاص (الخاصة) كما في النجعة والصلاة العينية .

فقد قيل هذه التكبيرات شرط معناه ولا يجوز أن يستمرط لتتبع ما يشترط فلا يصح قلنا . نعم ، إلا أن هذه الشيعة عرفت شرط خلافه التماس لأنه بدو شيء في غير هذه الأيام . فبراعى لهذه الشيعة جميع السرايا التي وردت النص بها ، والنص جاز من إحدى قرائن<sup>(٢)</sup> لإقامة المصير . وحيث أن شرط الفرم الخاص والحاشية كما في الجمع والجمع والجمع

والحكمة تدبر معهم الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الحرية هي شرط وجوب هذه التكبيرات<sup>(٣)</sup> ومما قد اختلفت إماما يظهر فيهما أن المصير هو الصلاة المكتوبة في هذه الأيام ، من يجب عليه التكبير ؟ هل شرط الحرية ؟ بل أن المذكور والمصير شرط لإقامته معصوداً<sup>(٤)</sup> ، فكان الحرية أساساً على إقامته وصلاة العبد ، ومن لم يشترط الحرية قال لا يشترط لإقامته السلطان ، فلا يشترط الحرية كما في الصلوات . وإن لا يشترط لإقامته السلطان هذا أن حيد رحمه الله تعالى لا يحكي عن الشيخ الإمام الخليلي بينكم محمد بن الفضل لم يطرئ رحمه الله تعالى أن التكبير شرط الصلاة العبد ، صلاة العبد في حيث أنه شرط لإقامته المصير بالنص ، كما شرط لإقامة الجمعة والعبد ، وبه سائر الصلوات من حيث

(١) أن ذلك من جميع النسخ يوم الجمعة

(٢) قال ابن أبي عمير في نص (٢٠٤) غير صحيح ، وإي وسيله موقوف على من في صلاة آخره ، والرواية صحيحة ، ونسبها في سنة ٥٦١ هـ

(٣) كما في الأصل ، بل اعتباراً بإقامته

(٤) كما في جميع النسخ فوجوه صديقه ، وكان في الأصل لإقامته معصوداً

إنه جهام في يوم واحد خمس مرات، وكان له [حقاً] من الخصوص ومن محصور، فله شبه بالخصوص شرط القوم خاص والجماعة، تشبه بالعموم لم يشرط المطلق موقفاً على التبيين فكلهما جازر الإمكان

٢٦٨٧ قال محمد، رحمه الله تعالى في الإجماع وإن صني سب، والمساندون مع الرجلين للصبي في عصر جهامة، ومن عليهم التكبير بالأحبار إذا كان الإجماع مقفلاً، لأنهم بالاختصاص صاروا أئمة في الصلاة فكأن في التكبير [لأن التكبير] من توسيع الصلاة، بعد ثبوت الشيء، وإن كان لا يثبت بمصوداة، لا يرى أن إرداءه لا يجب في الحلال والافضل من مقصوداً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وتجب سباً غير حر بأن كانت مبهين حسه، وأما المساندون فإنهم جماعة في عصر، فهم روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الخمس عليهم التكبير، وفي رواية أخرى لا تكبير عليهم؛ لأن السب يميز القوم ويسقط التكبير، ثم لا يفرق في تمييز القوم بين أن يصلوا في العصر وبين أن يصعدوا خارج العصر، وكان في التكبير

٢٦٨٨ وفي هداية النظم إذا كان الإجماع سباً في عصر من الأمصار، فصل بالجماعة، وتختلف معيرون من أهل العصر فلا تكبير على أحد منهم، وهذا هو أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليهم تكبير، ولا تكبير في شيء من الأول؛ لأن الجمهور بالتكبير عرف قومه شرعاً بخلاف النيبس، والشرع بما ورد في المكتوبات، فهي غير مكشورة، يفي على أصل القياس، ولا تكبير في صلاة لعبد؛ لأنها نزع، فأثبتت سائر الطوائف، لا في الترتيب، إنما هي دلالة منه ونزع، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا، وإن كان مرفحاً إلا أنه لا يورد الجماعة إلا في شهر رمضان والجماعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى شرط، فإن محمد رحمه الله تعالى في الإجماع قهراً، وكذا لو دخلوا عصرهم صلاة في أيام الأرباب، لا التكبير ثم شكروا بعد ما خرج من المسجد أو تكلم، ثم يكن عليه تكبير

٢٦٨٩ وفي الأصل في حسن هذه المسائل أن ما جمع به بعض العلماء على البعض مع التكبير، وما لا يجمع به، بعض الصلاة على البعض لا يجمع التكبير، لأن التكبير صريح متصلان بالصلاة، كاحتمال الصلاة سرعاً، فضلاً عن بعضها بعض

(١) هكذا في جميع النسخ لم تحذفه عنه، كان في الأصل وكان في يوم واحد

(٢) استخرج من جميع النسخ بنوعه هنا

٢٦٩٠ هـ - و سلام الناس و خروج عن المسجد لاسلام الصلاة ، لا من حبس  
 الخبيث ، ولا من حبس الظن مع الملك - فمع لكبير ، ربه الله عز وجل عن مكة إلا أنه في  
 المسجد حرمه حاكمه ، مدبر فيه ينمي ملكه كبير من غير الفقه - من سبهم القتل ، إنهم  
 سبهم قتلهم ، لأن سبهم مع ما في أصله فعل كتمان ، مدعي عن الصلاة الأخرى أنه  
 حر القتل من كان من حر القتل بالأمه فكما هو من الكبير ، فصار رأيه هو سبهم حلاله  
 حقيقة فصل القتل ، و قدس عن الأخير من سبهم ، و قدس عن الأخير ، فبهنا كانت

وما إلى أممنا القسمة فكنت المجرم، وكان بيني وبينك تكبير الألف  
الاستقرار ما كان لأجل إصلاح (لأنه تم الإصلاح) وقد كان الاستعداد للإصلاح  
تصلا معكم بسبب لا ترى به رضى الله لم يصح، أنت مستند في القصة، وقد كان أنه فتح  
براه وهو في نفسه بعد لا يمكنه الله، فمن لا يأتي ما يمكنه من الله

[illegible]

وذكرني في صحيح إمام الزاهد عبد القادر عيسى رحمه الله تعالى أنه قد سمع ما  
 ذكره محمد رحمه الله تعالى في الجامع يصير روي عن من سمع عن من سمع أنه أتته الصلاة  
 وسبغ يديه، ثم ذكر أنه لم يسمعه في الحديث لمحمد رحمه الله تعالى بكلام الناس أنه يأتي  
 الناس، وأنه يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، وكان يقول أيضاً  
 وذكر أنكرني رحمه الله تعالى في الجامع الصالح، أنه من سمع عن من سمع أنه أتته الصلاة، ثم  
 يذكر بعد ذلك القصة أنه لم يسمعه في الحديث، وهو المصحح بعد لا يكون صافاً بصفاته عداً  
 حقه رحمه الله تعالى، عبد محمد رحمه الله تعالى بكره صافاً، فعلى من ما ذكر  
 المذكور رحمه الله تعالى يعني أن يأتي بالشك في هذا عبد محمد رحمه الله تعالى لا ريباً  
 فيه الشك بعد، فيمنع التخليق أيضاً

١٢٩١ والى هذا بعد يومين من التفرقة بينه وبين زوجته



مجلس الشورى

منه فخر به ان فی حصاء دست خانه القربان می سر نفس لا حکم، بنام می  
نفس الفجر می و قدر بجزر بالار تدفین و من نفس الفجر بالار تدفین و من نفس  
بالمر تدفین و من نفس العائنه فی حله المذ [فی حله المذ] نفس ر بنی فی حله  
لأمر و من نفس العائنه فی حله المذ [فی حله المذ] نفس ر بنی فی حله  
الأحكام بجزر حله عصب لا یزید الاغنی عن ذلک و لا یزید الاغنی عن ذلک  
على اثر کوع السعد و من نفس العائنه فی حله المذ [فی حله المذ] نفس ر بنی فی حله  
فصل فی الجایده و باب حله بقیه الکبیر و من نفس العائنه فی حله المذ [فی حله المذ] نفس ر بنی فی حله

وہجہ پانچویں عربی شریعت کے اصول، ہنر میں لادینر والا دینہ اعلیٰ۔  
 ہزاروں میں رچہ درجہ لا جہ، ہنر میں لادینر والا دینہ اعلیٰ۔  
 لہجہ لا۔ محراب بتصریح، ہنر میں لادینر والا دینہ اعلیٰ۔  
 محراب بتصریح، ہنر میں لادینر والا دینہ اعلیٰ۔

٢٧٩٥- كتاب الجارية في طب النساء والولادة من تأليف ابن النفيس  
 قصيدة من شعر جابر بن عبد الله بن أبي حمزة في وصفه الله تعالى قصيدة من تأليف ابن النفيس  
 منقوشة على آل حبه الذي مات في الحجاز في سنة ١١٠٠ هـ

وحدہ ہو۔ اس اساتذہ کا نصیر علی اسچند نے یہ بات دیکھ کر دھپکا لاکھڑا بنا۔  
 حضورؐ نے جہیزین اٹھا کر دی وہ غیر مالک مخصوص ہوا۔ جسے وہ دیکھ کر ہلکا ہوا۔ وہ جو  
 میرے ہونے کا نام ہے، لیکن میرے ہونے کے بعد اسے الگ کر دیا گیا۔ اس کے بعد اسے وہاں لا  
 گئے۔ اسے دیکھ کر وہی خدا دعا کرتا ہے۔ وہتے لایعنی لا انصحبہ یا رب فرمائی  
 خدا مخصوص ہونے کے بعد اسے لگایا گیا۔ اسے دیکھ کر وہی انصحبہ یا رب فرمائی  
 کہ میرے ہونے کے بعد اسے لگایا گیا۔ اسے دیکھ کر وہی انصحبہ یا رب فرمائی  
 کہ میرے ہونے کے بعد اسے لگایا گیا۔ اسے دیکھ کر وہی انصحبہ یا رب فرمائی

[illegible]
$$v(\vec{r}) = A \exp(i\vec{k} \cdot \vec{r}) = \frac{1}{L^3} \int_{-\infty}^{\infty} d\vec{k} \exp(i\vec{k} \cdot \vec{r})$$

(۱۴) اے اللہ! میں نے اپنے رب سے دعا کی ہے کہ وہ تم کو اپنی رحمتوں سے بھر دے۔



في غير ذلك الزمان، فعجز عن قضاءه ففعلها

٢٦٩٥ - فسأل أسأله إذا نسي صلاة في أيام التيسير، فقصها في أيام التيسير من عهده ذلك، فقصها بحسب لأن وقت التكسر ما في - لأن جميع أيام التيسير وقت التكبير، ألا ترى أن التكبير في الصلاة، أي جمع أيام ثلاثين في الصلاة، أي ثلاثين، فحينئذ لا يجب أن يأتي بها جنب الصوم في وقتها، ولكن لو أتت بوقت يصح لا يوجب سقوط الصلاة إن لم يرد - ألا ترى أنه لو ترك في غير يوم من أيام التيسير - لم يمي ففعله يصح، كما عهد

٢٦٩٦ - أسأله إن نسي صلاة في أيام التيسير، فقصها في أيام التيسير من العام الثاني، فقصها من غير تكبير في طاهر أو ولده، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يصح التكبير - لأن هذا غير، وقت الغروب فهو وقت التكبير، وإن غروب وقت التقصير فهو وقت التكبير، فقد قدر على التقصير بالتكبير، فله ذلك

وجه طاهر بوجه - أعاد وقت القبول، إن كان يوجب التكبير، فصار وقت القضاء لا يوجب التكبير لأن وقت التكبير جنب الصلاة، فصار معه ذلك، لا يصح الصلاة المتروعة فيه قضاء، مدار التكبير من أن يجب ويرى أن لا يجب، هو بدعي في الأصل، فلا يجب عند التردد، بخلاف ما أراد أن يفتيها في أيام التيسير من عهده ذلك - لأن التكبير مشروع في الصوم مشروع في هذه الأيام، وأضاف صلاة هذه الأيام، أما ما احتج به وبه الإمام إنما خرج من صلاة سجود الظهر ثم تكبير، وبالله أن كان محرمًا، أما تعليم السجود على التكبير فلا حرج، وهو يؤدي في حرمه صلاة، وتكبير يؤتى في قود صلاة لا في حرمها، بهذا صح لأفتاء الإمام في سجود سجدة لا يصح الاقتداء به في التكبير، وأما عدم سكتة على سبيل فلا أن التكبير يرد في صلاة الصلاة، ولأنه لا يمتنع أداءها في وقت الصلاة، والتكبير من خصائص الصلاة، والنسبة ليس من خصائص الصلاة، فإنه يلزم كلما عجزوا، وبالله سرفًا، وبالله أضاف

٢٦٩٧ - رجحتم تكبير من طهر أو نسي التفتة، وإن من صلى بغيره في ربه، وفي رواية لا يصح ما سمع من الإمام الصلاة، وفي عدمه من تكبير التكبير في حريق الصلاة، وروى ابن أبي عمير رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يحجر، وروى محمد بن عيسى عن أبيه عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحجر، وهو لو أن أبي يوسف وبالله وجهها الله تعالى

جاءوا، من رهناسي شام عن ابن عمر، رضى الله تعالى عنهم، أن النبي ﷺ كان يكثر في الخطر والأصْحَى بنا مرج من سبعة رصاصه بالكبير، ولأبى حنيفة رحمه الله تعالى ما روى عن ابن عمر، رضى الله تعالى عنهم، أن يرمي بالبطر ومعه وإن - فسمع الناس يكبرون فقالوا: اكبر الإمام؟ فقال لا، فقال: فبعل اسم؟، ولا والله لا، لا بعصر ركن من «خان الخ» فلا سعة في الكبر فأنشأ على معبد، وقد أنشأ الكبر شرع عنما على وجه لوتان طريح

فان عمل كما دخل سواك راحة وحب بعض أفعال الخج، لأنه لو أسره في سواك وسعى لها بجزء، والسعي من أفعال الخج

قلنا: هنا من وجوب الخج لأمي لركعة، وبإحدى سبع لأركان فسعى لتكبيرات عشراً على الأركان - وبإحدى سبع - لا يدل على شرحها عند غير الله حساب، وإبها تبيع عي أنشج لإمام الأئمة أبو - رحمه الله تعالى أنه قال - رحمه الله - أن يرمي بالكبر في أيام النشرون في الأسماء من - رحمه الله تعالى - رحمه الله تعالى

(١) ذكره شمس الدين في تاريخ المصنف (١: ٤٦). راجع إليه ما ذكره في تاريخ الأئمة

(٢٩، ٣٠) وفيه من ذكره في تاريخ المصنف (١: ٤٦)

(٣١) وفيه من ذكره في تاريخ المصنف (١: ٤٦)

فهرس الموضوعات  
لمجلد الثاني من المخطوطة البرهانی

|    |   |
|----|---|
| ٢  | كتب الصلاة  |
| ٥  | الفصل الأول فی احوالها                                      |
| ٩  | هذا الفصل مشتمل علی أنواع                                   |
| ٧  | سور آخر فی بیان فضله لأوقات                                 |
| ١  | سور آخر فی شأن لأوقات أخرى فيها الصلاة                      |
| ١٢ | وکی يصل بهذا الفصل  |
| ١٣ | الفصل الثاني فی فرائض الصلاة، وواجباتها وحسنها وإدائها      |
| ١٣ | فرائض الصلاة  |
| ٢٩ | النوع الثاني فی فرائض الصلاة فی عهد الشریع                  |
| ٢٠ | مصل فی كيفية الافتتاح                                       |
| ٢٧ | مصل فی التیمم   |
| ٢٧ | مصل فی القراءة  |
| ٢٦ | سور آخر   |
| ٢٩ | سور آخر فی معرفة طولان بمصل وأوساطه وقصره                   |
| ٢٩ | سور آخر فی طهارة المصلي فی الركعة الأولى علی الركعة الثانية |
| ٥٠ | سور آخر فی القراءة بالهمزة                                  |
| ٥٢ | سور آخر فی هذا الفصل فی معرفة من یسعی القراءة فی الأدب      |
| ٥٥ | وهذا یصل بهذا المجلد  |

- ٦٨ . . . . . موع آخر في رتبة التذي
- ٦٩ الفصل الأول في ذكر حروف مكررة حروفه وقته على وجوه
- ٧٠ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٧١ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٧٢ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٧٣ الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٧٤ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٧٥ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٧٦ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٧٧ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٧٨ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٧٩ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٨٠ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٨١ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٨٢ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٨٣ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٨٤ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٨٥ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٨٦ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٨٧ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٨٨ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٨٩ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٩٠ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٩١ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٩٢ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٩٣ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٩٤ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٩٥ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٩٦ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٩٧ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ٩٨ . . . . . وفي بعض هذه الفصل
- ٩٩ . . . . . الفصل الثاني في . . . . . كنهه على وجه الفصل
- ١٠٠ . . . . . وفي بعض هذه الفصل



- ١٨٠ بيان من يصلح بقاء غيره، ومن لا يصلح بقاءه
- ١٨١ فروع في بواقي الصلاة على هذا الأصل
- ١٨٨ بيان تغير حال بعض
- ١٩٠ بيان ما يمنع من جهة الانتهاء وما لا يمنع . . .
- ١٩٥ فناء المصلي له حكم المصلي . . .
- ٢٠١ انفصل السامع في سنن مقدم لإمامه وبأشهر
- ٢٠٠ انفصل المصلي من حيث على الجماعة . . . . .
- انفصل التاسع في إنا، بين يدي المصلي وفي دفع المصلي، إنا،
- ٢١٢ وفي انتهاء السورة ومسئول
- ٢١٩ انفصل الناس في صلاة النحر . . .
- انفصل الحادي عشر في نحر في بين العرس ويعلقه، وفيه من وقته وترك
- ٢٣٢ يعلم أو غير علم . . . . .
- ٢٣٦ وما اتصل بهذا بعض، في سائر الأركان التي يؤم بها . . .
- ٢٣٧ وما اتصل بهذا البعض . . . . .
- ٢٣٨ وما اتصل بهذا البعض . . . . .
- انفصل الثاني عشر في الرجل يشرع في صلاة، ثم أجهت بث الصلاة، أو
- ٢٤١ يشرع في البعض ثم أقبض العريضة، أو يدخل في المسجد من وراء باب
- ٢٤٧ وما اتصل بهذا البعض . . . . .
- انفصل الثالث عشر في التراويح والوتر
- ٢٤٩ النوع الأول في بيان ضعفها، وكيفية أدائها
- ٢٥٠ نوع آخر في أن الجماعة هل هي سنة مؤكدة؟
- ٢٥٦ نوع آخر في بيان وجوب التراويح . . . . .
- ٢٥٦ نوع آخر في بيان التراويح . . . . .
- ٢٥٣ نوع آخر في بيان الغناء في التراويح
- ٢٥٥ وما اتصل بهذا نوع . . . . .

- نوع آخر في الغرض بصلوات الترويح ضرورياً ..... ٢٥٥
- نوع آخر: بعد انقضاء الإمام ترويحاً وحاجة ضلعية واحدة ..... ٢٥٦
- نوع آخر في الست على الترويح ..... ٢٦١
- نوع آخر: ..... ٢٦١
- نوع آخر في زيادة نصيب في الترويح ..... ٢٦٢
- نوع آخر في قضاء الترويح ..... ٢٦٣
- نوع آخر في الامتداد ..... ٢٦٤
- جوابي مسائل الترويح ..... ٢٦٥
- تفصيل الرابع عشر في الذي يصلى معه شيء من التماسات ..... ٢٦٣
- تفصيل الخامس عشر في المدة في الصلاة ..... ٢٨٥
- تفصيل السادس عشر في الاختلاف ..... ٢٩٢
- تفصيل السابع عشر في سجود السهو ..... ٣٠٦
- نوع آخر في بيان ما يجب به سجود السهو وما لا يجب ..... ٣٠٨
- نوع آخر في سهو الإمام أو المأموم من يتدلى إلى صاحبه ..... ٣١٦
- نوع آخر فيمن صلى الظهر شيئاً بعد السهو عن القعدة ..... ٣١٧
- نوع آخر في ترك سلم وعليه سجود السهو فعاد رجل ولذا في ..... ٣١٣
- نوع آخر في بيان ما يمنع الإتيان بسجود السهو ..... ٣٢٤
- نوع آخر في سلام السهو ..... ٣٢٥
- وما يصح من هذا النوع ..... ٣٢٧
- نوع آخر فيمن صلى الطلوع ركعتين سهواً فيهما ويسجد لسهو ..... ٣٣٢
- بعد السلام ثم أراد أن يركع ركعتين أخريين ويسجد ..... ٣٣٢
- نوع آخر من يصلى الظهر أو العشاء أو يستلم ..... ٣٣٣
- وعليه سجدة ضلعية وسجدة تلاوة ..... ٣٣٣
- نوع آخر في اختصافات ..... ٣٣٤
- تفصيل الثامن عشر في مسائل الست والاختلاف ..... ٣٣٤

- ٣٣٥ من الإمام والظاهر من الكتاب أن...
- ٣٣٦ مسائل الاختلاف أم يقع بين المأثورات...
- ٣٣٧ الفصل السابع عشر من كتاب الترمذي...
- ٣٣٨ الفصل الثامن من كتاب الترمذي...
- ٣٣٩ وهو هذا الفصل من كتاب الترمذي...
- ٣٤٠ وما جاء في هذا الفصل من كتاب الترمذي...
- ٣٤١ وما جاء في هذا الفصل من كتاب الترمذي...
- ٣٤٢ الفصل الثامن من كتاب الترمذي...
- ٣٤٣ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٤٤ من الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٤٥ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٤٦ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٤٧ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٤٨ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٤٩ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥٠ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥١ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥٢ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥٣ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥٤ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥٥ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥٦ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥٧ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥٨ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٥٩ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...
- ٣٦٠ يخرج الأمر من كتاب الترمذي...



نوع آخر في بيان من لا يصبر شيعة جنة واحدة ويصبر حقبة بينة إقامة غيره . . . . . ٢٩٢  
نوع آخر مسائل قريبة من مسائل النوع المتقدم . . . . . ٢٩٧  
نوع آخر في بيان ما يحرم السفر فيه إقامة . . . . . ٣٠٠  
وتمت فصل بهذا الفصل . . . . . ٣٠٥  
نوع آخر من هذا الفصل من السفر فاب . . . . . ٣٠٧  
نوع آخر في بيان اجتماع حكم السفر والإقامة . . . . . ٣١٦  
وما يتصل بهذا الفصل . . . . . ٣١٨  
القيم والمساقفة أم أحدهما صاحبه . . . . . ٣١٨  
الفصل الثالث والعشرون في الصلاة على لغة . . . . . ٣٢٣  
الفصل الرابع والعشرون في الصلاة في السفينة . . . . . ٣٣٠  
الفصل الخامس والعشرون في صلاة الجمعة . . . . . ٣٣٤  
النوع الأول في بيان مرضية الجمعة وفي بيان فصل القرص يوم الجمعة . . . . . ٣٣٥  
نوع الثاني في بيان شرائط الجمعة وما يتصل بها من مسائل . . . . . ٣٣٨  
وما يتصل به الشرط من المسائل . . . . . ٣٤٨  
وما يتصل بهذه الشروط من مسائل . . . . . ٣٦٥  
وما يتصل بهذه المسائل . . . . . ٣٦٧  
نوع آخر في أن الرجل يصلي الظهر يوم الجمعة ثم يوجه [إلى] الجمعة أو لا يتوجه . . . . . ٣٦٧  
نوع آخر . . . . . ٣٦٩  
نوع آخر من هذه الفصل في المنكرات . . . . . ٣٧١  
الفصل السادس والعشرون في صلاة العيدين . . . . . ٣٧٦  
وهذا الفصل يشتمل على أنواع . . . . . ٣٧٦  
نوع منها في بيان مقتضاها . . . . . ٣٧٦  
نوع آخر في بيان وقتها . . . . . ٣٧٧  
نوع آخر في بيان كيفيتها . . . . . ٣٧٨  
نوع آخر في بيان شرائطها . . . . . ٣٨٣

|     |   |
|-----|---|
| ١٨٨ | توضيح آخر في بيان من يجب عليه الخروج من العيدين |
| ١٨٩ | توضيح آخر في بيان من يجب عليه الخروج من العيدين |
| ١٩٠ | توضيح آخر في بيان من يجب عليه الخروج من العيدين |
| ١٩١ | توضيح آخر في بيان من يجب عليه الخروج من العيدين |
| ١٩٢ | توضيح آخر في بيان من يجب عليه الخروج من العيدين |
| ١٩٣ | توضيح آخر في بيان من يجب عليه الخروج من العيدين |